عثمان صالحية

السلفية

في ميزان الدراية

[1440هـ-2018م]

رسالة هذا الكتاب

الدراية هي منهاج في التفكير غايته محاكمة متون الروايات الخبرية للوقوف على صحة أخبارها، ومحاكمة الأطروحات الفكرية في الروايات أو في غيرها للوقوف على صدق أفكارها. ولقد حاولنا أن نطبق هذا المنهاج، بشكل رئيسي، على التيارات الفكرية الدينية الأكثر شيوعاً لدى المسلمين في كافة أقطارهم وديارهم منذ أمد بعيد، وهي المتمثلة في **السلفية والشيعية والصوفية.** والغاية من ذلك هي تطهير التراث الإسلامي من اللوثات والأخطاء الفاحشة، والضلالات المارقة، والدسائس والموضوعات الهدامة، حتى يعود محجة بيضاء، ليلها كنهارها، لا يحيد عنها إلا هالك. فأعددنا لهذه المهمة كتباً ثلاثة هي: **السلفية في ميزان الدراية، والشيعية في ميزان الدراية، والصوفية في ميزان الدراية.**

ومنهاج الدراية الذي اتبعنا سبيله في هذه الكتب، وندعو المسلمين كافة، في كل زمان ومكان، إلى الالتزام به في علاقتهم بالتراث، ليس سائباً لمن هَبَّ ودَبَّ من الجاهلين أو المغرضين أو أهل البدع والأهواء، بل هو منهاج قائم على قواعد قطعية أو بديهية لا يصح الاختلاف فيها أو عليها. والسبيل القوام الذي يتصف به هذا المنهاج هو الاعتماد المطلق على الدليل أو الحجة والبرهان، وليس ما قال فلان أو

علاّن، مصداقاً لقوله تعالى: **{قُلْ هَاتواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ}**، حتى يكون بذلك بعيداً كل البعد عن الوثنية الفكرية أو الصنمية الشخصية أو العصبية المذهبية، يدور مع الحق أنّى توجهت ركائبه، سواء وافق آراء السابقين واللاحقين أم خالفهم، فالحق أحق أن يتبع، والله الهادي إلى سواء السبيل.

ومن كبريات فضائل منهاج الدراية أنه يقطع الطريق على العلمانيين والمستشرقين ودعاة التغريب، وعلى من يسمون بالقرآنيين، وعلى سائر أعداء الإسلام أو أعداء تراثه الحق، كلياً أو جزئياً، فيجردهم من سلاحهم الغادر حين يحاولون أن يتخذوا من الأكاذيب والضلالات والأباطيل التي دست على التراث، في مختلف العصور، سلاحاً فتاكاً، للنيل منه وهدمه، وإتيان بنيانه من القواعد.

أضف إلى ذلك أن من كبريات فضائل ذلك المنهاج أنه يضع كثيراً من الأقزام الذين عبروا التاريخ، قديماً وحديثاً، موالين أو معارضين، باعتبارهم من العمالقة أو من القامات الفكرية أو العلمية أو الفقهية أو الحديثية أو التاريخية، ضمن حجمهم الحقيقي، وأن يكشف الهالات الخادعة من العصمة والقداسة التي أحيطت بها شخصياتهم.

ومن كبريات فضائل هذا المنهاج كذلك، لأنه مبني على الحجة والبرهان، والنزاهة والموضوعية، أنه يقطع دابر التأويلات

الجاهلة، أو التأويلات المُتَمَحِّلة، أو التأويلات الغاشمة، التي كان وما زال يتسلح بها الجاهلون، أو المغالطون، أو المكابرون، أو أصحاب الأجندات الهدامة لتمرير أو تبرير الأخطاء أو الأكاذيب أو الدسائس أو الضلالات التي ألحقت بالتراث أشنع الصفات.

ورحم الله **المؤرخ الكبير ابن خلدون** حين قال في كتابه **"المقدمة"** لمّا ضاق ذرعاً بغياب منهاج الدراية غياباً مخلاً عن كثير من مشاهير المؤرخين والمفسرين والمحدثين، ومن نهج نهجهم، أو سار على منوالهم: "وكثيراً ما وقع للمؤرخين والمفسرين وأئمة النقل [يعني المحدثين] المَغالِطُ في الحكايات والوقائع، لاعتمادهم فيها على مجرد النقل: غَثّاً أو سميناً؛ لم يعرضوها على أصولها، ولا قاسوها بأشباهها، ولا سبروها بمعيار الحكمة والوقوف على طبائع الكائنات، وتحكيم النظر والبصيرة في الأخبار، فَضَلُّوا عن الحق، وتاهُوا في بيداء الوهم والغلط".

والله سبحانه وتعالى نسأل أن يلهمنا الصواب، وسلامة القلوب والألباب، والالتزام بمنهاج رب الأرباب، عليه توكلنا وإليه المآب.

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدمة

لم يكن الباعث على إصدار هذا الكتاب أية رغبة في الانتصار لمذهب أو فرقة أو جماعة أو حزب، بل غايته هي الانتصار للحق المبين كما قال رب العالمين: **{قُلْ هَاتوا بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ }.**

فقد دلت الدراسات والمراجعات والحوارات المتنوعة المختلفة في ربوع التراث الإسلامي على أن **الدراية** كمنهاج متمثل في تمحيص **متون** الأخبار والروايات والآثار، للوقوف على صحة محتواها الخبري وصدق محتواها الفكري، مكملٍ لمنهاج **الرواية** المتمثل في تمحيص **الأسانيد**، للوقوف على عدالة الرواة وضبطهم، بل ومهيمنٍ عليه، ومبني في الوقت نفسه على قواعد قطعية ثابتة، بعيد فيها عن الدوران حول الهوى أو المصلحة الشخصية، وفي منأىً كذلك عن الوثنية أو الصنمية الفكرية، وعن التقليد الأعمى، أو العصبية الحزبية أو الفرقية أو المذهبية أو الشعوبية، وبعيد فيها كذلك عن الدوران في فلك الأطماع السياسية للحكام المنحرفين أو المتسلطين، يدور مع الحق أنّى توجهت ركائبه، لا عصمة فيه لأحد غير رسولنا العظيم، ولا قداسة فيه لكتاب غير قرآننا الكريم، **نقول:** إن غياب الدراية كمنهاج قائم على هذه المواصفات **غياباً عملياً**

واسع النطاق، عن مختلف جوانب التراث الإسلامي، من حديث، إلى تفسير، إلى سيرة، إلى فقه، إلى تاريخ، على مر السنين، كان سبباً من الأسباب الفاصلة التي أدت إلى هبوط مستوى الأمة الإسلامية، وتخبطها وتخلفها وتراجعها عن المستوى اللائق بها في هذا العالم.

وإلـــى جانـــب **غيـــاب الدرايـــة** هـــذا الغيـــاب الكبيـــر عـــن ســـاحة التفكيـــر النقـــدي البنّـــاء، فقـــد كـــان **غيـــاب الحراسة الرادعة أو القوامة الفكرية الناجعة،** المتمثلة في نخبة قياديـــة مؤهلـــة لهـــذا الـــدور، **ســـبباً ثانيـــاً** مـــن أهـــم الأسباب التي أودت بنقاء المنظومة الفكرية الإسلامية وطهارتها مـــن الشـــوائب والأدران، وحمايتهـــا مـــن الوضـــع والـــدس والبهتـــان، لـــدى العامـــة والخاصـــة مـــن المســـلمين. وهذه النخبة هي أطول المسلمين باعاً في حراسة الثغور الفكرية الإسلامية كما قال ρ: "أنت على ثغرة من ثغر الإسلام فلا يؤتين من قِبلك".

وإلى جانب هذين السببين الفاصلين في حياة الأمة الإسلامية فقد كان **الصراع على السلطة** كذلك، بغير حدود ولا ضوابط ولا قيود، وانشغال ولاة الأمر في إدارته أيما انشغال،

سبباً رئيساً فاصلاً ثالثاً فيما أصاب الأمة عبر العصور، من الويل والثبور وعظائم الأمور.

فلقد فتحت هذه الأسباب الثلاثة، مجتمعة، ومنفردة، الباب واسعاً لرواد الهدم والتخريب، أصحاب الأجندات الماكرة الخبيثة، من الأعداء الحاقدين، كما فتحت الباب كذلك واسعاً للجهلة والمتطفلين، ولأرباب الملل والنحل التائهين، وللمتخلفين فكرياً وعقلياً، ولأرباب الترغيب والترهيب الضالين، أن يعيثوا في المنظومة الفكرية الإسلامية فساداً، حتى بات كثير من أعداء الإسلام لا يبالون أن يزعموا بأنه لم يعد للمسلمين من باع يدفعون به وهماً، أو يصححون به فهماً، في محاولة منهم لهدم التراث الإسلامي، والثورة عليه، على الرغم من أن هذا التراث، في جملته، هو أعظم ثروة عرفها البشر على مدى العصور والأزمان.

وقد أدى ذلك بالحركات المختلفة في عالم الإسلام، من باطنية شيعية، إلى صوفية، إلى فلسفية، إلى سلفية جاهلة أو سلفية غاشمة، أن تتطاول على الإسلام، عقيدة وأصولاً وأحكاماً، وأن يطرح بعضها بدائل من الكفر والضلال لتحل محل الإسلام، أصولاً وفروعاً، لا تخشى في ذلك لومة لائم، ولا زاجراً أو رادعاً من مرجعية إسلامية مخلصة واعية مستنيرة، ولا تحسب أي حساب لقائم على حدود الله من الذين قال تعالى

فيهم: **{أَشِدَّاءُ عَلَى الْكُفَّارِ رُحَمَاءُ بَيْنَهُمْ}**، من الذين تواصوا بالحق وتواصوا بالصبر، ولا تأخذهم في الله لومة لائم.

ولقد أثارت أوضاع العابثين والمفسدين في المنظومة الفكرية الإسلامية جمهرة ممن يطلقون على أنفسهم أهل السنة والجماعة على اختلاف مذاهبهم، فاعتبروا أنفسهم أنهم **مدرسة النقل** في مواجهة **مدرسة العقل** التي كان يدعيها الفلاسفة والمعتزلة وبعض الفرق الباطنية مثل إخوان الصفاء وخِلاّن الوفاء.

ولا نبالغ في القول إذا قلنا إن كلتي هاتين المدرستين، المدرسة العقلية والمدرسة النقلية الحرفية، قد أورثتا الأمة من المآسي الفكرية ما تقشعر له الأبدان، كما أفضنا في تفصيل

ذلك في كتابنا "**الدراية**". ولم يَدُر بخَلَد أرباب هاتين المدرستين أن **النقل بلا عقل مسلح بمنهاج الدراية القائم على الحجة والبرهان، هو مصيبة من كبريات المصائب** التي تشيع في الأمة فاحشة التقليد الأعمى، والصنمية الشخصية. كما أن **العقل بلا نقل صحيح** هو مهلكة من كبريات المهالك، لأن العقل بلا ضوابط شرعية، هو بلا ريب، سائب في أحكامه وتبريراته، وعنده القابلية لأن يغالط ويكابر حتى في بديهيات الأمور، كالملاحدة حين ينكرون أو يغالطون في بديهية وجود خالق للكون والإنسان والحياة.

والسبيل القوام في ذلك كله هو **التزاوج بين العقل والنقل، ولكن ضمن الحدود والقيود والضوابط الشرعية**، وليس كما كان يروى عن أحمد بن حنبل مثلاً أنه كان يعتبر الحديث الضعيف [يعني الذي لا حجة فيه لا رواية ولا دراية] حاكماً على الرأي، يعني الاجتهاد، مهما كان هذا الاجتهاد منضبطاً وملتزماً بالأصول وبالقواعد والدلالات اللغوية، وبالقرائن اللغوية والشرعية. وليس كذلك كما كان يفعل أدعياء العقلانية حين كانوا يخرجون بالعقل عن مداره فتتسايف أذهانهم في موضوعات لا تمت إلى الواقع المحسوس بسبب، مثل علاقة ذات الله بصفاته، وهل هي جزء من الذات الإلهية أم خارجة عنها، كما حصل مع

الفلاسفة والمعتزلة والأشاعرة والحنابلة وغيرهم في العصر العباسي الأول.

والعقلانية التي كانت تعوز مختلف أرباب المذاهب والفرق الإسلامية، وخاصة السلفية الحنبلية منذ نشأتها الأولى، وصولاً إلى السلفية الوهابية المعاصرة، هي **منهاج الدراية.** والدراية هي محاكمة متون الأخبار والروايات والآثار والأطروحات الفكرية محاكمة تجري على **ضوابط شرعية وعقلية وواقعية قطعية ثابتة،** لا مجال للاختلاف فيها أو عليها، لا تدع مجالاً للّف ولا للدوران، ولا للتأويل الفاسد الساقط المتعسف الذي يغالط في أبسط الدلالات اللغوية والشرعية، ويحمِّل النصوص من المعاني ما لا تحتمل، لا لغةً ولا شرعاً، ولا يزيد المتحاورين إلا بعداً عن الحق والصواب.

ولذلك كان على السلفيين، ربما أكثر من غيرهم، أن يعودوا أولاً إلى حظيرة الدراية، وأن يراجعوا على أساسها، مراجعة عميقة مستنيرة، مخلصة نزيهة واعية، الكثير الكثير مما صح عندهم من الروايات والأخبار والآثار في الحديث، والتفسير، والسيرة، والتاريخ، والفقه وأصول الدين. كما وأن **عليهم ثانياً أن يعيدوا النظر في الحملات التكفيرية الغاشمة** التي دأبوا على شنها على كل من يخالفهم في اجتهاده المشروع، أو يخالفهم في النوافل وصغائر الأمور، وأن يلتزموا دوماً بالحديث الذي صح

عندهم، كما ورد في مسند أحمد بن حنبل وهو: ((أيما رجل كفّر رجلاً، فإن كان كما قال، وإلا فقد باء بالكفر))، كما **وأن عليهم ثالثاً أن يتخلصوا من الوثنية الفكرية والصنمية الشخصية** بأن يكون الدليل المعتبر هو ملاذهم الآمن، وحبل اعتصامهم المتين، مصداقاً لقوله تعالى: {قُلْ هَاتواْ بُرْهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ } ، كما **وأن عليهم رابعاً أن لا يفصلوا الدين عن الدولة** فيجعلوا الإسلام ديناً فردياً لاهوتياً كهنوتياً لا شأن له بالحكم وأهله كما فعل إمامهم محمد بن عبد الوهاب مع حلفائه آل سعود منذ زمن بعيد.

وهذه المراجعة الشاملة هي السبيل الأوحد لتحقيق فضيلة الرجوع عن الخطأ، حتى يعود الحق إلى نصابه، ويستوي الصواب على سوقه، ويتحرر أرباب السلفية، قديماً وحديثاً، مما وقعوا فيه من أخطاء كبيرة ومطبات خطيرة، وهم مع الأسف البالغ، يحسبون أنهم هم وحدهم أنصار السنة المحمدية، وأنهم هم وحدهم أصحاب الفرقة الناجية المزعومة، وكأنّ الحق هو ملك يمينهم، وأن ما اعتبروه حسناً فهو وحده عند الله الحسن، وأن ما اعتبروه قبيحاً فهو وحده عند الله القبيح.

وعليهم، والحالة هذه، أن يحتكموا إلى الأدلة القاطعة أو البراهين الساطعة، **الشرعي منها في مجاله، والعقلي منها ضمن حدوده.** فنحن حينما نريد أن نعرّف **"النهضة"** مثلاً نلاحظ أنها

ظاهرة متطاولة متكررة في حياة الشعوب والأمم، عبر التاريخ. فهي، والحالة هذه، ليست مسألة شرعية حتى نبحث لها عن دليل شرعي يعرّفها، بل هي مسألة واقعية، طريق الوصول إلى تعريفها هو الاستقراء العقلي. وهذا الاستقراء يدل على أن النهضة هي الارتفاع الفكري، بغض النظر عن مصدر هذا الفكر الذي كان باعثاً على الارتفاع ومحققاً له، سواء كان فكراً دينياً أم كان فكراً علمانياً.

أما لو أردنا أن نحدد مصادر التشريع الإسلامية المعتبرة مثلاً فإننا سوف نكون في هذه الحال أمام مسألة شرعية لا حل لها إلا من خلال دراسة الكتاب والسنة، فَهُما، وحدهما، المصدران اللذان يشكلان المرجعية المعتبرة في هذا الشأن.

ولذلك لا يصح أن يكون الفيصل، على كلا المحورين الشرعي والعقلي هو:

أ- مجرد أقوال المؤيدين لهذا الرأي أو المعارضين له، كثرة أو قلة.

ب- الزعم بأن الأمة قد أجمعت على الرأي الفلاني، أو تلقته بالقبول والتسليم.

ج- الزعم بأن الرأي الفلاني لا معارض له عند أحد من السلف أو من الخلف.

د- الزعم بأن الرأي العلاّني مردود لأنه يخالف منهاج السلف الصالح.

ولا ما شاكل ذلك من دعاوى خادعة لتمرير الأخطاء والانحرافات والتحريفات، أشكالاً وألواناً، في سائر جوانب المنظومة الفكرية الإسلامية. والالتزام بمنهاج الدراية هذا هو ضرورة حتمية من أجل أن تتم **عملية تطهير التراث** مما علق به، أو اختلط معه، من أجسام غريبة تلوث نقاءه وطهارته، عبر العصور والأزمان. وكذلك من أجل أن تتم عملية تصويب موازين الإدراك لدى الأمة، حتى تصبح، في خاتمة المطاف، صاحبة منهاج فكري، مبدع خلاّق.

فهذا هو سبيل إحداث **ثورة فكرية** حقيقية في عقل الأمة، وفي فكرها، وفي طريقة تفكيرها، وفي المادة المعرفية التي تبني عليها آراءها وأفكارها وأحكامها. وهو السبيل الأوحد لبلوغ **القوة الحقيقية** المنشودة لدى الأمة، نظرياً وعملياً، على مختلف المستويات، مصداقاً لقوله تعالى: {وَلِلَّهِ الْعِزَّةُ وَلِرَسُولِهِ وَلِلْمُؤْمِنِينَ } [المنافقون: 8].

ولكن تؤخذ الدنيا غِلاَبا:

ولا يفوتنا بهذا الصدد أن نذكّر بأن القوة بمعناها الواسع هي وحدها الميثاق غير المكتوب الذي يحكم العلاقات بين البشر في هذا العالم، سواء أكانت تلك القوة مادية أم معنوية أم

روحيـة، وسـواء أكانـت فكريـة أم سياسـية أم ثقافيـة أم علميـة، وسواء أكانت عسكرية أم تكنولوجية أم صناعية أم اقتصادية أم غير ذلك. **فالقوة بهذا المعنى هي وحدها جواز السفر الساري المفعول** الذي يتيح لحامله الدخول إلى الممالك والقصور، بل وحتى التجول والتبختر في كل ربع محظور.

ولقد كانت القوة، بمعناها الواسع، عبر العصور، ومازالت، ولسوف تظل تعتبر مبدأً غلاّباً لا يتخلف. وهو ينزل في ميدان العلاقات البشرية والدولية منزلة القانون الطبيعي، أو السنة الكونية التي لا تستطيع أية قوة على وجه البسيطة أن تتنكّر لها أو تسبح ضد تيارها. فهي ضرورية ضرورة البقاء نفسه، لا تستطيع أية محاولة بشرية، في الماضي أو في الحاضر أو في المستقبل، لها دفعاً، ولا تستطيع لها تحويلاً ولا تبديلاً.

وقد كانت هذه الحقيقة صارخة باذخة لدى جمهرة المفكرين والسياسيين والفلاسفة عبر العصور. فهذا الفيلسوف الألماني **هيجل (Hegel)** [1770–1831م] مثلاً، في معرض بسط أطروحته عن الحرب، التي هي عبارة عن ذروة سنام القوة، يقول ما يلي: "ولقد كانت الحرب، على مرِّ العصور، أمراً لا مفرَّ منه حيناً، ولا غنى عنه حيناً آخر". وهذا الفيلسوف الألماني الآخر، **نيتشه (Nitche)** [1844–1900م]، يقول في

كتابه المشهور **"هكذا تكلّم زردشت"** ما يلي: "يجب التخلص من الضعفاء في هذا العالم كافة [يعني بالحروب]، لأنهم يشكلون عبئاً على الحياة، وعلى الآخرين، بل وحتى على أنفسهم". كما يمضي إلى القول: "إذا أردت أن تجني من الوجود أسمى ما فيه فليس أمامك إلا العيش في خطر. وما الأمم الحية في هذا العالم إلا تلك التي تحارب دائما، بشكل أو بآخر".

أما الفيلسوف الإنكليزي الشهير **توماس هوبز (Thomas Hobbes)** [1588–1679م]، صاحب المكانة العلية في فلسفة الحياة، عند الإنكليز بشكل خاص، وعند سائر الأوروبيين بشكل عام، فقد ذهب في تصوراته الفلسفية، وفي تصويره للحياة البشرية، إلى حد اعتبر الإنسان عنده ذئباً من الذئاب، لا تحكمه في علاقاته مع غيره من بني الإنسان غير شريعة الغاب. والناس في هذا العالم هم في حالة حرب غاشمة دائمة، بعضهم مع بعض. فمن لم يكن في هذه الحياة ذئباً أكلته الذئاب. فلا ملجأ من الموت، والحالة هذه، إلا إليه. حتى أن **النظام الرأسمالي الديمقراطي**، الذي يتبجح أهل الغرب منذ ابتدعوه، بأنه هو وحده ملاذ البشرية في تحقيق الحرية والعدالة والمساواة، **ما هو، في حقيقة أمره، غير نظام قائم على استعباد شعوبه في الداخل، واستعمار غيرهم في الخارج، يتحكم فيه رجال المال والأعمال الذين يمثلون فيه الأسياد، ويمثل غيرهم فيه**

العبيد. وفي معرض كشفه لهذه الحقيقة المُرَّة قال الفيلسوف الفرنسي المشهور **جان جاك روسو** ذات مرة قبل أكثر من مئتي عام: "إن الشعب الإنكليزي يعتقد أنه حر، غير أنه مخطئ في اعتقاده. إنه لا يكون حُرّاً إلا في أثناء انتخاب أعضاء البرلمان، فإذا تم انتخابهم عاد عبداً ليس له من الأمر شيء".

وهكذا يمضي فلاسفة القوة والبلطجة إلى التأكيد، في غير ما موضع، أن الحرب هي ضرورة من ضروريات الحياة ومقوماتها، مهما ترتب على ذلك من مآس وويلات وشرور، فهي وإن كانت شراً، إلا أنها شر لا بد منه. لأن

بوساطتها تحافظ الشعوب والأمم على عافيتها الأخلاقية، وتصون نفسها من عواقب التراخي والترهل والتحلل الذي يولده السلام الدائم. وبحوافز الحرب ولزومياتها تفجر الأمم طاقاتها المادية والمعنوية والروحية، وتحشدها حشداً كاملاً لكي تحقق النصر وتتجنب الهزيمة، قبل أن يستعبدها خصومها، أو يصدروا عليها حكماً بإعدامها.

وأخيراً فقد ذهب فلاسفة القوة إلى التأكيد على أنه لم يحدث أن حصل في تاريخ العالم أن ارتقت أمة، أو قامت دولة كبرى أو إمبراطورية، أو نشأت حضارة عظيمة مترامية الأطراف إلا بعد حروب فاصلة. وما السلام في حقيقة أمره غير استراحة قصيرة بين حربين. **فالحرب هي الحياة، وهذه لا تنال بسلام واسترخاء، واستجداء واستخذاء**، بل جماع الأمر كما قال الشاعر:

وما نيل المطالب بالتمني ولكن تؤخذ الدنيا غلابا

والحقيقة أن القوة بغير الضوابط والقيود والحدود التي رسمها الإسلام هي قوة عارية، لا تقيم للحق، ولا للعدل، ولا للرحمة، ولا للإنسانية أي وزن أو اعتبار. فهي صراع محموم مسعور بين وحوش بشرية مفترسة. فمن ظن من أبناء هذه

الأمة أنه يستطيع أن يعيش بلا أنياب حادة في هذا العالم الذي تحكم علاقاته وأنظمة حياته شريعة الغاب، أو تَوَهَّم أنه يستطيع أن يشق طريقه ويعيش عزيزاً كريماً على أنياب غيره، فإنه لن ينقضي عليه طويل وقت حتى يصبح هو نفسه فريسة سهلة سائغة لأولي الأنياب الحادة الفتاكة التي لا همَّ لها إلا النهب والسلب، والجرح والذبح وإراقة الدماء، والهدم والتخريب والتدمير والتشريد، والإحالة إلى عالم العبودية أو الفناء.

ولذلك فإنه ليس أمام الضعفاء أو المستضعفين في الأرض، وسط هذا الصراع الدامي المحموم الذي لا يرحم أحداً من البشر، من سبيل للعيش الآمن، العزيز الكريم، سوى أن يصبحوا أقوياء، بكل ما تحتمله كلمة القوة من معنى، وإلا ظلوا عبيداً أذلاء أرقاء مسحوقين تحت نعال الأشرار من الأقوياء، ومن الطغاة المتجبرين، المستعبدين لشعوبهم في الداخل، والمستعمرين لغيرهم من الشعوب في شتى أرجاء هذا العالم في الخارج. فهؤلاء لا يعرفون لهم ديناً ولا شريعة غير شريعة الغاب، وأما حقوق الضعفاء عندهم والمستضعفين فلا محل لها من الإعراب، والعاجز عندهم هو من لا يستبد!

ولذلك كان الإسلام منسجماً مع نفسه، ومع سنن الله تعالى في خلقه، حينما جعل الجهاد ذروة سنام الإسلام، كما جعله شريعة الشهداء كما قال الشاعر:

إن الذي جعل الجهاد شريعة الشهداء أَفْرَدَهم بخير جزائه

فالإسلام حين دعا المسلمين إلى تحطيم الحواجز المادية التي تقف في وجه دعوته ورسالته ورحمته للعالمين إنما كان مقرراً لهذه الحقيقة الفطرية الغلابة في العلاقات بين البشر. فهو إنما كان يهدف إلى إزالة الحواجز المادية المتمثلة في القوى الدولية التي تحمي الكفر وأنظمته وكياناته، ولا تعرف غير استعباد شعوبها في الداخل، واستعمار غيرها من الشعوب في الخارج، ما استطاعت إلى ذلك سبيلا.

أما الإسلام، فليس في جهاده وفتوحاته أي مطمع للاستيلاء على مقدرات الشعوب، أو استعمارها، أو استعبادها، أو إجبارها على اعتناقه، بل غايته أن لا تقف أية قوة مادية حائلاً بين الشعوب وبين الإسلام في هديه ودعوته، وفي تطبيق شريعته، مصداقاً لقوله تعالى: **{إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللَّهُ وَلاَ تَكُنْ لِّلْخَائِنِينَ خَصِيماً}** [النساء: 105].

ولذلك، فإن الدارس لتاريخ الفتوحات الإسلامية، في مختلف الأماكن والأزمان، سوف يلاحظ، دونما تكلف ولا عناء، كيف أن البلاد التي فتحتها الجيوش الإسلامية قد راح أهلها يسارعون إلى اعتناق الإسلام، والانصهار في بوتقته، وتوطيد أركانه وإعلاء شأنه، وتقديم التضحيات العظيمة في سبيل نشر

دعوته وحمل رسالته والجهاد في سبيله، بكل غال ونفيس، من غير أن يخضعوا لأي ضغط ولا إكراه، يستوي في ذلك العرب والفرس، والأتراك والأكراد، والهنود والأفغان، والبربر والأمازيغ، والمغول والعثمانيون، والأحرار والمماليك والسود والبيض. فالكل كان حريصاً على أن تكون كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا هي السفلى، وأن تظل راية الإسلام خفاقة في العالمين.

فالحق لابد له من قوة تحميه، وتنشره، وتدافع عنه، بالغالي والرخيص، مهما كلف ذلك من عَنَت وتضحيات. والذي يلاحظ التغوّل الاستعماري في العصور الحديثة، متمثلاً في المد الاستعماري الإنكليزي والفرنسي والروسي والإيطالي والإسباني والهولندي والبلجيكي والألماني أولاً، ثم في المد الاستعماري الأمريكي في هذا العالم ثانياً، وكيف أن هذا الاستعمار قد مضى، بجميع أشكاله وألوانه، وفي سبيل تحقيق أطماعه الاستعمارية في استرقاق الشعوب والاستيلاء على مقدراتها، نقول قد مضى يسفك دماء العشرات من ملايين البشر في الحربين العالميتين الأولى والثانية، وفيما بينهما، وفيما قبلهما وفيما بعدهما، من خلال حروب باردة وساخنة في شتى أرجاء المعمورة، وكيف أنه قد مضى في عدوانيته ووحشيته يقطع أوصال الشعوب المستضعفة، وينهب خيراتها ومقدراتها، ويدوس وحدتها وأمنها واستقرارها، وعزتها وكرامتها وسيادتها، ويلقي بها

في مهاوي الردى، والظلم، والفساد، والاستبداد، والفقر، والتخلف، والحرمان، والتشرد، والصراعات الدامية، على مدى الدهور والأزمان، نقول: إن الذي يلاحظ هذا التغول والطغيان الاستعماري لا يزداد إلا غيظاً كلما سمع أبواق هؤلاء المستعمرين ووسائل إعلامهم ودعاياتهم تتظاهر بكل جرأة ووقاحة واستهتار واستخفاف بعقول البشر، بالدعوة إلى الحرية والعدالة والمساواة وحقوق الإنسان والتسامح عملاً بالقاعدة المزعومة: من ضربك على خدِّك الأيمن فأدر له الأيسر.

دور الدراية الفاصل في حياة الأمة:

فعلى أبناء هذه الأمة الإسلامية، متمثلين في النخبة القيادية من مفكريها وعلمائها وكبار مثقفيها، والحالة هذه، أن يحشدوا مؤهلات التغيير الفاصلة الموصلة إلى القوة الحقيقية. ومن لزومياتها أن يتسلحوا بمنهاج الدراية الكامل الشامل، لتطهير التراث مما دخل عليه، أو اختلط به، من أخطاء وضلالات، وتحريفات وخرافات وأكاذيب، حتى تعود المنظومة الفكرية الإسلامية، التي على أساسها تقوم النهضة الحقيقية الصحيحة والتغيير الفكري الانقلابي الجذري، نقية طاهرة من الدنس والأرجاس، ومؤتية ثمارها الحتمية في العقول والقلوب، في الحياة الخاصة والحياة العامة، لا تشوبها شائبة، ولا تعصف بها نائبة، كما أرادها الله تعالى، محجة بيضاء، ليلها كنهارها، لا يحيد عنها إلا هالك. وبعبارة أخرى فإن تطهير التراث الإسلامي من مختلف جوانبه العقائدية والفكرية والتشريعية **أولاً**، ثم تجسيده في نخبة قيادية، عميقة مستنيرة، مخلصة أمينة واعية **ثانياً**، ثم ترجمته إلى حركة تغييرية جماهيرية شاملة **ثالثاً**، هو طريق الخلاص مما تردّت الأمة في حمأته من قهر وظلم واستبداد، وخيانة وعمالة وفساد.

لا بُدَّ من البلاغ المبين قبل إدانة الخاطئين:

ومما ينبغي أن نلفت النظر إليه في هذا المقام، ونحن نتحدث عن الانحرافات الخطيرة، أو الاختلالات الكبيرة، أو الضلالات الفاحشة، التي تردى في حمأتها أرباب الفرق والمذاهب والطرق المختلفة، من **سلفية، وصوفية، ومعتزلية، وأشعرية، وفلسفية، وشيعية** وما شاكلها، نقول: إن مما ينبغي أن نلفت النظر إليه هو أن هنالك، على الدوام، فَرْقاً واسعاً أو بوناً شاسعاً بين ما انطوت عليه معتقدات تلك الجماعات ومنظوماتها الفكرية من زيغ أو انحراف، أو خروج بالكلية عن جادة الحق والصواب، وبين ما عليه واقع حال المقلدين المنتسبين لتلك الجماعات. فهؤلاء جميعاً لا يحكم عليهم، بالفسق أو بالكفر أو بالزندقة أو بالضلال المبين قبل أن تقام عليهم الحجة البالغة، بالأدلة القاطعة والبراهين الساطعة، والبلاغ المبين.

فالقضية بالنسبة إليهم في مبتدئها، هي قضية توعية وتفكير سويّ، وليست قضية تفسيق أو تبديع أو تكفير. فلا يصح، والحالة هذه، أن يكون همّنا الأول في مواجهتهم، لتصويب أوضاعهم وتصحيح مفاهيمهم، هو الإدانة، بل علينا أولاً أن نكشف لهم وجه الحق فيما اشتطوا فيه، بشكل واضح قاطع، لا غبار عليه، بل طابعه البلاغ المبين الذي تقوم به الحجة على

سائر العالمين، كما قال تعالى: **{وَمَا عَلَى الرَّسُولِ إِلاَّ الْبَلاَغُ الْمُبِينُ}** [النور: 54].

فكثيرون بين البشر هم الذين ينتمون إلى ديانات، أو فلسفات، أو طرق صوفية، أو مذاهب سنية، أو فرق شيعية أو ما شاكلها وهم عن الحق غافلون، أو في الجهالة غارقون، أو عن التفكير السليم بعيدون، ومن الدراية محرومون. والسواد الأعظم من هذه المجموعات البشرية قد ورثوا هذه المنظومات الفكرية أو العقائدية أو التشريعية وراثة تقليدية، في منأى عن إعمال العقل أو الاعتصام بحبل الدراية المتين، شعارهم في ذلك كله: قوله تعالى على لسانهم: {إِنَّا وَجَدْنَا آبَاءَنَا عَلَى أُمَّةٍ، وَإِنَّا عَلَى آثَارِهِم مُّهتَدُونَ} [الزخرف: 22]، وقوله: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اتَّبِعُوا مَا أَنزَلَ اللَّهُ قَالُواْ: بَلْ نَتَّبِعُ مَا أَلْفَيْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا. أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ **لاَ يَعْقِلُونَ شَيْئاً وَلاَ يَهْتَدُونَ**} [البقرة: 170]، وقوله تعالى: {وَإِذَا قِيلَ لَهُمْ تَعَالَوْاْ إِلَى مَا أَنزَلَ اللَّهُ وَإِلَى الرَّسُولِ قَالُواْ: حَسْبُنَا مَا وَجَدْنَا عَلَيْهِ آبَاءَنَا.. أَوَلَوْ كَانَ آبَاؤُهُمْ **لاَ يَعْلَمُونَ شَيْئاً وَلاَ يَهْتَدُونَ**} [المائدة: 104].

ومن الجدير بالذكر هنا أن نلاحظ أن الآيات القرآنية الكريمة قد أشارت إلى **الأبعاد الثلاثة اللازمة في عملية التفكير الموصلة إلى الحق.** وهذه الأبعاد هي: **"يعقلون"**، يعني يستعملون عقولهم، و**"يعلمون"**، يعني يستعملون الحقائق المعرفية الموصلة

إلـى الهـدى واليقـين، و"**يهتـدون**" يعنـي يـدورون مـع الحـق أنّـى توجهـت ركائبـه، بـلا عصـبية ولا مكـابرة، وبـلا وثنيـة أو صـنمية فكرية خاسرة.

وإزاء ذلـك، لـم يباغـت الإسـلام أحـداً مـن البشـر بسـوء العاقبـة والمنقلـب قبـل أن يقـيم الحجـة عليـه، كمـا قـال تعـالى: **{وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّى نَبْعَثَ رَسُولاً}** [الإسراء: 15]. وقد زوّد الله سبحانه وتعالى أنبياءه ورسله بمعجزات لا يقوى إنسان، كائناً من كان، على أن يأتي بمثلها، حتى تكون فيها الحجة الدامغة القاطعة على كل معاند أو مكابر، ومداور أو مناور.

هذا هو منهاج الإسلام في التعامل مع المخالفين أو غير المـؤمنين، فـلا أحكـام اسـتباقية مسـتعجلة، بتكفيـر المخـالفين وتجـريمهم، قبـل الـبلاغ المبـين وإقامـة الحجـج الدامغـة والبينـات القاطعـة الموصـلة إلـى اليقـين. وهـو كـذلك منهـاج الإسـلام فـي التعامل مـع المنتسبين إليـه ممن ضـلت بهم السبل، أو أصـابتهم اللوثـات والانحرافـات، أو افترقـوا شـيعاً وأحزابـاً، كـل حـزب بمـا لديهم فرحون.

عند هذا المفترق الخطير يصبح الإنسان المخاطب بدين الحق أمام ثلاثة خيارات قطعيات حاسمات هي: **الحق في مقابل الباطل، والهدى في مقابل الضلال، والعلم في مقابل الجهل.**

فحينئـذٍ، **وبعـد الـبلاغ المبـين، وإقامــة الحجـج الدامغـة والبـراهين الســاطعة**، إن ركـب المخــاطبون رؤوســهم، واسـتحبوا العمـى علـى الهـدى، والكفـر علـى الإيمـان، فحينئـذٍ فقـط يحكـم علـيهم بالخطـأ أو بالمكـابرة، أو بـالزيغ أو بالزندقـة، أو بالضـلال المبين، أو ما شاكل ذلك. وعندها يستحقون ما يترتب علـى هذه النتيجـة مـن عقـاب أو عـذاب، فـي الـدنيا وفـي الآخـرة، مصـداقاً لقوله تعالى: **{وَمَا رَبُّكَ بِظَلاَّمٍ لِّلْعَبِيدِ}** [فصلت: 46].

فالتحفظ، والحالة هذه، إنما ينصب علـى المعتنقين للفكر الخـاطئ، ولـيس علـى الفكـر نفسـه. فـلا مجاملـة فـي الفكـر، وإنمـا تحوّط في إدانة أربابه قبل أن يتبين لهم خيط الهدى الأبيض من خيط الضلال الأسود. فالخطأ في الفكر لا يصبح خطيئة إلا إذا اقترن بالهوى والإصرار والمكابرة والتعنت والمغالطـة تحت شـعار **"عنزة ولو طارت"**.

ولا يسـعنا فـي ختـام هـذه المقدمـة إلا أن نعـود فنـذكّر بـأن الرواية شيء والدراية شيء آخر. **فالرواية هي تلقي الأخبـار عن الآخرين تلقيّاً يقف عند حدود الثقة بعدالة الرواة**، سواء أكانت تلك الثقـة فـي محلهـا، أم كانـت واهنـة، أو واهيـة، أو فـي غيـر محلهـا. فهي، والحالـة هـذه، لا تشكِّل وحدها غيـر آليَّـة واحدة للحكم علـى أسـانيد الروايـات، وعلـى متونهـا. علـى حين أن الاستقراء الواسـع المستفيض يثبت، بما لا يدع مجالاً للشك، أن الرواية وحدها لا

تكفـي أن تشـكل مـلاذاً آمنـاً لإحقـاق الحـق وإزهـاق الباطـل. فـلا غنـى للروايـة، والحالـة هذه، عن آليـة أخرى، مكملـة لها وحاكمـة عليهـا، للتثبـت مـن سـلامة متونهـا مـن الكـذب، أو الخطـأ، أو التخليط، أو النسيان، وتلكم هي **آلية الدراية.**

وفي هذا السياق نؤكد أن باب الدراية مفتوح على مصراعيه، لا يملك أحد مفاتيح إغلاقه. ولكنه، شأنه شأن باب الاجتهاد، ليس مفتوحاً لمن هب ودب من الجهلة، أو المتطفلين الأغرار، أو المغالطين الأشرار، أو أدعياء المؤهلات الكاذبة، بل هو **مفتوح لمن ملكوا مؤهلاته، وترامت أطراف معارفهم، واتسع نطاق مداركهم، وصح منهاج تفكيرهم،** من العلماء المخلصين الواعين، ومن قادة الفكر الأمناء الصادقين، ومن أصحاب المؤهلات المثقفين الحريصين على هذا الدين. فهؤلاء هم القادرون حقّاً على محاكمة متون مختلف الأخبار والروايات محاكمة تحفظ حقائق التنزيل، وتهتك أستار الخطأ والتضليل، وتنأى بالمخلصين الواعين عن مساوئ التبرير والتأويل.

وفيما يلي طائفة جامعة من قواعد الدراية التي ينبغي أن يتسلح بها طلاب الدراية وروادها، ويحكِّموها في مختلف المتون الخبرية والفكرية، حتى يسقطوا، بتفعيلها تفعيلاً راشداً، كل حديث تنطبق عليه تلك القواعد، جملةً أو تفصيلاً، مهما بلغت صحة ذلك الحديث من حيث السند أو الرواية:

1. إذا تعارض المتن [يعني المضمون الخبري أو الفكري للحديث] مع قطعي القرآن، تعارضاً كلياً.
2. إذا تعارض المتن مع الواقع المدرك المحسوس أو مع البديهيات العقلية، أو مع الحقائق العلمية القطعية، أو قانون السببية، أو سنن الله الماضية في الكون والإنسان والحياة.
3. إذا تعارض المتن مع أحاديث متواترة تواتراً عملياً في موضوعه.
4. إذا تناقضت متون الأحاديث في الموضوع الواحد بعضها مع بعض، أو تناقض المتن الواحد تناقضاً داخلياً، بعضه مع بعض، وحينئذ لا يقبل منها إلا واحد أو تُرَدُّ جميعها.
5. إذا كانت المتون تكذبها حقائق التاريخ الثابتة.
6. إذا كانت المتون عبارة عن أحاديث آحاد صحيحة لا تتعارض مع الثوابت والقطعيات، في مواضيع العقائد، والغيبيات، والمستقبل القريب أو المتوسط أو البعيد، فإننا نتوقف عندها، فلا نصدق بها ولا نكذبها، بل نحيلها إلى الاستيداع، لأنها لا تقوم بها حجة في موضوعها، كما قرر ذلك الشارع الحكيم.
7. إذا كانت المتون تصفّر عداد الذنوب بأبخس الأثمان.
8. إذا كانت المتون تثبت الشفاعة المجانية لكافة المذنبين أو المجرمين يوم القيامة.

9. إذا كانت المتون تسقط أي دور لأفعال العباد، حسنها وسيئها، في تقرير مصيرهم في اليوم الآخر، كما هي الحال في العقيدة الإنجيلية.

10. إذا كانت المتون ترتِّب عقوبات كبيرة جداً على مخالفات صغيرة جداً.

11. إذا كانت المتون تفاضل بين العائلات والأنساب والشعوب والمدن والأقطار على نحو يكرِّس الشعوبية أو الإقليمية أو التمييز القبلي والعائلي، أو الحق الإلهي.

12. إذا كانت المتون عبارة عن أحاديث في العلوم الطبيعية كالطب النبوي المزعوم، أو الكيمياء أو الفيزياء أو الرياضيات أو الأحياء، حتى ولو كانت صحيحة، لأن العلوم الطبيعية، سواء كانت صحيحة أم خاطئة، لا تدخل في نطاق الشريعة الإسلامية أصلاً.

13. إذا كانت المتون تنطوي على نزعة فرقية أو مذهبية، أو فيها إضفاء للشرعية على موقف سياسي خاطئ أو ظالم أو منحرف.

14. إذا كانت المتون تروّج لعقائد جبرية مطلقة.

15. إذا كانت المتون تروّج للخوارق والكرامات والعلوم اللدُنِّية والفناء في الذات الإلهية.

16. إذا كانت المتون تنطوي على أمر من الأمور التي تعمُّ بها البلوى، ومع ذلك فلا يرويها إلا راوٍ واحد.

17. إذا كانت المتون تروِّج لتسويق بضائع أو سلع معينة، كالعدس واللحم والتمر والحبة السوداء (يعني القزحة) التي فيها شفاء **مزعوم** من كل داء.

عند هذا الحد نكتفي بهذا العدد من قواعد الدراية. ولا نزعم أننا قد بلغنا خاتمة المطاف في هذا السبيل. فباب الإستقصاء والاستقراء في عالم الدراية، كما أسلفنا، مفتوح دوماً على مصراعيه لكل مخلصٍ واعٍ أمين. **والأمثلة التي تضع النقاط على حروف قواعد الدراية، جملةً أو تفصيلاً، سوف يجدها القارئ الكريم منبثة في ثنايا هذه الرسالة، حيثما لزم.**

ونظراً لأن التيارات الرئيسية التي أساءت للمنظومة الفكرية الإسلامية، عبر العصور، إساءات فاحشة، وسددت لها ضربات باطشة، وشقت لها مسارب ظاهرة أو خفية لترويج أخطائها أو انحرافاتها أو ضلالاتها التي غدت تشكل في التراث الإسلامي مُسَلَّمات وبديهيات، ومازالت تلعب مثل هذا الدور الخطير في حياة الأمة، متمثلة في الشيعية والصوفية، وفي جانب كبير من السلفية، فقد أفردنا لكل تيار منها كتاباً خاصاً، من شأنه أن يضع النقاط على حروف المحاور التي انطلقت منها أو بنيت عليها، بلا محاباة ولا مداراة، وبلا

عصبية مذهبية أو صنمية فكرية، وبلا لف ولا دوران. وهذه الكتب هي:

أ– الشيعية في ميزان الدراية.

ب– الصوفية في ميزان الدراية.

ج– السلفية في ميزان الدراية.

كما أننا قد أفردنا لمنهاج الدراية نفسه من قبل كتابا بعنوان **"الدراية"**.

والله تعالى هو المستعان، وهو الهادي إلى سواء السبيل.

بسم الله الرحمن الرحيم

رد الدعوى السلفية
في قضية منهاج السلف الصالح

يزعم السلفيون بأنهم هم وحدهم الجماعة، أو الفرقة، أو **الحركة** التي **اختارت طريق السلف الصالح في فهم النصوص الشرعية**، فهماً مباشراً، من كتاب الله تعالى وسنة رسوله. **ومن ثَم العمل بمقتضى هذا الفهم**، كما عمل السلف الماضون الذين تمتد القدوة بهم والالتزام بمنهاجهم عبر القرون الثلاثة الأولى، وهي قرن الصحابة، وقرن التابعين، وقرن تابعي التابعين. وذلك استناداً إلى الحديث الوارد في الصحيحين أن الرسول ρ قال: **"خير القرون قرني، ثم الذين يلونهم، ثم الذين يلونهم"**، مع أن هذا الحديث يناقض حديثا آخر صح عند السلفيين أنفسهم، وعند جمهرة من المحدثين منهم، كأحمد بن حنبل في مسنده، ومن غيرهم كالترمذي في سننه، الذين رووه عن مالك بن أنس، وعمار بن ياسر، وعمران بن حصين، وعبد الله بن عمر،

وعثمان بن عفان، وعبد الله بن عمرو، وعلي بن أبي طالب يقول: **"مثل أمتي مثل المطر، لا يُدرى أوله خير أم آخره".**

وعندهم، أن الذي ينتسب إلى منهاج السلف الصالح هو، بلا ريب، ممن يدخلون في عداد **الفِرْقة الوحيدة الناجية** من عذاب يوم القيامة. وهي الفرقة التي تعتصم وتلتزم – على حد زعمهم – بما كان عليه الرسول ρ أولاً، ثم بسنة الخلفاء الراشدين من بعده ثانياً، ثم بمنهاج سائر الصحابة والتابعين في الفهم والاجتهاد ثالثاً.

وعندهم أن هذا المنهاج هو دين الله الحق الذي لا خيرة لمسلم فيه من أمره شيء، كما قال أحمد بن حنبل فيما رواه عنه أبو داود في كتاب **"مسائل الإمام أحمد"** [ص 276-277] ما يلي: "الإتباع أن يتبع الرجل ما جاء عن النبي ρ وعن أصحابه، ثم هو من بعد التابعين مُخَيَّر"، فمن أخذ به فقد اهتدى، ومن زاغ عنه فقد ضل سواء السبيل، وكان من الفرق الهالكة، والعياذ بالله تعالى. وقد لخّص الشيخ الألباني – أحد مشايخ السلفية المُحْدَثين – في كتاب **"المقالات المنهجية"** هذه الدعوى كذلك بقوله: "ليس في هذه الجماعات [يقصد الأحزاب والجماعات الإسلامية المعاصرة له] من يقيد فهمه للإسلام بهذا القيد، **وهو فهم السلف الصالح**. ولذلك فهم بعيدون عن نصر الله، لأن الله ينصر من ينصره ... ولذلك نكرر ما بدأنا به: **أن**

أي جماعة لا تُقم [يدل تُقيم] عقيدتها ولا منهجها على فهم السلف الصالح لن تقيم الإسلام ... لأنهم لم يقيموا دعوتهم على هذه الأصول الثلاثة: كتاب الله، وسنة رسوله الصحيحة، **ومنهج السلف الصالح"**.

وحكاية هذا المنهج المزعوم في فهم النصوص الشرعية والاجتهاد في المسائل المتجددة هي من المطبّات الكبرى، والأخطاء الفاحشة، التي تزعم واقعاً لا وجود له. وهي مغالطة فظيعة، ووهم كبير. فالسلف الصالح، وعلى الرغم من وحدة مرجعيتهم بالنسبة للكتاب والسنة، فإنهم **لم يكونوا يشكلون نسخة مكررة، بعضهم من بعض، في فهم النصوص الشرعية، وفي فهم الوقائع المتجددة المتغيرة، وفي التعامل مع القضايا والمشكلات والتحديات التي تواجههم،** أفراداً وجماعات، حكاماً ومحكومين، في الداخل أو في الخارج. فهذه هي سنة الله الماضية في الطبيعة البشرية، من حيث التفاوت والتناقض والاختلاف، في **مستويات الملاحظة والفهم، واستنباط الأحكام من مصادرها الشرعية المعتبرة، وتنزيلها على الوقائع المختلفة تنزيلاً صحيحا.**

وليس أدلّ على هذه الظاهرة التي يتنكر لها السلفيون من واقع السلفيين أنفسهم. فكثيرة هي التناقضات والاختلافات الحادة، لدى كبار مشايخهم، في الفتاوى وأمور الغيب والعقائد، كاختلاف بعضهم مع ابن تيمية في زعمه بقدم العالم، وقوله

بفناء النار وما يترتب على ذلك من القول بعدم الخلود في النار، وكاختلاف بعضهم مع الألباني في قوله بأن وجه المرأة ليس بعورة، وكاختلافهم مع السلفيين الجهاديين في الموقف من الحكام الذين لا يقيمون شرع الله ويطبقون أنظمة الكفر البواح، وكاختلاف بعضهم مع بعض في ميدان التفسير، كما هو الحال في **قصة الغرانيق** التي يصححها الألباني ويستميت في الدفاع عنها، وكاختلاف بعضهم مع بعض في **موضوع اللحية** إن كانت السنة أن تطلق على سجيتها بلا تهذيب ولا تشذيب، أم تختصر جرياً على قاعدة **خير الذُّقون قَبْضة تكون**، وكاختلاف بعضهم مع الشيخ ابن باز في فتواه بتفسيق من يقول **بكروية الأرض**، وفي فتواه بتكفير من يقول **بأنها تدور حول الشمس**، وكاختلاف بعضهم مع ابن تيمية وابن باز في **موضوع التزاوج بين الإنس والجن**، وما يترتب على ذلك من حقوق موهومة، والتزامات مزعومة، إلى غير ذلك من كثير من الاختلافات والتناقضات في عالم السلفية، في عظائم الأمور وفي صغائرها، مهما غالطوا وكابروا وزعموا أن الوحدة الفكرية التي يتميزون بها على سائر الفرق والمذاهب هي التي تجعل منهم الفرقة الوحيدة المشروعة الناجية من بين الثلاثة والسبعين فرقة الهالكة، والعياذ بالله تعالى!

وأما بالنسبة للتعامل مع كتاب الله وسنة رسوله من حيث الفهم المباشر، أو غير المباشر المتمثل في الاجتهاد والاستنباط، فليس هنالك أي منهاج أو طريقة خاصة يتميز بها السلف الصالح عن غيرهم من سائر البشر. فطريقة الإسلام في الفهم والاستنباط واحدة لا تتعدد، سواء بالنسبة للسلف أم بالنسبة للخلف.

وهذه الطريقة الواحدة الثابتة، التي مدارها الحكم على واقع مادي أو واقع شرعي، تقتضي وجود خمسة عناصر، مجتمعة، حتى تتم العملية الفكرية. وهذه العناصر هي:

1. أن يكون هنالك **واقع** يراد الحكم عليه، وليس فرضية خيالية.
2. أن يتوفر **الدافع أو الحافز** الذي يدفع إلى التفكير في هذا الواقع.
3. أن يكون الواقع الذي يراد الحكم عليه واقعاً مدركاً **ينتهي إلى الحس**، لأن المغيبات وأخبار المستقبل، برمتها، لا سبيل للعقل أن يصدر في شأنها أية أحكام، لا نفياً ولا إثباتاً، لا إجمالاً ولا تفصيلاً.
4. أن تتوفر لدى المفكر **معلومات سابقة عن الواقع** الذي يراد الحكم عليه، لأن من المستحيل على العقل أن يفكر في أي اتجاه، تفكيراً واقعياً عملياً، إلا من خلال

المعلومات السابقة أو المنظومة المعرفية المتوفرة لديه عن هذا الواقع، سواء أكانت تلك المعلومات خطأً أم صواباً، وسواء كانت شرعية أم وضعية.

5. أن يكون **دماغ الإنسان** المتصدر للعملية الفكرية مؤهلاً لأن يلعب الدور المنوط به في عالم التفكير، ولا يكون عاجزاً أو متقاعداً عن أداء وظيفته، لعلة مرضية، أو لشيخوخة مقعدة، أو لعاهة عقلية متردية. لأن مثل هذه الأعراض المرضية من شأنها أن تسلب المصابين بها القدرة على الفهم والربط والموازنة والاستيعاب، واستحضار المعلومات المناسبة لتنزيلها تنزيلاً مناسباً على الواقع الذي يراد الحكم عليه.

صفوة القول، بعد هذا كله، هي أن الصحابة الكرام أو السلف الصالح لم يكن لديهم أي منهاج خاص بهم وحدهم في التفكير، يتميزون به عن سائر الناس. فالجميع أمام **عملية التفكير**، من حيث عناصرها أو متطلباتها ومقوماتها سيّان، لا فرق بين صحابي وغير صحابي، لا في الماضي، ولا في الحاضر، ولا في المستقبل.

أما **مخرجات التفكير** أو نتائجه فالائتلاف والاختلاف فيها أمران لا مفر منهما. ومرد ذلك إلى الانضباط بعناصر التفكير الخمسة أو التفريط فيها كلياً أو جزئياً، وإلى اختلاف

المنظومة المعرفية، وإلى التفاوت الفطري في القدرات العقلية والمواهب الذهنية لدى البشر أجمعين.

أما ما ذهب إليه السلفيون من الزعم بأن "**سبيل المؤمنين**" الواردة في قوله تعالى: {وَمَن يُشَاقِقِ الرَّسُولَ مِن بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ الْهُدَى **وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ** نُوَلِّهِ مَا تَوَلَّى، وَنُصْلِهِ جَهَنَّمَ، وَسَاءَتْ مَصِيراً} [النساء: 115] إنما تعني منهاج السلف الصالح، فذلك منهم مغالطة فاحشة في تحميل النص القرآني ما لا يحتمل. فسبيل المؤمنين هو الطريق الذي اتبعوه في موالاة الرسول من حيث الإيمان برسالته والانقياد لشريعته. وليس هو مصدراً أو مرجعاً آخر يضاف إلى رسالة محمد ρ، ليغطي عجزها، ويكمل نقصها، ويستدرك ما فاتها! **ومشاقة الرسول** التي يحمل الكفار والمشركون والمنافقون لواءها هي إعلان الحرب على الإسلام نفسه، كتاباً وسنة، وعلى المؤمنين الذين اتخذوه لهم سبيلا للهدى والرشاد.

وأما حديث "**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين [المهديين] من بعدي، عَضوا عليها بالنواجذ" فهو حديث لا يصح دراية، لأنه لا توجد للخلفاء الراشدين أية سنة إضافية يكملون بها دين الله وشريعته.** فهذه دعوى لا واقع لها في حياتهم، لا مجتمعين ولا منفردين. فليس من حقهم ولا من حق غيرهم، كائناً من كان، أن يقدموا بين يدي الله ورسوله أي سنة أو أي نص

تشريعي إلهي، لا في حياة الرسول ولا بعد مماته. فذلك كله خاص بصاحب الرسالة الخاتمة.

والحديث الذي صح في هذا المضمار هو قوله ρ: **"تركت فيكم أمرين ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا بعدي أبداً: كتاب الله وسنتي"**. فلا يوجد، والحالة هذه، أي مصدر آخر، ثالث أو رابع، تستمد منه التشريعات الإلهية، لا سنّة الخلفاء الراشدين، ولا غيرهم من السلف الصالحين!!

أما **حديث الثقلين** الذي روي بصيغ مختلفة في مسند أحمد وسنن الترمذي والطبراني وغيرهم: **"تركت فيكم الثقلين، ما إن تمسكتم بهما لن تضلوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي"**، ومثل ما روي عن علي ابن أبي طالب: **"تركت فيكم ما إن أخذتم به لن تضلوا: كتاب الله، سببه بيده وسببه بأيديكم، وأهل بيتي"**، ومثل ما روي عن زيد بن ثابت: **"إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا: كتاب الله، وعترتي أهل بيتي، فإنهما لن يفترقا حتى يردا علي الحوض"**، وغير ذلك من الصيغ المتشابهة، **نقول**: إن هذا الحديث، بمختلف صيغه ورواياته، مردود دراية، ردّاً قاطعاً، وذلك لأن الآيات القرآنية، على تعددها، قد جاءت تحصر المرجعية العقائدية والفكرية والتشريعية في مصدرين اثنين لا ثالث لهما: هما كتاب الله عز وجل، وسنة رسوله ρ. **فليس هنالك من بشر**، بعد ذلك كله، **من يشكل حجة في دين**

الله، لا الخلفاء الراشدين، ولا القرشيين، ولا العترة المحمديين، ولا آل البيت المقربين. فكلهم جميعاً في مركز المتلقي عن الرسول، كتابا وسنة، وليس لأحد منهم، كائنا من كان، أي حق في أن يشكل مصدراً ثالثاً من مصادر التشريع، مهما كانت درجة قرابته من سيد المرسلين، مصداقا لقول رب العالمين: {مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ} [الأحزاب: 40]. يعني أن علاقة المسلمين أجمعين بالرسول ρ هي علاقة نبوة، وليس علاقة حَسَبٍ أو نَسَبٍ أو قرابة. والسلف الصالح، وإن صح أو جاز الاستئناس بآرائهم واجتهاداتهم ضمن الضوابط والقرائن اللغوية والشرعية، وضمن سباق النصوص القرآنية وسياقها، فإنهم، مع ذلك، ليسوا معصومين، لا فرادى ولا مجتمعين، لا في كثير ولا في قليل.

وفيما يلي تفصيلات متواضعة لطائفة من مفردات الدعوى السلفية في قضية المنهاج السلفي الواحد المعصوم الذي أحلّوه في العصمة والقداسة في منزلة ما أنزل الله بها من سلطان:-

أولاً: ميدان الأحاديث

ففي ميدان الأحاديث أولاً نلاحظ، وفي كثير من الأحيان، أن الصحابة كان بعضهم يرد رواية بعض رَدّ دراية، لا لشك في عدالة الراوي، فعدالة الصحابة، بعضهم عند بعض، على وجه العموم، لم تكن موضع شك أو تساؤل عند القاصي والداني منهم، بل الأمر، في جملته وتفصيله، مرده إلى الخطأ أو النسيان أو الاختلاط أو سوء الفهم أو عدم الاستيعاب في بعض الأمور. فعائشة، رضي الله عنها، حين ذكر لها على لسان أحد الصحابة "أن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه" علقت قائلة، كما ورد في صحيحي البخاري ومسلم، "حسبكم القرآن: {وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخْرَى} [الأنعام: 164]. وحين ذُكر لها أن الرسول ρ قال: "يقطع صلاة الرجل: المرأة والحمار والكلب الأسود" علَّقت قائلة، كما ورد في صحيح مسلم، "قد شبهتمونا بالحمير والكلاب"! وحين ذُكر لها أن الرسول ρ قال: "دخلت امرأة النار في هرة حبستها، فلا هي أطعمتها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض" علقت قائلة، كما ورد في الصحيحين، "المؤمن أكرم عند الله من أن يعذبه من جرّاء هرَّة. أما إن المرأة مع ذلك، كانت كافرة".

وحكاية عمر بن الخطاب في **قصة فاطمة بنت قيس** مشهورة، حين زعمت فاطمة أن الرسول ρ لم يجعل لها سكنى

ولا نفقة بعد أن طلقها زوجها ثلاثاً، حيث قال عمر، كما ورد في صحيح مسلم، لا نترك كتاب الله وسنة نبينا ρ لقول امرأة لا ندري لعلها حفظت أو نسيت. لها السكنى والنفقة، قال الله عز وجل: **{لاَ تخْرِجُوهُنَّ مِن بُيُوتِهِنَّ وَلاَ يَخْرُجْنَ إِلاَّ أَن يَأْتِينَ بِفَاحِشَةٍ مُّبَيِّنَةٍ}** [الطلاق: 1]. ومع ذلك فقد رد أحمد بن حنبل قول عمر في هذه الواقعة واعتبره خطأ، وتابعه على ذلك تلميذه ابن القيم على الرغم من أن عمر – رضي الله عنه – قد ردّ رواية فاطمة بنت قيس على مرأى ومسمع الكثيرين من الصحابة الكرام، ولم يعترض عليه في ذلك أي واحد منهم.

فكيف جاز لأحمد بن حنبل وتلميذه ابن القيم أن يتطاولا على سلفهما الصالح بهذه الجرأة في الوقت الذي يزعمون فيه أن منهاج السلف الصالح هو عندهم في منزلة كتاب الله وسنة رسوله؟!!

وحكاية **حرمان المسلم من أن يرث الكافر**، كما وردت في كتب الحديث عامة والصحاح خاصة، كان معاذ بن جبل، قاضي الرسول الأول، يقضي بخلافها. فكان يورث المسلم من الكافر، ولا يورث الكافر من المسلم، كما ورد في كتب المحدثين أنفسهم. حتى لقد بلغ الأمر بأحد العلماء السابقين، وهو بدر الدين الزركشي [745–794هـ]، أن ألّف كتاباً بأم رأسه عن

خلاف عائشة مع الصحابة في مروياتهم، سمّاه: **"الإجابة لما استدركته عائشة على الصحابة"**.

ولو أننا استطردنا قليلا في **موضوع الأحاديث** التي صحت عن الصحابة، حسب معايير الرواية وحدها، بلا دراية، **كما انتهى إليها المحدثون**، فإننا سوف نجد فيها، من غير ما عناء، أعداداً لا يستهان بها من المتناقضات التي يستحيل أن يعقد فوقها بجسور. وعندئذ يتساءل المرء: على أي جانب من جانبي تلك المتناقضات يقع منهاج السلف الصالح؟!

1. فمثلاً حديث البخاري ومسلم **"لا عدوى"**، وحديث صحيح البخاري وموطأ مالك عن نفس الراوي، أبي هريرة، أن الرسول ρ قال: **"لا توردوا المُمرض على المُصح"**، أحدهما ينفي ظاهرة العدوى بين الناس نفياً مطلقاً، والآخر يقرر وجودها ويدعو إلى الاحتراز والوقاية منها، وذلك بعزل المرضى عن الأصحاء. فأين في تلكما المتناقضتين يقع منهاج السلف الصالح؟
2. ومثلا حديث ابن ماجه وأبي داود **"أن الماء الطهور لا ينجِّسُه شيء"**، وحديث البخاري ومسلم **"لا يبولن أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري ثم يغتسل فيه"**. فالحديث الأول يقرر أن الماء الطهور على إطلاقه، سواء كان راكداً أم كان جارياً، قليلاً كان أم كثيراً، لا ينجسه شيء،

بينما الحديث الثاني يقرر أن الماء الراكد، مهما كان حجمه، يتنجس إذا بال فيه شخص واحد. فأين يقع منهاج السلف الصالح من تلكما المتناقضتين في موضوع طهارة الماء ونجاسته؟

3. ومثلا حديث البخاري أن الرسول ρ حين رأى سكة وشيئاً من أدوات الحرث الزراعية قال: "**لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل**"، وحديث البخاري أيضاً: "**ما من مسلم يغرس غرساً، أو يزرع زرعاً، فيأكل منه طير أو إنسان أو بهيمة، إلا كان له به صدقة**". فالحديث الأول يحرم الاشتغال بالزراعة تحريماً مطلقاً، بينما الحديث الثاني يعتبرها عملاً طيباً رائعاً يثاب الإنسان على فعله أعظم الثواب. فعلى أي شاطئ من شواطئ الحرام والحلال يراد لسفينة الزراعة أن ترسو؟ وفي أي جانب من هاتين المتناقضتين يقع منهاج السلف الصالح؟!

4. ومثلا الحديث الذي رواه البخاري عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، انه أتى باب الرحمة **فشرب قائماً**. فقال: "**إن أناساً يكره أحدهم أن يشرب وهو قائم. وقد رأيت النبي ρ فعل كما رأيتموني فعلت**". إذن ما هو الموقف الذي يعبر عن منهاج السلف الصالح في هاتين المتناقضتين: أهو الشرب واقفاً، كما فعل علي رضي الله

عنه، أم الشرب جالساً كما أشار علي إلى موقف غيره من الصحابة الكرام؟!

5. ومثلاً حديث مسلم والترمذي وأحمد بن حنبل: " **لا يَسْتَلْقِيَنَّ أحدكم، ثم يضع إحدى رجليه على الأخرى**"، وحديث البخاري ومسلم عن عباد بن تميم عن عمه: ((أنه رأى الرسول ρ مستلقياً في المسجد، واضعاً إحدى رجليه على الأخرى))، فأي من هذين الحديثين المتناقضين هو الذي يعبر عن منهاج السلف الصالح؟ أهو الذي يبيح للإنسان أن يضع إحدى رجليه على الأخرى، أم ذاك الذي يُحرِّم عليه أن يفعل ذلك؟

6. ومثلا حديث النسائي وابن ماجه والدارقطني وأحمد بن حنبل: "**من مسّ ذكره فليتوضأ**"، وحديث أبي داود والنسائي والترمذي وابن ماجه والموطأ ومسند أحمد أن الرسول ρ حين سئل عن نقض الوضوء من مس الذكر قال: "**إنما هو بُضعة منك**"، يعني أن مس الذكر ينقض الوضوء في الحديث الأول، كما يعني أن مس الذكر لا ينقض الوضوء في الحديث الثاني. فأين يقع منهاج السلف الصالح في هذه المسألة: أهو مع نقض الوضوء، أم هو مع عدم نقضه؟

7. ومثل الحديث الذي رواه الترمذي عن أبي هريرة في **النهي عن المشي بخف واحد**، أو مثيله الذي رواه البخاري ومسلم والترمذي عن أبي هريرة أن الرسول ρ قال: **لا يمشي أحدكم بنعل واحدة، لينعلهما جميعاً أو ليخلعهما جميعاً**. فبلغ ذلك عائشة، فمشت في خف واحد وقالت: لأخالفن أبا هريرة.

8. ومثل الحديث الذي رواه أحمد في مسنده عن أبي هريرة "**أن من أصبح جنبا فلا صيام له**".

فأرسل مروان في ذلك إلى عائشة وحفصة يسألهما، كما روى ذلك البخاري ومسلم، فقالتا: كان النبي ρ يصبح جُنُباً من غير احتلام، ثم يصوم.

فأين هو، بعد هذا كله، منهاج السلف الصالح الواحد أمام هذه المتناقضات في بعض المرويات الخبرية؟

9. ومثلا حديث مسلم: "**يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهديي، ولا يستنُّون بسنتي** [يعني مارقين من الدين]. **وسيقوم فيكم رجال قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس.** قال الراوي: فكيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: **تسمع وتطيع للأمير، وإن ضرب ظهرك وأخذ مالك،** فاسمع وأطع". وأحاديث أخرى مناقضة له مثل حديث البخاري: "السمع والطاعة على المرء المسلم فيما أحب

أو كره، ما لم يؤمر بمعصية. فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة"، وحديث الترمذي وأبي داود وابن ماجه "لتأمُرنَّ بالمعروف وتَنْهوُنَّ عن المنكر، **ولتَأْخذُنَّ على يد الظالم**، ولتأَطُرُنَّه على الحق أطْراً، ولتقصُرُنَّه على الحق قصْراً، أو ليضربنّ الله بقلوب بعضكم على بعض، وليَلْعَننَّكم كما لعن بني إسرائيل"، وحديث: "من رأى سلطاناً جائراً، مستحلاًّ حرم الله، ناكثاً لعهد الله، منابذاً لسنة رسول الله، يعمل في عباد الله بالإثم والعدوان، فلم يُغَيِّر عليه بفعل ولا قول، كان حقا على الله أن يدخله مدخله من النار"، وحديث: **"إن الناس إذا رأوا المنكر فلم يغيروه أوشك الله أن يعمهم بعقابه"** [مسند أحمد].

فالأحاديث التي صحت لدى السلفيين في هذا الموضوع قد جاءت على محورين متناقضين:

الأول منهما يجعل من **طاعة الأمة المطلقة للحاكم** فريضة لازمة، سواء أكان الحاكم عادلا أم ظالما غاشما، وسواء أكان ملتزما بشرع الله أم كان مديرا له ظهره، وسواء أكان يتمتع بالشرعية في ولايته على الناس، أم كان مُعتَدِياً عليها ومُغتَصِباً لها.

والثاني، هو أن **طاعة الأمير مشروطة بالتزامه بإقامة شرع الله وحده،** وبعدم تعطيل أي حكم من أحكامه،

وبالتزامه بعدم تجاوز الخطوط الحمر من ظلم وفساد ومعاصٍ. أما ظهور الكفر البواح في سلطانه فهذا من البديهيات التي تحرم على الأمة أن تسكت عليه، لحظة واحدة، بل ينبغي عليها أن تتلبس دوماً بالعمل على تغييره، كما توجب عليها أن تخطط دوماً للدخول معه في **صراع مفاصلة،** لا يتوقف إلا بعودة الحق إلى نصابه، ودحر الكفر وأربابه، واستتباب أمر الإسلام وسلطانه.

فأين من هذا التناقض الفاحش يقع منهاج السلف الصالح: أهو موقف الخضوع والخنوع والطاعة المطلقة العمياء والانبطاح الدائم للطغاة، والمهادنة الأبدية بين الحاكم والمحكوم، أم هو موقف المحاسبة والتصحيح والتغيير والتقويم والمنابذة بالسيف إذا لزم الأمر، كما قال أحدهم لعمر: **والله لو رأينا فيك اعوجاجا لقوَّمناه بحد سيوفنا؟**

10. ومثلا **حديث صوم عاشوراء** الذي رواه البخاري عن ابن عباس قال: "لما قدم الرسول ρ إلى المدينة ورأى اليهود تصوم عاشوراء قال: ما هذا؟ قالوا: هو يوم صالح. هذا يوم نَجّى الله بني إسرائيل من عدوهم، فصامه موسى. قال ρ: فأنا أحق بموسى منكم، فصامه وأمر بصيامه".

يقابل هذا الحديث في صحيح مسلم عن عائشة "أن قريشاً كانت تصوم عاشوراء في الجاهلية، ثم أمر رسول الله ρ بصيامه حتى فرض رمضان". وفي رواية أخرى عن ابن عمر أنه سئل عن صوم يوم عاشوراء فقال: "كان يوما يعظمه أهل الجاهلية".

فنحن هنا، في هاتين الروايتين لحديث عاشوراء عند البخاري ومسلم، أمام **ثلاث تناقضات:**

أ– أن الرسول ρ، وهو ابن قريش، كان لا شك، يعلم أنها تصوم عاشوراء، على عكس حديث البخاري الذي يذهب إلى أن الرسول ρ، وهو في المدينة، لم يكن يعلم من أمر عاشوراء شيئاً حتى تلقى خبر قدسيته وصيامه من يهود المدينة حين حلّ بين ظهراني أهلها.

ب– أن الرسول ρ، وهو ابن قريش، كان لا شك كذلك يعلم أن صوم عاشوراء هو من **شعائر الجاهلية،** فكيف جاز أن يسأل عن صيامه يهود المدينة، ويتقبل منهم دعوى أن صيام عاشوراء هو من **شعائر اليهود،** وليس من شعائر الجاهلية**؟!**

ج– أن حديث البخاري يفيد الاستمرار في صيام عاشوراء إلى الأبد، باعتباره **شعيرة إسلامية،** بينما حديث مسلم يفيد بانتهائه وانقضائه عندما فرض صيام رمضان على

المسلمين، فبه سقطت تلك الشعيرة اليهودية الإسلامية المزعومة!!

فإلى أي من هذه المتناقضات، في موضوع صيام يوم عاشوراء، ينتمي منهاج السلف الصالح؟!

وهذه التناقضات التي ضربنا بها أمثلة عديدة في عالم الحديث لا تنتمي لجيل الصحابة وحدهم، بل ولجيل التابعين إلى درجة محدودة، ثم لجيل تابعي التابعين إلى درجة أكبر وأعظم. **فجيل الصحابة الكرام**، وإن كانوا يختلفون في الاجتهاد، إلا أنهم **لم يكونوا يختلفون على مفردات السنة النبوية إلا في الحالات النادرة**، لأنهم كانوا حديثي عهد بالنبوة، سمعوا من الرسول ρ سننته، وعاشوها عقداً من الزمان في ظل دولته. وكانوا على درجة عالية من اليقظة والوعي والانضباط، وهم عندما كانوا يكتشفون المخطئين أو المنحرفين أو المحرّفين، سرعان ما كانوا يضعون لهم الحدود ويفرضون عليهم القيود.

وبعد انقضاء عصر الصحابة، وفي أواخر عصر التابعين، بدأ التوسع في جمع الأحاديث وتدوينها. وما أن انتهى عصر تابعي التابعين، وهو ثالث القرون بعد قرن الرسول ρ، حتى استمرت كتب الحديث والسنن والمسانيد والموطأ على سوقها، وصارت تعتبر هي وحدها مصدر السنة ومرجعيتها، وانتهى بالفعل عصر نقل الأحاديث مشافهة من راوٍ إلى آخر.

وفي هذا المجال، أعني جمع الأحاديث وتصنيفها وتقييمها من أجل قبولها أو ردها، نجد بين المحدثين، وعلماء مصطلح الحديث، والفقهاء، اختلافات واسعة في تصحيح الأحاديث، أو تحسينها، أو تضعيفها، أو ردها بالكلية.

فإذا كان أصحاب أمهات كتب الحديث داخلين في عداد السلف الصالح من أبناء القرن الثاني والثالث بعد قرن الرسول وصحابته الكرام، فإن السلفيين يصبحون أمام سؤال كبير جداً هو: من هو الإمام المعصوم بين أئمة الحديث المتخالفين في كثير من مروياتهم، وما هو الكتاب المعصوم بين كتب الحديث **المتخالفة** في كثير من رواياتها، حتى يكون هذا الإمام وكتابه المعصومان آية للناس، ممثلاً لمنهاج السلف الصالح الذي لا يحيد عنه إلا هالك؟!

ولو أن السلفيين وقفوا في موضوع منهاج السلف عند حدود عصر الصحابة لكان لنا معهم شأن آخر. غير أنهم لما تمددت حدود منهاجهم المزعوم إلى عصر التابعين والى عصر تابعي التابعين فقد وقعوا في الخطأ المرير، وفي هذا المطب الخطير.

فالمتغيرات التي حصلت في داخل الدولة الإسلامية في عهد الراشدين، وخاصة حينما سمح الخليفة عثمان بن عفان لهذا الجمع الغفير من الصحابة الكرام أن يتفرقوا في الأمصار،

بعد أن كان الخليفة عمر بن الخطاب حريصاً على استبقائهم إلى جواره في المدينة المنورة، عاصمة الدولة الإسلامية، ليؤدوا دورهم الجماعي في الحفاظ على رسالة الإسلام محجة بيضاء، وليشكلوا جهاز مراقبة ومحاسبة لحماية الدولة من الانحراف أو التحريف أو سوء تطبيق نظام الإسلام، وليشكلوا كذلك مرجعية شورية يستعين بها الخليفة في رعايته لشؤون الأمة والدولة، في الداخل وفي الخارج على حد سواء. فكان من تداعيات ذلك كله، إضافة إلى ظهور الانقسامات والخصومات السياسية الحادة داخل الدولة، أن بدأ يتشكل في جنباتها فراغ فكري وسياسي، وجد فيه أعداء الإسلام مدخلاً مريحاً، وفرصة سانحة، كي يشكلوا كوادر ذات أجندات هدم وتخريب، ظاهرة حيناً وباطنة حيناً آخر، لضرب المنظومة الفكرية والتشريعية الإسلامية من داخلها، على اعتبار أن هدم المبادئ أو الأيدلوجيات، إن لم يبلغ غايته بضربات من خارجه، فلا بد أن يصار إلى تسديد الضربات القاتلة إليه من داخله. وقد قطعوا في سبيل ذلك أشواطاً بعيدة خطيرة، واستطاعوا أن يسجلوا نجاحاً كبيراً في جوانب التراث المختلفة من حديث، إلى تفسير، إلى فقه، إلى سيرة، إلى تاريخ.

فلو كان السلفيون واعين على الحقائق التاريخية لما جعلوا من عصر التابعين عموماً، وعصر تابعي التابعين خصوصاً، ملاذا آمناً يتخذون منه مرجعية مقدسة معصومة، يسلمون بها تسليماً وينسبونها إلى ما زعموه من منهاج السلف الصالح. فحركة الوضع في الحديث والتفسير والسيرة والتاريخ قد اشتد ساعدها واستطار شرُّها في هذا العصر، فلم تعد تلك المصادر التراثية تصلح، على علاّتها، والحالة هذه، لأن تشكل **معالم فكرية واضحة شاملة يمكن التسليم بصحتها**، لا من حيث المادة المعرفية، ولا من حيث تنزيلها على الوقائع في مختلف جوانب الحياة.

هذا على مستوى الأحاديث وما يحيط بها من مشكلات، من شأنها أن تسقط دعوى السلفيين بلزوم منهاج السلف الصالحين.

ثانياً: ميدان التفسير:

وأما بالنسبة للتفسير فقد لعب فيه أعداء الدين، من مختلف الملل والنِّحَل، من كتابيين ومشركين، ومن زنادقة ومارقين، أدواراً خبيثة هدامة. فلقد استطاعوا أن يبثُّوا في بعض أرجائه من الإسرائيليات والإنجيليات والشركيات، على اختلاف أسمائها ومُسَمَّياتها، الكثير من الضلالات والخرافات والأساطير والسخافات التي راح كثير من المفسرين، غفر الله لهم، يتناقلونها، جيلاً عن جيل، بعضهم عن بعض، بلا وعي ولا دراية، حتى بات الكثير من كتب التفسير مزروعاً بالألغام التي ما أن يجوس خلالها طلاب العلم والحقيقة حتى تنفجر تحت أقدامهم. وهذا ما حدا بالعديد ممن أثارت حفيظتهم تلك الضلالات والهرطقات أن يتصدَّوا لها في كتب ألّفوها لكشف مختلف جوانبها، وذلك مثل كتاب **"الإسرائيليات في التفسير والحديث"**، للشيخ محمد حسين الذهبي.

فمن الإشارات اللافتة للنظر في هذا الكتاب، وعلى سبيل المثال، ما يلي:

أ- "أما كتب التفسير فقد حوت من الإسرائيليات كل عجيب وعجيبة. واستوى في ذلك تفاسير المتقدمين والمتأخرين والمتساهلين، على تفاوت بينها في ذلك، قِلَّةً وكثرة".

ب- "ليس من شك - كما بيّنا - أن تراثنا في التفسير، على اختلاف مناهجه، لا يسلم شيء منه من أباطيل الإسرائيليات وخرافاتها. وتراثنا في الحديث ليس أحسن حظاً من تراثنا في التفسير. وهذا أمر له أثره وخطره. وعلى علماء المسلمين عامة، وعلماء الأزهر خاصة، نحو كتاب ربهم وسنة نبيهم، واجب عظيم وجسيم".

ج- "إذن فكل التفاسير فيها جانب الخطورة على عقول المسلمين وعقائدهم. ولقد ضاعف من هذه الخطورة عوامل مختلفة منها:

1. أن بعض هذه الكتب قد نالت ونال مؤلفوها شهرة علمية واسعة، **كابن جرير [الطبري]، وابن كثير**. فكان بعض ما فيها مادة خصبة يستمد منها أعداء الإسلام، ومن مشى في ركابهم، طعونهم على الإسلام بوجه عام، وعلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله ρ بوجه خاص. وحجتهم: أن هذه رواية ابن جرير العالم الفذ، ورواية ابن كثير المحدث الحجة!!

2. إن أكثر كتب التفسير قد أحسن المسلمون ظنّهم بها، فتلَقَّوا بالقبول كل ما فيها، وبعضه مما يفسد عقائدهم، ويشوش أفكارهم. وعذرهم في ذلك أنها لا زالت تُدَرَّس إلى اليوم في الأزهر الشريف وغيره من الجامعات

الإسلامية، وأن أحداً من المسلمين لم يُنَبِّه على أنها حَوَت أباطيل وأضاليل. وكل ما نَبَّه العلماء عليه وحذَّروا منه كان مقصوراً على تفاسير معدودة، كتفسير مقاتل بن سليمان، وتفسير أبي إسحق الثعلبي، وتفسير البَغَوي، وتفسير الخازن".

3. "وأما **عبد الملك بن عبد العزيز بن جُرَيج** فأصله رومي نصراني، أسلم على ما عنده من معارف مسيحية وأخبار إسرائيلية. ومسيحياته يروي الكثير منها ابن جرير [الطبري] في تفسيره للآيات التي وردت في شأن النصارى". مع أن ابن جريج هذا قد كان معروفاً لدى بعض المحققين في علوم الحديث بأنه كان مُدَلِّساً وضّاعاً في الحديث، كما قال الدارقطني بحقه: ((تجنّب تدليس ابن جريج فإنه قبيح التدليس))، وكما قال عبد الله بن أحمد بن حنبل: قال أبي: بعض هذه الأحاديث التي كان يرسلها ابن جريج أحاديث موضوعة، كان ابن جريج لا يبالي من أين يأخذها. أضف إلى ذلك أن ابن جريج هذا لم يتوقف في كذبه وبهتانه عند حدود الإسرائيليات والإنجيليات، بل إنا لنراه قد تطاول في جرأته الغاشمة حتى لقد ذهبت بعض الروايات إلى أنه قد نكح نحواً من تسعين امرأة نكاح متعة، ليدفع بذلك

الطيبين البسطاء من المسلمين الذين يثقون به إلى استحلال الدعارة، انسياقاً وراء زعمه الكاذب بأن الشرع قد رخّص في المتعة.

ومن الذين تصدوا لكشف التأثير الإنجيلي المسيحي على جمهرة المفسرين وأجادوا في ذلك أيما إجادة، صاحب كتاب **"التأثير المسيحي في تفسير القرآن"**.

وحسبنا في هذا المقام أن نورد من كتابه هذه الفقرات المعبرة عن المطبات الخطيرة التي تردى في حمأتها كبار المفسرين: "إن أكبر مَنْفَذٍ نَفَذتْ منه الأخبار المسيحية والإسرائيلية هي قولهم إن أخبار أهل الأمم السالفة لا تضر روايتها عن أهل الكتاب، لكونها لا تترتب عليها أحكام عملية. وهي فكرة من أبطل الأفكار التي رافقت علم التفسير، وساهمت مساهمة سلبية في تمرير العقائد المسيحية والإسرائيلية على الدين الإسلامي، مبادئه وشرائعه، وعقائده ومقاصده. فلم تكن هذه الأخبار توزن في ميزان القرآن الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه، ولا [توزن] في ميزان سنن الخلق، وكأن التاريخ لا تحكمه سنن ولا قوانين، وكأن الشرع لا ضوابط له ولا قواعد، وكأن الأخلاق والمجتمعات والسلوك من غير مناهج ولا مقاصد ولا قيود ... وكأن الدين الذي أنزله الله [تعالى] ليس فيه

إلا بضعة أحكام فقهية لا تنبثق عن تصور كلي للكون والحياة والإنسان، والتاريخ، والمجتمع، والغيب ...".

((من أجل ذلك، فلا بد لقبول أخبار الأمم السالفة من **شروط في المتن، وفي السند:**

((فأما **المتن** فلا يجوز أن يتعارض مع كتاب الله، مع لفظه وسياق مقاطعه، وسياق السورة القرآنية الوارد فيها. ولا يليق أن يختلف معناه عن أي آية أو حكم أو معنى آخر وارد في القرآن، ولا مع مقاصد الدين وكلياته، ولا مع سنن الكون والتاريخ والمجتمع والفطرة والمنطق والعقل)).

((وأما **السند**، فزيادة على ما يجب أن يكون في الأخبار من اتصال السند، وعدالة الرواة، وضبطهم، من غير علة ولا شذوذ، فيجب إما أن ينقلوه عمن عايش الأحداث المروية، ويكون ممن توافرت فيه شروط النقل الأمين، أو أن يكون وحياً من الله إن كان من أمور الغيب. وإن أكثر ما ينقل إلينا من هذه الأخبار إنما هو مما أخذ عن أهل الكتاب، أو ممن تثقف بثقافتهم المنقطعة السند والمجهولة الرواة، ولا تتوافر فيها أكثر الشروط السالفة الذكر)).

أما العالم المرحوم **الشيخ تقي الدين النبهاني**، فهو عندما وقف على هذا الوضع المأساوي في مختلف كتب التفسير، قديمها وحديثها، فقد راح يفرد في الجزء الأول من كتابه

"الشخصية الإسلامية" بحثاً خاصاً بعنوان: **"حاجة الأمة اليوم إلى مفسرين".**

وعلى الرغم من أن المرحوم الشيخ النبهاني قد أجاد في تشخيص العديد من المساءات التي ألحقها المفسرون بالتراث، غير أنه لم يكمل المشوار. فهو لم يقدم للمفسرين المطلوبين المقترحين، منهاجاً قواماً مبنياً على منهاج الدراية الشامل المتكامل، الذي لا غنى عنه لمفسر ولا لمشتغل في التراث، في فهم آيات القرآن الكريم، ضمن الضوابط والقرائن اللغوية والشرعية، كما أنه لم يشترط عليهم أن يضيقوا الخناق على المرجعيات الساقطة أو المنسوخة كالتوراة والأناجيل، وكتب التاريخ القديم التي تفتقر إلى صحة الرواية وصدق الدراية. أضف إلى ذلك أنهُ لم يحرّم عليهم **التأويل الفاسد** الذي من شأنه أن يخرج النصوص القرآنية عن معانيها الحقيقية، إضافة إلى **التأويل الغاشم** الذي من شانه كذلك أن يتخذ من النصوص القرآنية مشاجب يعلق عليها الوضاعون، والدساسون، والجهلة المتطفلون، ما يروق لهم، وما تشتهي أنفسهم، ما هبّ ودبّ من معاني أو تفسيرات ضالة أو شطحات، ما أنزل الله بها من سلطان، ولا تمت إلى النصوص القرآنية بسبب، لا من قريب ولا من بعيد.

ثالثاً: ميدان السير والمغازي:

وقل مثل ذلك، وربما بنسبة أقل بكثير، في **كتب السِّيَر والمغازي والتاريخ**، سواء ما وقع فيها من اختلاف على صحة الروايات المتعلقة بوقائع السيرة النبوية وأحداثها، أو ما وقع فيها من اختلاف في تفسير أو تأويل بعض الوقائع والأحداث المتفق على صحتها. غير أنه إذا صح ما روي عن الإمام أحمد ابن حنبل من أنه قال: **"ثلاثة لا أصل لها في علم الحديث: السير والمغازي والتاريخ"** فذلك أمر مثير للفتنة والدهشة، والغرابة والاستهجان.

فالحقيقة الباذخة في التراث، التي لا يمتري فيها إلا جاهل أو مكابر، هي أن سيرة الرسول ρ في كفاحه لتبليغ الدعوة الإسلامية، وفي صراعه مع قوى الكفر والشرك لإيجاد تيار فكري إسلامي جارف، وإيجاد نخبة قيادية تحمل لواء دعوته، وإيجاد قاعدة أو حاضنة شعبية، وقوى ظاهرة وخفية، لحماية تلك الدعوة وحماية رموزها ودعاتها وقادتها، **نقول** إن سيرة الرسول في ذلك كله قد تمخضت، في نهاية الدور المكي، عن نجاح الرسول في إقامة دولة إسلامية في المدينة المنورة، تطبق الإسلام على كافة رعاياها من مسلمين وغير مسلمين في الداخل، وترفع لواء الجهاد، خارج حدودها، متمثلاً في الغزوات والحروب والفتوحات، لنشر الإسلام وتعظيم سلطانه وقهر

أعدائه، لتكون كلمة الله هي العليا، وكلمة الذين كفروا هي السفلى.

فسيرة الرسول ρ، والحالة هذه، هي جزء لا يتجزأ من هذا الدين القويم. فالاقتداء بها، والالتزام بأحكامها، والاعتصام بحبلها، هي فريضة فاصلة من فرائض الإسلام. وهذا يعني، حتماً مقضياً، أن نقل أخبارها، من جيل إلى جيل، هو جزء لا يتجزأ من علم الحديث الذي مداره نقل ما صح عن الرسول ρ من قول أو فعل أو تقرير، منذ أن بدأ في تبليغ رسالة ربه حتى التحق بالرفيق الأعلى.

وهذا ما حصل بالفعل. فكتب الحديث من صحاح وسنن ومسانيد وسير قد أسهبت في نقل أخبار السيرة النبوية وما انطوت عليه من وقائع وأحداث، وجهاد وصراعات، وغزوات وفتوحات، حتى لقد قدّم لنا بعض علمائها، بين حين وآخر، كتباً بأم رأسها، خاصة بالسيرة النبوية، مثل **سيرة ابن إسحق** [85-151هـ] السابق لأحمد بن حنبل، **وسيرة ابن هشام** المتوفى [213هـ] المعاصر لأحمد بن حنبل، وغيرهما من كتاب السيرة النبوية اللاحقين كثير.

وأما بالنسبة للتنكر الحنبلي للتاريخ، أصلاً وفصلاً، مادة ومنهاجا، فيبدو أنه كان محاولة انتقامية من المؤرخ المشهور محمد بن جرير الطبري [224–310هـ]، لأنه كان قد ذهب في أطروحاته المشهورة إلى إسقاط أحمد بن حنبل من عداد الفقهاء إسقاطاً تاما، واعتباره محدثاً من المحدثين، لا أكثر من ذلك ولا أقل.

ومن خلال هذه المحاولة الانتقامية ذهب الحنابلة إلى أبعد من إسقاط الطبري من عداد المؤرخين، بل حاولوا أن يسقطوا مادة التاريخ نفسها من عداد التراث الإسلامي، حتى ولو انطوت على أخبار دعوة الرسول ρ، وعلى صراعاته مع الكفار والمشركين، وعلى حروبه وغزواته وفتوحاته المترامية الأطراف.

ولقد بالغ الحنابلة في ردة فعلهم هذه على الطبري أيما مبالغة، انطلاقاً من العصبية المذهبية العمياء، ومن الصنمية الفكرية الهوجاء، حتى راحوا يرمون الطبري بالرفض [يعني التشيع] وبالإلحاد، وأهاجوا عليه العامة حتى بلغت بهم الغوغائية حداً جعلتهم يهاجمون داره ويقذفونها بالحجارة، لولا أن تدخلت الشرطة بشكل واسع وفرقت جموع المشاغبين. ثم إنهم عادوا، لما مات الطبري، فهيجوا عليه العامة مرة ثانية، ومنعوا من دفنه في مقابر المسلمين، ما اضطر أهله وذويه، هذه المرة، إلى دفنه في فناء داره ليلاً، حتى يتجنبوا هذه

الفتنة الغاشمة، التي إن دلت على شيء فإنما تدل على التخبط والهمجية وعدم الانضباط الشرعي في التعامل مع المخالفين.

رابعاً: ميدان الاجتهاد:

أما **بالنسبة للاجتهاد** فالاختلاف فيه واقع في عالم السلف الصالح منذ بواكير عهد الراشدين، لا مجال للمكابرة أو المغالطة في شأنه. والأمثلة على ذلك بالغة الكثرة ، كمّاً وشكلاً ومضموناً.

فهذا أبو بكر الصديق، رضي الله عنه، كان يوزع **العطاء** على المسلمين بالتساوي، على قاعدة أن الإسلام يَجُبُّ ما قبله. ولما جاء عمر بن الخطاب لم يلتزم باجتهاد أبي بكر في هذه المسألة وقال: "كيف أعطي من قاتَلَ رسول الله ρ كمن قاتل معه"؟.

وهذا عمر بن الخطاب أيضاً، بعد أن افتتح **أرض السواد في العراق**، شاور الصحابة من حوله: هل يقسمها غنيمة على المحاربين، أم لا يقسمها ويتركها مصدر رزق لجميع الأجيال المتعاقبين. فكان رأي بعضهم، كبلال بن رباح وعبد الرحمن بن عوف مثلاً، أن يقسمها بين المحاربين الفاتحين. وكان رأي عثمان وعلي وطلحة كرأي عمر نفسه، أي تترك من غير تقسيم.

وكان من شدة اختلافهم في الاجتهاد، في هذه المسألة، أن قال عمر ذات يوم: "اللهم اكفني بلالاً وأصحابه". أما فريق المنادين بالقسمة فكانوا يصدرون في موقفهم من قوله تعالى:

{وَأَوْرَثَكُمْ أَرْضَهُمْ وَدِيَارَهُمْ} [الأحزاب: 27]، بينما كان عمر ومؤيدوه، في موقفهم المغاير، يصدرون من قوله تعالى: **{لِلْفُقَرَاءِ الْمُهَاجِرِينَ الَّذِينَ أُخْرِجُواْ مِن دِيَارِهِمْ وَأَمْوَالِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلاً مِّنَ اللَّهِ وَرِضْوَاناً}** إلى قوله تعالى: **{وَالَّذِينَ جَاءُوا مِن بَعْدِهِمْ}** [الحشر: 8]. قال لهم عمر: "كيف أقسمه لكم وأدع من يأتي بعدكم بغير قسم؟"

وفي موضوع تغيير الحاكم أو التغيير عليه بلغ الاختلاف بين الصحابة – في فهمهم وتقديرهم للمشكلات والتحديات، وتحديد مواقفهم الاجتهادية لمواجهتها أو حلّها – حد العنف المسلح. فبالنسبة لعثمان بن عفان رضي الله عنه، يبدو أن سنة الله في الشيخوخة قد أدركته في آخر سنوات حكمه، الأمر الذي جعل شؤون الحكم تختلط شيئاً فشيئاً بين يديه. ولم يَدُرْ بخلد الصحابة من حوله، وعلى رأسهم علي بن أبي طالب، أن يعلموا أن ذلك الاختلاط إنما كان يمثل حالة من الشيخوخة المتقدمة عند الخليفة عثمان رضي الله عنه، ولم يكن يمثل انحرافاً واعياً في سيرته ومنهاج حكمه. ولا يصح في هذا المقام شيء غير ذلك. أما الحديث المزعوم الذي أورده الطبراني في المعجم الأوسط تحت رقم (8749) والذي مداره أن الرسول ρ قال لعثمان بن عفان ذات مرة: "إن أَلْبَسَك الله قميصاً فأرادك الناس على خلعه فلا تخلعه، فوالله لئن خلعته لا ترى الجَنَّة حتى يَلِج الجَمَلُ في سَمِّ الخياط" فهو حديث لا يصح دراية، لأن الخلافة

هي، في دين الله وشرعه، عقد مراضاة واختيار بين طرفين في معادلة الحكم، وليست هي حقاً إلهياً اختص الله به عثمان، أو ثوباً أو قميصاً إلهياً فصَّله الله على مقاس عثمان. فالذي ألبس عثمان ثوب الخلافة إنما هم المبايعون له من أبناء الأمة الإسلامية. فهؤلاء هم وحدهم أصحاب الحق الشرعي في ذلك، كما أن لهم وحدهم الحق الشرعي في خلعه أو عزله أو إعفائه إذا ما أصبح فاقداً لأهلية الاستمرار في إدارة شؤون الدولة الإسلامية.

فأدى بهم عدم إدراك مجمل حالته الصحية إلى أن يضعوا القضية على غير صعيدها. وصعيدها لم يكن ظلماً ولا فسقاً ولا استكباراً ولا كفراً بواحاً يمارسه الخليفة عن سابق تدبير، وتصميم وإصرار، بل كان هو **تراجع الأهلية الذهنية** تراجعاً ينبغي عنده إعفاءه من منصبه، من غير ثورة أو قتل، ومن غير ضرب أو حرب. غير أن الصحابة رغم ذلك، قد انقسموا فريقين: فريق على رأسه علي بن أبي طالب، لم يكن يستحل الخروج عليه، بل كان يكتفي بالضغط عليه والتناصح معه، في نطاق الطاعة له والالتزام ببيعته الشرعية. أما الفريق الآخر فكان يرى أن عثمان قد بلغ من ضعفه في إدارة دفة الحكم، وفي اختيار الولاة، ما يستوجب خلعه، إن لم يكن بالسلم فليكن بالقتل أو بالقتال. فقد بلغ في نظرهم، حالة لا تدل على أي

استعداد عنده للتجاوب مع نصائح الصحابة من حوله، ولا مع صيحات الاستنكار التي بات يطلقها بعض الناس في ظل سلطانه. فقد بلغت الأمور معه نقطة اللاعودة. فلا بد، والحالة هذه، من الإطاحة به، على أي نحو كان التغيير يتطلبه، كما كانوا يتصورون.

ولو أن الصحابة، رضي الله عنهم وغفر الله لهم، أدركوا أبعاد تلك الحالة المَرَضِيَّة التي بات يعاني منها عثمان رضي الله عنه، وأنها سنة من سنن الله الماضية في الشيخوخة، لما اختلفوا في مواقفهم من ولايته، ولأدركوا أن عثمان قد أصبح مفتقراً للأهلية الذهنية اللازمة. وعندها سوف تتفق كلمتهم، المسموعة آنئذ لدى أبناء الأمة الإسلامية في أقطارها كافة، على خلعه واستخلاف غيره، دونما حاجة إلى العنف، أو الثورة، أو القتل. وكان هذا الخيار أمرا ميسورا لدى الصحابة لو أدركوا المشكلة على حقيقتها. وكان كفيلا بأن يجنب الأمة الإسلامية فتنة أليمة ما زالت تعاني من أثارها السلبية، السياسية والنفسية، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها.

وبعد أن تولّى علي بن أبي طالب رضي الله عنه الخلافة، في أعقاب تلك الفتنة الدامية، بدأت تطفو على سطح الأحداث القوى والعناصر الطامعة في الحكم، وعلى رأسها والي الشام، **معاوية بن أبي سفيان**. وقد أخذ يتشكل منها حلف كبير

وخطير، يستجمع قواه وأنصاره في كل مكان للانقضاض على خلافة علي والإطاحة بها، تحت غطاء الانتقام المزعوم من قَتَلة عثمان، وممن يقف وراءهم ويتستر عليهم، ويحميهم من طائلة العقاب. ورغم أن الصحابة كانوا قد بايعوا عَلِيّاً بيعة انعقاد حرة شرعية، لم يكد يتخلف عنها منهم أحد، إلا أنهم لاحظوا أن عَلِيّاً، رضي الله عنه، كان يبدو عليه **غياب الحنكة والدهاء السياسي في قيادة الأمة والدولة**، في مواجهة الأزمة السياسية الخطيرة، والتحديات الجديدة الكبيرة، التي كانت ترتسم خيوطها، وتطل برأسها، وتتلبد غيومها في سماء الدولة الإسلامية. فأعاد كبار الصحابة النظر في مواقفهم من الخليفة علي بن أبي طالب، فانقسموا هنا، كذلك، إلى فريقين:

فريق اتخذ من التناصح له منهاجا، وذلك مثل المغيرة بن شعبة، الذي لم يكن يجيز لنفسه أن يخلع يداً من طاعة الإمام علي، صاحب الولاية الشرعية. ولكنه لمّا لم يجد، هو وأمثاله من كبار الصحابة الكرام، من عَلِيٍّ مُرونةً أو آذاناً صاغية لنصائحهم السياسية المخلصة الواعية، وقفوا على الحياد إزاء ذلك الصراع السياسي الذي سرعان ما تحوّل إلى صراع دموي مسلح بين علي ومعاوية.

أما الفريق الآخر، مثل طلحة والزبير وعائشة، **فقد استحلُّوا نقض البيعة** والخروج على علي، لتغييره بعملية انقلابية

عسكرية خاطفة لا تدع للانتهازيين من الأعداء الحاقدين أدنى فرصة للهدم والتخريب، وإثارة الفتنة بين المسلمين. لأنهم لاحظوا أن علياً متصلب في موقفه، لا يبغي عنه حِوَلا. ولسوف يؤدي هذا الموقف المتصلب من عَلِيّ، في نظرهم، إن طال به المقام، إلى ضياع الدولة برمتها، من بين يديه ومن خلفه، ضياعاً قد لا تقوم لها من بعده قائمة. فهو كما كان يبدو لهم، في إدارته لدفة الحكم وسياسة الدولة، يفتقر إلى المؤهلات السياسية الناجعة لإدارة الأزمات الكبيرة، ومواجهة التحديات الخطيرة التي بدأت تلوح في الأفق، على غير مثال سبق. فهم، والحالة هذه، قد لاحظوا أن في غياب المؤهلات السياسية المناسبة عند عَلِيّ، كرم الله وجهه، مبرراً شرعياً كافياً لنقض بيعته، والخروج عليه في عملية تصحيحية مستعجلة، تقطع الطريق على المتمردين، وتئد الفتنة في مهدها.

وتطورت المواقف إلى حرب أهلية في **معركة الجمل** بين علي وأنصاره من جهة، وطلحة والزبير وعائشة وأنصارهم من جهة أخرى، ثم من بعد ذلك تحول الصراع إلى حرب دموية على جبهة ثانية في **معركة صفين** بين علي وأنصاره من جهة، ومعاوية وأنصاره من جهة أخرى.

فإلى أي من هذه الاجتهادات المتناقضة لدى كبار الصحابة، في عهد عثمان وفي عهد علي، ينتمي منهاج السلف

الصالح، في تغيير الحاكم الذي فقد أهليته، أو فقَد شرعيته، أو ظهر عجزه في مواجهة إدارة **الأزمات المصيرية الخطيرة** التي تواجه وجود الدولة، أو تهدد وحدتها أو حاضرها ومستقبلها؟

وإزاء هذه التناقضات الحساسة المتعددة بين الصحابة الأولين في المواقف والاجتهادات، لابد أن نرد بالدراية الحديث المزعوم عند أبي داود وغيره: "**عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عِضُّوا عليها بالنواجذ**"، والحديث الآخر المزعوم: "**أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم**" والحديث الثالث المزعوم: "**خذوا شطر دينكم عن هذه الحميراء**".

فالخلفاء الراشدون، فرادى ومجتمعين، لم يكن لهم سنة إلهية موازية أو مكملة لسنة الرسول ρ يمكن أن تشكل مصدراً ثالثاً من مصادر الشرع الحنيف، كما أن التناقضات الاجتهادية بينهم أثبتت، بما لا يدع مجالاً للشك، أنه لم يكن لهم **سنة موحدة، بمعنى أنهم لم يكونوا في اجتهاداتهم، وفيما يترتب عليها من مواقف فكرية وعملية، يشكلون نسخة واحدة مكررة بعضهم عن بعض.** والغالب على الظن أن واضعي هذه الأحاديث وأمثالها كانوا من أهل السنة المتعصبين، أرادوا من خلالها أن يردوا كيد الشيعة الطاعنين في مشروعية خلافة أبي بكر وعمر وعثمان، رضي الله عنهم أجمعين، وفي مشروعية مشاركة عائشة ضد عَلِيّ في معركة الجمل، وذلك في محاولة منهم

لإلقام أهل الشيعة حجراً بعد حجر، ولإقامة الحجة عليهم، ولو بأحاديث موضوعة مخترعة، كما كان يفعل هؤلاء في صراعهم الفكري والسياسي مع أهل السنة ومع الخلافتين الأموية والعباسية عبر العصور.

خامساً: ميدان الفقه وأصوله ومصادره

أما في ميدان الفقه وأصوله وفروعه فحدث ولا حرج عن الاختلافات والتناقضات والاجتهادات بين المذاهب الفقهية، منذ بداية نشأتها في عصر التابعين، وتابعي التابعين. فهي تتعدد تعددا كثيرا واسعا حتى في المذهب الواحد، كما تختلف اختلافاً بيِّناً في مواقفها من كثير من الأحاديث التي صحت رواية عند المحدثين، من حيث هي صحيحة أم حسنة أم ضعيفة، وهل الأحاديث الضعيفة في الموضوع الواحد يشد بعضها أزر بعض فتسلك في عداد الأحاديث الصحيحة كما قال بذلك الشيخ الألباني، كبير محدثيهم في كتاب **"تحريم آلات الطرب"**. وتختلف كذلك مُجَمَّعَات أصول الفقه عندهم في مصادر التشريع وفي أوجه دلالاتها، كالناسخ والمنسوخ، والعام والخاص، والمطلق والمقيد، والمجمل والمفصل، وهل أصول الفقه ينبغي أن تكون أدلتها قطعية، مثلها مثل سائر العقائد والغيبيات، أم يُكتفى في تقرير مصيرها بأحاديث الآحاد الظنية، شأنها شأن سائر أحاديث الأحكام الشرعية العملية؟

مصادر التشريع:

وأما في ميدان مصادر التشريع المعتبرة شرعاً فقد ذهب فيه علماء أصول الفقه طرائق قددا. وهذا ما شجع أئمة السلفية الحنبلية، في جملة عوامل أخرى، على أن يحدثوا فيه انقلاباً

جذرياً تناولنا تفاصيله في المحور الخامس من هذا الكتاب تحت عنوان: **"التطور الإنقلابي في عالم السلفية الحنبلية"**. أما هنا، في هذا الطرح، فلسوف نستعرض الأطروحات المختلفة في موضوع مصادر التشريع التي شقت طريقها وراجت لدى مختلف الفقهاء وأرباب المذاهب الفقهية، وذلك كي يتضح الجو التشريعي العام الذي آلت إليه الأمور، وما كان له، بعد ذلك، من أثر بليغ على أئمة السلفية الحنبلية الانقلابيين في موضوع مصادر التشريع:-

1- فمن قائل بأن **شرع من قبلنا هو شرع لنا**، مع أن الله تعالى، وفي معرض خطابه للرسول ρ يقول: **{لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً}** [المائدة: 51]. يعني، وبكل بساطة، أن شرع من قبلنا ليس شرعاً لنا، قولاً واحداً.

2- ومن قائل بأن **الاستحسان** هو مصدر من مصادر التشريع، علما بأن **الاستحسان هو مزاج بشري، يحكمه الهوى والمصلحة والتقدير النسبي، بينما الشريعة الإسلامية هي وحي من عند الله**، تعالج مشكلات الإنسان الأبدية كافة، في منأى عن الهوى، والمصلحة الشخصية، والأمزجة العامة والخاصة، وتقلبات الزمان والمكان، ومصالح أصحاب النفوذ والسلطان. وبلغة العلماء **هي أحكام مطلقة، وليست هي أحكاما نسبية** تدور مع الظروف والأحوال

والمصالح والنفوذ والأهواء حيث دارت. ورحم الله الإمام الشافعي حين كان يقول: **"من استحسن فقد شرّع".** أما الأحناف، فالاستحسان عندهم لا يعدو كونه ترجيحاً بين الأدلة الشرعية المعتبرة، ولا يمت إلى معاني الاستحسان الباطلة بسبب.

3- ومن قائل بأن **الإجماع** هو مصدر من مصادر التشريع، على اختلاف بين القائلين به، في رده إلى **إجماع الصحابة**، أو **إجماع العلماء**، أو **إجماع الأمة**، أو **إجماع المجتهدين أو إجماع أهل الحل والعقد.** وهذا كله ليس من الحقيقة في شيء. فليس لأحد، كائناً من كان، أن يقدم بين يدي الله ورسوله، أو أن تكون له الخيرة من أمره في تجاوز أحكام الله وشريعته، أو أن يقدم من عنده شريعة يكمل بها شريعة رب العالمين التي قال تعالى في شأنها: {الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتَمَمتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الأِسْلاَمَ دِيناً} [المائدة: 3].

وحقيقة الأمر أن علاقة الصحابة بالمصادر التشريعية، المتمثلة حصراً وتحديداً في كتاب الله تعالى وفي سنة نبيه ρ، كانت تنحصر في أمرين لا ثالث لهما، هما نقل النصوص الشرعية أو فهمها.

فإجماع الصحابة، والحالة هذه، هو **النقل المتواتر** للنصوص الشرعية أو لدلالتها الشرعية المعتبرة أو لتطبيقاتها العملية في حياة الرسول، وليس هو تشريع أي حكم من الأحكام، **ابتداء من عند أنفسهم**، كي يشكلوا بذلك مصدراً تشريعياً ثالثاً يكملون به كتاب الله وسنة رسوله.

وأما بالنسبة لفهم النصوص الشرعية، من كتاب وسنة، فلهم، كما لغيرهم من سائر المسلمين، حق الاجتهاد إن كانت تلك النصوص حمالة أوجه في دلالاتها، وذلك لاستنباط ما انطوت عليه من أفكار أو أخبار أو أحكام. وأي مُخْرج اجتهادي يتوصلون إليه أو يتفقون عليه في مثل هذه الحال لا يصح أن يوصف بأنه **رأي الإسلام** في موضوعه، بل لا يصح أن يوصف إلا بأنه **رأي إسلامي** ليس غير، يحتمل الخطأ كما يحتمل الصواب، لأن البشر ليسوا معصومين، لا فرادى ولا مجتمعين، حتى ولو كانوا من الصحابة المكرمين.

وعلى ذلك فإن إجماع الصحابة على فهم واحد أو اجتهاد واحد في المسألة الواحدة لا يشكل مصدراً من مصادر التشريع. وهو بهذا الاعتبار لا يشكل حجة إلاّ على من اقتنع بدليله. أما نقل النصوص الشرعية نقلاً جماعياً متواتراً عن الصحابة الكرام فهو حجة في دين الله، لا خيار لمسلم أن يتردد في شأنه، من قريب أو بعيد.

أما مختلف ألوان الإجماع المزعومة من إجماع الأمة، إلى إجماع العلماء، إلى إجماع الفقهاء، إلى إجماع المجتهدين فهي لا تعدو أن تكون أشكالا من الوهم الذي يستحيل وقوعه، لأن العلماء والفقهاء والمجتهدين والناس أجمعين تتطاول عهودهم إلى قيام الساعة. فكيف يمكن أن يكون اتفاق طائفة منهم، في عصر من العصور، على أمر من الأمور، حجة منسحبة على جميع البشر، في مختلف الأماكن والدهور؟!

4- ومن قائل بأن **المصالح المرسلة** (من الدليل)، يعني المصالح التي لم يشهد لها بعينها أو بنوعها، بالاعتبار أو بالبطلان، أي نص شرعي معين، هي من مصادر التشريع، جريا على قاعدة **"حيثما تكون المصلحة فثم شرع الله"**. وبعبارة أخرى، فإن أي فقيه من الفقهاء، أو من أدعياء الفقه على حد سواء، يستطيع أن يشرع حكماً في أي أمر يرى فيه مصلحة ظاهرة، من غير أن يحتاج إلى دليل أو شاهد خاص من كتاب الله أو سنة رسوله. فتكون المصلحة، حسب رأيه، والحالة هذه، هي الدليل الذي يستغني به عن كتاب الله وسنة رسوله استغناءً تاماً. ثم عززوها بقاعدة أخرى هي: **"لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان"**. هذا مع العلم بأنه لو ترك للعقل البشري، أن يحدد المصلحة فإنه سوف يقع، كما هو مشاهد محسوس، في

تناقضات مذهلة، لها أول وليس لها آخر، تمتد من جيل إلى آخر، ومن عصر إلى عصر، بل ومن يوم إلى يوم، ومن مكان إلى مكان، ومن حال إلى حال، بل ومن شخص إلى آخر، ومن شخص إلى نفسه**!!**

ونظرة واحدة فاحصة إلى الأجهزة التشريعية العَلْمانية في العالم، على مر العصور، تظهر غاية الوضوح مدى ما وصلت إليه واصطلت بجحيمه شعوب العالم المختلفة كافة، في جميع أقطارها وأمصارها وعهودها، من شقاء وتعاسة واستعباد، في ظل القوانين والتشريعات الوضعية. وما ذلك إلا لأن هذه القوانين والتشريعات إنما يضعها **أصحاب القوة والثروة والنفوذ**، لتحقيق مصالحهم الخاصة، ولبسط سيطرتهم على مقدرات البلاد والعباد، وحماية تلك المصالح الخاصة من أي تهديد أو وعيد، مهما كان في ذلك من ظلم أو تفريط أو إخلال بمصالح سائر الفئات والجماعات والأفراد، داخليا وخارجيا.

ففي ظل النظام الرأسمالي الديمقراطي مثلا، نجد أن **عبيد النظام ومرتزقته** هم الذين يُختارون ويُكلَّفون بوضع القوانين والتشريعات التي تحقق مصالح السلاطين من الحكام وبطانتهم، والحيتان من رجال الأعمال، وأصحاب رؤوس الأموال، والشركات العملاقة، والبيوتات المالية، والعائلات التي تتربع على عروش الإمبراطوريات الاقتصادية والسياسية.

وهذه ظاهرة لا تتخلف في حياة المجتمعات البشرية التي تعيش في ظل الأنظمة العلمانية التي تطلق فيها يد الإنسان ليحدد المصلحة أو المفسدة، وفق المعطيات والأهواء التي تحكم مقاييسه وقناعاته، واتجاهاته وتفكيره. ثم بعد ذلك يخضع الإنسان تلك التشريعات لقاعدة: "**لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان**"، حتى يظل التشريع يدور مع مصالح أرباب **القوة والثروة والنفوذ** حيث دارت، فلا عدالة حينئذٍ في التشريع، ولا توازن هنالك يحفظ حقوق الجميع، من غير تمييز بين الرعايا أو استثناء، سواء أكانوا من الضعفاء الذين لا حول لهم ولا قوة، أم كانوا من الأقوياء، أصحاب الحول والطول والشأن الكبير، كما هي الحال في شريعة رب العالمين، وسيرة سيد المرسلين، كما خاطب أبو بكر الناس ذات مرة قائلا: **"الضعيف فيكم قوي عندي حتى آخذ الحق له، والقوي فيكم ضعيف عندي حتى آخذ الحق منه".** والحق عنده هو ما قرره شرع الله وحده.

غير أن الضغوط السياسية، والصراعات الفكرية والفرقية والمذهبية، في ظل أجواء من **غياب الدراية غياباً عملياً كاد أن يكون تاماً** في عصور لاحقة، قد أوهنت من عزائم كثير من فقهاء السلفية وعلمائها، حتى بتنا نلاحظهم يتراجعون تراجعا انهزاميا عن الثوابت والقطعيات القرآنية في مثل قوله تعالى: {**وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللّهُ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْكَافِرُونَ**} [المائدة:

44]،.... {**فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ**} [المائدة: 47] ..... {**فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ**} [المائدة: 45]، وفي قوله تعالى: {**وَأَنِ احْكُم بَيْنَهُمْ بِمَا أَنزَلَ اللّهُ وَلاَ تَتَّبِعْ أَهْوَاءَهُمْ**} [المائدة: 49]، وفي قوله: **{فَلاَ وَرَبِّكَ لاَ يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ}** [النساء: 65]، وفي قوله تعالى: **{وَمَا اخْتَلَفْتُمْ فِيهِ مِن شَيْءٍ فَحُكْمُهُ إِلَى اللَّهِ}** [الشورى: 10]، وفي قوله تعالى: **{إِنَّا أَنْزَلْنَا إِلَيْكَ الْكِتَابَ بِالْحَقِّ لِتَحْكُمَ بَيْنَ النَّاسِ بِمَا أَرَاكَ اللّهُ}** [النساء: 105]، وفي قوله تعالى: **{وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ}** [الأحزاب: 36].

فهذه المعادلة الشرعية الإلهية في حكم البشر هي وحدها التي من شأنها، لو طبقت وأحسن تطبيقها، أن تحقق **العدل والانضباط والتوازن والاستقرار** في حياة الناس جميعاً. فهي تجعل الإنسان، في السعي لتحقيق مصالحه ودرء مفاسده، وقّافا عند حدود الله. لأنها لا تحابي قويا، ولا تجامل غنيا، ولا تسهل أطماع أصحاب السطوة والنفوذ، ولا تعطي لأحد سبيلا للالتفاف عليها والخروج عنها، لهدم الشرع باسم الشرع نفسه. **فحيثما يكون شرع الله تكون المصلحة وليس العكس، والحسن هو ما حسنه الشرع، والقبيح هو ما قبحه الشرع، وليس هو الحديث المزعوم في مسند أحمد بن حنبل وموطأ مالك والمعجم الأوسط للطبراني الذي يقول: "ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن"،**

لأن المسلمين ليسوا مصدرا من مصادر التشريع حتى يحسنوا ويقبحوا. ثم إنهم في جميع الأزمنة والأمكنة، يستحيل أن يتفقوا أو يُجْمِعُوا على ما هو حسنٌ وما هو قبيح، أو أن يجدوا لهم مرجعية ثابتة صادقة، صحيحة عادلة، في منأى عن أحكام الشرع الشريف، ودينه الحنيف، يُحسِّنون على أساسها ويُقَبِّحون.

5- **وفقه الواقع كذلك، ليس مصدرا من مصادر التشريع** تؤخذ منه أحكام التحسين والتقبيح، أو أحكام المصلحة والمفسدة. فالواقع هو نفسه موضوع نظر ومعالجة، وليس هو مصدر تشريع أو استنباط أحكام. **ففقه الواقع** الذي ابتدعوه للالتفاف على أحكام الشرع **هو خروج صريح عن جادة الحق والصواب.** فالواقع هو جملة الحوادث والمشكلات والوقائع والممارسات التي تحتاج إلى أحكام شرعية لمعالجتها، وليس هو مصدرا تؤخذ منه أحكام الشريعة الغراء.

فسيدنا لوط عليه السلام، مثلاً، كان يواجه واقعاً مَرَد عليه قومه، وذلكم هو فاحشة اللواط التي كانت فاشية فيهم. فلم يرضخ لذلك الواقع المرير، بل حاول أن يثني قومه عن تلك الممارسة الجنسية الشاذة، ويعيدهم إلى فطرة الله في التزاوج بين الذكر والأنثى. فلما أصروا على التمادي في تلك الفاحشة لم يرضخ للواقع، فيتخذ منه مصدراً تشريعياً توفيقياً، يبيح من خلاله اللواط المحدود لدى البالغين من غير المتزوجين مثلاً،

بل أصر على محاربته وتحريمه وتجريمه على المستويات كافة، وفي جميع الحالات، مهما كان في ذلك من عنت وتضحيات، ومهما كان في ذلك من رفض ومجابهة مع سائر الفئات.

6- **والسياسة الشرعية**، كما فعل ابن تيمية في كتاب "**السياسة الشرعية**"، بمعنى إضفاء الشرعية على مختلف سياسات الحكام والسلاطين لتبرير مناهجهم في تناول الأمور وسائر القضايا المتعلقة برعاية شؤون الأمة الأخرى، **بدعة** ما أنزل الله بها من سلطان. فالسياسة لا تكون شرعية إلا إذا استمدت مشروعيتها وأحكامها من المصادر الشرعية الإسلامية المعتبرة مباشرة، وليس من كونها تخالف الشرع أو لا تخالفه. فعدم التناقض مع الوحي لا يجعلها شرعية. فهي لا تكون شرعية إلا إذا كانت مستنبطة استنباطاً مباشراً من المصادر الشرعية المعتبرة وحدها، وليس مما لا يعارضها من مصادر بشرية وضعية أخرى. أما **الوسائل وأساليب استخدامها** في مختلف جوانب الحياة فالأصل فيها الإباحة، وليس الوجوب أو التحريم.

فوسائل النقل من سيارات وقطارات وطائرات، كلها وسائل مباحة. وكذلك هو شأن الأنظمة أو القوانين التي تنظم سيرها، فسواء أكان موقع السائق على يمين السيارة أم على شمالها، وسواء أكانت السيارة تسير على المسرب الأيمن أم

على المسرب الأيسر من الشارع، فهذه كلها أساليب مباحة في استعمال وسائل النقل العامة والخاصة. ومثلها كذلك ينطبق على الوسائل والأساليب في عالم الحرب والقتال، براً وبحراً وجواً وفضاء.

وقل مثل ذلك أيضاً في تناول الطعام المباح، فلو تناوله الإنسان قائماً أو قاعداً، بيده مباشرة أم بملعقة وشوكة وسكين، في صحن منفرد أم في وعاء كبير يشاركه فيه آخرون، فهذه كلها وسائل وأساليب مباحة، للإنسان أن يستعملها كيفما شاء، فليس لها أي مواصفات أو مقاييس شرعية.

7- **والأعراف والعادات** كذلك، لا يليق بمسلم عنده مسكة من عقل ودين أن يتخذ منها مصدرا من مصادر التشريع الإسلامية، لأنها متعددة متغيرة، متقلبة مختلفة بين جماعة وأخرى، ومن مكان إلى مكان، ومن جيل إلى جيل، بل وأحياناً من شخص إلى آخر. وهي عبارة عن ممارسات عملية متكررة يقوم بها الناس لتدبير شؤونهم وإدارة علاقاتهم. فهي، على كل حال، أفعال من أفعال العباد التي يمارسونها لإشباع حاجاتهم، سواء أكانت تشكل فضائل أم رذائل. وهذه الممارسات لا تصح، بحال من الأحوال، أن تكون مصدرا من مصادر التشريع التي نزل بها الوحي الأمين على سيد المرسلين، بل إن أفعال

العباد هي دوماً في حاجة إلى شرع من عند الله يعالجها ويحكمها وينظمها ويرتب أولوياتها.

8- **وفقه المقاصد** هو كذلك آفة من الآفات التي حلت بالفقه الإسلامي لإخراجه عن مداره، وجعله ألعوبة في أرجوحة المصالح والمفاسد. يعني هو عملية من العمليات الالتفافية في الفقه وأصوله، لإلباسه ثوب الشرعية من خلال قاعدة "حيثما تكون المصلحة فثم شرع الله"، مع أن القاعدة الشرعية الصحيحة هي: **"حيثما يكون شرع الله تكون المصلحة"**.

فالتشريع الإلهي هو حاكم على المصالح والأعراف والعادات والتحسين والتقبيح، والمقاصد، والواقع، وما يسمى بالسياسة الشرعية وما شاكلها مما قد يبتدعه خيال الوضاعين، بحسن نية أو بسوئها. وليس من هذه المبتدعات بند واحد يجوز، بأي حال من الأحوال، أن يدرج في عداد المصادر التشريعية.

فليس من شأن هذه التجاوزات الخطيرة على مصادر التشريع الإسلامي غير أن تفتح الباب على مصراعيه لتحجيم دور التشريع الإلهي، أو إسقاطه إسقاطاً كلياً، وإلغاء دوره من فكر البشر، ومن حياتهم، في الدول والمجتمعات وحياة الأفراد، ومن ثَّم **الدخول إلى العلمانية** من أوسع أبوابها، وتأصيل للكفر،

وإلباسه ثوب الشرعية ليكون من تلبيس إبليس في الأسس والقواعد والأحكام، والعياذ بالله تعالى!!

حتى إن هذه التجاوزات المتنوعة الخطيرة في ميدان التشريع قد صار لها تيار علماني أوقع في حبائله كثيراً ممن تصدروا للإمامة الفكرية الإسلامية والحركية التنظيمية في الأمة في العصر الحديث، من أمثال المرحوم **سيد قطب**، الذي اشتهر في وقت من الأوقات، بتكفير من لم يحكم بما أنزل الله، واتهامه بالجاهلية الجهلاء وبالضلالة العمياء. كما اشتهر بالقول بأن على المؤمن أن يهجر المجتمعات الجاهلية، يعني تلك التي لا تحكم بما أنزل الله، حتى صار يعرف بداعية **التكفير والهجرة**. ولكنه عاد فناقض نفسه مناقضة واضحة مثيرة للدهشة والاستغراب. فعلى سبل المثال، أوردت جريدة السبيل الأردنية (الإخوانية) في عددها الصادر بتاريخ 2016/10/1م، وتحت عنوان "**جواز التشريع للبشر**" نقلاً عن سيد قطب ما يلي: "فإذا انتهينا من وسيلة التوجيه الفكري، بقيت أمامنا وسيلة التشريع القانوني لتحقيق حياة إسلامية صحيحة، تكفل فيها العدالة الاجتماعية للجميع. وفي هذا المجال لا يجوز أن نقف عند مجرد ما تمَّ في الحياة الإسلامية الأولى، بل يجب الانتفاع بكافة الممكنات التي تتيحها مبادئ الإسلام العامة وقواعده المجملة. **فكل ما أتمته البشرية من تشريعات ونظم اجتماعية، ولا تخالف**

أصوله أصول الإسلام، ولا تصطدم بفكرته عن الحياة والناس، يجب أن لا نُحجم عن الانتفاع به عند وضع تشريعاتنا، ما دام يحقق مصلحة شرعية للمجتمع، أو يدفع مضرة متوقعة. ولنا في مبدأ **المصالح المرسلة**، ومبدأ **سد الذرائع**، وهما مبدآن إسلاميان صريحان، ما يمنح ولي الأمر سلطة واسعة لتحقيق المصالح العامة، في كل زمان ومكان".

وقد علق أحد المشايخ، في نفس المقال، على أطروحة سيد قطب هذه، كما أوردتها جريدة السبيل، قائلاً: وعلى سيد قطب في هذا مآخذ:

1. كأن سيداً يرى أن الإسلام غير كامل ولا وافٍ بمتطلبات الأمة الإسلامية.
2. يمكن لأي دولة تنتمي للإسلام أن تأخذ كل ما هو من القوانين الوضعية، بحجة تحقيق المصالح ودرء المفاسد، وبحجة أنها لا تتنافى مع أصول الإسلام.

ولعل ضغط المنافسة بينه وبين أنصاره من جهة وبين التحريريين، برئاسة **الشيخ تقي الدين النبهاني**، من جهة أخرى، هو الذي دفعه إلى اتخاذ مثل هذه المواقف المتناقضة. وذلك لأن التحريريين كانوا – في صلب دعوتهم – قد جعلوا من مقومات صحة أية دعوة إسلامية، ومن شروط نجاحها، أن تقدم للأمة، في أثناء مرحلة الدعوة، **منظومة تشريعية محددة المعالم،**

متبناة في الحكم والاقتصاد والاجتماع، بالإضافة إلى مشروع دستور إسلامي جاهز للتطبيق، قبل أن يقدر لها أن تستولي على الحكم في أي بقعة من بقاع الأرض. وفي تبريرهم لهذا الشرط قالوا: إن أي حركة إسلامية، إذا ما توصلت إلى الحكم وهي غير مسلحة بهذه المنظومة التشريعية، فإنها، لا محالة، مضطرة للحكم بغير ما أنزل الله، لفترة انتقالية قد تطول وقد تقصر، ريثما تتمكن من إعادة ترتيب أوراق نظام الإسلام في مختلف مجالات الحياة العامة والخاصة. وهذا الحكم بغير ما أنزل الله، في أحسن أحواله، يعتبر ظلماً أو فسقاً كما صرحت بذلك الآيات القرآنية: {وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ } [المائدة: 45]، {وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَا أَنزَلَ اللَّهُ فَأُوْلَـئِكَ هُمُ الْفَاسِقُونَ} [المائدة: 47]. ولسوف يشكل ذلك دليلاً قاطعاً وبرهاناً ساطعاً على فشل أمثال تلك الحركة في إسلاميتها، ولسوف يشكل كذلك مبرراً شرعياً للخروج عليها، وإحالتها إلى عالم السقوط والنسيان، لأنها لم تحقق ما عاهدت الله والأمة عليه. فيعد موقفها، والحالة هذه، خيانة لله ولرسوله وللمؤمنين، كما يقول التحريريون.

وفي معرض تبرير المرحوم سيد قطب لموقفه من هذه الأطروحة التحريرية، وفي محاولة منه لسحب البساط من

تحتها، أو امتصاص الريح من شراعها، يقول في كتابه المشهور "**معالم في الطريق**" ما يلي:

(1) "ولم يشأ الله أن ينزل عليهم [يعني المسلمين] النظام والشرائع في مكة، ليختزنوها جاهزة، حتى تطبق بمجرد قيام الدولة في المدينة".

(2) "والذين يريدون من الإسلام اليوم أن يصوغ نظريات، وأن يصوغ قوالب نظام، وأن يصوغ تشريعات للحياة ... بينما ليس على وجه الأرض مجتمع قد قرر فعلاً تحكيم شريعة الله وحدها، ورفض كل شريعة سواها، مع تملكه للسلطة التي تفرض هذا وتنفذه ... الذين يريدون من الإسلام هذا، لا يدركون طبيعة هذا الدين، ولا كيف يعمل في الحياة ... كما يريد له الله".

(3) "**وحين يقوم هذا المجتمع** [يعني المجتمع الذي قرر تحكيم الشريعة وحدها] **بالفعل يبدأ عرض أسس النظام الإسلامي عليه، كما يأخذ هذا المجتمع نفسه في سنِّ التشريعات التي تقتضيها حياته الواقعية،** وفي إطار الأسس العامة للنظام الإسلامي. فهذا هو الترتيب الصحيح لخطوات المنهج الإسلامي الواقعي العملي الجاد".

(4) "ولقد يخيل لبعض المخلصين المتعجلين، ممن لا يتدبرون طبيعة هذا الدين، وطبيعة منهجه الرّباني القويم، المؤسس على حكمة العليم الحكيم، وعلمه بطبائع البشر وحاجات الناس ... نقول: لقد يُخيَّل لبعض هؤلاء أن عَرْض أسس النظام الإسلامي – بل التشريعات الإسلامية كذلك – على الناس، مما ييسر لهم طريق الدعوة، ويُحبِّب الناس في هذا الدين. وهذا وهم تنشئه العجلة.

(5) "إن القلوب يجب أن تخلص أولاً لله، وتعلن عبوديتها له وحده، بقبول شرعه وحده، ورفض كل شرع آخر غيره، من ناحية المبدأ، قبل أن تخاطب [الأمة] بأي تفصيل عن ذلك الشرع يُرِّغبها فيه".

(6) **"وبعد أن يوجد الناس الذين هذه عقيدتهم، ويصبح لهم السلطان الفعلي في مجتمعهم، تبدأ التشريعات لمواجهة حاجاتهم الواقعية، وتنظيم حياتهم الواقعية كذلك".** فكأن المرحوم يريد أن يقول في هذا المقام بأنه لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان، وليس بأن شريعة الرحمن هي وحدها الصالحة لكل زمان ومكان.

(7) "فمن رغب في الإسلام ابتداء فقد فصل في القضية، ولم يعد بحاجة إلى ترغيبه بجمال النظام وأفضليته ... فهذه إحدى بديهيات الإيمان".

(8) "إن الجاهلية التي حولنا – كما أنها تضغط على أعصاب بعض المخلصين من أصحاب الدعوة الإسلامية، فتجعلهم يتعجلون خطوات المنهج الإسلامي – هي كذلك تتعمد أحياناً أن تحرجهم. فتسألهم: أين تفصيلات نظامكم الذي تدعون إليه؟ وماذا أعددتم لتنفيذه من بحوث ودراسات، ومن فقه مُقَنَّن على الأصول الحديثة؟".

وتوكيداً لهذا الطرح الذي استهدف به خصمه أو منافسه حزب التحرير، مضى المرحوم سيد قطب، في كتابه " **لماذا أعدموني"،** إلى تسديد ضربات، حسبها باطشة، إلى حزب التحرير في محورين أساسيين من محاور منهاجه في الدعوة، فهو يقول بالحرف الواحد: " ... ولا بد إذن أن تبدأ الحركات الإسلامية من القاعدة: وهي إحياء مدلول العقيدة الإسلامية في القلوب والعقول، وتربية من يقبل هذه الدعوة وهذه المفهومات الصحيحة تربية إسلامية صحيحة، **وعدم إضاعة الوقت في الأحداث السياسية الجارية، وعدم محاولات فرض النظام الإسلامي عن طريق الاستيلاء على الحكم** قبل أن تكون القاعدة

المسلمة في المجتمعات هي التي تطلب النظام الإسلامي، لأنها عرفته على حقيقته، وتريد أن تحكم به".

فقولـه: "وعـدم إضـاعة الوقـت فـي الأحـداث السياسـية الجاريـة " هـو رد صـريح علـى حـزب التحريـر الـذي كـان يعتبـر **العمـل السياســي،** متمـثلاً فــي كشـف خطـط الـدول الكــافرة المستعمرة، وفـي تبنـي مصـالح الأمـة المشروعة**،** محوراً أساسياً من محاور دعوته، ومقوّما أساسيا من مقومات نجاحه في إيجاد تيار فكري وحاضنة شعبية مسلحة بالوعي السياسي الذي يحفظ على الأمة عقلها ودينها وبوصلة حياتها.

وقولـه: " وعـدم محـاولات فـرض النظـام الإسـلامي عـن طريـق الاسـتيلاء علـى الحكـم" هـو كـذلك، رد آخـر صـريح علـى حزب التحرير الذي كان يعتبر **طلب النصرة** من أصحاب القوة والنفـوذ محـوراً أساسـيا مـن محـاور منهاجـه فـي الوصـول إلـى الحكـم، لأن طلـب النصـرة عنـد التحريـريين يعنـي تجنيـد بعـض العناصـر المخلصـة المـؤثرة مـن بـين صـفوف القـوات المسـلحة لإيصـال حـزبهم إلـى الحكـم، كـي يعيـد الخلافـة ويطبـق نظـام الإسلام، ويعيده إلى الحياة إعادة كاملة.

ويا ليت المرحوم سيد قطب وقف عند حدود النقد النظري لمنهاج حـزب التحريـر فـي التغييـر حين عـاب علـيهم أن يحـاولوا فرض النظام الإسلامي بالقوة عن طريق الاستيلاء على الحكم،

بل إنا لنجد أن المرحوم قد ناقض نفسه مناقضة فادحة في مقولته هذه حين راح في أخريات أيامه يتلبس بمحاولة تشكيل تنظيم سري مسلح لإيصاله إلى الحكم عن طريق القوة، في مصر عام 1965، ما أدى في خاتمة المطاف إلى اعتقاله وإعدامه.

أضف إلى ذلك أن سيد قطب عندما قال بعدم جواز إضاعة الوقت في الأحداث السياسية الجارية، وبعدم جواز محاولات فرض النظام الإسلامي بالقوة عن طريق الاستيلاء على الحكم قبل أن تكون القاعدة المسلمة في المجتمعات هي التي تطلب النظام الإسلامي، لأنها عرفته على حقيقته وتريد أن تحكم به، فهو عندما قال ذلك فقد ناقض نفسه مناقضة فظيعة، وهزم نفسه هزيمة شنيعة، إذ كيف ستتعرف القاعدة المسلمة على نظام الإسلام على حقيقته، ويصبح مطلباً لها في الحكم، من غير أن تقدم لها الحركات الإسلامية العاملة على التغيير صورة متكاملة عنه أثناء مراحل حمل الدعوة لاستئناف الحياة الإسلامية؟!

ثم هو يعود لتوكيد هذا التناقض الذي تردّى في حمأته حين يقول، للمرة الثانية، في كتابه "**لماذا أعدموني؟**" ما يلي:

"إذ أن الوصول إلى تطبيق النظام الإسلامي والحكم بشريعة الله ليس هدفاً عاجلاً، لأنه لا يمكن تحقيقه إلا بعد نقل

المجتمعات ذاتها، أو جملة صالحة منها ذات وزن وثقل في مجرى الحياة العامة، **إلى فهم صحيح للعقيدة الإسلامية، ثم النظام الإسلامي".**

وبعبارة أخرى: إذا كان فهم النظام الإسلامي، جنباً إلى جنب، مع فهم العقيدة الإسلامية شرطاً لازماً تحقيقه قبل أن تتلبس أية حركة إسلامية بمحاولة الاستيلاء على الحكم في مجال عملها للتغيير فكيف يتفق ذلك مع قوله "... لقد يُخَيَّل لبعض هؤلاء [المتعجلين] أن عرض أسس النظام الإسلامي – بل التشريعات الإسلامية كذلك – على الناس مما يُيَسِّر لهم طريق الدعوة، ويحبب الناس في هذا الدين. **وهذا وَهْمٌ تنشئه العجلة** ... فبعد أن يوجد الناس الذين هذه عقيدتهم، ويصبح لهم السلطان الفعلي في مجتمعهم [يعني بعد استيلائهم على الحكم] تبدأ التشريعات لمواجهة حاجاتهم الواقعية وتنظيم حياتهم الواقعية كذلك". [يعني بلا تهيئة ولا مقدمات ولا أية منظومة تشريعية إسلامية متبناة وجاهزة للتطبيق]. والأنكى من ذلك أن عبارة " تبدأ التشريعات لمواجهة حاجاتهم الواقعية وتنظيم حياتهم الواقعية" لا تدل إلا على أن للأمة حينذاك مطلق الحق في أن تضع من التشريعات ما تراه مناسباً لإشباع حاجاتها وتنظيم حياتها، سواء أكانت تلك التشريعات، في أصولها ومحاورها، شرعية أم وضعية، على قاعدة أن ما رآه المسلمون حسناً فهو

عند الله حسن، وقاعدة لا ينكر تغير الأحكام بتغير الأزمان، وقاعدة حيثما تكون المصلحة فثم شرع الله.

نخلص من كل ما تقدم إلى أن عالَم الحديث، وعالَم الفقه والاجتهاد، وعالَم التفسير، وعالَم السيرة النبوية، بما انطوت عليه هذه العوالم من خلافات واختلافات حادة كثيرة، كبيرة وصغيرة، يسيرة وخطيرة، لا تدع مقالة لقائل، بأن السلف، ثم الخلف، لم يكن لديهم نمط واحد موحد في فهم النصوص الشرعية، وفي فهم الوقائع الحياتية العملية، وفي تنزيل فهمهم للنصوص على الوقائع والحوادث كما كان ينبغي أن يفهموها.

وهذا لا يعني أن الإسلام ليس له منهاج عام واحد يجمع المجتهدين كافة ضمن إطاره. فهنالك فهم صحيح قويم مبني على أسس صحيحة مشروعة، وهنالك فهم خاطئ سقيم مبني على أسس متهافتة خاطئة أو غير مشروعة. فالفكر الأساسي والمحاور والقواعد والمنطلقات، حين تكون كلها مبنية على الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة التي لا يصح أن يُختلف فيها أو عليها، فإنها، كلها، **مجتمعة**، تشكل **قواسم فكرية وتشريعية مشتركة ملزمة** تتمثل في كتاب الله وسنة نبيه، فيها ما يكفي من الضبط والربط، للحد من الاختلافات والبعد عن الشطحات. وذلك لأنها مبنية كلها على القطع واليقين، وليس للظن في أكنافها نصيب. فهذه كلها ثوابت، **سواء أكان موضوعها متعلقاً**

بالعقائد وأخبار الغيب، أم كان متعلقاً بأصول التشريع والأحكام. هذا هو منهاج الإسلام، وليس هو منهاج السلف الصالح أو غير الصالح.

فالزعم، والحالة هذه، بأن السبيل السوي للعمل الإسلامي، على اختلاف أشكاله وألوانه، ينبغي أن يلتزم **بمنهاج السلف**، هو شطحة كبيرة ناجمة عن غياب الدراية. فليس يليق بحق من له أدنى إلمام بالتراث الفقهي الإسلامي مثلاً أن لا يرى الاختلافات الاجتهادية الواسعة بين مذاهبه، بل حتى داخل المذهب الواحد، تلكم الاختلافات التي يستحيل معها أن يقرر أحد بأنه كان للسلف الصالح منهاج فكري واحد يمكن للأتباع أن يلتزموا به في التعامل مع شرع الله، تأصيلاً وفهماً وتطبيقاً، في الجزئيات، وحتى في كثير من الكليات.

وحين يزعم السلفيون أن مبرر وجودهم وعملهم ورسالتهم هو جمع شمل الأمة وتحريرها من تشرذم المذاهب والفرقيات، والتغلب على سائر الاختلافات فإنهم يعترفون، من حيث يشعرون أو لا يشعرون، بأن السابقين الأولين من السلف الصالح لم يكن يجمعهم في الفقه والحديث والتفسير والسيرة النبوية منهاج موحد لا يحيد عنه إلا هالك.

فإذا كان المطلوب – كما زعموا – هو إعادة اللحمة أو الوحدة الفكرية والعقائدية والتشريعية إلى أرباب المذاهب

والحركات والفرق الإسلامية المختلفة، فلا بد أن يعود الجميع **إلى منهاج الإسلام نفسه الذي لا منهاج غيره. فهو كما أسلفنا، يستند إلى الثوابت والقطعيات في المحاور والأصول والقواعد التي لا يجوز أن يُختلف فيها أو عليها، كما يستند إلى الدراية في التعامل مع المرويات الخبرية، حتى يُضَيِّق الخناق على الخلافات غير المبررة في فقهنا، وفي سلسلة المرويات الحديثية، وفي تفسيرنا لكتاب الله تعالى، وفي سيرة نبينا ρ.**

أما أن تتحول الحركة السلفية إلى مذهب جديد، فيه من التعصب والتشرذم والنعرة المذهبية الخانقة، **والتعصب الأعمى التكفيري** الذي يعمق الخلافات والاختلافات، ولا يزيد **القطيعة الفكرية** المذهبية الفرقية التي تعاني منها الأمة إلا وبالاً، فحجة دامغة على فشل الحركة السلفية في رسالتها التي زعمت أنها قامت بين ظهراني الأمة لتقوم بها خير قيام، وتؤديها حقها على خير ما يرام.

ولو استطردنا في **مراجعة المحاور الخطيرة التي تبنتها الحركة السلفية** في مسيرتها الممتدة من عهد **أحمد بن حنبل،** مروراً **بابن عقيل وابن قدامة، وابن الجوزي وابن الطوفي، وابن تيمية، وابن القيم الجوزية، وابن عبد الوهاب،** وغيرهم من أعلام السلفية حتى عصرنا الراهن، فلسوف نرى العجب العُجاب. فهي غاصة بالمهالك والمطبات التي يمكن أن يكون الواحد منها

كفيلاً بأن يعصف بالمنظومة الفكرية الإسلامية برمتها، ويأتي بنيانها من القواعد، من حيث يظن أولئك المشايخ السلفيون بأنهم يحسنون صنعاً، ومن حيث يزعمون أنهم يقدمون الإسلام للأمة نقياً صافياً سائغاً شرابه، لذة للشاربين.

وفيما يلي طائفة من المطبات الخطيرة المتعلقة بالثوابت والمحاور واليقينيات الكبرى التي تردّوا فيها، وألقوا بجمهور التابعين لهم، والسائرين على دربهم ومنهاجهم، في مهالكها:-

الانحرافات السلفية الخطيرة في المحاور الشرعية اليقينية

1- المحور الأول: خبر الآحاد

فالحركة السلفية قد اعتبرت خبر الآحاد، الذي صح عندهم رواية بلا دراية، حجة بنفسه قاطعة، في العقائد والغيبيات والأحكام. فهو عندهم، والحالة هذه، يفيد اليقين، ولا يقف عند حدود غلبة الظن، كما هي حاله في أحسن أحواله. وقد غاب عنهم أن الخطأ والنسيان، وضعف الاستيعاب، واختلاط الأمور في الضبط والربط، واحتمال الكذب واتباع الهوى، هي كلها، جملةً وتفصيلاً، ظاهرة بشرية وأمور حسية واقعية، لا يستثنى منها أحد من البشر، صالحاً كان أم طالحاً، وغبياً كان أم عبقرياً، سوى الأنبياء والمرسلين الذين أكرمهم الله تعالى بالعصمة في حدود رسالاتهم، لا يتجاوزونها. **فتضافر العدد الكافي من الرواة الشهود الضابطين العدول لنفس الواقعة، زماناً ومكاناً، هو السبيل الوحيد لتواتر الرواية حتى تكون حجة ملزمة قاطعة في موضوعها.**

وقد ترتب على عدم التفريق بين ظنية أحاديث الآحاد وقطعية الأحاديث المتواترة أن صار حديث الآحاد عندهم حاكماً

على قطعي القرآن، مهما كان في ذلك من تناقض مع الثوابت واليقينيات القرآنية التي لا يصح الاختلاف فيها أو عليها. فإذا ما حصل التعارض الكلي أو التناقض بين خبر من أخبار الآحاد **التي صحت عندهم رواية** وبين أية آية قرآنية، قطعية الدلالة من كتاب الله تعالى، فلا يجوز عندهم رد الحديث دراية، بأي حال من الأحوال. بل علينا، والحالة هذه، كما يزعمون، **أن نلجأ إلى التأويل**، مهما كان ذلك التأويل باطلاً متمحلاً، أو متعسفاً فاسداً غاشماً، لتمرير ما انطوى عليه الحديث المزعوم من أكاذيب أو أباطيل أو جهالات أو ضلالات أو سخافات أو ترهات. فمثلاً حديث البخاري "**إن الله خلق آدم على صورته طوله ستون ذراعا**" يناقض قطعي القرآن في قوله تعالى: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ}** [الشورى: 11]، يعني أن الإنسان، قطعاً، ليس هو على صورة الله أو على قياسه المزعوم. ومع ذلك فقد ذهبوا في التأويل الباطل الغاشم إلى اعتبار أن الاختلاف بين الله وبين الإنسان ليس اختلافاً في الشكل، فالشكل واحد، بل هو اختلاف في الحجم. فالله سبحانه، في تصورهم الفاسد، مثله كمثل الإنسان، له يَدَان ورِجْلان، وَوَجْه وعَيْنان، غير أن حجم الأيدي والأرجل والوجه والعينين هو الذي يختلف فيه الله عن الإنسان. وربما، ولجهل السلفيين باللوثات والهرطقات التوراتية، لم يعلموا أن هذا الحديث المزعوم منقول بحرفيته من سفر

التكوين، وهو أول فصل من فصول **التوراة المتداولة بين الناس التي زعمها اليهود وغيرهم كتابا مقدسا**، حيث ورد فيه بالحرف الواحد: **"على صورتنا خلقنا الإنسان".** فليس يليق بهم ولا بغيرهم من قادة الفكر عند المسلمين أن يستميتوا في سبيل تمرير هذه الأكذوبة التوراتية المارقة، الواضحة البطلان باللجوء إلى المغالطة، أو التأويل الباطل، أو اللف والدوران، حتى لقد بلغ الحال ببعض المتأولين من المتقدمين والمتأخرين، أن جعلوا من بعض تأويلاتهم مهزلة من مهازل العالمين. فهم قد زعموا أن معنى قوله "خلق آدم على صورته" هو أن الله تعالى ""خلق آدم على صورة آدم"، دون أن يأخذوا بعين الاعتبار أن قياس شيء على آخر في أمر يتعلق بالخلق، أي زمان الإيجاد، يقتضي أن يكون أحد المقيسين سابقاً على الآخر في وجوده حتى يصح القياس. فالقول بأن الله تعالى قد خلق آدم على صورة آدم يقتضي أن يكون هنالك آدم سابق في الخلق وآدم لاحق خلق على صورته. وكفى بذلك تأويلات ساقطة وتهويمات سائبة!!

أضف إلى ذلك أن مثل هذا التأويل الساقط هو مغالطة مفضوحة للنص التوراتي الذي ورد في سفر التكوين على النحو التالي: "على صورتنا خلقنا الإنسان".

أضف إلى ذلك كذلك أن هنالك روايات أخرى للحديث وردت صريحة في أن الصورة المقصودة في الحديث هي صورة

الرحمن، خلافاً للتأويلات السخيفة التي تذهب إلى القول بأن الله تعالى قد خلق آدم على صورة آدم، كتلك التي رويت عن ابن أبي عاصم عن ابن عمر أن الرسول ρ قال: "لا تقبحوا الوجوه فإن ابن آدم خلق على صورة الرحمن"، وكالحديث الذي رواه مسلم في صحيحه: "إذا قاتل أحدكم أخاه فليجتنب الوجه، فإن الله خلق آدم على صورته".

كما أن **زعمهم بأن حديث الآحاد يفيد القطع واليقين**، وهو بذلك يشكل بنفسه حجة في العقائد وأمور الغيب، نقول: هذا الزعم **يؤدي، لا محالة، إلى تمرير مختلف المعتقدات الضالة الكافرة** التي دسها على المسلمين أصحاب الأجندات الهدامة من يهود ونصارى ومجوس وهندوس وغيرهم. **فلو أن مسلماً أنكر شيئاً من تلك الضلالات فإنه يعرض نفسه لاتهام السلفيين له بالكفر والزندقة**، والمروق من دين الإسلام، على الرغم من أن آيات القرآن الكريم قد جاءت قاطعة في تكذيبها. غير أنه لربما كان تأويل بعض الآيات القرآنية تأويلاً تعسفياً عند بعض مشايخهم أهون عليهم من تكذيب بعض الروايات الباطلة التي دسها على المسلمين الوضاعون من مختلف الملل والنحل، ليأتوا بنيان الإسلام من القواعد، ويهدموه على رؤوس أصحابه.

فلو أن مسلماً كذّب **برجوع المسيح** لقوله تعالى: {ما كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـكِن رَّسُولَ اللَّهِ **وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ**}

[الأحزاب: 40] فهو قد يعتبر عندهم كافراً مارقاً من الدين بامتياز، على الرغم مما دل عليه القرآن الكريم بشكل قاطع، وهو أن محمداً ρ هو خاتم الأنبياء، فلا نبي بعده، لا عيسى ولا غيره. فلقد طويت صفحة جميع الأنبياء والمرسلين بعد محمد ρ، كما طويت صفحة جميع رسالاتهم وشرائعهم ودياناتهم وأدوارهم في حياة البشر، كما قال تعالى: **{لِكُلٍّ جَعَلْنَا مِنكُمْ شِرْعَةً وَمِنْهَاجاً}** [المائدة: 48]، **وكما قال: {إِنَّ الدِّينَ عِندَ اللَّهِ الإِسْلاَمُ}** [آل عمران: 85]، **وكما قال: {وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلاَمِ دِيناً فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ}** [آل عمران: 85].

أضف إلى ذلك أن أسطورة رجوع المسيح عليه السلام إلى هذا العالم، ليملأه قسطاً وعدلاً بعد أن يمتلئ جوراً وظلماً وفساداً، هي **العقيدة الإنجيلية**، بعجرها وبجرها. تلكم العقيدة التي تجعل من المسيح، عليه السلام، معقد الأمل والرجاء، وطوق النجاة والخلاص، لإنقاذ البشرية بكاملها من جميع الشرور والآثام، والمفاسد والآلام التي سوف تحيط بها، وتأخذ بخناقها، وتطغى على حياتها في أخريات عمرها على ظهر البسيطة. فالمسيح، والحالة هذه، هو وحده، **أو بالتعاون مع المهدي المنتظر** المزعوم، سوف يكون هو **الفادي** وهو **المخلص**، تماماً كما يزعم أهل الأناجيل المتداولة عبر العصور. أما محمد، ρ،

الذي يتوجب أن يكون هو وحده صاحب هذا الدور، إن جاز الاعتقاد بمثل هذه الخرافة، باعتباره هو خاتم الأنبياء والمرسلين، فلا محل له من الإعراب، لا من قريب ولا من بعيد، لا هو ولا أحد من أتباعه الغر الميامين، القوامين بالقسط والشهداء على الناس إلى يوم الدين.

أضف إلى ذلك **أن فكرة رجعة المسيح وحده، أو بالتزامن والتعاون مع المهدي المنتظر، هي فكرة هدامة لكل الفضائل ودوافع الخير لدى البشر كافة.** فما دام أن تلك الرجعة لا تتحقق إلا إذا ملئت الأرض ظلماً وفساداً وطغياناً وضلالاً فمعنى ذلك أن واجب المسلمين خاصة، وسائر الناس عامة، **أن يتحالفوا مع الشيطان،** ومع كل ألوان الشر والفساد، كي يُعجِّلوا في تلك الرجعة المزعومة والخرافة الموهومة. ولا يصح لهم، والحالة هذه، أن يقوموا بأي عمليات إصلاحية أو تغيير حقيقي نحو الأصلح والأقوم، وعليهم أن يعطلوا قاعدة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، لئلا يكون ذلك سبباً في عرقلة أو تعطيل رجعة المسيح وقرينه المهدي المنتظر، وإعاقة للزحف المسيحي اليسوعي المهدوي على طريق الخلاص المزعوم، والفداء الموهوم.

ولو أن مسلماً أنكر **المهدي المنتظر** على اعتبار أنه ليس نبياً ولا رسولاً موعوداً، فكيف جاز، رغم ذلك، أن يكون منتظراً،

صاحب رسالة، وصاحب معجزات مذهلة في إصلاح البشرية برمتها، في مشارق الأرض ومغاربها، في سنين تعد على أصابع اليد الواحدة، نقول لو أن مسلماً كذب بأسطورة المهدي هذه أو أنكرها فلربما اعتبره بعض السلفيين كافراً زنديقاً، لأنه أنكر الأحاديث المهدوية الصحيحة التي تعد بالعشرات، وربما بالمئات، عند أهل السنة، وعند الشيعة، على حد سواء.

ولو أن مسلماً أنكر **الأعور الدجال** لأن الأحاديث المزعومة في شأنه تمنحه معجزات لم يمنح الله مثلها أحداً من أنبيائه ورسله في العالمين، منذ آدم حتى يرث الأرض ومن عليها، فلربما اعتبره السلفيون كافراً، لأنه أنكر أحاديث تعتبر عندهم حجة بنفسها في موضوعها، مع أن أحاديث الأعور الدجال المزعومة هذه تنسب إليه من الخوارق والمعجزات ما لم يتفق مثلها لأحد من الأنبياء والمرسلين من قبله. فهو مثلاً يدعو شاباً متألقاً بين جمهور المستمعين إليه ذات مرة، ثم يضربه بالسيف من مفرق رأسه حتى يقطعه نصفين، والناس ينظرون. ثم يقول له: إلْتئم، فيلتئم، ويعود إلى مكانه بين الجمهور مبتسماً ضاحكاً. ثم هو كذلك يأمر السماء أن تمطر فيهطل المطر من فوره مدراراً في غير موسمه، كما أنه يأمر الأرض أن تنبت فتخرج النبات من جوفها، أشكالاً وألواناً، في غير موسمه. يعني أن هذا الرجل المزعوم قد تخطى مراتب الأنبياء والمرسلين حتى

يكاد يبلغ درجة الألوهية، فيحيي الإنسان بعد ذبحه وتقطيع أوصاله، كما يحيي الأرض بعد موتها حين يأخذ القحط والجفاف منها كل مأخذ.

ولو أن مسلماً أنكر **علامات الساعة** استناداً إلى قول الله القاطع: {**يَسْأَلُونَكَ عَنِ السَّاعَةِ أَيَّانَ مُرْسَاهَا قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِنْدَ رَبِّي لاَ يُجَلِّيهَا لِوَقْتِهَا إِلاَّ هُوَ، ثَقُلَتْ فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، لاَ تَأْتِيكُمْ إِلاَّ بَغْتَةً. يَسْأَلُونَكَ كَأَنَّكَ حَفِيٌّ عَنْهَا، قُلْ إِنَّمَا عِلْمُهَا عِندَ اللَّهِ، وَلَكِنَّ أَكْثَرَ النَّاسِ لاَ يَعْلَمُونَ**} [الأعراف: 187]، يعني أنه لا علامات لها، ولا تأتي إلا بغتة، أي على نحو مفاجئ، وأن الله وحده هو الذي اختص بعلمها، نقول لو أن مسلماً أنكر علامات الساعة بناءً على هذه المعطيات القرآنية القاطعة فلربما اعتبره السلفيون، مع ذلك، كافراً زنديقاً، لأنه يكون بذلك قد رد عشرات الأحاديث التي تتحدث عن علامات الساعة القريبة والمتوسطة والبعيدة المزعومة، وهي أحاديث تشكل عندهم حجة قاطعة في موضوعها، بصرف النظر عما ورد في شأنها من آيات قرآنية تكذبها تكذيباً قاطعاً صارخاً لا مجال فيه لتفسير أو تأويل، ولا لِلَفٍّ أو دوران. وعلى الرغم من صريح قوله تعالى: {**لاَ تَأْتِيكُمْ إِلاَّ بَغْتَةً**}، يعني من غير علامات تتعرفون من خلالها على بُعدِ الساعة أو قُرْبِها، **فإن السلفيين قد ركبوا متن الشطط وراحوا يصرون على زعمهم بأن للساعة علامات** لقوله تعالى: {**فَهَلْ يَنظُرُونَ إِلاَّ السَّاعَةَ أَن**

تَأْتِيَهُمْ بَغْتَةً فَقَدْ جَاءَ أَشْرَاطُهَا} [محمد: 18]، علماً بأن الآية تؤكد أن الساعة لا تأتي إلا بغتة، يعني بدون علامات. وقد غاب عنهم **أن أشراط الساعة شيء وعلاماتها شيء آخر**. وفي هذه الآية **فإن أشراط الساعة إنما تعني موجبات وقوعها**. فهذه الموجبات قد دقت ساعة عملها بانتهاء أدوار الأنبياء والرسل في حياة البشر بعد بعثة محمد ρ بالرسالة الخاتمة. ولذلك كان على البشر أن يتوقعوا قيام الساعة في أية لحظة مباغتة من لحظات حياتهم، فليس هنالك من مبعوث إلهي منتظر جديد بعد محمد ρ لا تقوم الساعة إلا بعد أن يبعث ويؤدي رسالته ودوره في الحياة الدنيا.

ولو أن مُسْلِماً أنكر **الإساءات الإسرائيلية البالغة الواردة في قصة المعراج،** والتي تذهب إلى أن محمداً ρ، ليلة المعراج، وبعد أن اجتاز السماء السابعة وقابل الله تعالى في عليائه، أو في غرفة استقبالاته، فرض الله على أمته خمسين صلاة في اليوم والليلة. عندها قَفَل راجعاً إلى موسى في السماء السادسة، التي لا يفصل بينها وبين الله تعالى غير سماء واحدة، فَرَّده موسى إلى ربه **تسع مرات** كي يطلب منه التخفيف في كل مرة، حتى انتهى به التكليف إلى خمس صلوات في اليوم والليلة، نقول لو أن مسلماً أنكر أو استنكر **هذه الخرافة الإسرائيلية** التي تنضح بتجهيل الله سبحانه جلّ شأنه بأحوال عباده، كما تنضح

بخفة محمد وجهله، وتعتبر موسى قوّاماً على محمد وعلى رب محمد، يصححه تسع مرات في مسألة واحدة، لاعتبره السلفيون زنديقاً مارقاً من الدين، على الرغم من أن كتاب ربهم يقول ابتداء: **{لاَ يُكَلِّفُ اللّهُ نَفْساً إِلاَّ وُسْعَهَا}** [البقرة: 286]، ثم يقول انتهاء: **{مَا يُبَدَّلُ الْقَوْلُ لَدَيَّ وَمَا أَنَا بِظَلَّامٍ لِّلْعَبِيدِ}** [ق: 29]، كما يقرر أن موسى وغيره من سائر الأنبياء والبشر لا يبعثون من قبورهم إلا يوم القيامة في قوله تعالى: **{ثُمَّ إِنَّكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونَ}** [المؤمنون: 16].

ومن آخر التقليعات الإسرائيلية حول دور النبي موسى المتواصل المزعوم عند اليهود في هذا الكون **ما أورده بنيامين نتنياهو** – رئيس وزراء إسرائيل – في خطابه الذي ألقاه أمام الكونجرس الأمريكي في أوائل شهر آذار من عام 2015م حيث قال: **"أقف هنا وأرى صورة النبي موسى معلقة أمامي في هذا المبنى، وأنه الآن يسمعنا، ويذكرنا، لما عبرنا سيناء إلى أرضنا، أنه قد أمرنا أن نكون أقوياء، وأن لا نتردد ولا نخاف".**

ولو أن مسلماً أنكر **عذاب القبر** لقوله تعالى مخاطباً رسوله الكريم: **{إِنكَ مَيِّتٌ وَإِنهُمْ ميِّتونَ}** [الزمر: 30]، وقوله تعالى: **{ثمَّ إِنكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ تُبْعَثُونْ}** [المؤمنون: 16]، وقوله تعالى: **{وَإِنمَا توَفَّوْنَ أُجُورَكُمْ يَوْمَ الْقِيَامَةِ}** [آل عمران: 185]، وقوله تعالى: **{وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَائِرَهُ فِي عُنُقِهِ،**

وَنخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَامَةِ كِتَاباً يَلْقَاهُ مَنشُوراً: اقْرَأْ كَتَابَكَ، كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيباً} [الإسراء: 14]، وقوله تعالى بخصوص يوم القيامة: **{الْيَوْمَ تجْزَى كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ}** [غافر: 17]، نقول لو أن مسلماً أنكر عذاب القبر بناء على هذه المعطيات القرآنية القاطعة، واعتقد اعتقاداً جازماً، بناءً عليها كذلك، بأنه لا بعث بعد الموت إلا بعث القيامة، وأنه لا حساب على الإنسان، ولا ثواب، ولا عقاب، قبل يوم الحساب، فلربما اعتبره بعض السلفيين كافراً، لأنه يكون قد أنكر جملة من عشرات أحاديث الآحاد في عذاب القبر التي تعتبر عندهم حجة قائمة بذاتها في أمور الغيب، مع العلم بأن العقائد وأمور الغيب لا تقوم فيها حجة بأحاديث الآحاد، لأنها لا تفيد إلا الظن في مسائل تتطلب القطع واليقين، كما شرع ذلك رب العالمين.

وقس على ذلك عشرات من أحاديث الآحاد، في العقائد والمغيبات والأصول والمحاور والقطعيات، التي صحت عندهم، والتي هي في حقيقة أمرها، لا تعدو أن تشكل سلسلة من الأباطيل التي يكذبها القرآن في آياته البينات، بشكل صريح واضح صارخ فاضح.

مثال ذلك أيضاً **الحديث الذي رواه أحمد بن حنبل في مسنده** عن زر قال: قال لي أُبَيّ بن كعب: **كم تعدون سورة الأحزاب؟** قلت: ثلاثاً وسبعين آية. قال: فوالذي يحلف به أُبَيّ

بن كعب إن كانت لتعدِلُ سورة البقرة أو أطول. ولقد قرأنا منها آية الرجم وهي: "**الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة، نكالاً من الله، والله عزيز حكيم**".

ماذا يقول السلفيون في هذا الحديث الذي رواه الإمام أحمد بن حنبل في مسنده، وهو يعني أن (213) آية قد اختفت من سورة واحدة، هي سورة الأحزاب وحدها؟ وما رأيهم في قوله تعالى: **{إنا نَحْنُ نَزَلْنَا الذكْرَ وَإنا لَهُ لَحَافِظُونَ}**؟ [الحجر: 9]

ومثل حديث البخاري عن عائشة: "**أن اليهودي لبيد ابن أعصم** سحر الرسول حتى كان يخيل إليه أنه يفعل الشيء ولم يفعله".

هل مازال السلفيون يُكَفِّرون من يسجل هذا الحديث المزعوم وأمثاله في لوائح الكذب والبهتان لقوله تعالى: **{يَأَيُّهَا الرَّسُولُ بَلِّغ مَا أُنزِلَ إِلَيْكَ مِن رَّبِّكَ، وَإِن لَّمْ تَفْعَلْ فَمَا بَلَّغتَ رِسَالَتَهُ، وَاللَّهُ يَعْصِمُكَ مِنَ النَّاسِ}**؟ [المائدة: 67].

ومثل حديث البخاري ومسلم عن ابن عباس قال: "لما اشتد بالنبي وجعه قال: **ائتوني بكتاب اكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده.** فقال عمر: إن النبي ρ غلبه الوجع، وعندنا كتاب الله، حسبنا". فاختلفوا، وكثر اللغط. فقال ρ: "قوموا عني، ولا ينبغي عندي التنازع"، **فتوفي ρ ولم يكتب شيئاً**. يعني أن الرسول ρ قد قبض ولم يبلّغ أمراً في غاية الأهمية والخطورة يتوقف عليه

هدى الأمة وضلالها، علما بأن الله تعالى يقول: **{الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ، وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي، وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً}** [المائدة: 3].

ومثل حديث أن **عبد الله بن سلام** استأذن الرسول ρ أن **يقيم على السبت، وأن يقرأ من التوراة في صلاته من الليل.** والحديث الذي أورده الذهبي في **"تذكرة الحفاظ"** [ج1، ص27] عن يوسف عن أبيه عبد الله بن سلام أنه جاء إلى النبي ρ فقال له: **إني قرأت القرآن والتوراة. فقال ρ: "اقرأ هذا ليلة وهذه ليلة".**

وكأن التوراة لم يعبث بها العابثون تحريفاً وتأليفاً حتى فقدت قدسيتها وصلتها برب العالمين، وكأن القرآن الكريم لم يكن ناسخاً لها ومُنْهياً دورها في حياة البشر أجمعين، وكأن ابن سلام هذا كان غبياً ساذجاً إلى الحد الذي يكشف فيه، بهذه السذاجة، عن سوء نيته ومكره وخبث طويته، وباطن يهوديته وحقيقة هويته! **وكأن أحمد بن حنبل لم يورد في مسنده أن الرسول ρ حينما رأى عمر بن الخطاب ذات مرة يقرأ في صحيفة من التوراة غضب وقال: "ألم آت بها [يعني الشريعة الإسلامية] بيضاء نقية؟ والله لو أدركني أخي موسى ما وسعه إلا إتباعي"!!!**

ومثل حديث البخاري ومسلم وغيرهما **أن الله تعالى يتنزل كل ليلة إلى السماء الدنيا حين يبقى ثلث الليل الآخر**. يقول: **"من يدعوني فأستجيب له، ومن يسألني فأعطيه، من يستغفرني فأغفر له"**. وكأن الله سبحانه وتعالى ليس سميعاً بصيراً يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور! وما معنى التنزل في الثلث الأخير من الليل، علماً بأن ثلث الليل في جهة من الكرة الأرضية يقابله ثلث النهار في جهة أخرى منها، فأين يقع هذا الثلث يا ترى! شمالاً أم جنوباً، شرقاً أم غرباً؟!! **واضع هذا الحديث كان، ولا شك، جاهلاً جهلاً بليغاً في علم الفلك!!**

ومثل حديث البخاري في **الرجل الذي أوصى أهله أن يحرقوا جثته عند موته** حتى تتفحم، فأثابه الله على هذه الجريمة البشعة الشنيعة بأن غفر له ما تقدم من ذنوبه في عالم الأشرار، وأدخله الجنة مع الصالحين الأبرار!! فطوبى إذن للهندوس الأخيار، وألحق بهم كل مشتاق من أهل النار!!

ومثل حديث البخاري: **"إن المرأة خلقت من ضلع أعوج** ... فإن ذهبْتَ تقيمه كسرته، وإن تركته لم يزل أعوجا". مع أن الله تعالى يقول: **{وَمِنْ آيَاتِهِ أَنْ خَلَقَ لَكُم مِّنْ أَنفُسِكُمْ أَزْوَاجاً}** [الروم: 21]. وقال تعالى: **{لَقَدْ خَلَقْنَا الإِنسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ}** [التين: 4] ولم يقل: خلقنا الرجل في أحسن تقويم. وقال

تعالى: **{يأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن نَفسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنهَا زَوجَهَا}** [النساء: 11].

فالرجل والمرأة مخلوقان متساويان في الطبيعة البشرية، إلا ما اختص الله به كلاً منهما من مكونات الذكورة والأنوثة، وهما أمام التكاليف الشرعية سواء، كما أنهما أمام المسؤولية والمحاسبة، والثواب والعقاب سواء. وهما، إضافة إلى ذلك، متكاملان في وظيفتهما الجنسية المتمثلة في حياتهما الزوجية. وكلاهما بشر سوي في تحمل مسؤولياته الدنيوية. والعلاقة بينهما ليست هي علاقة أسياد بعبيد، كما ورد في حديث مزعوم، رواه الترمذي، قوله: **"لو أمرت أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها"**، وليست هي علاقة أخيار بأشرار، كما ورد في حديث عند البخاري: "ما تركت بعدي فتنة أضرّ على الرجال من النساء"، وليست هي علاقة ناجين بهالكين، كما ورد في حديث آخر عند البخاري " **... وقمت على باب النار فإذا عامة من دخلها من النساء"**. فهذه الأحاديث وما شاكلها من أحاديث باعثة على الفتنة، دافعة إلى الشر، طامسة للخير، هي من الإسرائيليات التي تخالف شريعة ربنا، جملةً وتفصيلاً.

ومثل **حديث البخاري عن القردة الزانية** التي اجتمع عليها القرود فرجموها. وكأن الحيوانات مكلفة بإقامة حدود الله وشرائعه فيما بينها!!

ومثل حديث البخاري **"لا يدخل أحد منكم الجنة بعمله"**. مع أنه يعارض ويناقض العشرات من الآيات القرآنية التي تجعل دخول الجنة رهناً بعمل الإنسان بعد إيمانه. علما بأن آية واحدة من كتاب الله تعالى تكفي لرد هذا الحديث المزعوم، وبيان كذبه وبهتانه. قال تعالى: ﴿**وَأَن لَّيسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى، وَأَنَّ سَعيَهُ سَوْفَ يُرَى، ثُمَّ يُجْزَاهُ الجَزَاءَ الأَوفَى**﴾ [النجم: 39-41]، وقوله تعالى: **{ادخلُوا الجَنَّةَ بِمَا كُنتُم تَعمَلُونَ}** [النحل: 32].

ومثل حديث ابن حبان وغيره: **"لا يدخل الجنة ولد زنى، ولا ولده، ولا ولد ولده"**. علماً بأن الله تعالى يقول: **{وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزرَ أُخرَى}** [الأنعام: 164].

فهذه الأمثلة، وغيرها مثلها كثير، فيها الدليل القاطع والبرهان الساطع، على أنها لا تشكل بنفسها أي حجة في دين الله إلا عند المكابرين المتعصبين الجهلاء، الذين أحاطوها بهذه الهالات من العصمة والقداسة، إدباراً لآيات الله البينات، التي تكذبها تكذيباً قاطعاً، لا مجال فيه لتأويل أو اجتهاد، ولا لتمحل أو لفّ أو دوران.

ولقد كان هذا المحور، أعني محور حجية خبر الآحاد في العقائد وأمور الغيب، من أشد المحاور خطورة في المنهاج السلفي على مر العصور. فعلى دعواه ركبوا متن الشطط في

تكفير مخالفيهم أو تفسيقهم، وكرسوا الفرقة والاختلاف والعداوة والبغضاء بين جماعة المسلمين. وما ذلك إلا **لأن التسليم بمقولة أن خبر الواحد يفيد القطع واليقين يؤدي، لا محالة، إلى تكفير من يرده،** على اعتبار أنه لا يفيد غير الظن في أمور لا يصح ولا يقبل فيها غير الدليل القطعي الموصل إلى اليقين.

وفي **مجال الأحكام الشرعية** ذهب السلفيون كذلك إلى أن أحاديث الآحاد هي حجة بنفسها في موضوع الأحكام، كما هي في موضوع العقائد وأمور الغيب، مع أن الأمثلة من الأحاديث التي صحت رواية عند المحدثين هي أكثر من أن تعد في بطلان هذه الدعوى. **فأحاديث الآحاد في الأحكام، وإن وجب الأخذ بها ولو كانت ظنية، إلا أن ذلك لا يصح، ولا تقوم به حجة إلا بعد أن يمتحن متن الحديث امتحان دراية.** فإن سقط دراية فلا يشفع له الرواة مهما عُدّلوا، ومهما تعددوا، كائناً من كان من عدّلهم أو وثّقهم أو صحح أخبارهم.

فالوجود الباذخ للخلل والبطلان، والوضع والبهتان، في كثير من الروايات التي صحت عند المحدثين سنداً فيه الدليل الواضح الصارخ على أن كثيراً من الفساق، والفجار، والزنادقة، والكتابيين، وكذبة الترغيب والترهيب، قد دخلوا على خط الرواية. وهذا يوجب علينا وجوباً شرعياً أن نتبين حقيقة الروايات، صحيحها من سقيمها، لأن الله تعالى فرض علينا أن نتواصى

بالحق حتى لا يختلط الحق المبين، في كتاب الله وسنة رسوله الأمين، مع الباطل الساقط المشين، ونحن عن ذلك من الغافلين.

وليس من سبيل إلى كشف الكذب والتخليط في الروايات غير امتحان متونها امتحان دراية كما فرض الإسلام ذلك علينا حين قال: **{قُلْ هَاتواْ بُرهَانَكُمْ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ }** [البقرة: 111]، وعدم الاكتفاء بتمحيص الأسانيد **تمحيص رواية. وحينئذ فإننا، بالدراية إلى جانب الرواية، سوف نتمكن من قطع دابر المتناقضات المزرية في سائر الأحكام، وفي المحاور والأصول، وفي بديهيات الأمور.**

مثال ذلك حديث البخاري عن أمامة الباهلي، وقد رأى سكة وشيئاً من أدوات الحرث للزراعة، قال: سمعت النبي ρ يقول: **"لا يدخل هذا بيت قوم إلا أدخله الله الذل"**. يعني تحريم الاشتغال بالزراعة.

ومثال ذلك حديث البخاري: **إذا وقع الذباب في إناء أحدكم فليغمسه كله**، ثم ليطرحه، فإن في أحد جناحيه شفاء، وفي الآخر داء".

ومثل أحاديث العزل، في البخاري ومسلم، التي تذهب إلى **أن الرجل، سواء عزل عن أهله أم لم يعزل، فالنتيجة بالنسبة للحمل سيان.** يعني كأن لا أسباب هنالك ولا مسببَّات، بل

تعطيل لقانون السببية الذي لا يتخلف في حياة أحد من العالمين!!

ومثل **حديث إرضاع الكبير** في صحيحي البخاري ومسلم، عن عائشة قالت: "جاءت **سهلة بنت سهيل بن عمرو** إلى رسول الله ρ فقالت: إني أرى في وجه **أبي حذيفة** [يعني زوجها] من دخول **سالم** [يعني مولاه] عَلَيّ كراهة. فقال ρ: أرضعيه. قالت: أرضعه وهو رجل كبير؟ فضحك الرسول ρ ثم قال: ألست أعلم أنه رجل كبير؟" هذا مع العلم بأن الله سبحانه وتعالى قد حدد في كتابه العزيز الحد الأقصى لفترة الرضاع المُحرّم في قوله تعالى: **{وَحَمْلُهُ وَفِصَالُهُ ثَلاَثُونَ شَهْراً}** [الأحقاف: 15]. فكل رضاع حصل بعد ذلك فهو رضاع غير مُحَرِّم، ولا قيمة له في الأنساب، وفي سن الكبر يصبح الإرضاع سبيلاً ممهداً للتسيب وممارسة الفاحشة على أوسع نطاق!!

ومثل حديث أبي داود: "**إذا كان الماء قلتين لا يحمل خبثاً**". علماً بأن من رابع المستحيلات أن يكون حجم الماء بهذه الضآلة ويكون، مع ذلك، عصيّا على النجاسة، ومتجاهلاً حقيقة أن النفس البشرية السوية التي خلقها الله في أحسن تقويم تعاف بفطرتها النجاسة والمياه العادمة، حتى ولو كان العطش قد أخذ منها كل مأخذ، وبلغ بها حافة الهلاك.

ومثل حديث مسند أحمد: "**الأئمة من قريش"**. والله تعالى يقول: {إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عَندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ} [الحجرات: 13]، وليس قرشيكم أو **أقرشكم**، في الدنيا أو في الآخرة. **فالتقوى والكفاية في رعاية شؤون الأمة ليستا وقفاً على قبيلة أو عشيرة أو عائلة.** والعلاقة بمحمد ρ هي علاقة النبوة والرسالة، فما كان محمد أبا أحد من رجالكم ولكن رسول الله وخاتم النبيين. ولطلب المزيد من التفصيلات في هذا الموضوع يراجع كتابنا "**الدراية**".

ومثل حديث البخاري: "**الحبة السوداء شفاء من كل داء**". مع العلم بأن الداء والدواء والشفاء في حياة البشر وفي علم الطب والصيدلة يكذب ذلك تكذيباً صارخاً.

ومثل **وصية الرسول ρ لعابر السبيل تميم الداري، الراهب المسيحي**، حديث العهد بالإسلام، حيث تزعم الرواية، كما ورد في كتاب "**الأموال**" لأبي عبيد، وفي كتاب "**الخراج**" لأبي يوسف، بأن الرسول ρ قد منحه أرض الخليل بفلسطين، بدون أي مقابل أو استحقاق، أو أي مبرر شرعي آخر، بمجرد أن طلبها منه، وهي ما تزال بلاداً غير مفتوحة، وليست خاضعة لسلطان الإسلام والمسلمين. أضف إلى ذلك أن تميم الداري هذا لم يكن يملك، في ذلك الحين، أية قوة مادية دينية أو فرقية أو عشائرية يشكل من خلالها تهديداً مباشراً أو غير مباشر للإسلام وأهله ودولته حتى يسلك في عداد المؤلفة قلوبهم. فإن عُدّ ذلك

الوعد مكرمة نبوية فالرسول ρ لا يجوز في حقه أن يعطي ما لا يملك لمن لا يستحق.

أما الزعم بأن هذا الوعد النبوي إنما كان مبنياً على إطلاع الرسول ρ على الغيب من حيث علمه بأن تميم الداري سوف يطول به الأجل حتى يدرك فتح بلاد الشام وبيت المقدس والخليل، وينال حظه الموعود في أرضها، لأن الرسول ρ لا يبيع على الناس أحلاماً أو جوزاً فارغاً، فذلك كله وهم وتخليط، وقول على الله بغير علم، لأن الرسول ρ لم يكن يعلم الغيب، لا من قريب ولا من بعيد، مصداقاً لقوله تعالى: {قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ} [الأنعام: 50]، وقوله تعالى: {وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ، وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ} [الأعراف: 187].

ومثل حديث البخاري: "**إن عمرة في رمضان تعدل حجة**"، علماً بأن الحج فريضة والعمرة نافلة، ولا يمكن في دين الإسلام أن تتعادل أو تتساوى النافلة مع الفريضة في الأجر أو الثواب، مهما بلغت منزلة النافلة في ميزان الحسنات!!

ومثل حديث ابن حبان: "**إن إسباغ الوضوء على المكاره، وكثرة الخطى إلى المساجد، وانتظار الصلاة بعد الصلاة، تغني عن الجهاد في سبيل الله، فذلكم الرباط، فذلكم الرباط، فذلكم الرباط**"، علماً بأن الإسلام قد جعل الجهاد في سبيل الله هو

ذروة سنامه. يعني أنه لا تعلو عليه، ولا تغني عنه، أية فريضة من فرائض الإسلام الأخرى، مهما عظم شأنها، لا صلاة ولا صيام ولا حج ولا غيرها، وذلك كما ورد في أحاديث هذا الباب المعتمدة لدى السلفيين ومنها، على سبيل المثال، الحديث الذي رواه أحمد بن حنبل في مسنده، والترمذي في سننه، وابن ماجة في سننه، والحاكم في المستدرك، وصححه شيخهم الألباني في "**إرواء الغليل**"، عن معاذ بن جبل أن الرسول ρ قال: ألا أخبرك برأس الأمر، وعموده، وذروة سنامه؟ قلت [يعني معاذ]: بلى يا رسول الله! قال ρ: رأس الأمر الإسلام، وعموده الصلاة، **وذروة سنامه الجهاد**"، مصداقاً للقول الفصل في كتابه تعالى: {يأَيُّهَا الَّذِينَ امَنُواْ هَلْ أَدُلُّكمْ عَلَى تِجَارَةٍ تُنجِيكُم مِّنْ عَذَابٍ أَلِيمٍ. **تُؤمِنُونَ بِاللَّهِ وَرَسُولِهِ، وَتجَاهِدُونَ فِي سَبِيلِ اللَّهِ بِأَمْوَالِكُمْ وَأَنفُسِكُمْ**، ذَلِكُمْ خَيْرٌ لَّكُمْ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ. يَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ، وَيُدخِلْكُمْ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِن تَحْتِهَا الأَنهَارُ، وَمَسَاكِنَ طَيِّبَةً فِي جَنَّاتِ عَدْنٍ، ذَلِكَ الْفَوز الْعَظِيمُ} [الصف: 10–12].

ومثل حديث البخاري: "**إذا تواجه المسلمان بسيفيهما فالقاتل والمقتول في النار. قيل يا رسول الله هذا القاتل فما بال المقتول؟ قال إنه أراد قتل صاحبه**"، علماً بأن الله تعالى يقول: {**وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ اقْتَتَلُواْ** فَأَصْلِحُواْ بَيْنَهُمَا، فَإِن بَغَتْ إِحْدَاهُمَا عَلَى الأُخرَى **فَقَاتِلُواْ الَّتِي تَبْغِي** حَتَّى تفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ} [الحجرات: 9]. فالله تعالى، والحالة هذه، قد شرع للمسلمين، بل وفرض عليهم المواجهة العسكرية المسلحة لدفع

الفتنة بينهم، أو رد عدوان طائفة منهم على أخرى، أو لفرض الصلح بينهم، وإعادتهم إلى الكلمة السواء.

أضف إلى ذلك أن هذا الحديث ينطوي على مخالفتين شرعيتين لا مجال للاختلاف فيهما أو عليهما:-

أما **المخالفة الأولى** فهي أن الحديث قد جعل النار هي نفس المصير للظالم والمظلوم، على حد سواء. وهذا طعن فاحش غاشم في عدالة رب العالمين. فالآيات القرآنية البالغة الكثرة إنما توعدت الظالمين وحدهم، وليس المظلومين، بسوء العاقبة والمنقلب والعذاب الأليم. قال تعالى: **{فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنْ عَذَابِ يَوْمٍ أَلِيمٍ}** [الزخرف: 65]، وقال: **{إِنَّ الظَّالِمِينَ لَهُم عَذَابٌ أَلِيمٌ}**، [إبراهيم: 22] وقال: **{ وَقَدْ خَابَ مَنْ حَمَلَ ظُلْماً }** [طه: 111].

والإسلام قد شرع للمسلم أن يقاتل دفاعاً عن دمه، وعن عرضه [أهله]، وعن دينه، وعن ماله، ولو أدى ذلك إلى مصرعه، حتى لقد أورد البخاري ومسلم في صحيحيهما، وأحمد بن حنبل في مسنده، حديثاً يسلك المظلوم المقتول في عداد الشهداء، يقول: "من قتل دون مالِه فهو شهيد، ومن قتل دون أهله فهو شهيد، ومن قتل دون دِينه فهو شهيد، ومن قتل دون دمه فهو شهيد". فكيف يتفق، والحالة هذه، أن يكون مصير

المسلم الذي قتل في طاعة الله كمصير الظالم الغاشم المتجاوز لحدود الله، سواء بسواء، إلى النار وبئس القرار؟!!

وأما **المخالفة الثانية** وهي تعليل الحديث بأن المقتول قد استحق النار لأنه كان ينوي قتل صاحبه فهو تعليل باطل شرعاً. فالله تعالى لا يعاقب المسلم إلا إذا ارتكب الفعل الحرام ارتكاباً فعلياً، وليس على نية عنده بارتكابه. حتى إن الحديث الذي رواه البخاري ومسلم عن ابن عباس، بهذا الصدد، يضيف ثواباً لأصحاب النوايا السيئة إن هم تراجعوا عنها، حيث يقول: "وإن مَنْ هَمَّ بسيئة فلم يفعلها كتبها الله عنده حسنة كاملة".

أما حديث البخاري: "**... فلا ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض**" فلا يصلح دليلاً معتبراً في هذا المقام، لأن الإنسان إذا كفر فقد بلغ غاية الجريمة. فسواء بعد ذلك قتل غيره أم لم يقتله فهو من أهل الجحيم. أما القتل والقتال بحد ذاته فهو لا يخرج المسلم من الملة أو يسلكه في عداد الكفار، فصفة الإيمان في آية **{وَإِن طَائِفَتَانِ مِنَ الْمُؤمِنِينَ اقْتَتَلُوا}** قد ظلت تلازم المتقاتلين حتى ولو كان القتال بينهم على أمور دنيوية.

ومثل **أحاديث الطب النبوي جملةً وتفصيلاً.** وهذه الأحاديث لو صحت كلياً أو جزئياً لكان الرسول ρ قد تحوّل في منهاج حياته من حامل رسالة وصانع ثورة فكرية وسياسية إلى صاحب مُجَمَّع طبي ضخم للأمراض البدنية بكافة أشكالها

وألوانها، ولكان كذلك صاحب مُجَمَّع صيدلة عظيم، يوفر للناس فيه أدوية الشفاء من الأمراض كافة، كذلك. أضف إلى ذلك أن العلوم الطبيعية، كما أسلفنا سابقاً، غير داخلة أصلاً في فحوى الرسالة الإسلامية التي نزلت، جملة وتفصيلا، لتنظيم علاقة الإنسان بربه في العقائد والعبادات، وعلاقة الإنسان بنفسه في الأخلاق، وعلاقة الإنسان بغيره في المعاملات والعقوبات.

ومثل حديث ابن ماجة: **"ماء زمزم لما شرب له"**. يعني فيه شفاء من كل داء، وفيه شفاء للنفوس من سائر الأمراض النفسية، وبه تتحقق مطالب الإنسان المستحيلة، الخارقة لسنن الله في خلقه!

ولا بأس أن نستطرد هنا قليلاً فنقول إن هذه **الفكرة الزمزمية** مأخوذة بحذافيرها من **حكاية المغارة الواقعة في بلدة مسطرد المصرية الواقعة بجوار محافظة القليوبية،** والتي أقيمت عليها **كنيسة السيدة العذراء مريم التي تضم في داخلها بئراً.** ويذهب النصارى في تلك المنطقة، وفي غيرها من المناطق، إلى الاعتقاد بأن السيدة مريم قضت فيها سنتين، هي ويوسف النجار المزعوم، وابنها الطفل يسوع. فباركت المكان، **وباركت البئر الذي صار الشرب منه يحدث المعجزات.** ومن أحدث التقليعات التي وردت في مجلة روز اليوسف المصرية في عددها الصادر بتاريخ 2014/11/8م تحت عنوان **"بئر العذراء**

فيه شفاء للناس"، أن امرأة مسلمة لا تستطيع الإنجاب ذهبت إلى البئر، وشربت منه، وأقامت الصلاة. **فتحققت لها المعجزة.** فعندما عادت إلى بيتها ظهرت عليها أعراض الحمل، يعني حتى دون أن يمسّها بشر، تماماً كما وقع للسيدة مريم العذراء حين حملت بسيدنا عيسى عليه السلام.

ومن المعجزات الأخرى المزعومة التي حصلت مع الكثير من المسلمين المهابيل من مختلف المحافظات المصرية، هي استخراج الأرواح الشريرة من أجسادهم، حين يشربون من بئر المغارة هذه.

ويقال إن **الهبل أو السذاجة المفرطة** قد بلغ مبلغه بآلاف المسلمين الذين يأتون إلى الكنيسة في عيد السيدة العذراء كل سنة، للاحتفال به، وأخذ البركات، **والشرب من البئر.** ويقال كذلك، مبالغة في امتداد السخف وخفة العقول، إن زواراً من أمريكا ولبنان يأتون في عيد ميلاد العذراء السنوي، لنيل البركات والصلاة في المغارة، **وأخذ مياه من بئر زمزم القبطي.**

ومن التقليعات الأخرى التي أوردتها مجلة روز اليوسف، في نفس العدد، أن امرأة مسيحية تعيش بالقرب من الكنيسة، تزورها كل يوم، **لأخذ مياه من البئر**، والصلاة في المغارة، ولتشكر الرب والعذراء مريم، لأنها فعلت معها معجزة حين كانت لم تلد. فقامت بالصلاة للسيدة العذراء، **وشربت من مياه**

البئر، واكتشفت بعد شهور ظهور أعراض الحمل. **فهذه البئر هي بئر مقدسة شرب منها المسيح طفلاً** هو وأمه، كما شرب منها يوسف النجار المزعوم. **فمن شرب من مائها فقد فاز فوزاً عظيماً بالمعجزات** وما شاكلها من الخرافات والسخافات.

ولعلّ واضع حديث ابن ماجة المزعوم: **"ماء زمزم لما شرب له"** كان على علم بهذه الخزعبلات والدروشات المسيحية القبطية، فأراد أن يطرح مثيلاً لها في زمزم الإسلام، على قاعدة **"إن عندنا مثل ما عندكم، فلا تزاودوا علينا، فكلنا في الهوى والزمزمة سواء".**

وهكذا يطول بنا ضرب الأمثلة من الأحاديث المتعددة المختلفة، وكلها أحاديث آحاد، صحت رواية عند السلفيين الذين يقولون بحجيتها في العقائد وأخبار الغيب، مع أنها كلها ساقطة سقوطاً فاحشاً من حيث الدراية. وهذا يبرهن بشكل قاطع على **أن أحاديث الآحاد الصحيحة رواية، لا تشكل بنفسها حجة في الأحكام،** دع عنك العقائد والغيبيات وأمور المستقبل القريب والبعيد، ولا يستقيم أمرها، **ولا يصح قبولها إلا إذا خضعت متونها للدراية إلى جانب الرواية.** ومن هنا يظهر الخلل الفاحش لدى السلفيين في مختلف العصور، كما تظهر خطورته على المنظومة الفكرية والعقائدية والتشريعية الإسلامية لديهم، ولدى كل من خدع بالخلل الفاحش في أطروحاتهم، وقال بقولهم، في

حجية حديث الآحاد بلا دراية، سواء في العقائد والمغيبات، أم في الأحكام والتشريعات.

أضف إلى ذلك أن عدم اعتماد اليقين، بمعنى الأدلة القطعية، في الأسس والمحاور والأصول والقواسم المشتركة في العقائد وأمور الغيب، وأصول الفقه والتوحيد، واعتماد أخبار الآحاد التي لا تفيد غير الظن في موضع اليقين، قد أدى إلى **فقدان المناعة الفكرية والعقلية** لدى علماء السلفية والمتصدرين لإمامتها الفكرية. فهم، مثلاً، قد انزلق بعضهم، إلى هاوية وحدة الوجود، بمعنى **إنكار الخالقية** من عدم، واعتبار الكائنات قديمة قدم الذات الإلهية، وتشكل معها وحدة وجود واحد، كما حصل مع **ابن تيمية الحرّاني**. وهم، كذلك، قد انزلقوا إلى **القول بكرامات الأولياء**، كما حصل مع **ابن الجوزي** حين تحدث عن خوارق أحمد بن حنبل، وكما حصل مع **ابن قيّم الجوزية** حين تحدث عن كرامات شيخه ابن تيمية، وكما حصل مع ابن تيمية نفسه حين تحدث عن كرامات من هبَّ ودبَّ من المسلمين، وكما حصل مع ابن القيم حين تحدث عن قدسية ماء زمزم وأنه شفاء نفسي ومادي لمن شرب منه، وبالغ في الشرب. وبعضهم قد انزلق إلى هاوية **التكذيب بوعيد الله**، كما حصل مع ابن القيم الجوزية في كتابه "**مدارج السالكين**"، وهو كذلك، قد انزلق إلى مستنقع الفواحش كما حصل معه في كتابه "**روضة المحبين**

ونزهة المشتاقين" حين أباح **الممارسات الجنسية لدى العشاق والمحبين،** طالما كانت تلك الممارسات سبيلاً للاستشفاء، وطريقاً لتخفيف الأوجاع والآلام الجنسية بين العشاق والمحبين وضحايا الغرام. فهو يقول في "الباب الخامس والعشرون" من كتابه المذكور: "وأما التداوي بالضَّم والقُبلة، فإن تحقق الشفاء به كان نظير التداوي بالخمر عند من يبيحه، بل هذا أسهل من التداوي بالخمر، فإن شُرْبه من الكبائر وهذا الفعل من الصغائر. والمقصود أن الشفاعة للعشاق فيما يجوز من الوصال والتلاقي سنة ماضية وسعي مشكور".

وهم، كذلك، قد انزلقوا مع الفلاسفة والمعتزلة، في مرحلة من مراحل مسيرتهم الفقهية، إلى القول بأن **العقل هو حاكم على الشرع**، وأن **المصلحة**، كما يقررها العقل، حيثما كانت، فثم شرع الله، حتى ولو لم يتنزل فيها وحي ولا قرآن، كما حصل مع ابن تيمية وابن القيم وغيرهما من أقطاب السلفية حين انزلقوا إلى هذا المستنقع العلماني، الذي أوضحنا أبعاده في ثنايا هذا الكتاب عند الحديث عن مصادر التشريع عند السلفيين، وعن التطور الانقلابي في عالم السلفية الحنبلية – محور رقم [5].

فالمطب، والحالة هذه، كبير وخطير، ونتائجه كانت، على مر العصور، وخيمة على الحديث والتفسير والفقه والسيرة والتاريخ، وعلى كل معرفة أو علم اعتمد على الرواية من غير

دراية، وعلى كل من اعتبر أن حديث الآحاد، الذي لم يصح إلا رواية، هو حجة بنفسه في العقائد وأخبار الغيب والمستقبل!!

وهذا المنهاج الخاص الذي اتبعناه في إبطال قول الزاعمين بأن أحاديث الآحاد الصحيحة رواية تشكل حجة قطعية قائمة بذاتها في العقائد والغيبيات وسائر الأحكام هو منهاج نَحَوْنا فيه على قاعدة: **من فيك أدينك**، دونما حاجة إلى مصادر أو مراجع أخرى.

فلقد أوردنا في هذا المقام سلسلة طويلة من الأحاديث في العقائد والغيبيات والأحكام من تلك التي لا يمتري في صحتها أحد من السلفيين، وقمنا بإخضاعها لموازين الدراية اليقينية القاطعة، وكشفنا ما انطوت عليه من تناقض واضح قاطع مع قطعي الدلالات القرآنية، كما كشفنا أنها تنطوي على كفريات أو ضلالات أو أكاذيب، لا مجال لتبريرها أو تمريرها، بأي مغالطات أو تأويلات جاهلة أو تأويلات غاشمة، من قِبَل أولئك الذين يعصمونها من الخطأ أو الكذب أو البطلان أو البهتان المبين. وهذا كله، إن دلّ على شيء، فإنما يدل على أن أحاديث الآحاد، جملةً وتفصيلاً، مهما كانت درجة صحتها من **حيث الرواية**، لا تشكل أي حجة في موضوعها إذا غابت الدراية عن تمحيص متونها ومحاكمتها وفق الأصول والقواعد الثابتة المعتبرة.

صفوة القول في خبر الآحاد

صفوة القول في الزعم بأن خبر الآحاد يفيد العلم واليقين، وأنه بهذا الاعتبار يشكل بنفسه حجة قاطعة في العقائد وأمور الغيب، وأن من لم ينزل عنده خبر الآحاد هذه المنزلة في معتقداته هو كافر أو فاسق أو مارق من الدين بامتياز **نقول:** إن هذا الزعم الذي يعض عليه كثير من السلفيين بالنواجذ، قديماً وحديثاً، كما أسلفنا من قبل، هو جناية على الحقيقة، وجريمة يرتكبونها في حق أنفسهم وفي حق مخالفيهم.

والحقيقة البديهية الباذخة في ظنية خبر الآحاد هي أن كل إنسان، عدا الأنبياء والمرسلين، غير معصوم بفطرته من الخطأ والنسيان والوهم والتخليط، عن غير قصد منه، كما أنه غير معصوم كذلك عن الكذب والغش والتزوير والتقليد الأعمى والإصرار والاستكبار واتباع الهوى والمصلحة، عن قصد منه وسابق تصميم وإصرار. فهذه ظاهرة طبيعية، واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار، وسنة من سنن الله الماضية في سلوك الإنسان، سواء وقعت في دائرة حرية إرادته واختياره أم وقعت في دائرة الجبر خارج إرادته واختياره. فتقريرها والتسليم بها هو مسألة عقلية بحتة، لأنها لا تعدو أن تكون وصفاً لواقع مدرك محسوس في حياة البشر أجمعين، وليست هي مسألة شرعية يتوقف التسليم بها أو رفضها على الدليل الشرعي. فهي بديهية من

بديهيات الحياة البشرية، لا يمتري أو يغالط فيها أي عاقل في هذا العالم، سواء كان مسلماً أم غير مسلم. فلا ينبغي، والحالة هذه، أن يكون لدى أي إنسان سوي، في تقرير هذه الحقيقة البديهية، أعني ظنية ثبوت خبر الآحاد، أية مشكلة، ولا أية شبهة، ولا أية إشكالية.

وبهذا الصدد فقد أجاد **الإمام النووي في شرح صحيح مسلم** [ج1/131] حين قال: "وأما من قال [إن حديث الآحاد] يوجب العلم فهو مكابر للحس. وكيف يحصل العلم واحتمال الغلط والوهم والكذب وغير ذلك متطرق إليه"؟. كما أجاد كذلك العالم الحنفي **أبو اليسر البزدوي البخاري** [421-493هـ] حين قال: "أما دعوى علم اليقين [في أحاديث الآحاد] فباطلة بلا شبهة لأن العيان يرده. وهذا لأن خبر الواحد محتمل لا محالة، ولا يقين مع الاحتمال. ومن أنكر هذا فقد سفه نفسه وأضلّ عقله".

أما **الباجي** صاحب كتاب **الإشارة** [ص234] فيقول: "وأما خبر الآحاد فما قصر عن التواتر، ولذلك لا يقع به العلم، وإنما يغلب على ظن السامع له صحته لثقة المخبر به، لأن المخبر، وإن كان ثقة، يجوز عليه الغلط والسهو كالشاهد".

وأما **أبو المعالي الجويني النيسابوري** المعروف بإمام الحرمين [419-478هـ] فيقول في كتاب **البرهان**: "ذهبت

الحشوية من الحنابلة وكتبة الحديث إلى أن خبر الواحد العدل يوجب العلم. **وهذا خزي** لا يخفى مدركه على كل ذي لب. والآحاد هو الذي يوجب العمل ولا يوجب العلم لاحتمال الخطأ فيه".

وأما **الشيخ محمود شلتوت،** أحد كبار مشايخ الأزهر، المتوفى عام 1963م فيقول هو الآخر: "ومن هنا يتأكد أن ما قررناه من أحاديث الآحاد لا تفيد عقيدة، ولا يصح الاعتماد عليها في شأن المغيبات قول مُجْمع عليه، وثابت بحكم الضرورة العقلية التي لا مجال للخلاف فيها عند العقلاء".

هذا، وعلى الرغم من ذلك كله، فإنا نجد أن كثيراً من المشتغلين بالفقه والحديث وأصول الدين، ممن يؤمنون بأن خبر الآحاد لا يفيد غير الظن، قد شغلوا أنفسهم، وأضاعوا أوقاتهم، في محاولات لا طائل تحتها للإتيان بأدلة من الكتاب والسنة لإثبات مقولتهم في ظنية خبر الآحاد. وما كان ذلك منهم إلا انسياقاً وراء الزاعمين بأن هذه المسألة هي مسألة شرعية بامتياز، وكأنما هي ليست وصفاً لواقع مدرك محسوس لدى القاصي والداني من بني الإنسان. وكأنهم قد غاب عنهم كذلك حقيقة أن الشرع الإلهي لم يرد لإثبات الوقائع الباذخة الوجود في حياة البشر، وإنما جاء بالأحكام أو التشريعات التي ينبغي أن

تنزل على تلك الوقائع، لتنظيم علاقة الإنسان بها تنظيماً يضمن له السداد والرشاد، لإشباع حاجاته وتنظيم شؤون حياته.

ولعل السلفيين ومن سار على دربهم في هذه المسألة قد اختلطت عليهم الأمور، فظنوا أن أحاديث الآحاد لا يمكن أن يلتزم المسلمون بالعمل بها إلا إذا اعتقدوا بأنها تفيد العلم، وظنّوا، بناء على ذلك، أن هذه الدعوى هي السلاح الوحيد في أيديهم للمحافظة على السنة النبوية ووجوب العمل بها، وأنها هي السبيل القوام لقطع الطريق على أية محاولة لإسقاطها أو للتهوين من شأنها، بدعوى أنها أخبار آحاد لا تفيد غير الظن، وأن الظن لا يغني من الحق شيئاً.

والواقع أنه لا يوجد بين المسلمين الملتزمين بكتاب الله وسنة رسوله من لا يؤمن بوجوب العمل بالسنة النبوية، سواء كانت أخبار آحاد ظنية أم كانت متواترة قطعية. أما الذين يدعون إلى إسقاط السنة النبوية، جملةً وتفصيلاً، فهم **أصحاب الأجندات من العلمانيين** الذين لا تربطهم بالإسلام أية رابطة غير رابطة العداوة والبغضاء، وهم كذلك **أصحاب الأجندات الضالة من القرآنيين** الذين ضاقت عليهم السنة بما رحبت، فراحوا في كل وادٍ يهيمون، ويقولون على الله ما لا يعلمون.

وأخيراً فإنه لا يفوتنا في هذا المقام أن نقدم بين يدي موضوع حجية خبر الآحاد الملاحظات التالية:

1. المحدثون وعلماء مصطلح الحديث قسموا الحديث إلى قسمين: هما المتواتر والآحاد. فلو كانوا يعتقدون بأن خبر الآحاد يفيد العلم لما أقدموا على تقسيمه إلى متواتر وغير متواتر. لأن الآحاد والمتواتر، في هذه الحال، سوف يكونان في منزلة واحدة من حيث حجية ثبوتهما، فليس هنالك ما يميز أحدهما عن الآخر طالما كان كل واحد منهما يفيد القطع واليقين.

2. المحدثون وعلماء مصطلح الحديث قسموا حديث الآحاد، من حيث درجة ثبوته، إلى صحيح وحسن وضعيف. ولم يتفقوا في كثير من تقسيماتهم تلك على تزكية نفس الرواة، من حيث العدالة أو الضبط والربط، في مروياتهم، حتى البخاري ومسلم لم يفلتا من إسار هذه المشكلة. فمن هو من المحدثين أو علماء مصطلح الحديث، والحالة هذه، يعتبر قراره في التصحيح أو التحسين أو التضعيف هو وحده الحجة القاطعة حتى يبنى عليه كفر وإيمان؟

3. الوضاعون في الحديث من **زمرة الترغيب والترهيب** كانوا يكذبون على الرسول ρ بدعوى أنهم كانوا **يكذبون له ولا يكذبون عليه**. وكان يبدو عليهم في ظاهر أمرهم أنهم من

أهل التقوى والصلاح والغيرة على دين الله. فخدع بهم المحدثون، وراحوا يعتبرونهم من الثقات العدول، في رواياتهم عن الرسول. وكان من نتيجة ذلك أن راح المحدثون يصححون أعداداً غفيرة من الروايات الكاذبة الموضوعة التي خدعهم بها أولئك المجرمون من أصحاب الغيرة الكاذبة من أهل الترغيب والترهيب. فكيف، والحالة هذه، يستطيع المؤمن العاقل الغيور على دينه أن يعتبر أن خبر الآحاد يفيد العلم، وأنه، كما يقول السلفيون، حجة بنفسه في العقائد وأمور الغيب؟!

4. لو طبقنا منهاج الدراية، أعني فحص متون الأخبار، على كثير من الأحاديث التي صحت سنداً أو روايةً فحسب عند المحدثين، فإننا سوف نجدها ساقطة من حيث الدراية، لأنها تخالف قطعي القرآن أو تخالف قواعد الدراية القطعية الأخرى. فكيف يجوز، مع ذلك، اعتبارها حجة قاطعة في موضوعها، سواء كان ذلك الموضوع متعلقاً بالعقائد وأمور الغيب، أم كان متعلقاً بأحكام الشرع؟!

5. الاعتقاد بأن خبر الراوي العدل الثقة يستوجب الاعتقاد الجازم بقطعية الصواب في روايته هو خطأ فاحش وإدبار للحقيقة البديهية، وهي أن عدالة الراوي لا تعني عصمته

من الخطأ والنسيان والسهو والخلط، شأنه في ذلك كشأن الشاهد في أية دعوى قضائية.

6. الاعتقاد بأن ما اجتمع عليه البخاري ومسلم في صحيحيهما من أحاديث، هي وحدها التي تفيد القطع واليقين، هو مغالطة فاحشة في بديهيات الأمور، وهي أن البخاري ومسلم، مجتمعين ومنفردين، كغيرهما من سائر البشر، ليسا معصومين من الخطأ والنسيان، ولا بأي حال من الأحوال.

7. الاعتقاد بأن خبر الآحاد، إذا احتفّت به القرائن فإنه يفيد العلم، هو كذلك مغالطة فاحشة في بديهيات الأمور، لأن القرائن نفسها قد تكون مزورة أو مصطنعة أو مفتعلة، كما يحصل أحياناً حين يتباكى المدعي في قضية من القضايا، ويذرف الدمع مِدْراراً، ويلطم الخدود ويشق الجيوب أمام القاضي، ليدخل في روعه بأن خصمه المدعى عليه هو المعتدي، وهو الظالم الباغي عليه في تلك القضية، وأنه بريء فيها براءة الذئب من دم ابن يعقوب!

8. اتفق المحدثون وعلماء مصطلح الحديث على أن الرواية بالمعنى وحده، كما فهمه الراوي، وليس باللفظ كما قاله الرسول، هو أمر جائز في عالم الحديث، لا غبار عليه.

وهذا يعني أن اجتهاد الراوي في فهم الخطاب النبوي عندهم هو في منزلة مساوية في حجيتها للخطاب النبوي نفسه، مع أن الاجتهاد بحد ذاته، عرضة للخطأ والصواب. وهذا تساهل ملحوظ عند المحدثين في مروياتهم. وقد عملوا به، رغم ذلك، تغليباً للظن، وليس لأنه يشكل حجة قاطعة في ثبوته.

9. أحد كبار مشايخ السلفية من المشتغلين بالحديث وعلومه، وهو الشيخ ناصر الدين الألباني المتوفى سنة 1999م، كان أثناء مراجعاته لكتب الحديث المختلفة قد أيد المحدثين السابقين في تصحيح الآلاف من الأحاديث التي أوردوها في كتب الصحاح والمسانيد والسنن، غير أنه في مرحلة لاحقة عاد وتراجع عن تصحيح المئات من تلك الأحاديث، واعتبرها ضعيفة أو موضوعة.

ولسائل أن يسأل السلفيين إزاء هذا التقلب في الحكم على مئات الأحاديث التي تراجع عنها شيخهم الألباني: أين رست سفينة الحجة القاطعة في تلك الأحاديث: أعلى شاطئ التأييد والقبول، كما حصل معه في أول الأمر، أم على شاطئ المعارضة والرد والتفنيد كما حصل معه بعد ذلك؟ وإذا كان منكر تلك الأحاديث، قبل أن يتراجع عنها الألباني، كافراً عندهم فماذا عسى

أن يكون حكم منكرها بعد أن تراجع عنها الألباني نفسه؟!

10. يرى السلفيون أن الله تعالى حين طلب منا تبليغ العقيدة بخبر الآحاد فإنه قد أقام لنا الدليل على أن خبر الواحد هو حجة بذاته، وأنه على هذا الأساس يفيد العلم واليقين. وهم بهذا لا يفرقون بين تبليغ العقيدة وبين إقامة الحجة على صدقها وصحتها. والآيات القرآنية والأحاديث النبوية في هذا الشأن تدل بشكل واضح على أن التبليغ ماضٍ بخبر الواحد أو بخبر المجموع، أما إقامة الحجة والبرهان على صدق موضوع التبليغ فمسألة أخرى تماماً، مثلما هي الحال بالنسبة لأي دعوى قضائية حين تقبل على علاتها، أما الحكم لها أو عليها فيتوقف على الدليل والبرهان الذي يقتنع به القاضي الذي ينظر فيها.

من هذا كله يتضح، بما لا يدع مجالاً للشك، أن أخبار الآحاد لا تنطوي على أية مشكلة، لا من حيث وجوب العمل بها، ولا من حيث ظنية ثبوتها. والمشكلة الوحيدة التي اخترعها السلفيون في هذا الشأن، دفاعاً طائشاً عن السنة، هي الزعم بأن خبر الآحاد يفيد العلم، وأنه بهذا الاعتبار يشكل بنفسه حجة قاطعة في العقيدة وأمور الغيب وسائر الأحكام. ولو أنهم وقفوا قليلاً عند حدود الدراية في هذه المسألة لعرفوا الصواب ولزموا حده، ولوفَّروا على الأمة كثيراً من الخلاف الحاد الذي أوصلهم إلى حد تكفير المخالفين لهم في زعمهم هذا، من غير علم ولا حجة ولا مبرر مشروع!

الظن واليقين في حياة البشر:

حصل فيما مضى أن اتخذ أصحاب الأجندات الخبيثة الماكرة من حقيقة أن أخبار الآحاد لا تفيد غير الظن ذريعة لإسقاط حجيتها، ليس فقط في مجال العقائد وأمور الغيب، بل في سائر الأحكام، جملة وتفصيلاً، على اعتبار أن الحجية الشرعية لا تتأتّى إلا بالخبر اليقين. وتغطية لهذا الإفك المبين والضلال المشين راحوا يطلقون على أنفسهم اسم القرآنيين.

ولقد كان رد فعل السلفيين، كما أسلفنا، اعتقاداً منهم بأن هذا هو السبيل الوحيد للمحافظة على السنة النبوية ووجوب الالتزام بها، أن راحوا يزعمون بأن أخبار الآحاد تفيد العلم واليقين، وأنها بهذا الاعتبار تشكل حجة قاطعة قائمة بنفسها في كل شؤون الديانة الإسلامية من عقائد ومغيبات وأحكام. فكأنهم أرادوا، والحالة هذه، أن يردّوا على المغالطة بمغالطة مثلها، أو أشد منها في الخطأ إمعاناً.

وحسبنا في هذا المقام أن نلفت النظر إلى أن الرسول ρ قد جعل غلبة الظن في أحكام قضائه التي يقرر فيها حقوق الله وحقوق العباد أمراً مشروعاً، رغم ما فيها من احتمال أن يصْدُق الكذوب أو يكذب الصدوق. فليس هنالك من أحد يعتبر معصوماً في ادعائه، أو في إفادته، أو في شهادته حتى تكون أخباره أو رواياته قطعية يقينية. ومع ذلك فقد كان ρ يقبل ادعاء

الواحد أو إفادته أو شهادته دون أن يكلف أحداً من المتخاصمين بأن يعزز دعواه بشهود يبلغون درجة التواتر، أي درجة القطع واليقين. فلقد أورد مسلم في صحيحه عن أم سلمة أن الرسول ρ قال: "إنكم تختصمون إليّ، ولعل بعضكم أن يكون أَلْحَنَ بحجته من بعض، فأقضي له على نحو ما أسمع. فمن قطعت له من حق أخيه شيئاًَ فلا يأخذه، فإنما أقطع له قطعة من النار"، وفي رواية أخرى لمسلم في صحيحه، عن هشام بن عروة، أن الرسول ρ قال: "إنما أنا بشر، وإنه يأتيني الخصم، فلعل بعضهم أن يكون أبلغ من بعض، **فأحسب أنه صادق**، فأقضي له بحق مسلم، فإنما هي قطعة من النار، فليحملها أو يذرها".

وهذا الموقف الواضح الصريح في سيرة الرسول ρ، من حيث مبدأ الأخذ بخبر الواحد، ليس تشريعاً خاصاً بالإسلام وأهله، بل هو سنة من سنن الله الماضية في جميع الخلائق منذ آدم وحتى يرث الله الأرض ومن عليها. فالبشر جميعاً، في علاقاتهم العامة والخاصة، ومهما كانت المنظومات الفكرية والتشريعية التي تحكم تلك العلاقات، لا يتوقفون عند اليقين في مروياتهم الخبرية، إلا في القليل من جوانبها، بينما هم يستندون إلى غلبة الظن في شتى جوانب حياتهم وسائر نواحيها.

بيد أن الشارع الحكيم، من أجل تغليب الحق على الباطل، وحتى لا يطغى الظن الكاذب على الظن الصادق، فقد شرع للأمة، بعد الإيمان والعمل الصالح، أن **يتواصوا بالحق،** يعني أن يحاصروا الباطل ويضيّقوا عليه الخناق، ويدوروا مع الحق أينما توجهت ركائبه، وأن يقدموا في سبيل ذلك التضحيات وأن يتحملوا المشقات، وذلك هو **التواصي بالصبر،** مصداقاً لقوله تعالى: {وَالْعَصْرِ، إِنَّ الإِنسَانَ لَفِى خسْرٍ ، إِلاَّ الَّذِينَ امَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ، وَتَوَاصَوْاْ بِالْحَقِّ وَتَوَاصَوْاْ بِالصَّبْرِ} .

فبلوغ الإنسان درجة اليقين في كافة أخباره ومروياته هو أمر مستحيل غاية الاستحالة. وهو غير مطلوب شرعاً إلا فيما لا يصح فيه إلا اليقين، وذلكم هو العقائد وأمور الغيب والأصول والمحاور التي تشكل أسس البنيان في المنظومة الفكرية والتشريعية الإسلامية. وأما ما عدا ذلك فالشرع لم يطلب فيه أكثر من غلبة الظن. قال تعالى: {يأَيهَا الَّذِينَ امَنُواْ إِن جَاءَكُمْ فَاسِقُ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُواْ} . يعني أنه لم يحرم علينا ابتداء أن نتلقى الأخبار حتى من الفاسقين، ولكن علينا، والحالة هذه، أن نتبين مدى صدقهم من كذبهم، على الرغم مما تنطوي عليه أساليب التبين نفسها من احتمال الخطأ والصواب.

غير أن الاستبانة، مهما أحاط بها من تدقيق وتمحيص، رواية ودراية، فإنها ليست كفيلة بأن تقطع دابر الكذب والخطأ

في الأخبار والروايات. فاحتمال الخطأ في قبولها أو في ردها يظل قائماً. فهذا هو سياق الطبيعة البشرية، حيث لا فطرة فيها تعصمها من الخطأ، ولا قدرة لديها تفتح بها أبواب عالم الغيب.

وعلى ذلك، فإن من طلب اليقين، في كل أمر من أمور الحياة، فقد طلب المستحيل، علماً بأنه ليس في مقدور أحد من البشر أن يستغني عن غلبة الظن في علاقاته العامة والخاصة، لأن إسقاط الظن من حياة البشر يؤدي لا محالة، إلى استحالة الحياة وتعذرها تعذراً كلياً على ظهر هذا الكوكب. فالعمل به هو لازمة مصيرية من لوازم الحياة البشرية برمتها، لا يحيد عنها أو يكابر فيها إلا هالك.

2- المحور الثاني

العلاقة بين الحاكم والمحكوم والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر

من المحاور السلفية الفتاكة بالإسلام وأهله ما انطوت عليه مجموعة من **أحاديث اللوثة الأموية** التي عض عليها السلفيون بالنواجذ، وأنزلوها منزلة القداسة في علاقة المسلمين بحكامهم وأمرائهم وسلاطينهم، على الرغم من أن تلك الأحاديث، واضح في متونها وضوحاً تاماً، أنها قد صممت أصلاً، ثم دُست على المسلمين لاحقاً، لإضفاء الشرعية الزائفة على الخلافة التي آلت إلى بني أمية أولاً وأخيراً، بالتآمر والاغتصاب، وليس بالرضا والانتخاب. وهي في جملتها وتفصيلها تُحرِّم على أي مخلوق في العالمين، أن يتقدم على أي قرشي، في طلب الخلافة أو الإمارة أو الإمامة، أو المنافسة فيها، أو المنازعة عليها. فهي **حق إلهي** لهم وحدهم، لا تشوبه شائبة، ولا يجوز أن يمتري فيه أحد، حتى ولو بقي من قريش في هذه الدنيا واحد، أو بقي من سائر البشر اثنان، **مهما كان هذا القرشي فاقداً للأهلية العقلية أو الشرعية أو الأخلاقية أو الكفاءة السياسية في رعاية شؤون الأمة.**

هذا من حيث **شرعية الإمامة القرشية** أو أموية الخلافة الإسلامية. فهذه هي **المسلَّمة الأولى** عند السلفيين خاصة وسائر المسلمين في هذا الشأن عامة.

أما **المسلَّمة الثانية** عندهم فهي **الطاعة المطلقة للخلفاء أو السلاطين من آل قريش،** أو حتى من غيرهم من الأمراء المتغلبين والحكام الفاسدين، والدعوة إلى وجوب الاستسلام لقضاء الله بولايتهم العامة على أمة الإسلام، أبد الآبدين ودهر الداهرين. فليس يحل لأحد أن يتمرد عليهم، أو يثور على ظلمهم واستبدادهم. فحق الخليفة القرشي أو الأموي، سواء كان متغلباً على السلطة أم غير متغلب، على الأمة في كافة أقطار الدنيا، وفي كافة الأزمان، أن تطيعه طاعة مطلقة عمياء، لا يسأل فيها عما يفعل وهم يسألون. أما حق الأمة عليه، إن كان لها أي حق تدعيه، فليس لها إليه من سبيل غير أن تحتسبه عند الله تعالى يوم القيامة. فمهما كان هذا الأمير طاغية ظالماً غاشماً، فاسقاً فاسداً مفسداً في الأرض، فلا يحل للأمة أن تنزع يداً من طاعته المطلقة، فتحاول الخروج عليه، أو خلعه، أو تقويم اعوجاجه، بكلمة الحق عند السلطان الجائر، أو بالعنف، أو بحد السيف أبدا، لأن ذلك، حسب زعمهم، سوف يتسبب في إراقة دماء بريئة، وهذه فتنة، والله تعالى قد نهى عن الفتنة، نهياً مطلقاً مغلظاً.

وهذا يعني، حسب المنطق السلفي، أن الصحابة حين قاموا بثورة مسلحة ضد خلافة يزيد بن معاوية في **وقعة الحرة بالمدينة المنورة أولاً، ثم أعقبوها بثورة مسلحة ضد يزيد، بقيادة عبد الله بن الزبير، في مكة المكرمة ثانياً**، فإنما كان ذلك منهم خروجاً على أحكام الله في طاعة الحاكم المطلقة، حتى ولو كان وجود ذلك الحاكم في سدة الحكم وجوداً غير مشروع، يستند إلى وراثة السلطة أو اغتصابها بالقوة الغاشمة، وليس يستند إلى الشورى والانتخاب والبيعة الشرعية الحرة القائمة على الرضا والاختيار.

فعلينا إذن، والحالة هذه، حسب المنطق السلفي في وجوب طاعة الحاكم طاعة مطلقة، أن نخرج جمهور الصحابة وأبناء الصحابة الذين شاركوا في هذه الثورة المسلحة التصحيحية في مكة والمدينة من عداد السلف الصالح. ولما كان الشق الآخر من أبناء الأمة، نعني أنصار يزيد، هم في عداد الخارجين عن شرع الله أصلاً باعتبارهم يمثلون الانحراف الغاشم عن حكم الله في الشورى والبيعة والاختيار الحر، فمن يبقى بعد ذلك للأجيال اللاحقة من سلف صالح يأخذون عنهم دينهم وشريعة ربهم، طالما أن الأمة بشقيها الموالاة والمعارضة قد سقطت من عداد السلف الصالح؟!!

والخلاصة، حسب معطيات المنهج السلفي، أن يسرح الطغاة من الحكام والسلاطين في ملكوت رب العالمين ويمرحوا. فهم **قضاء الله** الذي لا رادّ له، **وهم قَدَرُه** الذي ما عليهم إلا أن يستسلموا له، ويستكينوا لسلطانه، بلا أدنى مقاومة أو ردة فعل، حتى يقضي الله أمرا كان مفعولا. **وأسلحتهم في تأييد طغيان الأمراء والحكام قد وجدوها جاهزة في جملة من أحاديث الاستخذاء الكاذبة الموضوعة مثل حديث:** "ألا من وُلِّيَ عليه والٍ فرآه على شيء من معصية الله فليكره ما يأتي من معصية الله (يعني بقلبه)، ولا يَنْزِعَنَّ يداً من طاعة"، **ومثل حديث البخاري:** "ستكون أَثَرة وأمور تنكرونها. قالوا: يا رسول الله! فما تأمرنا؟ قال: تُؤدّون الحق الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم". يعني لا ينبغي للمسلمين أن يطلبوا من أمرائهم أي حق لهم جاوز الظالمون فيه المدى، فإن كان ولابد فليسألوا الله وحده أن يرد إليهم حقهم ويدفع عنهم مظلمتهم! **ومثل حديث البخاري:** "من كره من أميره شيئاً فليصبر، فإنه من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية"، **ومثل حديث السنن الكبرى للبيهقي: "يكون بعدي أئمة لا يهتدون بهداي، ولا يستنّون بسنتي، وسيقوم فيكم رجال،** [يعني حكام أو سلاطين] **قلوبهم قلوب الشياطين في جثمان إنس،** [يعني كفرة] قال: قلت: كيف أصنع يا رسول الله إن أدركت ذلك؟ قال: **تسمع وتطيع الأمير، وإن ضرب ظهرك،**

وأخذ مالك، فاسمع وأطع". علماً بأن هذا الحديث ينص على حالة يكون فيها الحكام أنفسهم خارجين أصلاً عن ملة الإسلام، فهم لا يهتدون بهدي الرسول ρ، وهدي الرسول هو هدي الله، ولا يستتون بسنة الرسول ρ التي هو فيها لا ينطق عن الهوى. فهم، والحالة هذه، خارجون عن دين الإسلام وشريعته، أصلاً وفصلاً. فكيف تجوز طاعتهم والسكوت عليهم، والحالة هذه، يا أيها المتقولون على الله ما لم ينزل به سلطاناً؟!!

أما **الأحاديث التي لا تجعل طاعة الأمة لحكامها مطلقة،** بل تجعلها خاضعة لشروط، إذا غاب أحدها أو نُقض سقطت موجباتها وحَرُّم الالتزام بها، فتلك الأحاديث قد قفزوا عنها، أو غيّبوها، أو أوّلوها تأويلاً فاسداً، للالتفاف عليها وإبطال مفعولها. وذلك **مثل حديث البخاري:** "بايعنا رسول الله ρ على السمع والطاعة، في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا، وأثرة علينا. وأن لا ننازع الأمر أهله، إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان"، **ومثل حديث أبي داود:** "لتأمُرُنَّ بالمعروف ولتنهَوُنَّ عن المنكر، ولتأخُذُنَّ على يد الظالم، ولتأْطُرُنَّه على الحق أطرا، ولَتَقْصُرُنَّه على الحق قصرا، أو لَيَضْرِبَنَّ الله بقلوب بعضكم على بعض، ولَيَلْعَنَنَّكم كما لعن بني إسرائيل"، **ومثل حديث مسند أحمد:** "إذا هابت أمتي أن يقولوا للظالم أنت ظالم، فقد تُوُدِّع منهم"، **ومثل حديث البخاري:** "السمع والطاعة على المرء المسلم

فيما أحب أو كره، ما لم يؤمر بمعصية. فإذا أمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة"، **ومثل حديث أبي داود:** "إن الناس إذا رأوا الظالم فلم يأخذوا على يديه أوشك أن يعمهم الله بعقاب منه". **ومثل حديث:** "أفضل الجهاد عند الله كلمة حق عند سلطان جائر"، وفوق ذلك كله قوله تعالى: **{كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخرِجَتْ لِلنَّاسِ تَأْمُرُونَ بِالْمَعْرُوفِ وَتَنْهَوْنَ عَنِ الْمُنْكَرِ}** [آل عمران: 110].

فهذه المجموعة الكبيرة المثيرة الفاصلة، العظيمة الشأن، من الأحاديث التي **تحرم على الأمة السكوت** على المنكر، متمثلاً في ظهور الظلم والفساد، والمعاصي والانحراف، أو ظهور الكفر البواح، **تحرم على الأمة كذلك طاعة الحاكم والولاء له والتعاون معه** في المعاصي والمنكرات، مهما كان في ذلك من عَنَت وتضحيات. فان كانت الظروف العامة داخل الدولة، أو فيما يحيط بها من أوضاع دولية وإقليمية، لا تسمح بثورة عارمة، أو عملية تغيير وتصحيح وتطهير شاملة، فليس البديل لذلك القهر الذي تمارسه السلطات الظالمة الغاشمة أو الكافرة هو ما أفاض فيه المفتي **الشيخ عبد العزيز بن باز**، أحد كبار مشايخ السلفية السعوديين الوهابيين، في كتاب **"المقالات المنهجية"**، قائلاً: " إذا كان الخروج (يعني على الحاكم) يترتب عليه فساد كبير، واختلال الأمن، وظلم الناس، واغتيال من لا يستحق الاغتيال، إلى غير هذا من الفساد العظيم، فهذا لا

يجوز، بل يجب الصبر والسمع والطاعة في المعروف، ومناصحة ولاة الأمور، والدعوة لهم بالخير، والاجتهاد في تخفيف الشر وتقليله، وتكثير الخير. ثم يكمل قائلاً: "فالواجب على الغيورين لله، وعلى دعاة الهدى، **أن يلتزموا بحدود الشرع، وأن يناصحوا من ولاّهم الله الأمور، بالكلام الطيب والحكمة والأسلوب الحسن،** حتى يكثر الخير ويقل الشر، وحتى يكثر الدعاة إلى الله، وحتى ينشطوا في دعوتهم **بالتي هي أحسن، لا بالعنف والشدة،** ويناصحوا من ولاّهم الله بشتى الطرق الطيبة السليمة، **مع الدعاء لهم بظهر الغيب** أن يهديهم الله، ويوفقهم، ويُعِينهم على الخير، وأن يُعِينهم على ترك المعاصي التي يفعلونها". حتى لقد وصل الحال بالشيخ ابن باز أن أكمل قائلاً: **"ليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاة"،** يعني لئلا يكون في ذلك تحريض للمظلومين المقهورين على الطغاة المجرمين!!

وبعبارة أخرى، وكما يفهم من كلام المفتي الشيخ ابن باز، فإن أية محاولة للخروج على الحكام بالعنف أو الثورة المسلحة سوف تكون محفوفة بالمخاطر. لذلك، واختصاراً للشر، وتجنباً للفتنة، فلنسلِّم للحكام بطول البقاء، ولنتكيف في تعاملنا معهم باعتبار أنهم قوة لا يغلبها غالب. فما لنا من سبيل مشروع غير الخنوع والخضوع لظلمهم وطغيانهم وخيانتهم وعمالتهم وكفر أنظمتهم، والتسليم لهم بكل ما يفعلون، والتمسح

بأعتابهم تحت عنوان: "النصح لهم، والدعاء لهم بظهر الغيب، ومناصحتهم بشتى الطرق الطيبة السليمة"، وكأنهم قدر الله الذي لا رادّ له، ولاّهُم الله، على علاّتهم، أمر هذه الأمة، يفعلون بها ما طاب لهم أن يفعلوا، من خير أو من شر، لا معقِّب لهم في ذلك أبدا، مهما كان الثمن الذي يترتب على ذلك، سواء بالنسبة للأمة بشكل عام أم بالنسبة لقياداتها السلفية بشكل خاص.

وهذا النهج الذي تحدث عنه الشيخ ابن باز هو نفسه ما تحدث عنه **الشيخ محمد متولي الشعراوي**، أحد أئمة التفسير والإفتاء في مصر، في عصرنا الحاضر، في كلمة ألقاها في أخريات أيامه بين يدي الرئيس المصري آنئذ، حسني مبارك بتاريخ 2007/3/27 قال فيها: " **أريد أن تعلموا أن المُلك لله، كُلُّه بيد الله، يؤتيه من يشاء. فلا تآمر لأخذه، ولا كيد للوصول إليه.** فإن كان (الحاكم) عادلاً نفع بعدله، وإن كان جائراً ظالماً بشّع الظلم وقبّحه في نفوس كل الناس، فيكرهون كل ظالم ولو لم يكن حاكما ... **وأنا أنصح كل من يجول في رأسه أن يكون حاكماً، أنصحه أن لا يطلبه، بل يجب أن يُطلب له** ... يا سيادة الرئيس: آخر ما أريد أن أقوله لك، ولعل هذا يكون آخر لقائي أنا بك: **إذا كنت قَدَرنا فليوفقك الله، وإن كنا قدرك فليعنك الله على أن تتحمل".** وهذا يعني أن الشيخ محمد متولي الشعراوي كان يعتبر أن مسألة الحكم، أو العلاقة بين الحاكم والمحكوم

هي من مسائل القضاء والقدر التي لا حيلة للإنسان في ردها، وليست هي من أفعال العباد الاختيارية التي يحاسبون على اختيارهم في دائرتها. وهو في فتواه هذه إنما يضع نفسه، طائعاً مختاراً، في **فسطاط السلفية** الذين يجعلون من الأحاديث المزعومة في الطاعة المطلقة للحكام الظالمين الغاشمين الضالين، سبيلاً ممهداً لتكريس الظلم والطغيان والفساد، بل وربما الكفر البواح لدى الحاكم، وتكريس الخضوع والخنوع والاستخذاء لدى المحكوم في كل زمان ومكان، فلا تآمر لأخذ الحكم منه، ولا كيد للوصول إليه. **فالحكم هو ملك يمين الحاكم،** فلا يحل أن ينافسه أو ينازعه فيه أي إنسان، كائناً من كان، وإلا كان عبداً آبقاً، لأن الحاكم هو وحده من **يحمل بطاقة تأمين إلهية شاملة،** تحفظ حقه الإلهي المزعوم، وحق أهله وذويه وورثته من بعده في حكم البشر، إلى يوم الدين**!!**

ويزعم السلفيون أنهم، في موقفهم هذا من الحكام الظالمين، إنما يترسمون خطى نسبوها لبعض أئمة السلف الصالح **كالحسن البصري** إذ زعموا، ولبئس ما زعموا، أنه خطب الناس ذات يوم قائلاً**:** "يا أيها الناس**!** إنّه والله ما سلّط الله **الحَجّاج** عليكم إلا عقوبة. فلا تعارضوا عقوبة الله بالسيف، ولكن عليكم بالسكينة والتضرع"**!!**

وقد غاب عن مشايخ السلفية أنهم كانوا بصدد تحديد موقفهم من أنماط ثلاثة من الحكم التي تحتاج إلى خلع أو تصحيح وتقويم، ولا تقف عند حدود المحاسبة الروتينية، كما هي الحال حين يكون النظام إسلامياً ملتزماً ويكون الحاكم فيه قد حصل على بيعة شرعية صحيحة:

(أ) حين يكون النظام إسلامياً ملتزماً قَوَاماً، غير أن الحاكم فيه يفتقر إلى البيعة الشرعية القائمة على الشورى والاختيار الحر، وليس يستمد سلطانه من حق وراثي عائلي، أو قوة غالبة، أو حق إلهي مزعوم، كما كانت عليه حال الخليفة عمر بن عبد العزيز.

(ب) حين يكون النظام إسلاميا ويحصل من إساءة تطبيقه شيء من الظلم أو الفساد أو الانحراف أو تعطيل بعض الأحكام الشرعية، كما حصل في العهود الأموية والعباسية وغيرها من العهود اللاحقة. وهو بالإضافة إلى ذلك كله يفتقر إلى الشرعية لأنه يستمد سلطانه من القهر والغلبة، أو من حق وراثي أو إلهي مزعوم.

(ج) حين يكون النظام، جملة وتفصيلا، نظام كفر سواء كان يملك غطاءً دستورياً أم لم يكن. فهو، والحالة هذه، **يجمع بين الظلم والفسق والكفر البواح**، كما هي الحال بالنسبة

للأنظمة التي تعيش عليها الأمة الإسلامية اليوم، في جميع أقطارها وأمصارها وشتى نواحيها.

فإذا جاز أن يؤجل المحكومون المواجهة مع الحكام المتغلبين ريثما تتهيأ لهم الظروف المواتية لاسترداد الشرعية فيجعلوا **النصيحة** هي قاعدة التعامل بين الحاكم والمحكوم في الحالتين الأولى والثانية، وهي تقويم وتصويب الجزئيات، فإنه يستحيل أن تكون النصيحة، في الحالة الثالثة، طريقاً لتغيير أنظمة الكفر التي تحكم حياة الناس وعلاقاتهم في الداخل والخارج، وتعتبر هي طريقة العيش القانونية الوحيدة المشروعة التي تتحكم في حياتهم، وتستدعي أن يكيفوا، مرغمين، حياتهم العامة والخاصة حسب معطياتها. وما ذلك إلا لأن الحاكم والنظام، في هذه الحال، هما من جنس واحد. فلا يمكن الفصل بينهما، ولا يمكن التخلص من أحدهما إلا بإزالة الآخر. وذلك لا يستقيم إلا باتباع منهاج الرسول ρ في التغيير الجذري الانقلابي، من حيث إعادة بناء الأمة فكرياً وعقائدياً وسياسياً، وإيجاد نخبة واعية مستنيرة قادرة على قيادة الأمة في المسالك الوعرة، وإيجاد قوة مادية ذاتية تحتضن عملية التغيير وتسير بها إلى غايتها المنشودة.

والسلفيون، على أي حال، لا يفرقون في أدبياتهم بين هذه الحالات الثلاث، كي يتخذوا الموقف المناسب من كل

حالة، حسبما تمليه عليهم أحكام الإسلام، ومرجعية السلف الصالح الحاكمة عليهم، كما يدعون. وهذا واضح غاية الوضوح عند استقراء أدبياتهم في هذا المجال.

فالحاكم حين يكون صاحب ولاية أو بيعة مشروعة، ومقيماً لشرع الله في سلطانه، وتحصل منه تجاوزات أو إساءة تطبيق في بعض الفروع والجزئيات، أو يرتكب بعض المظالم في أحكامه وإجراءاته، أو يظهر عليه أحياناً عدم الانضباط في سلوكه بالأحكام الشرعية، نقول: حين يكون أمر الحاكم على هذا المنوال فإن قضية الأمة تجاهه تكون قضية تصويب وتقويم اعوجاج وإصلاح جزئي.

والأصل، في مثل هذه الحال، أن تتكفل ضوابط نظام الحكم وآلياته وزواجره ومؤسساته بردع الحاكم وإيقافه عند حده. فَتَبَنِّي **الخيارات الشرعية في تحديد مدة الخلافة، وتحديد صلاحيات الخليفة**، وجعل الدولة دولة مؤسسات، ووجود مجلس شورى حقيقي منتخب انتخاباً حُرّاً نزيهاً، قراراته ملزمة وليست مُعْلِمة، وإيجاد محكمة مظالم تتمتع بالحصانة الحقيقية، لا يملك الخليفة حق تعيين أو عزل أحد أعضائها من باب ما لا يتم الواجب إلا به فهو واجب، وتسري أحكامها على الخليفة، وعلى سائر كبار المسؤولين في الدولة، وأن تستمد الخلافة شرعيتها من الانتخابات الحرة أو البيعة العامة، **نقول:** فتبني ذلك كله

وأمثالـه مـن شـروط ومواصـفات انطـوى عليهـا عقـد الخلافـة خاضـع، جملـة وتفصيلا، لاتفاق طرفـي العقد باعتبـاره عقدا من العقـود التـي لا تكتسـب شـرعيتها إلا برضـا طرفـي العقـد، واختيارهمـا الحـر لمضـمونه ومكوناتـه، جملـة وتفصـيلا، علـى قاعدة "**العقد شريعة المتعاقدين**"، شريطة أن يتم ذلك كله ضمن دائرة الموجبات والمباحات الشرعية، إضافة إلى **شمولية التمثيل على جانبي العقد**، وليس كما ذهب إليه بعض الجهلة أو عبيد الطغاة من الحكام البغاة **حين زعموا** أن الإمامة تنعقد بخمسة أو ستة أشخاص يجتمعون علـى عقدها، أو يعقدها أحدهم برضـا الأربعة أو الخمسة الآخرين، **وحين زعموا**، كذلك، بأنها تنعقد بثلاثة يتولاها أحدهم برضا الاثنين الآخرين ليكونوا بمثابة حاكم وشاهدين، كما هي الحال في عقد النكاح حين يصح بولي وشاهدين؛ **وحين زعموا**، أكثر من ذلك، بأنها تنعقد بواحد فقط، لأن عقد البيعة حكم، والحكم في هذه الحال، نافذ شرعاً بحكم رجل واحد يبايع قرشياً. أما الذين كانوا على حظ معقول من الفهم في هذه المسألة الخطيرة فقالوا، كما لخّص **الماوردي** رأيهم في كتابه "**الأحكام السلطانية**": "**إن الإمامة لا تنعقد إلا بجمهور أهل الحل والعقد من كل بلد، ليكون الرضا بالبيعة عامّاً، والتسليم بإمامة المُبايَع إجماعاً**".

فإن استقامت الأمة على هذه الطريقة وكان يتصدر الإمامة الفكرية فيها حزب سياسي مبدئي، على درجة عالية من الوعي والاستنارة واليقظة، يشكل مرجعاً قيادياً وحارساً أميناً على رسالة الإسلام، فإن ذلك من شأنه أن يجعل الدولة في حالة ضبط وربط متواصلين، وفي حالة محاسبة وتقويم دائمين، **السلطان الحقيقي فيها للأمة، والسيادة المطلقة فيها للشرع، والصلاحيات محددة، والمسؤولية والمحاسبة، بآلياتها الفعالة، لا تستثني أحداً أبداً.**

وبذلك تتغير البيئة الفكرية والسياسية والأخلاقية والتشريعية التي يترعرع من خلالها الظلم والفساد، وتصبح الأمة في غنى عن أعمال العنف، وعن التمرد والعصيان، وعن الثورة المسلحة أو غير المسلحة.

وأما إن كان الحاكم أو الخليفة غاصبا، يعني لا يملك ولاية شرعية خلافاً لقوله تعالى: {وَأَمْرُهُمْ شُورَى بَيْنَهُمْ} [الشورى: 38]، ولكنه قائم بتطبيق أحكام الإسلام في الدولة تطبيقاً شاملاً مختلف جوانب الحياة فيها، فإن ذلك لا يفرض له، مع ذلك، حق الطاعة على الرعية، أصحاب الحق الشرعي الوحيدين في تولية أمرهم لمن شاءوا عن رضا واختيار، وبيعة حرة لا تشوبها شائبة. بل الحكم الشرعي يوجب على الأمة – دفاعاً عن حقها المغتصب، وقياماً بواجبها في محاربة المنكر –

أن تنازع مغتصب السلطة سلطانه، على أي نحو كان منهاج التغيير الشرعي الناجح يتطلبه، بغض النظر عما يتطلبه ذلك من جهد ومثابرة وتضحيات. **فاغتصاب السلطة هو، بحق لا مرية فيه، جريمة من أعظم الجرائم، وكبيرة من أفظع الكبائر، فلا بُدّ من محاربته والوقوف في وجهه، مهما تطلب ذلك من ثمن، وكلف من بذل وعَنَتٍ وتضحيات.**

غير أن محاولات الأمة لتغيير المنكر باليد، إذا كان عاماً طاماً، لا يصح أن تكون ارتجالية جوفاء من غير دراسة عميقة وتخطيط سليم، وقيادة مخلصة واعية، وحاضنة اجتماعية على درجة عالية من القوة والكفاية والتنظيم، أسوة بالرسول ρ في عملية التغيير الكبرى التي قادها في مكة والمدينة. وذلك حتى لا تفلت الأمور من اليد وتنقلب محاولة التغيير إلى حرب أهلية تأكل الأخضر واليابس، ولا تزيد الضالين المنحرفين إلا فساداً في الأرض وعلواً وطغياناً.

أما إذا تم اغتصاب السلطة واستقر أمر الحكم في يد المغتصب الجديد فإن حق الأمة في منازعته، رغم ذلك، لا يسقط أبداً إلا إذا أجرى ذلك المغتصب **تصويباً شرعياً حقيقياً لأوضاعه**، في منأى عن الإرهاب والتزوير والاستكراه وشراء الذمم.

ومثل هذا الموقف، بل وأشد منه بأساً وتنكيلاً، ما ينبغي أن يكون عليه موقف الأمة من الكفر البواح والحكم بغير ما أنزل الله، وهي الحالة الثالثة التي تجمع بين الظلم والفسق والكفر، كما هي الحال التي تتردى الأمة الإسلامية اليوم في مستنقعها الآسن. لأن الكفر البواح لا يظهر ولا يستشري في الأمة إلا إذا أصابها فساد عام في فكرها، وفي طريقة تفكيرها، وفي منظومتها الفكرية والأخلاقية والتشريعية، وفي غياب القوامة والحراسة المبدئية، وفي سيطرة الكفار أو أهل الضلال على مقدراتها، وعلى منهاج حياتها، سواء أكانوا من خارجها أم من داخلها.

ومنهاج التغيير في مثل هذه الحال هو إعادة بناء الأمة بناءً جديداً على الأسس والقواعد والمحاور التي تشكل أركان المنظومة الفكرية الإسلامية ومنطلقاتها. فالتغيير المنتج البناء في هذه الحال هو تغيير الأمة نفسها، وإعادة بناء شخصيتها من جديد، وليس هو تغيير الحاكم أو تغيير شكل الحكم. فلا بد، والحالة هذه، من ثورة فكرية انقلابية، تعقبها ثورة سياسية اكتملت عناصرها ومقومات نجاحها.

ومع وضوح النصوص القرآنية وقطعي دلالتها في موضوع الحكم بغير ما أنزل الله، ووضوح السنة وقطعي دلالتها في منابذة الحكام على أي نحو كانت تتطلبه المنابذة الشرعية

حين ظهور الكفر البواح، فإن السلفيين قد حاولوا أن يلتفُّوا عليها، أو يغالطوا فيها، خدمة للأنظمة التي تمدهم وترعاهم وتدعم مسيرتهم، بالمال والإعلام والنفوذ المتعدد الأشكال والألوان.

ومع ما في فكر السلفيين ودعوتهم بهذا الخصوص من شطط، فإن **الحركة السلفية الوهابية** التي ينتمي إليها السلفيون المعاصرون، خلافاً لمقولتها في تحريم الخروج على الحاكم الظالم حتى ولو كان كافراً، **قد خلعت كلتا يديها من طاعة السلطان العثماني المسلم انطلاقاً من قاعدة الازدواجية أو الكيل بمكيالين**، وشنّت على دولة الخلافة العثمانية حرباً انفصالية طاحنة غاشمة في داخل الجزيرة العربية وخارجها زعمت أنها حرب تحرير. وكان ذلك منها عبارة عن ثورة مسلحة **حلال**، تقربها إلى الإنكليز زلفى في صراعهم مع الفرنسيين في ذلك الحين، وتساعدهم على ضرب الدولة العثمانية من داخلها، تمهيداً لتفكيكها وهدمها، ومن ثَمَّ الاستئثار باستعمارها وشطبها من الخارطة السياسية للعالم آنئذ. كل ذلك كان يجري بأيدي من يدعون أنهم امتداد للسلف الصالح، مع أنهم كانوا ماضين في تخريب بيوتهم وبيوت سائر المسلمين بأيديهم وأيدي الإنكليز، وغيرهم من الكفرة المستعمرين.

بل لقد بلغ الطغيان بهم في هذا الأمر حداً جعلهم يزعمون أن الحكم بغير ما أنزل الله، والظلم والاستبداد والطغيان والفساد الذي يمارسه الحكام على الأمة ما هو إلا عقوبة من الله تعالى أنزلها على الأمة بسبب فساد الناس وابتعادهم عن الدين. فالمحكومون هم وحدهم الذين تسببوا في الكفر والظلم والفساد، وأما الحكام فلا ذنب لهم فيما قدمت أيديهم، ولا مسؤولية عليهم فيما اقترفوه من فظائع وفجائع. ولذلك، كان لا معنى لخروج الناس على تلك الأنظمة الكافرة، ولا لخروجهم على القائمين عليها، سلماً أو حرباً، أو بأي شكل من الأشكال. فهذه **"العقيدة الطحاوية"،** التي تعتبر بحق **كتاب السلفيين المقدس،** يقول شارحها **أبو العز الدمشقي** ما يلي: "وأما لزوم طاعتهم – يعني الحكام – وإن جاروا فلأنه يترتب على الخروج عن طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم. بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور. **فإن الله تعالى ما سلّطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل.** فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل ... فإذا أراد الرعية أن يتخلصوا من ظلم الأمير الظالم فليتركوا الظلم". ولقد نسج على هذا المنوال، أعني منوال العقيدة الطحاوية، مشايخ السلفية المحدثون:

فهذا **ابن عثيمين**، أحد كبار مشايخهم في السعودية يقول، كما ورد في كتاب **"فتنة التكفير"**: "والحكم بغير ما أنزل الله ليس بكفر مخرج من الملة، ولكنه **كفر عملي**، لأن الحاكم بذلك خرج عن الطريق الصحيح".

وهذا **الشيخ الألباني**، وقد كان كذلك من كبار مشايخهم في بلاد الشام، يقول، كما ورد في نفس المصدر السابق، **"فتنة التكفير"**: "هَبُوا أن هؤلاء الحكام كُفَّارٌ **كُفْرَ رِدَّة**، وهبوا أيضا أن هناك حاكما أعلى على هؤلاء. فالواجب، والحالة هذه، أن يطبق هذا الحاكم الأعلى فيهم الحد. ولكن الآن ماذا تستفيدون أنتم من الناحية العملية إذا سلّمنا، جدلاً، أن هؤلاء الحكام كفّار كفر رِدَّة؟ ماذا يمكن أن تصنعوا وتفعلوا؟... فما الذي نستطيع نحن وأنتم فعله مع هؤلاء حتى تقضوا [يعني تهلكوا] أنتم وحدكم ضد أولئك الحكام الذين تظنون أنهم من الكفار"؟.

أما مفتي السلفية **الشيخ ابن باز** فيقول، في نفس المصدر، عن مقولة الألباني هذه بأنها "كلمة حق أصاب فيها الحق، وسلك فيها سبيل المؤمنين".

وأما **ابن عثيمين** فيعقب هو الآخر على مقولة الألباني، في نفس المصدر، ويقول: "إن هؤلاء الذين يحكمون على ولاة المسلمين بأنهم كفار ماذا يستفيدون إذا حكموا بكفرهم؟ أيستطيعون إزالتهم؟ لا يستطيعون ... ما الفائدة؟ حتى لو كان

الإنسان يعتقد فيما بينه وبين ربه أن من هؤلاء الحكام من هو كافر كفراً مخرجاً من الملة حقاً فما الفائدة من إعلانه وإشاعته إلا إثارة الفتن؟!... **وهَبْه كان كافراً فَلِمَ إيغار الصدور عليه؟**"!!!

ثم يمضي **الشيخ الألباني**، مبالغة منه في تركيز التخاذل والاستخذاء والعبودية، وتثبيط الهمم، وتشريع السكوت عن المنكر وأهله، فيقول: "وفي هذا بيان لطريق الخلاص من ظلم الحكام الذين هم من جلدتنا ويتكلمون بألسنتنا، وهو أن يثوب المسلمون إلى ربهم، ويصححوا عقيدتهم، ويربّوا أنفسهم وأهليهم على الإسلام الصحيح ... وليس طريق الخلاص ما يتوهم بعض الناس وهو: **الثورة بالسلاح** على الحكام، بواسطة **الانقلابات العسكرية، فإنها، مع كونها من بدع العصر الحاضر، فهي مخالفة لنصوص الشريعة** التي منها الأمر بتغيير ما بالأنفس".

وتوكيداً لهذا الموقف من الحكام الظلمة الكفرة قال ابن عثيمين في رسالة **"حقوق الراعي والرعية":** وليعلم أن **من يثور إنما يخدم أعداء الإسلام.** فليست العبرة بالثورة والانفعال، بل العبرة بالحكمة".

فهذه المغالطات الفظيعة الشنيعة التي دأب مشايخ السلفية على ترويجها حينما تكون أنظمة الحياة المطبقة على الأمة أنظمة كفر بواح، ويكون القائمون عليها كفرة ظلمة، أو

فسقة طغاة، أو عملاء غاشمين، نقول إن هذه المغالطات لا تقيم أي وزن ولا اعتبار لكون قضية الأمة في مثل هذه الحال ليست هي قضية تقويم انحراف في الأنظمة أو في الحكام القائمين عليها، لأن النظام، في كلياته وجزئياته، وفي أصوله وفروعه، هو نظام كفر لا يمت للإسلام بصلة، ولأن القائمين على تطبيقه، هم كذلك من جنس النظام، فلا تنفع فيهم الدعوة بالحكمة والموعظة الحسنة، ولا الأمر بالمعروف ولا النهي عن المنكر، ولا الدعاء لهم بظهر الغيب. فقضية الأمة، والحالة هذه، هي تغيير البنية الفكرية التحتية للأمة تغييراً جذرياً شاملاً. **وهذا لا يمكن أن يتم بعملية طائشة خفيفة مرتجلة. بل لا بد له في البداية من ثورة فكرية عارمة، يقودها تنظيم عقائدي، مسلح بالوعي والدراية والفكر المستنير، قبل أن يخطو أي خطوة في اتجاه ثورة سياسية واعدة. فمن أبلغ دواعي الإخفاق والإحباط في هذا المجال أن يحاول العاملون فيه أن يخطوا الخطوة الثانية قبل الخطوة الأولى. فيكون مصيرهم، قبل استكمال العدة والعتاد والاستعداد، الهلاك المحقق، ويكون مصير شعبهم أو أمتهم المزيد من جبروت السلطان، والإفراط في الذلة والهوان، والإحباط واليأس والخذلان.**

وإذا كان مجرد **اغتصاب السلطة مع المحافظة على تطبيق الشرع**، كما أسلفنا، هو جريمة من أعظم الجرائم، وهو

كبيرة من أفظع الكبائر، على الأمة أن تقف صفاً واحداً في محاربته والوقوف في وجهه، مهما كلف ذلك من تضحيات، في الأموال والأنفس والثمرات، فماذا عسانا نقول بعد ذلك في نظام الكفر البواح، وفي القائمين على تطبيقه على جموع الأمة في المشارق والمغارب، يا معشر دعاة السلفية الحريصين على إقامة حكم الله في الأرض كما تدعون؟!!

وحسبنا أن نشير في هذا المقام إلى ما ذكره **الجصاص** في كتابه "**أحكام القرآن**" حين تناول موضوع الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر حيث قال: "ولم يدفع أحد من علماء الأمة وفقهائها، سلفهم وخلفهم، وجوب ذلك إلا قوم من الحشوية وجهال أصحاب الحديث، فإنهم أنكروا قتال الفئة الباغية والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بالسلاح. وسمّوا الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر **فتنة** إذا احتيج فيه إلى حمل السلاح وقتال الفئة الباغية، مع ما قد سمعوا فيه من قول الله تعالى: **{فَقَاتِلُواْ الَّتِي تَبْغِي حَتَّى تَفِيءَ إِلَى أَمْرِ اللَّهِ}** [الحجرات: 9]، وما يقتضيه اللفظ من وجوب قتالها بالسيف وغيره. وزعموا، مع ذلك، أن السلطان لا يُنكر عليه الظلم والجور وقتل النفس التي حرّم الله، وإنما ينكر على غير السلطان بالقول أو باليد بغير سلاح. **فصاروا شّراً على الأمة من أعدائها المخالفين لها** [يعني في دينها]. **لأنهم أقعدوا الناس عن قتال الفئة الباغية، وعن الإنكار**

على السلطان الظلمَ والجَوْر، حتى أدّى ذلك إلى تغلّب الفجار، بل المجوس وأعداء الإسلام. حتى ذهبت الثغور، وشاع الظلم، وخربت البلاد، وذهب الدين والدنيا، وظهرت الزندقة، والغلو، ومذاهب الثنوية والخُرَّمية والمزدكية. والذي جلب ذلك كله عليهم [هو] ترك الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، والإنكار على السلطان الجائر"، [يعني ولو بحد السيف].

فما هو إذاً يا ترى الموقف الذي يحتمه منهاج السلف الصالح، إزاء هذه الحالات، وفي طليعتها تغيير أنظمة الكفر والقائمين عليها، من فسقة أو فجرة أو ظالمين أو مارقين من الدين جملةً وتفصيلاً؟ يقول الإمام **ابن حزم الأندلسي** في كتابه **"الفصل في الملل والأهواء والنِّحَل"** ما يلي: "وقد علم أن أفاضل الصحابة وبقية الناس **يوم الحَرَّة** خرجوا على يزيد بن معاوية، وأن ابن الزبير ومن اتبعه من خيار المسلمين خرجوا عليه أيضاً. **رضي الله عن الخارجين عليه ولعن قتلتهُم**". هذا مع العلم بأن دولة يزيد كانت دولة إسلامية، وأن يزيد ابن معاوية كان يحكم فيها بنظام الإسلام وحده. أما الذي ثار الصحابة وأبناؤهم من أجله فهو عدم شرعية خلافته لأنها آلت إليه بالوراثة أو بحق قرشي إلهي مزعوم، وليس بالبيعة الشرعية القائمة على أساس الشورى والاختيار الحر.

ولذلك، كان على دعاة السلفية، بدل أن يدعوا الناس إلى هدنة دائمة مع أنظمة الكفر وحكامها وسدنتها، ومن ثَمَّ طاعتهم ومعاملتهم بالرفق والحسنى، نقول كان عليهم أن يعتبروا خضوع الناس للظالمين إنما هو ضرب من ضروب الاستكراه الذي يحتم على الأمة دوما أن تعمل على الخلاص منه، والعمل على إيجاد الفرص المواتية للتغيير أو التصحيح، وأن يؤمنوا بأن المهادنة أو التسليم أو الاستسلام للكفر وأنظمته وأعوانه، أبد الآبدين ودهر الداهرين، هو جريمة في حق الأمة الإسلامية لا تقل عن جريمة الطغاة من الحكام المغتصبين الرافعين ألوية الكفر والظلم والفساد، وهو طريق الهلاك الموعود، وإخراج للأمة من رحمة الله ورضوانه، وطي لصفحتها مع الغابرين المغضوب عليهم والضالين إلى يوم الدين.

فالثورة الفكرية أولاً والثورة السياسية ثانياً، عند ظهور الكفر البواح، هما من أعظم الفرائض الشرعية، بل ربما تكونان، بعد الإيمان بالعقيدة الإسلامية، أعظم فرائض الإسلام على الإطلاق. لأن سيطرة الكفر وأنظمته وأهله هي أعظم تحد يواجه المسلم في صلب دينه وعقيدته وكيانه، أعني إقامة حكم الله في الأرض وتعظيم سلطانه، وتقزيم الكفر وإيهان سلطانه. فإذا ما انعكست الأمور، وأصبح المسلمون يتعايشون مع الكفر ونظامه وأعوانه في هدنة دائمة، وإستسلام متواصل، فقد تُوُدِّع منهم،

وأصبحوا، كما قال الشاعر الإنكليزي جون ملتون John Milton: "**عبئاً على ظهر البسيطة".** "Many a man lives a burden to the earth." وبعبارة أخرى، فإن باطن الأرض يصبح خيراً لهم من ظاهرها.

السلفية الجهادية:

وقد دفعت هذه المواقف السلفية المتخاذلة طائفة لا يستهان بها من دعاة السلفية وأنصارها ومريديها، في العقود الأخيرة من القرن الماضي، إلى **الانقلاب على السلفية التقليدية** التي دأبت على الدعوة للخضوع والخنوع والمهادنة الأبدية مع الحكام الظالمين العملاء، الذين أداروا لشريعة الله ظهورهم، أو وضعوها تحت أقدامهم، وداسوها بنعالهم، وجعلوا من أنفسهم عبيداً يحرسون مصالح الكفار وامتيازاتهم ونفوذهم. وهؤلاء السلفيون الانقلابيون هم من عرفوا **بأصحاب السلفية الجهادية** التي تعتبر الكفاح العام المسلح، وليس الانقلابات العسكرية الخاصة، هو الطريق الأوحد لتغيير أنظمة الكفر، وللإطاحة بالحكام القائمين عليها، امتثالاً لقوله ρ كما ورد في صحيح مسلم: **"من رأى منكم منكراً فليغيره بيده"**، ولقول أحد الصحابة لعمر: **"والله لو رأينا فيك اعوجاجاً لقومناه بحد سيوفنا"**، ولم ينكر عليه عمر ذلك، ولا أحد من الصحابة من حوله كذلك.

فهم، أعني السلفيين الجهاديين، قد ثاروا على موقف سلفي واحد تجاه المنكرات الفاحشة العديدة في حياة المسلمين السياسية، ولكنهم لم يثوروا على البنية الفكرية التحتية للسلفية التي تحمل في أحشائها بذور التحريف والتأليف، والتعايش الذميم مع كل شيطان رجيم.

فهم، لمّا لم يكونوا مسلحين بمنهاج الدراية الشامل اللازم لاستكمال الثورة الفكرية والسياسية، فقد أورثهم ذلك نقصاً في المناعة الفكرية وفي الحصانة السياسية تجاه قضايا أمتهم المصيرية. وذلك مما سهّل على الدول الكافرة المستعمرة أن تستغلهم استغلالاً فاحشاً في صراعاتها الدولية، وفي مطامعها الاستعمارية، وأحقادها التاريخية، وأن تجعل منهم أدوات وذرائع لتحقيق المزيد من تشطير البلاد وإهلاك العباد، وتشويه صورة الإسلام في العالم بأسره، وتحطيم آمال الأمة في أن تنجح بين ظهرانيها، ذات يوم، أية حركة حقيقية لبعثها وتوحيدها وإنهاضها وإعزاز شأنها على أساس الإسلام، وكذلك لاستخدامهم **ذريعة إرهابية مصطنعة،** تطبيقاً لسياسة صناعة الأعداء، لإيجاد مبررات للتدخل الاستعماري ولإثارة الأحقاد التاريخية والنعرات الصليبية الدفينة ضد الإسلام والمسلمين، في شتى بقاع العالم. فراحت في سبيل ذلك تلبسهم أثواب الجهاد الإسلامي الزائف حيناً، وأثواب الإرهاب الإسلامي الكاذب حيناً آخر، فجعلتهم في كل وادٍ يريده لهم الكفار المستعمرون يهيمون، وفي جنبات سياسة الأرض المحروقة المرسومة لهم يتقلبون ويتساقطون!

فهؤلاء السلفيون الجهاديون، علاوة على افتقارهم للحصانة الفكرية الإسلامية، ولمنهاج الدراية في مختلف ميادين المعرفة الشرعية وغير الشرعية، فإنهم لما لم يكونوا، إلى جانب

ذلك، يملكون أدنى المقومات الذاتية المادية من مال وسلاح وتدريب، وإعداد وإمداد، وخبرة عسكرية، وحاضنة سياسية ذاتية، في كفاحهم المسلح أو جهادهم السلفي ضد الأنظمة الكافرة، وضد القائمين عليها، وضد الموالين لها، **نقول** لما لم يكونوا كذلك فقد سهل ذلك كله أمر الدول الكافرة المستعمرة، وعلى رأسها أمريكا، أن تستدرجهم، كما أسلفنا، للعمل معها، لحسابها، في سياق سياسة صناعة الأعداء المتوهمين، أو تنفيذ مخططات استعمارية قمعية استعبادية للدول والشعوب.

فغدت تجندهم وتزودهم بالإمكانيات والإمدادات المالية والعسكرية والاستخبارية، وبقواعد الانطلاق، وبالملاجئ الآمنة، كل ذلك جنباً إلى جنب مع تحديد الأدوار، ورسم السياسات، ووضع المخططات، وهم مع ذلك يحسبون أنهم وحدهم على الحق سائرون، ولإعزاز دين الله ورفعة شأنه، وقهر أعدائه، ماضون، ومن الغفلة والعمالة والعبودية أحرار بريئون.

حتى لقد بلغت بهم الجرأة والغرور والتطاول على الآخرين، حدّاً جعلهم ينالون نيلاً فاحشاً من كل من يخالفهم في منهاجهم السلفي هذا، ويسددون إليه سهام التكفير، أشكالاً وألواناً، حتى ولو كان من المنتمين للمدرسة السلفية التقليدية نفسها التي ما تزال تشكل البنية الفكرية الأساسية في منهاجهم النظري والعملي. فهذا مثلاً أحد مشايخهم يقول في كتاب له

بعنوان "**الديمقراطية دين**"، وذلك في معرض تعليقه على الإخوان المسلمين الذين وصفهم مؤسس حركتهم المرحوم حسن البنا ذات يوم في إحدى رسائله بأنهم حركة سلفية، فيقول عنهم بأنهم "**الإخوان الملتحون**"، **وإن قولهم بالانتخاب، ترشيحاً واقتراعاً، هو بمنزلة الكفر البواح.**

فكرة تكفير المخالفين لهم واعتبارهم من الفرق الضالة الهالكة، وأنهم وحدهم هم أرباب الفرقة الناجية المزعومة، هي من أفظع موروثاتهم السلفية التقليدية التي ظلت تراود أحلامهم وتعشعش في أدمغتهم، وتحدد موقفهم الظالم الغاشم تجاه عامة المسلمين وخاصتهم، على الرغم مما تردّوا فيه، هم أنفسهم، من علاقة مهلكة مع الدول الصليبية الكافرة المستعمرة عامة، ومع أمريكا خاصة، سياسياً وعسكرياً وغير ذلك، تلكم العلاقة التي لا تزيد المسلمين إلا فتنة دامية، وتمزيقاً وهلاكاً واستهلاكاً متواصلاً مستديماً.

ولسوف تظل الأمة، من خلال تغلغل السلفية بين جنباتها، تشكل ساحة مناسبة، وبيئة جاهزة، وتربة خصبة، لإنتاج حركات سلفية جهادية مزعومة، تحت أسماء وشعارات مختلفة. وما لم تحصل في الأمة ثورة فكرية تطهيرية مسلحة بمنهاج الدراية لمراجعة المحاور والقواعد والأصول في العقيدة، والحديث، والتفسير، والفقه، والسيرة، والتاريخ، وصولاً إلى منهاج

الله الحق الذي لا تشوبه شائبة، وصراطه المستقيم الذي رسمه رسوله الكريم، وطبقه تطبيقاً كاملاً شاملاً ليكون في ذلك قدوة للعالمين، **نقول** ما لم يحصل ذلك في الأمة، أولاً وقبل كل شيء، فإن جهادها أو كفاحها المسلح سوف لن يكون أكثر من ذريعة تنتحلها أمريكا وحلفاؤها الصليبيون كي يتخذوا منها المبررات الفظيعة لترويع العالم وتمريغه في أوحال الإرهاب الإسلامي المزعوم، كي يدفع المسلمون ثمن ذلك، من العنت والدمار والاضطهاد، والقهر والذل والاستعباد، ما لا يكاد يخطر على بال أحد من العباد.

وأخيراً، فلقد بلغت النوازل المأساوية بفكر المسلمين الجهاديين حداً يفوق الخيال، **إن صح** ما نسبته إليهم مجلة روز اليوسف المصرية في عددها الصادر بتاريخ 2017/9/23م، حيث أن شاباً جهادياً كان قد وجه إلى **الشيخ حمد القصّاب** على موقع "منتدى أصول السنة" سؤالاً حول جواز توسيع دبر المجاهد كي يتمكن بعد ذلك من أن يحشو كبسولات متفجرة في داخله فأجاب على النحو التالي: "سألت الشيخ حمد أبو الدماء القصّاب وقال لي: إننا ابتكرنا طريقة جديدة، وهي أن توضع في دبره كبسولة تفجير. ولكي تتدرب على هذه الطريقة الجهادية لا بد أن ترضى أن ينال منك أحد إخوانك في الجهاد فترة حتى يتسع دبرك، وتكون مؤخرتك قادرة على تحمل عبوة التفجير".

ثم يتابع الشاب المجاهد المحتار بحثه واستفساره عن هذا الأمر العجيب قائلاً للشيخ: "هل يجوز أن أُبيح دبري لأحد الإخوة المجاهدين إذا كانت النية صالحة، والهدف هو الجهاد، لكي يقوم بتوسيع دبري؟" فكان جواب الشيخ حمد على سؤاله: "الأصل هو أن اللواط لا يجوز، الجهاد أولى. لكن إذا كان الجهاد لا يتحقق إلا باللواط فلا بأس فيه، لأن القاعدة الفقهية تقول: إن الضرورات تبيح المحظورات، وما لا يتحقق الواجب إلا به فهو واجب. وعليك بعد أن يحدث ذلك بك أن تكثر من الاستغفار لله. وتأكد يا بُنَيّ أن الله يبعث المجاهدين يوم القيامة حسب نياتهم، ونيتك هي نصرة الإسلام".

وما لنا إلا أن نقول في هذا المقام إن جاز أن تصدر مثل هذه الفتوى الداعرة عن أي مسلم من المسلمين: حفظ الله علينا عقولنا، وديننا، وعافيتنا الخلقية، وشريعة ربنا التي تحرم علينا تحريماً أبدياً أن تكون الغاية، مهما كانت رفيعة، مبرراً للوسيلة، مهما كانت وضيعة، والله تعالى خير حافظاً وهو أرحم الراحمين!!

3- المحور الثالث
إنكار المجاز في القرآن إنكاراً تاماً

في غمرة الصراع الفكري الحاد، والمناكفات الجدلية، بين من يسمون أنفسهم بأهل السنة والجماعة من جهة وبين الفلاسفة والمعتزلة من جهة أخرى، وفي معرض التشبيه والتجسيم للذات الإلهية، لم يجد السلفيون بين ظهرانيهم من سلاح يردون به على خصومهم غير إنكار المجاز في القرآن إنكارا تاما، فمهما تعذرت الحقيقة فلا يصار عندهم إلى المجاز أبدا. ولقد ترتب على ذلك عندهم أن أصبح كل ما يفيده ظاهر الآيات القرآنية من تشبيه أو تجسيم للذات الإلهية محمولاً، لزاماً، على الحقيقة، وليس على المجاز. فلله تعالى أَيادٍ وأرجلٌ ووجهٌ وعيون، مثلما هي عند الإنسان الذي خلقه الله على صورته، كما تزعم **التوراة المتداولة،** في سفر تكوينها، وفي جملة خرافاتها. والاختلاف، على حد زعمهم، بين الله وبين الإنسان، إنما هو في حجم أعضاء الذات الإلهية، وليس في شكلها. أما أن تفهم "**يد الله**"، مجازا، بمعنى قدرته، وأن تفهم "**عين الله**"، مجازا، بمعنى عنايته، وأن يفهم "**ويبقى وجه ربك**"، مجازا، بمعنى تبقى ذاته، وليس بمعنى أن يختفي جسمه ويظل وجهه،

فهذا عندهم خروج عن دلالات النصوص القرآنية القاطعة التي لا يجوز أن تفهم إلا على الحقيقة، وليس على سبيل المجاز. وربما اعتبروا تنزيه الذات الإلهية عن الشبيه والمثيل ضربا من الزيغ والتحريف والزندقة.

فهذا أحد أئمة السلفية شيخ الإسلام ابن تيمية الحرَّاني مثلاً يقول بهذا الصدد في كتابه **"مجموع الفتاوى"** : "... فمن اعتقد أن المجتهدين المشهورين وغيرهم من أئمة الإسلام وعلماء السلف قسّموا الكلام إلى حقيقة ومجاز، كما فعله طائفة من المتأخرين، كان ذلك من جهله وقلة معرفته بكلام أئمة الدين وسلف المسلمين". أما تلميذه ابن القيم الجوزية فقد جاوز المدى في أمر الحقيقة والمجاز، حتى راح يزعم بأن الصحابة جميعاً: "لم يقل أحد منهم يجب صرفها [يعني النصوص] عن حقائقها وحملها على مجازها، بل تلقوها بالقبول والتسليم، وقابلوها بالإيمان والتعظيم، وجعلوا الأمر فيها كلها أمراً واحداً. [يعني لا يفرقون فيها بين الحقيقة والمجاز] [أعلام الموقعين/ ج1 – ص49]. هذا علماً بأن الحقيقة والمجاز لم تكن تشكل، لا عند الصحابة، ولا عند غيرهم من أهل العربية، مسألة خلافية تتسايف عندها الأذهان. بل كانت، وما زالت، تعتبر عند جميع الناطقين بالعربية مُسَلَّمةً من المُسَلَّمات، وبديهية من البديهيات اللغوية التي لا يجادل فيها أحد. أضف إلى ذلك أنها ليست وقفاً

على اللغة العربية وحدها من بين سائر اللغات، بل هي ظاهرة طبيعية، لا تتخلف في أي لغة من اللغات التي عرفها البشر. والجهل الذي لا يغتفر، ليس في التسليم بها كما يقول ابن تيمية، بل هو في إنكارها أو المغالطة في شأنها، كما فعل هو نفسه، وتلميذه ابن القيم من بعده.

وحسبنا أن نشير بعد هذا كله إلى أن **ابن قتيبة الدينوري** [ت 276 هـ]، في **"عيون الأخبار"**، قد حكم على النصارى بالضلال لتركهم المجاز وأخذهم بظاهر أقوال السيد المسيح عليه السلام. وأضاف إلى ذلك قوله " بأنه لا تجوز ترجمة القرآن، لأن العجم لم يتوسعوا في المجاز كما توسعت العرب".

ومن السابقين الأولين من مشايخ المسلمين الذين أنكروا المجاز في القرآن **داود الظاهري** [ت 270 هـ]، ولكنه لم ينكر وجوده في لغة العرب، ولم ينكر أنه كان متداولاً بين العلماء في عصره، ولم يكن بدعة استحدثها المتأخرون، كما زعم ابن تيمية ومن سار على نهجه.

ورحم الله **الشيخ محمد الغزالي** الذي يذكر، في أحد كتبه، أنه في إحدى زياراته للمملكة السعودية، خطر على باله أن يقوم بزيارة خاصة لشيخ السلفيين آنذاك **المفتي الضرير عبد العزيز بن باز**. وعند اللقاء سأله: هل ما زلتم، معشر السلفيين، تقولون بأنه لا مجاز في القرآن الكريم؟ فأجاب الشيخ ابن باز قائلا:

نعم، وماذا في ذلك؟ فرد عليه الشيخ الغزالي قائلا: إذن سوف تكون أنت، يا شيخ عبد العزيز، أول ضحايا هذا الفهم. فقال ابن باز: وكيف ذلك؟ فرد عليه الشيخ الغزالي قائلا: لأن الله تعالى يقول في كتابه العزيز: **{وَمَن كَانَ فِي هَـذِهِ أَعْمَى فَهُوَ فِي الآخِرَةِ أَعْمَى وَأَضَلُّ سَبِيلاً}** [الإسراء: 72]. فبهت الشيخ ابن باز، وهاج وماج وعربد، وانتهت الزيارة نهاية غير ودية.

فهذا المحور، أعني إنكار المجاز في القرآن، هو محور تخريبي هدام، غاية الهدم والتخريب، لما انطوى عليه من أخطار فظيعة جسيمة تتمثل فيما يلي:

أولها: أنه يستحيل أن تفهم كثير من آيات القران الكريم، أو أن تدرك مراميها وأبعادها، كما أراد الله لنا أن نتلقاها، ضمن دلالات اللغة العربية التي نزل بها القرآن، في ظل إنكار بديهية المجاز.

فمثلا قوله تعالى: **{وَاسْأَلِ الْقَرْيَةَ}** [يوسف: 82] هل تعني أن نسأل حجارة القرية وبيوتها وزروعها وثمارها أم نسأل أهل القرية أنفسهم؟

ومثلا قوله تعالى: **{وَكَفَّ أَيْدِيَ النَّاسِ عَنْكُم}** [الحج: 20] هل يعني أن سائر أعضاء البدن، من أرجل ورؤوس وحواس، لا تدخل ضمن إطار كف الأيدي؟

ومثلا قوله تعالى: **{أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا}** [محمد: 24] هل يعني أن قلوب بعض البشر مكبَّلة بأقفال حديدية حقيقية، يمكننا أن نشاهدها لو شققنا عنها؟

ومثلا قوله تعالى: **{أَولَـئِكَ الَّذِينَ لَعَنَهُمُ اللَّهُ فَأَصَمَّهُمْ وَأَعمَى أَبصَارَهُم}** [محمد: 23] هل يعني أنهم فقدوا حاسة السمع وحاسة البصر، أم أنهم فقدوا رؤية الحق وتعاموا عن طريق الهدى والرشاد؟

ومثلا قوله تعالى: **{وَلاَ تَجعَلُواْ مَعَ اللَّهِ إِلَـهاً آخَرَ}** [الذاريات: 51] ، هل يعني أن لا تشركوا بالله إلهاً غيره، أم يعني أن لا تصنعوا أو لا تخلقوا إلهاً غيره، إذا حملت كلمة "تجعلوا" على الحقيقة؟

ومثلا قوله تعالى: **{سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنسَى، إِلاَّ مَا شَاءَ اللَّهُ}** [الأعلى: 6-7] ، فإننا إذا حملنا الاستثناء فيه على الحقيقة فإن الإقراء، بقصد العصمة من النسيان كما ورد في صدر الآية، سوف ينقضه الاستثناء في عجز الآية. إذ أن الإستثناء في هذا السياق، إذا لم يفهم على أنه استثناء مفرغ، فإنه يجيز أن ينسى الرسول بعض ما أنزل إليه، مما يشاء الله أن ينسيه إياه. وهذا عكس المراد في الآية تماما.

ومثل قوله تعالى: **{فَمَا بَكَتْ عَلَيْهِمُ السَّمَاءُ وَالأَرْضُ}** [الدخان: 29]، فالسماء والأرض لا تبكي إلا مجازاً، وإنما الذين يبكون، على الحقيقة، هم أهل السماء وأهل الأرض.

ومثل قوله تعالى: **{فَأَمَّا الَّذِينَ اسْوَدَّتْ وُجُوهُهُمْ}** [آل عمران: 106]، وقوله تعالى: **{وَأَمَّا الَّذِينَ ابْيَضَّتْ وُجُوهُهُمْ}** [آل عمران: 107]، هل يعني أن ألوان الوجوه هي التي تتغير أم أن التغير هو كناية عن الشعور بالخزي عند من اسودت وجوههم، والشعور بالرضا والبهجة والسرور عند من ابيضت وجوههم؟

ومثل قوله تعالى: **{وَالسَّمَاوَاتُ مَطْوِيَّاتٌ بِيَمِينِهِ}** [الزمر: 67]، يعني مطويات بقدرته، فلا يمين مقصود في الآية ولا شمال.

ومثل قوله تعالى: {**وَعِنْدَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ**} [الأنعام: 59]، يعني الإحاطة والتمكن، وليس يعني رزمة من المفاتيح يضعها في جيبه، أو يعلقها في إحدى خزائنه.

ومثل قوله تعالى: **{وَلِتُصْنَعَ عَلَى عَيْنِي}** [طه: 39]، يعني محفوفاً برعايتي، وليس يعني أن يخلق الله موسى فوق عينه.

ومثل قوله تعالى: **{وَجَعَلْنَا اللَّيْلَ لِبَاساً}** [النبأ: 10] يعني يركد فيه الإنسان ويرقد طلباً للراحة من عناء مشاغله

وسعيه في النهار، وليس يعني أن يتخذ من الليل ثوباً حقيقياً يتدثر به.

ومثل قوله تعالى: **{وَاصْنَعِ الفُلْكَ بِأَعيُنِنَا}** [هود: 37]، يعني برعايتنا، وليس يعني أن تكون عيون الله هي أداة لصناعة السفن.

ومثل قوله تعالى: **{يَخَافُونَ رَبَّهُمْ مِّن فَوقِهِمْ}** [النحل: 50]، يعني الهيمنة والاطلاع، وليس يعني أن مخافة الله من تحتهم، وعن أيمانهم، وعن شمائلهم، ومن أمامهم ومن خلفهم هي أمور، لا محل لها من الإعراب في موضوع خوف الله.

ومثل قوله تعالى: **{بَل رَّفَعَهُ اللَّهُ إِلَيْهِ}** [النساء: 158]، يعني رفع عيسى عليه السلام إلى موضع لا نعلمه، لا تجري فيه أحكام البشر ولا أقضيتهم، ولا يقررون فيه مصيره.

ومثل قوله تعالى: **{وَمَن يَخرُجْ مِن بَيتِهِ مُهَاجِراً إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ}** [النساء: 100]، يعني طاعة لله ورسوله، وليس يعني أن يتوجه إلى مكان يلتقي فيه مع الله ورسوله.

ومثل قوله تعالى: **{أَأَمِنتُمْ مَّن فِي السَّمَاءِ أَن يَخسِفَ بِكُمُ الأَرْضَ}** [الملك: 16]، يعني العلي القادر القاهر فوق عباده، وليس يعني بالسماء الجهة التي يقيم فيها رب العالمين.

كما قال تعالى في آية ثانية: **{وَهُوَ الَّذِي فِي السَّماءِ إِلَـه وَفِي الأَرْضِ إِلَـه}** [الزخرف: 84]، وكما قال تعالى في

أية ثالثة: **{رَّبِّ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ وَمَا بَينَهُمَا الرَّحمَـنِ}** [النبأ: 37]. فهذه الآيات كلها تفيد الإحاطة والشمول والقدرة والسيطرة والهيمنة المطلقة على ملكوته، من مختلف جوانبه، ولا تعني تحديد مكان وجوده.

ومثل قوله تعالى: **{الرَّحْمَنُ عَلَى الْعَرْشِ اسْتَوَى}** [طه: 5]، يعني هيمنته المطلقة وسيطرته التامة على ملكوته. فعرشه هو ملكوته، وليس كرسيا متوهما يجلس عليه.

ومثل قوله تعالى: **{وَسِعَ كُرسِيُّهُ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ}** [البقرة: 255]، يعني كذلك أن سيطرته وهيمنته وقدرته المطلقة هي التي تتحكم في السموات والأرض، وليس يعني كرسيا له، سعته سعة السماوات والأرض يتربع عليه!

ومثل قوله تعالى: **{فَأَينَمَا تُوَلُّواْ فَثَمَّ وَجْهُ اللَّهِ}** [البقرة: 115]، يعني أن الله تعالى لا يعزب عن علمه ولا عن إحاطته شيء في هذا الوجود.

ومثل هذه الآيات كثيرة هي الآيات التي يتعطل عندها فهم الخطاب القرآني إذا تعطل المجاز، لأن المجاز القرآني إذا تعطل فقد تعذر المضي قدما، عند سائر البشر، في فهم كتاب الله تعالى.

وثانيها: إن إنكار المجاز في كتاب الله إنما يعني إسقاط إعجازه. لأن الحقيقة والمجاز أمران لا ينفصلان أبداً في كل

أداء عربي بليغ. فتعطيل المجاز أو إنكاره، إنما يعني إسقاط بلاغة القرآن وفصاحته وإعجازه، إسقاطا يجعل القرآن، في جملته وتفصيله، منظومة جامعة من المهازل والسخافات، ويجعل منه مادة للتندر والهزء والسخرية، للقاصي والداني، على مَرِّ العصور وكَرِّ الدهور.

وثالثها: إن إنكار المجاز في كتاب الله يؤدي إلى خلق متناقضات في داخل القرآن نفسه، تدفع عامة الناس إلى الشك فيه وتكذيب مصدره الإلهي. فمثلا لو أننا أخذنا على الحقيقة قوله تعالى: **{يَدُ اللَّهِ فَوْقَ أَيدِيهِمْ}** [الفتح: 10]، فذلك يعني أن **لله يداً واحدة** فقط. ولو أننا أخذنا على الحقيقة قوله تعالى: **{بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ}** [المائدة: 64]، فذلك يعني **أن لله زوجاً** من الأيدي، وليس يداً واحدة كما تفيد الآية الأولى. كما أننا لو أخذنا على الحقيقة قوله تعالى: **{وَالسَّمَاءَ بَنَيْنَاهَا بِأَيْدٍ}** [الذاريات: 47] فذلك يعني أن لله عدداً غير محدود من الأيدي، وليس يداً واحدة أو يدين اثنتين كما تفيد الآيات السابقة. وبذلك يصبح القرآن، جملةً وتفصيلاً، متناقضاً، تضرب نصوصه بعضها بعضاً.

ومثلاً لو أننا أخذنا على الحقيقة قوله تعالى: **{نَسُواْ اللَّهَ فَنَسِيَهُمْ}** [التوبة: 67]، وقوله تعالى: {فَذُوقُواْ بِمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا **إِنَّا نَسِينَاكُمْ**} [السجدة: 14]، وقوله تعالى: {وَقِيلَ

الْيَوْمَ نَنسَاكُمْ كَمَا نَسِيتُمْ لِقَاءَ يَوْمِكُمْ هَذَا﴾ [الجاثية: 34] فلسوف نقع في مطب فاحش خطير، ذلكم هو أن الله ينسى كما ينسى بنو آدم، فهما في صفة النسيان سواء. غير أن هنالك آيات أخرى في كتاب الله تنزه الله تعالى وتنفي النسيان عنه نفياً صريحاً واضحاً قاطعاً مثل قوله تعالى: ﴿قَالَ فَمَا بَالُ الْقُرُونِ الأُولَى؟ قَالَ: عِلْمُهَا عِندَ رَبِّي فِي كِتَابٍ، **لاَّ يَضِلُّ رَبِّي وَلاَ يَنسَى**﴾ [طه: 52]، وقوله تعالى: **﴿وَمَا كَانَ رَبُّكَ نَسِيّا﴾** [مريم: 64]، وقوله تعالى: ﴿وَعِندَهُ مَفَاتِحُ الْغَيْبِ لاَ يَعْلَمُهَا إِلاَّ هُوَ، وَيَعْلَمُ مَا فِي الْبَرِّ وَالْبَحْرِ، وَمَا تَسْقُطُ مِن وَرَقَةٍ إِلاَّ يَعْلَمُهَا، وَلاَ حَبَّةٍ فِي ظُلُمَاتِ الأَرْضِ، وَلاَ رَطْبٍ وَلاَ يَابِسٍ، إِلاَّ فِي كِتَابٍ مُّبِينٍ﴾ [الأنعام: 59].

فنحن هنا، والحالة هذه، أمام آيات متناقضة في منطوقها: بعضها يثبت النسيان في حق الله تعالى، وبعضها الآخر ينفيه نفياً قاطعاً. وليس من سبيل قوام للخروج من هذا التناقض الظاهر، وتنزيه الله من صفة لا تليق بجلاله، وتنزيه القرآن الكريم من وجود المتناقضات بين جنباته، نقول: لا سبيل لذلك إلا باستحضار **آلية الحقيقة والمجاز** التي تعتبر بديهية من بديهيات اللسان العربي، بل ومن بديهيات سائر اللغات لدى البشر كافة. وفي هذه الحال، علينا أن نحمل الآيات التي تنفي النسيان عن الله تعالى على الحقيقة، ونحمل الآيات الأخرى التي تثبت النسيان لله على المجاز، لا حملاً اعتباطياً أو تعسفياً، بل

حملاً تمليه القرائن العقلية والشرعية المبثوثة في آيات كثيرة من كتاب الله تعالى، وكلها تقطع بأن الله سبحانه منزه عن النسيان تنزيهاً مطلقاً، إذ لو جاز في حقه النسيان لاختل نظام الكون اختلالاً يفضي – لا محالة – إلى تحطيمه وضياعه، ولما قامت للعدالة الإلهية في أرجائه، في الدنيا وفي الآخرة، أية قائمة. وحينئذ يصبح معنى نسيان أهل النار هو تركهم في العذاب المقيم. فكأن الله تعالى يقول لهم يوم القيامة: مثلما أنكم تنكرتم لآياتي واتخذتموها وراءكم ظهرياً فإنكم اليوم سوف تعاملون بالمثل، فنذركم في العذاب تصطلون، خالدين في النار، كما لو كنا قد نسيناكم فيها أبد الآبدين ودهر الداهرين.

ومثلاً قوله تعالى: **{وَلِلَّهِ يَسْجُدُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ طَوْعاً وَكَرْهاً}** [الرعد: 15]: فهذه الآية تقرر أن كل من في السموات ومن في الأرض من المخلوقات يسجدون لله، طوعاً أو كرهاً. غير أننا نجد في مقابلها آيات أخرى تعارضها وتنفي السجود لله طوعاً أو كرهاً من قبل طائفة من الناس، وذلك في قوله تعالى حكاية عن المشركين: **{وَإِذَا قُرِىءَ عَلَيْهِمُ الْقُرْآنُ لاَ يَسْجُدُونَ}** [الانشقاق: 21]، وقوله تعالى حكاية عن الكفار والمشركين: **{وَإِذَا قِيلَ لَهُمُ اسْجُدُواْ لِلرَّحْمنِ قَالُواْ: وَمَا الرَّحْمَنُ؟ أَنَسْجُدُ لِمَا تَأْمُرُنَا؟ وَزَادَهُمْ نُفُوراً}** [الفرقان: 60].

فهذا التعارض بين آيات تثبت السجود، طوعاً أو كرهاً لسائر البشر، وآيات أخرى تنفيه عن الكفار والمشركين، سرعان ما يتبدد حين تُحمل الآيات التي تثبته على المجاز، وتحمل الآيات التي تنفيه على الحقيقة. فيصبح سجود جميع الخلائق **سجوداً مجازياً** إنما يعني خضوعها، بلا استثناء، لقوانين الله أو نواميسه أو سننه التي فطر الله سائر الكائنات عليها. وهي من القواسم المشتركة في نظام الوجود كله، سواء تعلق بالكائنات الحية أم تعلق بالجمادات، وسواء تعلق بالإنس أم تعلق بالملائكة والجن والشياطين، وسواء تعلق بالأفلاك والكواكب أم تعلق بالأرض والسماء.

وفي مقابل ذلك يصبح **معنى السجود على الحقيقة** إنما يعني الطاعة والامتثال لأوامر الله ونواهيه، عن رضا واختيار، أو التمرد والعصيان ورفض الخضوع لله، عن رضا واختيار، كذلك. وليس في كلا الحالتين أي إكراه وإجبار.

نعود ونؤكد، المرة بعد المرة، أن تعطيل آلية الحقيقة والمجاز في التعامل مع آيات الكتاب سوف تقود إلى التشبيه والتجسيم في الذات الإلهية، وتجعل من القرآن جملةً وتفصيلاً، كتاباً متناقضاً تتضارب نصوصه ويكذب بعضها بعضا. وبذلك يصبح عصياً على الفهم، مستحيلاً على التكليف، عديم التأثير،

فاقداً للقداسة والمصداقية والإعجاز، فتعالى الله عن ذلك علواً كبيراً.

التشبيه والتجسيم:

ولقد ترتب على إنكار السلفيين للمجاز في القرآن أن تردَّوا في مستنقع **التشبيه والتجسيم للذات الإلهية.** وراحوا، في سبيل الدفاع عن هذه الضلالة، ومنذ نشأتهم الأولى، يخوضون المعارك ساخنة وباردة مع غيرهم من الأشاعرة والماتريدية المنزِّهين للذات الإلهية عن الشبيه والمثيل، والجهة والحيِّز، وما شاكل ذلك، كالكلام بصوت وحرف، وكالقيام والجلوس، والنزول والصعود، ووضع رجل على أخرى.

ولقد تمادى السلفيون في طغيانهم هذا حتى بلغوا حداً اعتبروا عنده المخالفين لهم ضالين خارجين عن منهاج السلف الصالح. مع أن من البديهيات، في هذا الصدد، أن ذات الله وصفاته هي أمور، **ماهيتها غيب محض،** تقع خارج نطاق الإدراك العقلي والحسي للبشر كافة. فهي ليست واقعاً مدركاً محسوساً يستطيع الإنسان أن يخوض فيه، أو أن يفتح المعارك بخصوصه. فمثل تلك المعارك والصراعات الفكرية سوف تكون، لا محالة، ضرباً من **المعارك الدونكيشوتية،** أعني معارك طواحين الهواء الوهمية التي يصبح الناس عندها، في ظلمات التشبيه والتجسيم، في كل وادٍ يهيمون، عاجزين عجزاً مُطبقاً عن

أن يفهم أحد منهم من أمور دينه ودلالات قرآنه شيئاً. وبذلك يتردون في مستنقع الجهالة الجهلاء والضلالة العمياء مع المعوقين والسخفاء والأغبياء في هذا العالم، والعياذ بالله تعالى!!!

ولعل الأنكى من ذلك أن هذه المعارك الدونكيشوتية المتواصلة، عبر العصور، كانت من الوسائل التخريبية الفظيعة الهدامة التي شغلت الأمة عن معاركها الكبرى الحقيقية مع أعدائها وأعداء دينها، المتربصين بها الدوائر. أضف إلى ذلك أنها قد منحت فرصاً مجانية سابغة لهؤلاء الأعداء كي يستغلوا تلك الصراعات الحادة ويؤججوها دَوْماً بين المتصارعين، حتى لا يلتقوا على قواسم عقائدية وفكرية قطعية مشتركة تؤهلهم دَوْماً أن يظلوا خير أمة أخرجت للناس، يأمرون بالمعروف وينهون عن المنكر، ويحاربون أنظمة الكفر والقائمين عليها، حتى تظل كلمة الله هي العليا وكلمة الذين كفروا هي السفلى.

ولم يكن أهل العلم، بهذا الصدد، في مختلف الأماكن والأزمان، يقولون على ابن تيمية شططا. فهو مثلاً:

أ- يقول في كتابه "**مجموع الفتاوى**" [ج4، ص374] ما يلي:

"إن محمداً رسول الله يُجلسه ربه على العرش معه".

ب- ويقول في كتابه "**العقيدة الواسطية**" في تفسير قوله تعالى: {مَا مَنَعَكَ أَن تَسجُدَ لِمَا خَلَقْتُ بِيَدَيَّ}، تضمنت

هذه الآية **إثبات اليدين صفة حقيقية له** سبحانه على ما يليق به. ولا يمكن حمل اليدين هنا على القدرة، فإن الأشياء جميعاً – حتى إبليس – خلقها الله بقدرته، فلا يبقى لآدم خصوصية يتميز بها. وفي حديث عبد الله بن عمرو في **كتاب "الإبانة"** أن الله خلق ثلاثة أشياء بيده: "خلق آدم بيده، وكتب التوراة بيده، وغرس جنة عدن بيده".

ج- ويقول في كتابه **"موافقة صحيح المنقول لصريح المعقول"** [ج1، ص33] ما يلي: "وقد اتفقت الكلمة من المسلمين والكافرين أن الله في السماء، وحدُّوه بذلك [يعني جعلوا السماء له حدّاً يقف عنده]، إلا المريسي الضال وأصحابه. حتى الصبيان الذين لم يبلغوا الحنث [يعني الحُلُم] قد عرفوا ذلك، حتى إذا حَزَب الصبي شيء يرفع يديه في السماء، دونَما سواه. وكل أحد، بالله ومكانه، أعلم من الجهمية .... فهذا كله وما أشبهه شواهد ودلائل على الحد [يعني أن لله حدّاً]، ومن لم يعترف به فقد كفر بتنزيل الله، وجحد آيات الله وغيرها".

د- ويقول أيضاً في كتابه **"مجموع الفتاوى"** [ج5، ص527] ما يلي: "إذا جلس تبارك وتعالى على الكرسي سمع له أطيط كأطيط الرحل الجديد".

وما لنا إلا أن نقول في هذا المقام، إن الصوت الذي يسمع هو **أطيط العقول المتقاعدة** عن أداء دورها الذي خلقها الله من أجل تأديته في هذه الحياة الدنيا. ولا نسمع أطيطاً غير ذلك، لا في الدنيا ولا في الآخرة.

ومن طريف ما ذكره الرحالة ابن بطوطة في كتابه **"رحلة ابن بطوطة"** [ص95] تحت عنوان (حكاية الفقيه ذي اللوثة) ما يلي: "كان بدمشق من كبار الفقهاء الحنابلة تقي الدين بن تيمية، كبير الشام، يتكلم في الفنون، إلا **أن في عقله شيئاً!** وكان أهل الشام يعظمونه أشد التعظيم، ويعظهم على المنبر، وتكلم بأمر أنكره الفقهاء".

وأضاف ابن بطوطة قائلاً: "وكنت إذ ذاك بدمشق. فحضرته يوم الجمعة وهو يعظ الناس على منبر الجامع، ويذكّرهم. فكان من جملة كلامه أن قال: إن الله ينزل إلى سماء الدنيا كنزولي هذا. ونزل درجة من المنبر. فعارضه فقيه مالكي يعرف بابن الزهراء. وأنكر ما تكلّم به. فقامت العامة إلى هذا الفقيه وضربوه بالأيدي والنعال كثيراً حتى سقطت عمامته، وظهر على رأسه شاشية حرير. فأنكروا عليه لباسها واحتملوه إلى دار عز الدين بن مسلم، قاضي الحنابلة. فأمر بسجنه، وعزّره بعد ذلك**!!!** وربما كانت رواية ابن بطوطة هذه هي

السبب الذي جعل السلفيين، عبر العصور، يتهمونه بالكذب، ويسقطون عدالته في مختلف مروياته.

وفي رسالته الواسطية [صفحة 136] يقول ابن تيمية: "ولا تزال جهنم يلقى فيها وهي تقول: هل من مزيد؟ **حتى يضع رب العزة فيها رجله**، فينزوي بعضها إلى بعض وتقول قط قط". يعني أن الله، سبحانه وتعالى عما يصفون، يطرح نفسه في نار جهنم حتى يطفئها بعد أن تمتلئ، فبذلك تتعطل في حقه قاعدة "سبحانه إذا أراد شيئاً فإنما يقول له كن فيكون"، ويصبح محدوداً في قدرته محدودية مخلوقاته، والعياذ بالله تعالى!!

وهذا **أبو يعلى الفراء**، أحد أقطاب الحنابلة، يورد حديثاً عن قتادة بن النعمان أن الرسول ρ قال: "إن الله لما قضى خلقه استلقى، ثم رفع إحدى رجليه على الأخرى، ثم قال: "لا ينبغي لأحد من خلقي أن يفعل هذا". ثم علق عليه قائلاً: "هذا حديث إسناده كلهم ثقات، وهم مع ثقتهم، (على) شرط الصحيحين مسلم والبخاري". وفي رواية أخرى لنفس الحديث أوردها الخّلال في كتاب **"السنة"** قال: إن الرسول ρ قال: "إن الله لما فرغ من خلقه استوى على عرشه، واستلقى، ووضع إحدى رجليه على الأخرى. وقال: "إنها لا تصلح لبشر". وذهب **الحافظ الذهبي** في تقريظ هذا الحديث المزعوم إلى القول بأن إسناده على شرط البخاري ومسلم. كما أن **ابن قيّم الجوزية** قد صحح هذا الحديث

ودافع عن الاستلقاء دفاعاً حاراً، وهاجم المعطلة لأحاديث الذات والصفات في كتابه "**الصواعق المرسلة**" [ج4، ص1527-1529]، هجوماً شنيعاً، واعتبرهم أفراخاً للجهمية الذين ينزهون الذات الإلهية عن التشبيه والتجسيم.

والخطأ الفاحش الذي ارتكبه ابن تيمية وكل من سار على دربه من دعاة السلفية، من قبله ومن بعده، في هذا الموضوع، يتمثل في نواحٍ ثلاث:

الأولى: أَن أحاديث الذات والصفات، والتشبيه والتجسيم، هي أحاديث تتعلق بالغيب. وأمور الغيب، جملةً وتفصيلاً، لا تقوم بأحاديث الآحاد فيها حجة أبداً، مهما كانت تلك الأحاديث صحيحة، من حيث الرواية أو السند، ومهما كانت متعددة ومتفقاً عليها عند الرواة والمحدثين. فأمور الغيب والعقيدة لا حجة فيها إلا للأدلة اليقينية القطعية، وليس للظن في ربوعها من حظ أو نصيب.

والثانية: أن أحاديث الصفات والتشبيه والتجسيم موضوعها ذات الله، وهذه لا تقع ضمن نطاق المدركات الحسية، لا من قريب ولا من بعيد. ومن الاستحالة بمكان أن يخوض فيها الإنسان أي معركة تليق بالعقلاء الذين عرفوا قدر أنفسهم وحدود إدراكهم. والظالمون الذين جاوزوا المدى في هذه المحاولات لم ينجحوا إلا في إثارة الخصومات وإشعال نار

العداوة والبغضاء بين الناس، فيما لا طائل تحته، ولا سبيل لبلوغ غاية منه. وما لهم من أجر عند الله إلا اللعنة تغشاهم غُدوَّاً وعَشِيّاً، حين يمسون وحين يصبحون.

والثالثة: أن الله تعالى لما وصف ذاته بأن **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ}** [الشورى: 11]، فإن فكرة التشبيه والتجسيم، في أصلها وفصلها، تصبح ضلالة وفاحشة ومقتاً وساءت سبيلا. وما الذين يعتبرونها فيصلاً بين الكفر والإيمان إلّا رُوّاد جهالة جهلاء، وضلالة عمياء، وسخافة بلهاء، والعياذ بالله تعالى!!

ولا يفوتنا بهذا الصدد أن نذكِّر بأن **السلفيين الحنابلة قد تأثروا تأثُّراً بليغاً في قولهم بالتشبيه والتجسيم، في موضوع الذات والصفات، بما وقعوا عليه من تشبيه وتجسيم مذهل عند اليهود في أفكارهم وعقائدهم وتوراتهم.** ففكرة تجسيم الله، وأن له حدَّاً في الزمان والمكان، وأنه يشبه مخلوقاته في كثير من الأمر، كما ذهب إلى ذلك السلفيون، هي مأخوذة بحذافيرها ومنقولة نقلاً حرفياً عن اليهود، وخاصة منهم أولئك المفكرون الماكرون الخبثاء الذين تظاهروا باعتناق الإسلام، ولعبوا أدواراً خطيرة في الترويج لهذه المعتقدات الضالة المارقة، بين المسلمين عامة والسلفيين الحنابلة خاصة، مثل **ابن ميمون وابن ملكا وابن كلب** وأمثالهم من أصحاب الأجندات التخريبية الهدامة.

ولإضفاء الشرعية الإسلامية على الأكاذيب والسخافات والضلالات التوراتية ذهب أحد كبار شيوخ السلفية الحنبلية ابن تيمية الحراني في كتابه "**مجموع الفتاوى**" إلى القول الهراء بأن التوراة لم يحصل في متونها من التحريف شيء، والذي حصل إنما كان تحريفاً في المعاني وليس تحريفاً في النصوص. فهو يقول بالحرف الواحد: "ثم من هؤلاء من زعم أن كثيراً مما في التوراة أو الإنجيل باطل ليس من كلام الله؛ ومنهم من قال: بل ذلك قليل؛ وقيل: لم يحرف أحد شيئاً من حروف الكتب، وإنما حرّفوا معانيها بالتأويل. وهذان القولان قال كُلاًّ منهما كثير من المسلمين، والصحيح القول الثالث". [يعني أن التحريف إنما حصل في تأويل المعاني وليس في تغيير النصوص المنزلة أو تبديلها أو تعديلها]. أما قوله تعالى في حق اليهود **{فَوَيْلٌ لِّلَّذِينَ يَكْتُبُونَ الْكِتَابَ بِأَيْدِيهِمْ ثُمَّ يَقُولُونَ هَـذَا مِنْ عِنْدِ اللَّهِ}** [البقرة: 79] وقوله في حقهم **{مِّنَ الَّذِينَ هَادُواْ يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ}** [النساء: 46]، فقد جعله شيخ السلفية الكبير، ابن تيمية الحراني، وراء ظهره، لأن التوراة عنده – كما يبدو – هي الحق الذي لا يأتيه الباطل من بين يديه ولا من خلفه. أما القرآن ففيه قولان، والعياذ بالله تعالى، حتى لقد بلغ به الشطط في الدفاع عن أهل الكتاب أن اعتبر التحريف الذي وقع في التوراة والأناجيل تحريفاً في بعض الألفاظ وليس في النصوص

ذاتها، فزعم في كتابه "**درء تعارض العقل مع النقل**" [ج5 صفحة 68] في موضوع التحريف قائلاً: "فبعض ألفاظ قد يحرّفها المحرّف"، ونحن نقول له: ما أسكر كثيره فقليله حرام!

4- المحور الرابع

محاولة إسقاط دور العقل باعتباره مناط التكليف الشرعي، وإسقاط دور الدراية في المأثورات والمرويات الحديثية

كان من نتيجة ترجمة الفلسفة اليونانية، وخاصة فلسفة أرسطو والمشّائين اليونان، في العصر العباسي الأول، أن انقسمت النخبة في ديار المسلمين إلى قسمين: قسم ضُبِعوا بها وأحاطوها بهالة من القداسة، **حتى لقد أصبح أرسطو عندهم هو معلم الإنسانية الأول، متخطياً دور النبي محمد ρ ورسالته.** يعني أنه، حسب التعبير الصوفي – قد خاض بحاراً وقفت الأنبياء على شواطئها. وبذلك جعلوا العقل حاكماً على الشرع ، وأن الحسن هو ما حسنه العقل، وأن القبيح هو ما قبحه العقل. وقد تمثل هذا الفريق من النخبة في الفلاسفة والمعتزلة، وبعض الفرق الباطنية.

وقد أثار ذلك رد فعل حاد لدى فريق آخر في المجتمع الإسلامي، تبلور في السلفية كفرقة موازية للفرق الإسلامية الأخرى، ومناوئة للفلاسفة والمعتزلة، وذات منهاج فكري يتنكر للعقل والعقلانية، والرأي والقياس، **حتى لقد اعتبر أولئك السلفيون أن الإيمان بالله خالقا واجب الوجود مسألة نقلية وليست عقلية** بأي حال من الأحوال، وحصروا أنفسهم في المأثورات

والأحاديث التي صحّت عندهم رواية بلا دراية، حتى ولو كانت على شكل مراسيل، أو كانت ضعيفة أو متناقضة في الموضوع الواحد. كما أن الحرفية كذلك قد بلغت عند أحمد بن حنبل في هذا الشأن، كما يروي عنه أتباعه، حدًّاً جعلته لا يرجح بالقياس أو بالرواية أي حديث على آخر، عندما تتعدد وتتعارض الأحاديث في القضية الواحدة. فكان يفتي بالحكمين أو الثلاثة المختلفة المتناقضة تحريماً وتحليلاً في وقت واحد، لأنه في منهاجه كان **وقّافاً عند ظواهر النصوص، على علاّ تها، رواية بلا دراية.** فهو كما قال فيه أحد مريديه وهو د. محمد خليل هراس في كتاب "**الحركة الوهابية**" ما يلي: "كما أنه لا يوجد بين المذاهب الفقهية مذهب هو أوسع صَدْراً لقبول الآراء المختلفة من المذهب الحنبلي، **إذ قلَّما توجد مسألةٌ فقهية إلا وفيها لأحمد، رحمه الله، روايتان أو ثلاث"**. وبعبارة ابن القيم الجوزية في "**أعلام الموقعين**": **"فإن الصحابة إذا اختلفوا على قولين جاء عن ابن حنبل في المسألة روايتان"**. يعني أن الإسلام لم يكن يشكل في مفهومه ديناً واحداً، ليس من حيث فهم نصوصه، بل من حيث إلهية مصدر تلك النصوص، بل كل نقيض منها يشكل إسلاماً غير إسلام النقيض الآخر، وعلى المسلم أن يعض بالنواجذ على النقائض جميعها، على اعتبار أنها في الحجية سواء.

وكان أحمد بن حنبل، في منهاجه السلفي المأثور هذا، يسمي النص بعجره وبجره **"إماماً"، دون أن يقيم أي اعتبار يذكر للدراية مع الرواية.** وبهذا الصدد فقد روى ابن القيم عن شيخه أحمد في كتابه "**أعلام الموقعين**"، كذلك، أن الإمام أحمد " كان شديد الكراهة والمنع للإيتاء [يعني الإتيان] بمسألة ليس فيها أثر عن السلف". ولقد قال لبعض أصحابه: **"إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام".** ويروي عنه ابنه عبد الله فيقول: سمعت أبي يقول: **"الحديث الضعيف أحب إليّ من الرأي".** والرأي المقصود في هذا السياق ليس هو التشريع الذي يضعه العقل من عنده ابتداء، بل تعدى ذلك إلى اعتبار كثير من الاجتهادات الشرعية المستنبطة من المصادر الشرعية المعتبرة باطلة غير مشروعة، لأنها من الرأي كما يتقولون. وما كان موقف أحمد بن حنبل المتحامل على الإمام أبي حنيفة حين اتهمه بالارتداد عن الإسلام ثلاث مرات في الكتاب المنسوب إليه وهو **"العلل ومعرفة الرجال"،** ما كان ذلك منه إلا لمجرد خلافه معه على الموقف من الأحاديث الضعيفة، والموقف من آراء السلف الذين كان أبو حنيفة يقول فيهم: "هم رجال ونحن رجال"، ويقول: "إذا صح الحديث فهو مذهبي واضربوا بقولي عُرْض الحائط".

وقد عرف منهاج أحمد بن حنبل هذا، عند الباحثين في التراث، **بالمنهج النصوصي**، الذي لا يقيم أي وزن لغير المأثورات من روايات الصحابة والتابعين أو أقوالهم أو اجتهاداتهم، **دونما اعتبار يُذْكَر للدراية، كمنهاج لفحص المتون للوقوف على صحة ما انطوت عليه من أخبار، وصدق ما تضمنته من أفكار، مكمل للرواية ومهيمن عليها.**

والأنكى من ذلك، أننا لو مضينا قُدُماً في تقليب منهاج أحمد على وجوهه المختلفة، في الحديث، لوجدنا أنه كان يخلط في الأحاديث بين الصحيح والضعيف، عن سابق تصميم وإصرار، فيمرر أحاديث ضعيفة كان يعتقد هو شخصياً أنها غير صحيحة.

ففي **"المسند"** بتحقيق أحمد محمد شاكر، الجزء الأول، صفحة (31) من فصل بعنوان "خصائص المسند" للحافظ الشيخ أبي موسى المديني المتوفى (581هـ) يورد الشيخ المديني الرواية التالية:

"ذكر أبو العز بن كادس أن عبد الله بن أحمد [ابن حنبل] قال لأبيه: ما تقول في حديث ربعي عن حذيفة؟ قال [يعني أحمد متسائلاً] الذي يرويه عبد العزيز بن أبي روّاد؟ قلت: يصح؟ قال [يعني أحمد]: لا، الأحاديث بخلافه. وقد رواه الخياط عن ربعي عن رجل لم يُسَمُّوه. قلت له [يعني عبد الله

لأبيه]: فقد ذكرته في المسند! فقال [أحمد]: قصدت في المسند الحديث المشهور، **وتركت الناس تحت ستر الله تعالى**. ولو أردتُ أن أقصد [يعني أثبت] ما صح عندي لم أرْوِ من هذا المسند إلا الشيء بعد الشيء. ولكنك يا بني تعرف طريقتي في الحديث: **لست أخالف ما ضعف إذا لم يكن في الباب ما يدفعه**"!!!

يعني أنه لا يكتفي بأن يجعل حديث الآحاد الصحيح حجة في كل دلالاته، بل يمضي إلى اعتبار الحديث الضعيف حجة كذلك في دين الله وشرعه، وخاصة إذا كان الحديث الضعيف ينطوي على أي ترغيب أو ترهيب. ولم يكن أحمد بن حنبل، غفر الله له، يخفي تساهله في قبول هذا النوع من الأحاديث، بل إنا لنراه قد مضى في هذا السبيل إلى أبعد من ذلك، حين اعتبر أن الأحاديث الضعيفة في الموضوع الواحد يشد بعضها أَزْرَ بعض، فترتقي من الضعيف إلى الحسن، وربما أكثر من ذلك، دون أن يأخذ بعين الاعتبار أن شريعة رب العالمين، فيها من الأدلة القاطعة والبراهين الساطعة، ما يجعل اللجوء إلى الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة المزخرفة، لترغيب الناس أو ترهيبهم، أمراً لا مبرر له. بل هو، في حقيقة أمره، يعني أكثر من ذلك. فهو طعن فاحش في أهلية رسالة رب العالمين من حيث قوة حجتها وقدرتها على أن تشق طريقها

الراشد إلى عقول المخاطبين بها وإلى قلوبهم إلا بالأكاذيب المصنوعة والأحاديث الموضوعة، والعياذ بالله تعالى!!

وقل مثل هذا في الحديث الذي رواه أحمد في مسنده (1755/3، 8120) عن أبي هريرة عن النبي ρ قال: "يهلك أمتي هذا الحي من قريش ... قال: لو أن الناس اعتزلوهم". قال الإمام أحمد لولده: اضرب على هذا الحديث فإنه خلاف الأحاديث عن النبي ρ، يعني قوله: "اسمعوا وأطيعوا واصبروا".

فهذه المواقف التي كان يتخذها أحمد بن حنبل إزاء قبول بعض الأحاديث أو ردّها إنما تدل على أنه كان يدير ظهره أحياناً لصحة السند، خلافاً لمنهاجه ومنهاج سائر المحدثين، ويتبع الهوى أو الآراء المذهبية الخاصة، عن سابق تصميم وإصرار، حتى ولو كانت ساقطة رواية ودراية!

ولعل الأمر، من حيث لا ندري، قد تخطى، عند بعض السلفيين، علم مصطلح الحديث، "فأصبح تمييز الحديث، صحيحه من سقيمه، علماً يخلقه الله تعالى في القلوب، بعد طول الممارسة له والاعتناء به"، كما ذهب إلى ذلك أحد أعلام السلفية المشهورين وهو **الشيخ الخطيب صاحب كتاب "الجامع لأخلاق الراوي"** (255/2)، يعني أنه ليس علماً مكتسباً بقدر ما هو إلهام ينفثه الله في روع بعض أوليائه الصالحين، كما قال شاعرهم:

خلق الله للمعالي رجالاً ورجالاً لقصعة وثريد!!

صفوة القول، إن الإمام أحمد بن حنبل، لم يترك بعد هذه المواقف وأمثالها كلمة لقائل. فهو قد أعطى المحققين من منتقديه المبررات الكافية لأن يشكُّوا في أهليته وإمامته، وأن يتهموه بأنه كان من ذوي الإزدواجية في معاييره، يكيل بمكيالين، وتتعايش عنده الأضداد والنقائض. فالصحيح منها إذا قل أنصاره يُهجر، والضعيف منها إذا كثُر أتباعه ومريدوه، تُوطأ له الأكناف، ويدرج في عداد الصحاح!!

وبذلك فإن الإمام أحمد بن حنبل، من خلال هذا الانفصام الشديد وهذه الازدواجية المقيتة في رواياته واجتهاداته، قد راح يلقي بأتباعه في غياهب المتناقضات التي تفرض عليهم أن يسقطوا دور الدراية في امتحان المتون، وأن يشدوا الأحزمة على عقولهم، وأن يضعوا الأقفال على قلوبهم. وليس من سبيل لمن يحاول الخروج من هذا المأزق غير أن يلجأ إلى التأويلات المتعسفة، والتبريرات البائسة، لتمرير الأباطيل، وجعل الحق والباطل، والصحيح والضعيف والموضوع، كلها تنام في فراش واحد، في انسجام ووئام وتعايش سلمي تام!!

ولولا الفقيه الكبير **ابن قدامة الجَمّاعيني** [541-620هـ]، صاحب كتاب "**المغني**" في الفقه الحنبلي، لما كان للفقه الحنبلي، جملة وتفصيلا، وحتى على يد أحمد بن حنبل نفسه،

أي شأن يذكر. فابن قدامة يعتبر بحق هو صانع فقه المذهب الحنبلي. وهو، بجهده المتميز، قد أكسب هذا الفقه ذكراً ومكانة مرموقة بين سائر المذاهب الفقهية الأخرى التي عرفها المسلمون، من مالكي، إلى شافعي، إلى حنفي، إلى غير ذلك. وكتابه الموسوعي الذي يقع في خمسة عشر مجلداً يعتبر، بعجره وبجره، هو إمام الحنابلة في فقه مذهبهم.

5- المحور الخامس

التطور الانقلابي في عالم السلفية الحنبلية الحَرْفية التقليدية

لاقت ردود الفعل السلفية الحنبلية على أطروحات الفلاسفة والمعتزلة رواجاً كبيرا لدى عامة المسلمين، كفرقة ومدرسة وتيار. وكان السبب الرئيس في ذلك هو إفرادها الروايات والآثار، بعجرها وبجرها، في المرجعية، وفي عامة أمور العقائد والغيبيات والأحكام. وهذا نهج لا غبار عليه لو تسلح بالدراية إلى جانب الرواية. ولكن، مع شديد الأسف، لم تعرف الدراية سبيلاً إلى هذا **المنهاج النصوصي الخام**، المعتمد لديهم، في الوقائع الصغيرة والكبيرة، اليسيرة والخطيرة. بل ظلوا يتلقون الأحاديث والسنن والمسانيد والمراسيل وأقوال الصحابة والآثار تَلَقِّياً تسليمياً، كيفما وصلت إليهم، وكأنهم قد وقعوا في أسر المقولة المزعومة بأن **"ما صح سنده صح متنه"**، حتى ولو كانت الرواية، في بعض الأحيان، ضعيفة، كما يلاحظ ذلك في كتب المحدثين ومروياتهم.

وهذا ما أضعف موقفهم، في مراحل لاحقة من الصراع مع التيارات الأخرى، حين بدأ ينكشف تهافت كثير من الروايات التي اعتمدوها، وعدم قدرة هذا التيار السلفي، بهذه المواصفات

الهابطة، على الصمود في وجه الهجمات التي كان لا يفتأ يشنها عليهم أرباب الأطروحات والمذاهب الأخرى المناوئة لهم. وقد دفع ذلك الأجيال السلفية اللاحقة، وعلى أيدي زمرة من أعلامهم، مثل **الطوفي وأبو الوفاء ابن عقيل، وابن تيمية الحرّاني**، دفعهم ذلك إلى **التلبس بعملية تطوير انقلابية في المصادر التشريعية**، ضد المنهج الملتزم بحرفية النصوص، كما قرره ومارسه أحمد بن حنبل، الذي كان يعتبر أن النصوص الحديثية، والمأثورات السلفية التي صحت عنده رواية من غير تفعيل للدراية في متونها، كافية وافية بأحكام الحوادث والوقائع والعلاقات. وفيها غنى عن كل رأي أو قياس أو سياسة أو استحسان أو مصالح مرسلة. فالوقوف في منهاجه عند حد النصوص والمأثورات، بعجرها وبجرها، كان عنده كفيلاً بأن يسد الأبواب والمنافذ في وجه سواها من المصادر المبتدعة.

وهذا **التطور الانقلابي في أصول التشريع، الذي يسّميه غيرهم السلفية العقلانية،** قد خرج بالسلفية النصوصية الحنبلية عن مسارها ومدارها. فهو لم يعتبر نصوص الشرع، وما في منزلتها من المرويات عندهم، وحدها، مصدرا كافيا للأحكام الشرعية، بل قد جعل معها، وعلى قدم المساواة، **خمسة مصادر أخرى للتشريع** هي:

1) ما أطلقوا عليه اسم "**فقه الواقع**". وهو الذي يقول فيه ابن القيم الجوزية، في كتابه "**أعلام الموقعين**" (1/87–88) ما يلي: "فالمفتي، والحاكم (يعني القاضي)، والعالم: من يتوصل، **بمعرفة الواقع والتفقه فيه** إلى معرفة حكم الله ورسوله". ولما كان الواقع متغيرا دَوْماً، زماناً ومكاناً، فقد أدخلوا عليه قاعدة **"لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان والمكان".** حيث أكد ابن القيم أيضا في كتابه "**أعلام الموقعين**" على أن تغير الفتاوى والأحكام واختلافها، هو أمر يقتضيه تغير الأزمنة والأمكنة والأحوال والنيات والعوائد.

ومدار فقه الواقع هو أن يتخذ المشرع أو المجتهد من الواقع، بعجره وبجره، مصدراً يستقي منه أحكامه وتشريعاته. فإن رأى اللواط مثلاً متغلغلاً في أي مجتمع من المجتمعات، كما كانت عليه الحال عند قوم لوط، بادر إلى إباحته إباحة مطلقة أو إباحة مقيدة، وذلك حتى تكون ممارسته مريحة للأعصاب، ومجزية، إذا صحبها استيفاء أتعاب.

2) وقد ذهب معه ابن عقيل، من قبل، هذا المذهب، وأكد كلاهما على أن **مقاصد الشريعة الإسلامية** المتمثلة في إقامة العدل، وجلب المصالح ودرء المفاسد في حياة الناس، هي بحد ذاتها، جزء من الشريعة الإسلامية، حتى ولو لم يتنزل بها الوحي، أو ينطق بها الرسول. **والشرط الوحيد لقبولها هو**

أن لا تخالف نصا شرعيا، وليس أن تتفرع عن نص شرعي، أو تستنبط منه. فابن عقيل، كما روى ابن القيم عنه، قال: "**السياسة ما كان من الأفعال بحيث يكون الناس معه أقرب إلى الصلاح وأبعد عن الفساد، وإن لم يشرعه الرسول، ولا نزل به وحي،** أي لم يخالف ما نطق به الشرع فصحيح. وإن أردت: "**ما نطق به الشرع**" فغلط وتغليط للصحابة. فقد جرى من الخلفاء الراشدين من القتل والمثل (يعني التمثيل) ما لا يجحده عالم بالسيرة. ولو لم يكن إلا تحريق المصاحف، كان رأيا اعتمدوا فيه على المصلحة".

وهذا المثل هو في منتهى الخطأ والخطر وقصر النظر، نظراً لغياب الدراية عند ابن عقيل. فتحريق المصاحف التي كانت قد أخذت أشكالاً كتابية مختلفة، واعتماد مصحف عثمان وحده بديلاً عنها، لم يكن رأيا اعتمدوا فيه على المصلحة، يقدرونها كيفما شاءوا، بل كان تطبيقا لقوله تعالى: **{إنا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذكْرَ وَإنا لَهُ لَحَافِظُونَ}** [الحجر: 9]، فهو يعني أن المسلمين جميعاً مكلفون بأن يحافظوا هم أيضاً على ما تعهد الله بحفظه وقداسته، وهو القرآن الكريم، كتابة وقراءة وتلاوة.

أما ابن القيم نفسه، فيقول بهذا الصدد: "فإن الله أرسل رسله، وأنزل كتبه ليقوم الناس بالقسط، وهو العدل الذي قامت به السموات والأرض. **فإذا ظهرت أمارات الحق، وقامت أدلة**

العدل، وأسفر صُبْحُه بأي طريق كان، فَثَمَّ شرع الله ودينه ورضاه وأمره. والله تعالى لم يحصر العدل وأدلته وأماراته في نوع واحد، وأبطل غيره من الطرق التي هي أقوى منه وأدل وأظهر، بل بيَّن بما شرعه من الطرق، أن مقصوده إقامة الحق والعدل، وقيام الناس بالقسط. **فأي طريق استخرج بها الحق ومعرفة العدل وجب الحكم بموجبها ومقتضاها.** والطرق أسباب ووسائل لا تراد لذواتها، وإنما المراد غاياتها، **التي هي المقاصد**، ولكن نبه بما شرعه من الطرق على أسبابها وأمثالها. ولن تجد طريقا من الطرق المثبتة للحق إلا وهي شرعة، وسبيل للدلالة عليها. وهل يظن بالشريعة الكاملة خلاف ذلك؟ **إنا لا نقول إن السياسة العادلة مخالفة للشريعة الكاملة، بل هي جزء من أجزائها، وباب من أبوابها. وتسميتها سياسة أمر اصطلاحي، وإلا فإذا كانت عدلا فهي من الشرع**".

وقد غاب عن ابن القيم وأمثاله أن أمارات الحق وأدلة العدل التي تحدث عنها، وجعل منها مفاتيح إلهية ومسوغات شرعية، تعطي البشر الحق في أن يشاركوا الله في تشريعه، على اعتبار أن ما يضعونه من شرائع وقوانين تعتبر بحد ذاتها شريعة إلهية، ولو لم يتنزل بها الوحي أو ينطق بها الرسول، نقول: لقد **غاب عن ابن القيم وأمثاله أن العدل والحق هما أمور نسبية عند البشر**، وليست أمورا مطلقة يلتقي عليها الناس كافة.

فالربا مثلاً هو حق وعدل ومصلحة عظيمة الشأن، لا غنى عنها عند قوم، وجريمة شنيعة من جرائم استغلال الأقوياء للضعفاء وإذلالهم واستعبادهم، لا فيها حق ولا عدل، عند آخرين. **والزنى** مثلاً هو عند قوم حق وعدل وحرية في إشباع حاجة جنسية فطرية، وهو جريمة وفاحشة وساء سبيلا عند آخرين. **وتحديد مدة رئيس الدولة** مثلاً هو حق وعدل وتحوُّط من الظلم والطغيان والاستبداد عند قوم، وهو ظلم واعتداء على الرؤساء الذين يتربعون على سدة الحكم بحق وراثي، أو بحق إلهي مزعوم عند آخرين. **وتحديد النسل** من قبل الدولة مثلاً، كما تفعل الصين، هو حق وعدل وإيجاد توازن بين مقدرات البلد وعدد سكانه عند قوم، وهو اعتداء على حرية الإنسان في إنجاب أي عدد من الأطفال يطمح إليه عند قوم آخرين، كما تروّج إسرائيل لذلك في كل مناسبة، طلباً للأعداد وتكثيراً للسواد، ولو بالإغراءات الكثيرة المتعددة.

والمثلية والشذوذ الجنسي مثلاً، هي عند قوم حق وعدل وحرية شخصية، وعند آخرين هي جرائم وآفات وانحرافات، لا رادع لها ولا زاجر، إلا أعواد المشانق. ومن أحدث الأمثلة على ما نحن بصدده ما صرّح به **بابا الفاتيكان فرانسوا** في خطاب عام وجهه إلى العالم في 2014/1/3م حيث قال: "إن الكنيسة في الماضي كانت قاسية تجاه الحقائق التي تعتبرها خاطئة من

الناحية الأخلاقية، أو تدخل في باب الخطيئة. **أما اليوم فنحن لم نعد قضاة** [جرياً على منهاج كتاب **"دعاة لا قضاة" للمرحوم حسن الهضيبي،** مرشد جماعة الإخوان المسلمين في مصر في العهد الناصري]. نحن بمثابة الأب المحب، لا يمكن أن نُدين أطفالنا. **إن كنيستنا كبيرة بما يكفي لتتّسع لذوي الميول الجنسية الغيرية والمثليين جنسياً،** وللمؤيدين للحياة، ولمؤيدي الإجهاض، للمحافظين، وللبراليين، وللشيوعيين الذين هم موضع ترحيب والذين انضموا إلينا. نحن جميعاً نحب ونعبد نفس الإله".

وأضاف قائلاً: "عرفت تطورات مهمة، وهي اليوم ديانة حداثية وعقلانية. حان الوقت للتخلي عن التعصب. يجب الاعتراف بأن الحقيقة الدينية تتغير وتتطور. الحقيقة ليست مطلقة أو منقوشة فوق حجر". وأخيراً يمضي البابا فرانسوا إلى القول: "الإنجيل كتاب مقدس جميل، لكنه ككل الأعمال العظيمة القديمة، هناك بعض الأجزاء منه عفا عليها الزمن، وتحتاج إلى تحيين [يعني تجديد]". وهناك بعض المقاطع التي تدعو حتى إلى التعصب ونصب المحاكم ... آن الأوان لمراجعة هذه الآيات، واعتبارها كزيادات لاحقة تتناقض مع رسالة الحب والحقيقة التي سطعت من خلال الكتابة". يعني أن هنالك إضافات كاذبة موضوعة ومنسوبة إلى الكتاب الأصلي، يعني التوراة والأناجيل.

ولتبرير ذلك كله يمضي البابا إلى القول: "الكنيسة لم تعد تعتقد بالجحيم [يعني جهنم]، حيث يعاني الناس. هذا المذهب يتعارض مع الحب اللامتناهي للإله. الله ليس قاضياً، ولكنه صديق ومحب للإنسانية، الله لا يسعى إلى الإدانة وإنما فقط إلى الاحتضان. ونحن ننظر إلى الجحيم (جهنم) كتقنية أدبية، كما في قصة آدم وحواء. الجحيم (جهنم) مجرد كناية عن الروح المعزولة والتي ستتحد في نهاية المطاف على غرار جميع النفوس – في محبة الله، لأن الرَّبَّ يسكن فينا وفي قلوبنا. عندما ننشر الحب والجمال في العالم فإننا نلمس إلهنا ونعترف به"، تماماً كما يقول الصوفيون في الحلول والفناء في الذات الإلهية.

وهكذا لو أننا استرسلنا في ضرب الأمثلة، واحداً تِلْوَ الآخر، لوضعنا الجيل الثاني من السلفيين أمام أعداد لا تحصى من المتقابلات أو المتناقضات، التي لا يستطيعون منها فكاكاً، ولا يجدون لهم منها مَخْرَجاً، حين لا تسعفهم أمارات الحق وأدلة العدل المزعومة.

3) ولم يقف انقلاب السلفيين على منهاجهم الحنبلي الأول عند هذا الحد، بل نراه قد امتد إلى **موضوع التحسين والتقبيح**. فبعد أن كانت السلفية الأولى تعتبر التحسين والتقبيح أمرين شرعيين فحسب، على عكس ما كان يقول به الفلاسفة والمعتزلة من أنهما أمران عقليان فحسب، تراجع السلفيون

الإنقلابيون، وعلى رأسهم ابن تيمية، **تراجعاً انهزامياً مؤسفاً**، وصاروا يرددون مقولة " إن الحَسَن هو ما حَسَّنه العقل، وإن القبيح هو ما قبَّحه العقل". وحتى يُضفوا على هذه القواعد والأحكام الوضعية صفة المشروعية، راحوا يزعمون بأن العقل والشرع، كما يقول الفلاسفة، إنما يصدران من مشكاة واحدة. **لذلك كان ما يقوله العقل عندهم هو شرع من شرع الله، ولو لم ينزل به الوحي أو ينطق به الرسول.**

فابن تيمية يردد في مزاعمه هذه مقوله الفيلسوف **ابن رشد** في كتابه **(فصل المقال فيما بين الحكمة والشريعة من الاتصال)** فيقول ابن تيمية في كتابه وهو **(بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول)** (83/1) ما يلي:

"ونحن نعلم أن الرسل لا يخبرون بمحالات العقول، بل يخبرون بمجازات العقول، فلا يخبرون بما يعلم العقل انتفاءه، بل يخبرون بما يعجز العقل عن معرفته". ثم يكمل قائلا:" والقول [يعني القول الحق]: كل ما كان أفسد في الشرع كان أفسد في العقل. فالحق لا يتناقض، والرسل إنما أخبرت بحق، والله فطر عباده على معرفة الحق، والرسل بعثت بتكميل الفطرة، لا بتغيير الفطرة".

ثم يمضي ابن تيمية مُعَزِّياً نفسه وأتباعه على هذا التحول الانقلابي في موضوع التحسين والتقبيح، فيزعم أن أكثر

الطوائف متفقة على إثبات الحُسْن والقُبْح العقليين. وينسب ذلك إلى أبي حنيفة، وكثير من المالكية، والشافعية والحنبلية كما يدعي. كذلك فإن الرازي (544هـ-606هـ)، في آخر أمره، قد تبنى أن الحُسْن والُقبْح العقليين ثابتان في أفعال العباد. كما زعم بأن هذا هو مذهب سلف هذه الأمة وأئمتها. وما لنا، إزاء ذلك، إلا أن نقول لابن تيمية بخصوص مزاعمه هذه: إنك قد جاوزت مع الظالمين المدى، وكأن الغاية عندك تبرر الواسطة، وأن ما لا يمكن بلوغه بالمشروع من الوسائل، فما علينا إلا أن نلتمس الوصول إليه بالأغاليط المخترعة والمزاعم المبتدعة!!

4) كما أن الانقلابية لدى **مجدد السلفية الحنبلية وفيلسوفها ابن تيمية** قد بلغت به حدّاً جعله يدافع عن القياس، بعد أن كان إمامه أحمد بن حنبل يتنكر له. قال في كتاب **"الرد على المنطقيين"** ما يلي: "... **والقياس الصحيح هو من العدل الذي أنزله الله**.. ولا يجوز قَطُّ أن يختلف الكتاب والميزان. فلا يختلف نص ثابت عن الرسول وقياس صحيح، لا قياس شرعي ولا عقلي. ولا يجوز قط أن الأدلة الصحيحة النقلية تخالف الأدلة الصحيحة العقلية. وأن القياس الشرعي الذي روعيت شروط صحته يخالف نصّاً من النصوص. **وليس في الشريعة شيء على خلاف القياس الصحيح**، بل على خلاف القياس الفاسد...". وهذه شطحة من شطحات ابن

تيمية، ليس لأنها تعتمد القياس الشرعي كآلية لاستنباط الأحكام الشرعية من مصادرها، يعني الكتاب والسنة، بل لأنها تعتبر القياس الشرعي والقياس العقلي مترادفين ومتطابقين في هذا الميدان غاية الترادف والتطابق، مع أن الواقع هو على خلاف ذلك، فمجالهما مختلف والنتائج التي يوصلان إليها ليس بالضرورة أن تكون متطابقة.

5) وكذلك بلغت الانقلابية حَدّاً جعل ابن تيمية **يجيز التأويل** ويثني عليه، بعد أن كان إمامه أحمد بن حنبل يستنكره، وينفِّر الناس منه، ويعتبره مصدراً من مصادر التحريف والتأليف، وليس من مصادر الفقه والتشريع.

حصيلة تطور المناهج السلفية عند أربابها قديماً وحديثاً:-

وبذلك كانت حصيلة هذه الرحلة السلفية أن أصبحنا أمام ثلاثة مناهج سلفية:

أ- **السلفية الحرفية النصوصية الخام،** تعتمد الرواية وحدها بلا دراية: كانت تعبر عن رد فعل على الفلسفة العقلانية اليونانية المطلقة والمتحللة من الأديان كافة، والتي تغالط أحياناً في الثوابت والقطعيات والبديهيات، كما كانت كذلك رد فعل ضد من انساق وراءها من فلاسفة ومعتزلة.

ب- **السلفية العقلانية الانهزامية لمسايرة مقولات الفلاسفة والمعتزلة،** زعموا فيها أنهم قد نزعوا فتيل التناقض بين العقل والنقل، وبين فقه الواقع وفقه الأحكام. مع أنهم في واقع الحال قد جعلوا العقل حاكما على الشرع، كما اعتبروا أن أحكام العقل هي من الشرع، ولو لم يتنزل بها الوحي أو ينطق بها الرسول، وراحوا يعززون دعواهم الباطلة بقواعد ما أنزل الله بها من سلطان مثل: **"لا ينكر تغير الأحكام بتغير الزمان"**، ومثل **"حيثما تكون المصلحة فثم شرع الله"**، وبغيرها مما يماثلها من القواعد الباطلة.

وعن هذه الظاهرة قال ابن تيمية في كتابه **"بيان موافقة صريح المعقول لصحيح المنقول:** "إن كثيرا من المتأخرين المنتسبين للإمام أحمد، كابن عقيل، وصدقة بن الحسين، وابن

الجوزي، قد مالوا إلى بعض كلام المعتزلة، بينما كان الأشعري أقرب إلى مذهب الإمام أحمد من هؤلاء".

ج- أما السلفية الثالثة فهي **سلفية العصور الحديثة،** أعني سلفية محمد بن عبد الوهاب، ومن سار على دربه، وحذا حذوه، واتبع نهجه وخطاه. وهذه السلفية قد عادت بأهلها إلى الخلط بين شعارات السلفية الأولى التي كانت تقول بأنَّ حَسْبَ المسلم من الإسلام النصوص وحدها، دونما حاجة إلى العقلانية الكلامية، أو العقلانية الفلسفية، أو العلمانية الوضعية، أو ما تولد عن ذلك من قياس أو تأويل، نقول الخلط بين السلفية الأولى وبين سلفية ابن عقيل، وابن الجوزي، وصدقة بن الحسين، وابن تيمية، وابن القيم الجوزية. وقد بلغ التخليط في هذه السلفية الوهابية حداً جعل من مأثورات ابن تيمية وابن القيم مرجعية سلفية، ربما تقدمت عند الكثير منهم على مرجعية كتاب الله وسنة رسوله في كثير من الأحيان. فأصبحوا يهيمون في وادي سلفية أحمد الأولى حينا، وفي وادي سلفية أتباعه من أمثال ابن تيمية وابن القيم أحيانا أخرى، بلا وعي ولا دراية، حتى فَقَد إسلامُهم الذي يدينون الله عليه هويته الحقيقية، وهي أن يكون مَحَجَّة بيضاء ليلها كنهارها، لا يحيد عنها إلا هالك.

أجل، لقد أعطى السلفيون، فيما طرحوه من مبتدعات في انقلابهم التشريعي، أعظم الذرائع والمبررات للعناصر الانتهازية الهدامة فيما بعد، كي يطرحوا **فكرة الوسطية**، وحكاية **فقه التيسير**.

أما **الوسطية** المزعومة فقد انتحلوها من قوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطاً لِّتَكُونُواْ شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ [البقرة: 143]، واعتبروا الآية الكريمة دليلاً لهم على ما أرادوا بلوغه من تسيُّب في شريعة الله وانحراف عن دينه. علماً بأن **الآية الكريمة قد تحدثت عن وسطية الأمة الإسلامية وليس عن وسطية الشريعة الإسلامية.** والوسطية في الآية، كما هو واضح من سياقها، إنما تعني أن تحتل الأمة الإسلامية المنزلة الأولى، تفوقاً في الخيرية على سائر الأمم، ولا تعني، بأي حال من الأحوال، أن تقع في منزلة متوسطة بين أمم العالم وشعوبه، بل ينبغي لها أن تكون، كما قال تعالى: ﴿خَيرَ أُمةٍ أُخرِجَتْ لِلنَّاس﴾، متميزة عنها جميعاً، بدينها وفكرها وأخلاقها واستقامتها وثباتها على الحق والهدى والرشاد.

وأما **فقه التيسير** المزعوم فقد امتحلوه كذلك امتحالاً من قوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكمْ فِي الدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج: 78]، وقوله تعالى: ﴿يُرِيدُ اللَّهُ بِكُمُ الْيُسْرَ ، وَلاَ يُرِيدُ بِكُمُ الْعُسْرَ﴾ [البقرة: 185]. واعتبروا أن هاتين الآيتين وغيرهما

من الأحاديث مثل قوله ρ: "إذا أمرتكم بأمر فأتوا منه ما استطعتم" [صحيح البخاري]، اعتبروها أدلة لهم على ما أرادوا بلوغه من تسيُّب في شريعة الله، وانحراف عن دينه. علماً بأن **"الحرج"** في الآية الأولى إنما تعني المشقة الزائدة التي قد لا يقوى المكلفون على تحملها عند محاولتهم الامتثال لأوامر الله ونواهيه. وأما **"العسر"** في الآية الثانية فإنها تحمل نفس المعنى، وهو أن الله سبحانه وتعالى، في أوامره ونواهيه، لم يكلف البشر شيئاً خارج قدراتهم وطاقاتهم البشرية التي فطر الله الناس عليها.

وفـي ختـام هـذا المقـام، ينبغـي أن لا يغيـب عـن بـال أي مسلم قوله ρ: "تركتكم على المحجة البيضاء، ليلها كنهارها، لا يحيـد عنهـا إلا هالـك". ورحـم الله الإمـام مالـك حـين قـال: "لا يُصلح آخِرَ هذه الأمة إلا ما أصلح أوَّلَه".

6- المحور السادس

قلب موازين الأحكام الشرعية
وقلب سلم القيم والأولويات

من المحاور السلفية البالغة الأذى والتخريب في المنظومة الفكرية الإسلامية قلبهم للموازين أو سلم القيم في الشريعة الإسلامية. فالإسلام حين فرض التكاليف الآمرة على البشر، جعل بعضها فرائض، وبعضها مندوبات، وحين فرض التكاليف الناهية جعل بعضها محرمات، وبعضها مكروهات.

وزاد على ذلك بأن جعل قسماً من أفعال العباد مباحاً، يستوي فعله وتركه، فلا ثواب على فعله ولا عقاب على تركه. وفي مضمار الفرائض جعل بعضها مقدماً على غيره. وكذلك كان شأنه في مضمار المحرمات، كما هو الحال في الكبائر والموبقات وسائر الذنوب والمعاصي.

غير أن دعاة السلفية قد وضعوا هذه المعادلات وراء ظهورهم، وراحوا يقدمون للأمة سُلماً معكوساً للقيم والأولويات، من شأنه أن يقلب **سُلَّم القيم الإسلامية** أو **التراتيب والمعادلات الشرعية،** كما جاء بها الإسلام، مثلما ورد في قوله تعالى: {قُلْ إِن كَانَ آبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ وَإِخْوَانُكُمْ وَأَزْوَاجُكُمْ وَعَشِيرَتُكُمْ ، وَأَمْوَالٌ اقْتَرَفْتُمُوهَا ، وَتِجَارَةٌ تَخْشَوْنَ كَسَادَهَا ، وَمَسَاكِنُ

تَرْضَوْنَهَا ، **أَحَبَّ إِلَيْكُمْ** مِّنَ اللَّهِ وَرَسُولِهِ ، وَجِهَادٍ فِي سَبِيلِهِ ، فَتَرَبَّصُواْ حَتَّى يَأْتِيَ اللَّهُ بِأَمْرِهِ ، وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الْفَاسِقِينَ} [التوبة: 24]. وقد تطاول بهم الحال في ذلك حتى **جعلوا من بعض الأحكام التي لا أصل لها في الدين، أو المخالفة لشريعة رب العالمين، في قمة اهتماماتهم الشرعية**، وعلى رأس سلم أولوياتهم الإسلامية.

وذلك **مثل أن تنتقب المرأة المسلمة وأن تلبس القفازين،** كما هو الرأي السائد عند السلفيين فكرياً وعملياً. علماً بأن البخاري قد أورد في صحيحه حديثاً معتمداً لديهم، عن عبد الله بن عمر يقول: "إن الرسول ρ نهى أن تنتقب المرأة المُحْرِمة، أو أن تلبس القُفّازين". ومن المعلوم بداهة أن المرأة المُحْرِمة بالحج حين تطوف حول الكعبة، وحين تؤدي سائر مناسك الحج فإنها لا تؤدي تلك الشعائر وسط محارمها من الرجال. فلو كان وجهها وكفاها عورة، كما يزعمون، لما طلب منها الشارع الحكيم أن تكشفهما أمام هذه الجموع الغفيرة من الحجاج الذين ليسوا من محارمها، حتى ولا من أقاربها أو من ذوي أنسابها.

وبدل أن ينصاعوا لحكم الله في هذا الحديث المعتمد لديهم وأمثاله، راحوا يلتفون عليها بتأويل باطل مداره **أن المرأة هي فتنة للرجال**، فعليها، والحالة هذه، أن تغطي سائر بدنها، بما في ذلك الوجه والكفان، دفعاً للفتنة. وقد غاب عنهم، أو تجاهلوا حقيقة أن الفتنة بين الرجل والمرأة هي ظاهرة فطرية

بشرية متبادلة بين الجنسين، فإذا كانت المرأة فتنة للرجل، فإن الرجل، هو كذلك، فتنة للمرأة. فإذا وجب على المرأة أن تغطي وجهها وكفيها، حماية للرجل من الوقوع في فتنة النساء، حسب تعليلاتهم، فعلينا بالمثل، أن نفرض على الرجل هو الآخر، أن يغطي وجهه وكفيه، حماية للمرأة من الوقوع في فتنة الرجال.

ولقد بلغ بهم التطاول على أحكام الشرع أن راحوا يديرون ظهورهم للأحاديث التي صحت عندهم، وهي التي تكذب ذريعة دفع الفتنة تكذيباً صارخاً، ومنها الحديث الذي رواه البخاري ومسلم وأبو داود والترمذي والنسائي وابن ماجة، عن ابن عباس: **"أن الفضل بن العباس كان في حجة الوداع رديف النبي ρ. فجاءته إمرأة من خثعم تستفتيه، فجعل الفضل ينظر إليها وتنظر إليه، فجعل الرسول ρ يصرف وجه الفضل إلى الشق الآخر".** فهذا الحديث، واضح فيه غاية الوضوح، أن فتنة النظر بين الفضل وبين المرأة الخثعمية قد حصلت بالفعل، غير أن الرسول ρ، دفعاً لهذه الفتنة، لم يطلب من الخثعمية أن تغطي وجهها، بل عمد إلى الفضل يصرف وجهه عن النظر إليها.

أما تعيين عمر بن الخطاب **إمرأة اسمها الشفاء قاضية حسبة** في المدينة المنورة، تجوب الشوارع والأزقة، لضبط المخالفين والمتجاوزين على النظام العام، وزجرهم وإيقاع العقوبات بحقهم، فأمر لا يبالي به السلفيون، حتى ولو كان

عمر بن الخطاب هو الذي فعله على مرأى ومسمع من سائر الصحابة الكرام حوله، بلا مخالف منهم أو معارض، أو ممتعض، أو محتج.

ومما تطاول فيه السلفيون على أحكام الإسلام الواضحة، ووضعوه على رأس سلم أولوياتهم، هو **وجوب أن تطيل المرأة ثوبها خلفها على الأرض باعاً أو ذراعاً**، دونما أي اعتبار لأحكام الشرع القاطعة في **الطهارة والنظافة** التي فرضها الإسلام على جميع الناس، ذكوراً وإناثاً، ودونما أي اعتبار كذلك منهم **لعالمية الإسلام، وأنه ليس دينا بدويا** يقتصر أتباعه على سكان الصحارى الرملية الجافة، وكأنه لا علاقة له بالبلدان التي تشهد أمطاراً غزيرة، وعواصف وصقيعاً وثلوجاً، وأوحالاً وطيناً.

ومما تطاول فيه السلفيون على أحكام الإسلام الواضحة ووضعوه على رأس سلم أولوياتهم كذلك، هو **ثوب الرجل**، الذي افترضوا فيه عكس ثوب المرأة، يعني أن لا يمتد إلا إلى ما تحت الركبة وفوق الكعبين، بدعوى، هذه المرة، **أن الحديث الشريف قد نهى عن أن يجر الرجل ثوبه خيلاء**، يعني كعلامة من علامات الكبرياء. وهذه هي علة النهي عن إطالة الثوب في الحديث. فحيثما وجدت العلة وجد الحكم، وإذا زالت زال الحكم. وهذه الظاهرة إن صح أن يمارسها قوم بدائيون في مناطق حارة جافة، فإن سائر شعوب الأرض يعتبرونها من علامات الدروشة

أو الهبل أو التخلف العقلي، التي لا تمت إلى الخيلاء أو الكبرياء بسبب، خاصة في البلاد التي تكثر فيها الأمطار والسيول والثلوج والأوحال.

وحسب **نظام المواصفات والمقاييس السلفية** فإن ثوب الرجل ينبغي أن يكون على شكل "**دشداشة**" قصيرة جرياً على قاعدتهم في إطالة اللحية وتقصير الثوب، أما البنطال **(البنطلون)** فقد وصل الحال عند بعضهم أن كرهوه كراهة تحريمية، حتى إنهم ليتحرجون من الصلاة خلف **المتبنطل**.

مع أننا لو دققنا في الأمر قليلاً لوجدنا أن الدشداشة المزعومة، خاصة ما كان منها أبيض شفافاً، فيها الحرج كل الحرج بالنسبة لستر عورة الرجل. فهي، إذا لم يكن تحتها بنطال أو سروال خشن مشدود أو فضفاض، فإنها سوف تصف عورة الرجل، وتكشف حركتها. والسبيل القوام في ذلك، أولاً وآخراً، هو ما جاء به الشرع الشريف حين اقتصر على تحديد عورة الرجل وعورة المرأة، ولم يحدد للِباس أيٍّ منهما شكلاً معيناً، بل اشترط فيه أن لا يَشِفَّ عن العورة ولا يصفها، وأن لا يتشبه فيه الرجال بالنساء ولا النساء بالرجال، وكفى الله المؤمنين شر أن يضيقوا على أنفسهم وعلى غيرهم واسعا!!

وقل مثل ذلك، أو أشد، في **اللحية** التي يكاد زيتها يضيء ولو لم تمسسه نار، ويضعها السلفيون على رأس سلم

القيم والأولويات عندهم. علماً بأن الإسلام حينما بدأ يتنزل على سيدنا محمد ρ في مكة المكرمة، كان المسلمون والمشركون واليهود والنصارى والمجوس والهندوس، وسائر أصحاب الملل والنِّحَل في العالم بأسره، يطلقون لحاهم، وفي غالب الأحوال، بلا تهذيب ولا تشذيب. فإعفاء اللحية على سجيتها كان عادة جاهلية يستوي في ممارستها المؤمنون والكافرون، المسلمون والمشركون على حد سواء، لا يكاد يتخلف منهم في ذلك أحد.

أوَ لا يحق لنا، والحالة هذه، أن نتساءل: هل يصح، في الدين القويم والعقل السليم، أن يطلب الله سبحانه وتعالى من المسلمين أن يطلقوا لحاهم وهي في واقع الحال تملأ وجوههم؟ فمن المعلوم بداهة أن صاحب الشأن في الأمر والنهي في حياة البشر، يستحيل أن يطلب من الناس أن يفعلوا فعلاً هم له فاعلون، وهم به مُتَلَبِّسون. فتعالى الله جل شأنه عن مثل هذا التكليف المزعوم علواً كبيراً، وحفظ علينا عقولنا وديننا ومنزلة ربنا في قلوبنا.

صفوة القول إن إطلاق اللحية أو عدم إطلاقها هو من المباحات، مثل لبس الخف أو المشي حافياً، وليس هو شعيرة من شعائر الإسلام. فاليهود والنصارى هم الذين تشكل اللحى الطويلة المترامية الأطراف، التي يتركونها بلا تهذيب ولا تشذيب، شعائر دينية خاصة عندهم. أنظر إلى أحبار اليهود

وحاخاماتهم والمتدينين عندهم، كيف تجد لحاهم؟ ثم أنظر إلى الرهبان والقساوسة وسائر رجال الدين عند المسيحيين، كيف تجد لحاهم؟ ثم انظر قبل ذلك أو بعد ذلك إلى أرباب الديانات الوثنية من مجوسية وبوذية وهندوسية وسيخية، كيف تجد لحاهم؟

هذا مع العلم بأن الإسلام، حفاظاً على استقلاليته وعلى هوية أبنائه المتميزة، قد نهى عن تقليد الكفار عامة، وأهل الكتاب خاصة، وذلك فيما كان من شعائرهم الدينية الخاصة، التي يحاولون من خلالها أن يتميزوا عن غيرهم من سائر أصحاب الملل والنِحل والديانات الأخرى.

والأحاديث النبوية التي وردت بهذا الخصوص كثيرة، منها ما رواه أحمد والترمذي والنسائي: "**غيروا الشيب، ولا تَشَبَّهوا باليهود والنصارى**"، وما رواه أبو داود والحاكم وابن حبّان: "**خالفوا اليهود والنصارى، فإنهم لا يصلون في خفافهم، ولا في نعالهم**"، وما رواه أحمد وابن ماجة والطبراني الكبير: "**صلوا في نعالكم، ولا تشبهوا باليهود**"، وما رواه البخاري: "**إن اليهود والنصارى لا يصبغون، فخالفوهم**"، وفي مسند أحمد بن حنبل أن النبي ρ خرج على مشيخة من الأنصار بِيضٍ لِحَاهُم، فقال: "**يا معشر الأنصار حمّروا وصفّروا، وخالفوا أهل الكتاب**"، يعني اصبغوا لحاكم بالحناء والزعفران. وعند ابن ماجة وأبي داود ومسند أحمد

أن أهـل الكتـاب يتسـرولون ولا يـأتزرون. فقـال ρ: "**تسـرولوا وائتزروا، وخالفوا أهل الكتاب**".

وفي موضوع مخالفة الكفار في موضوع اطلاق اللحى، روى مسلم في صحيحه، عن أبي هريرة، أن الرسول ρ قال: "**جُزوا الشوارب، وأرخوا اللحى، خالفوا المجوس**"، كما روى مسلم أيضاً في صحيحه عن ابن عمر أن الرسول ρ قال: "**خالفوا المشركين! أحفوا الشوارب وأوفوا اللحى**".

ولو طبقنا الدراية على هذين الحديثين في مخالفة المشركين والمجوس، في لحاهم، لتوصلنا إلى **وجوب حلق اللحى من منابتها بالنسبة للمسلمين، وليس أن نرخيها أو نوفيها**. وذلك لأن المجوس الذين أمرنا الحديث الأول أن نخالفهم قد دلت الحفريات والتماثيل والجداريات في مناطق العراق القديم، على اتساعه، أن سكانه من غير استثناء، قبل عهد الأكاسرة وبعده، كانوا يوفرون لحاهم ولا يحلقونها أبداً. فمخالفتهم، والحالة هذه، تقتضي من المسلمين أن يحلقوا لحاهم، وليس أن يطلقوها على سجيتها، بلا تهذيب ولا تشذيب!

وقل مثل ذلك في الحديث الثاني وهو مخالفة المشركين الذين يزعم الحديث أنهم كانوا يحلقون لحاهم، مع أن الواقع التاريخي، في مكة وغيرها، قبل الإسلام وبعده، فيه الدليل القاطع على أن المشركين كانوا يوفرون لحاهم. فمخالفتهم،

والحالة هذه، **تقتضي من المسلمين كذلك، أن يحلقوا لحاهم، وليس أن يطلقوها على سجيتها، إذا أردنا أن نضع المسألة على هذا الصعيد.**

أما الحديث الذي رواه مسلم والترمذي والنسائي وأبو داود وأحمد بن حنبل عن زكريا بن أبي زائدة، عن مصعب بن شيبة، عن طلق بن حبيب، عن ابن الزبير، عن عائشة أن الرسول ρ قال: "**عشر من الفطرة: قص الشارب، وإعفاء اللحية، والسواك، والاستنشاق بالماء، وقص الأظافر، وغسل البراجم، ونتف الإبط، وحلق العانة، وانتقاص الماء** (يعني الاستنجاء بالماء)، قال زكريا: قال مصعب: **ونسيت العاشرة**، إلا أن تكون المضمضة"، نقول هذا الحديث هو موضع نظر وتدقيق، يعني دراية.

فمن المعلوم أن الفطرة هي ما جُبل عليه الإنسان في تكوينه البيولوجي من أعضاء ووظائف أعضاء. وبناء على ذلك فإن سنن الفطرة هي مظاهر خَلْقية لا إرادية في بنية الإنسان البيولوجية، لا دخل له في وجودها. وبهذا الصدد فإنا لو لجأنا إلى الدراية لمحاكمة سنن الفطرة العشر التي زعمها الحديث لوجدنا الواقع المدرك المحسوس يكذبها تكذيباً قاطعاً.

فهي، جملة وتفصيلاً، لا علاقة لها بالفطرة البشرية، لا من قريب ولا من بعيد. ولعلَّنا لا نتجاوز الحقيقة إن قلنا إنها تناقض الفطرة مناقضة تامة: **فاستطالة الشارب** هي من الفطرة، أما قَصُّه

فهو عكس الفطرة، **واستطالة اللحية** هي من الفطرة أما قَصُّها فهو عكس الفطرة، **واستطالة الأظافر** هي من الفطرة، أما قصها فهو عكس الفطرة، **واستطالة شعر الإبط** من الفطرة، أما نَتْفُه فهو عكس الفطرة، **واستطالة شعر العانة،** من الفطرة، أما حلقه فهو عكس الفطرة، **والغلاف اللحمي** لذكر الرجل هو من الفطرة، أما الختان (كما ورد في حديث آخر عن سنن الفطرة) فهو عكس الفطرة.

وعليه فإن الشارب واللحية وشعر الإبط وشعر العانة والأظافر والغلاف اللحمي كلها أعضاء خَلْقية في جسم الإنسان، لا دخل له ولا إرادة له في وجودها، فهي من الفطرة التي فطر الله الإنسان عليها. **وهي غير السنة التكليفية العملية التي أمر بها الشارع حين التعامل مع هذه "الفِطَريات"**. لأن وجودها شيء وكيفية التعامل معها، إعفاء أو تهذيباً وتشذيباً، أو قصّاً أو قطعاً أو نتفاً، شيءٌ آخر.

وأما السواك والاستنشاق وغسل البراجم والمضمضة والاستنجاء فهي أعمال اختيارية إرادية يمارسها الإنسان في حياته اليومية، ولا تَمُتُ إلى الفطرة بصلة. فواقع بُنْيَة الإنسان البيولوجية، وواقع ممارساته الحياتية اليومية تكذب ما ذهب إليه هذا الحديث المزعوم بشِقَّيه في حكاية سنن الفطرة المزعومة تكذيباً قاطعاً لا ريب فيه.

ونظراً لغياب الدراية عند فقهاء السلفية وغيرهم في هذا الموضوع، أعني موضوع سنن الفطرة وإطلاق اللحى مخالفة للمجوس والمشركين، ومخالفة اليهود والنصارى في شعائر دينهم، وممارسة إعفاء اللحى عند كفار قريش وغيرهم قبل نزول الإسلام، نقول: نظراً لغياب الدراية فقد سَرَح فقهاء السلفية خاصة وشطحوا في موضوع اللحى، على مستوى هابط لا يليق بالمسلم المتوازن، **وجعلوا من اللحية مقالاً في غير مقامه،** فاعتبروا حلق اللحى كبيرة من الكبائر، كما اعتبروا أن الصلاة خلف الحليق باطلة، واعتبروا أن **من أضاع لحيته فقد خسر عدالته،** فلا تقبل منه شهادة ولا فتوى ولا قضاء. وحرَّموا على الحلاقين أن يمارسوا مهنة حلاقة اللحى، وأفتوا بأن فاقد اللحية والمستهزىء بها يجب أن تقام عليهما أشد أنواع التعزير عقوبة.

ولو أنهم استعملوا الدراية بعد الرواية لاهتدوا، من غير ما عناء ولا شطط، إلى أن موضوع اللحية هو مسألة ثانوية بحتة، وليس هو قضية مصيرية يشقى الناس بغيابها، ويسعدون بوجودها، وأن جملة الأدلة التي اعتمدوها لا تقوم بها حجة، وأن الشرع قد سلك موضوع اللحية في عِدَاد المباحات، من شاء أطلقها ومن شاء حلقها، بلا ثواب على إطلاقها ولا عقاب على حلقها.

ومن المسائل التي تطاول فيها السلفيون وجعلوها في سلم أولوياتهم **رأس الرجل،** فالسنة السلفية الماضية عندهم أن يحلقوا

شعر الرأس، وأن يضعوا عليه طاقية، وفوق الطاقية حطة (أو منديلاً كبيراً فضفاضاً) يشبه خمار المرأة. كل ذلك يفعلونه وكأن رأس الرجل عورة من عوراته الحساسة، لا ينبغي أن ينكشف منها شيء، أو ينحسر عنها الغطاء أبداً. وهم في هذا إنما يقلدون اليهود المتدينين في تعاملهم مع رؤوسهم، حسبما تمليه عليهم شعائرهم الدينية المزعومة، حذو النعل بالنعل.

أما الدراية فأمرها غائب غياباً مُخلاً حين تختلط أو تلتبس عليهم الأمور. فقد صح، حسب الروايات السلفية المعتمدة، أن شعر رأس الرسول ρ كان يبلغ كتفيه، ومع ذلك فلم يكن يحلقه، ولم يكن يطلب من المسلمين أن يحلقوا رؤوسهم. كما أنه لم يكن يطلب منهم أن يكشفوا رؤوسهم أو يغطوها، **لأن رأس الرجل ليس بعورة في دين الله**، وليس له في الإسلام أية طقوس أو شعائر خاصة بستره أو تغطيته، كما هي عليه الحال عند السلفيين ومن سبقهم من اليهود والنصارى والمجوس والهندوس ومن لف لفهم. أما إن كانت هنالك حاجة لغطاء الرأس وقاية له من الحر أو البرد فذلك شأن آخر، وهو على أي حال، من المباحات التي يستوي فيها الفعل والتَّرْك.

ولو أننا مضينا في تعقب ما هب ودب من الفتاوى السلفية الغريبة العجيبة التي مارسوها بخفة فقهية متناهية، وبتعصب ذميم في كثير من الأمور التي لا تعدو أن تقع في دائرة السنن والنوافل،

أو في مجال المباحات التي يستوي فيها الفعل والترك، أو حتى في دائرة المبتدعات التي ما أنزل الله بها من سلطان نقول: لو أننا مضينا في تعقبها لوقعنا على أمثلة أو نماذج بالغة الكثرة، تربعت، مع الأسف الشديد، على رأس سُلّم الأولويات أو التراتيب الشرعية في منظومتهم الفكرية والتشريعية، منها ما يلي، على سبيل المثال:

- **تحريم رسم الكائنات الحية،** بجميع أشكاله، اعتماداً على بعض الأحاديث الموضوعة السخيفة التي تعتبر التصوير مشاركة لله في الخلق والإيجاد،
- **تحريم قيادة المرأة للسيارة،** دفعاً للفتنة المزعومة، لأنها تعطي المرأة الفرصة الذهبية كي تصول وتجول، هنا وهناك، بلا حسيب ولا رقيب. أما الرجل، فلا تثريب عليه، إن هو راح يسرح ويشطح ويمرح كيفما اشتهت نفسه وطاب هواه!

أما ما حصل مؤخراً في المملكة السعودية حين قررت السلطات هناك السماح للنساء بقيادة السيارات، بلا قيد ولا شرط، فإن ذلك لم يكن نتيجة مراجعات شرعية سلفية قام بها مشايخ الوهابية، بل ما كان ذلك إلا قراراً ملكياً بحتاً تخطى فتاوى ومخرجات مشايخ السلفية الوهابية، شاءوا أم أبوا، بلا تحفظ ولا مداراة.

- **تحريم لبس القبعة** (البرنيطة)**،** لأنها تشبه بالكفار، علماً بأنها ليست شعيرة من شعائر الكفار في خصوصياتهم الدينية حتى تأخذ حكم التحريم،
- **تحريم إزالة الشعر عن جسم المرأة،** بما في ذلك الوشم ونتف الحواجب، على اعتبار أن مثل هذه الممارسات تعتبر تغييراً في خلق الله تعالى،
- **تحريم صبغ الشعر باللون الأسود** تجنباً لإخفاء الشيخوخة المتمثلة في الشعر الأبيض، علماً بأن الألوان الأخرى التي أباحوها تؤدي نفس الغاية وزيادة،
- **تحريم ربطة العنق** من قبل الرجال، لأن في ذلك تشبهاً بالكفار، علماً بأن ربطة العنق ليست شعيرة من شعائر الكفار،
- **تحريم لبس البنطلون** من قبل المرأة أمام زوجها، لأن في ذلك تشبهاً بالكويفرات من النساء، وتحريم لبس العباءة النسائية على كتفي المرأة، لأنه تشبه بالرجال،
- **تحريم استعمال الملاعق** عند تناول الطعام لأنه تشبه بالكفار والمشركين، حتى قال أحدهم في ذلك:

اضرب بَخْمسٍ ولا تأكل بملعقة إن الملاعق للرحمن كُفران

كما راح آخر يؤلف كتاباً بأم رأسه سماه "**الصواعق في تحريم الملاعق**"،

- **تحريم الجلوس على الكراسي** ونحوها مما يَّتكئ الجالس عليه ويتمكن في جلوسه، وكذلك ترتيب سماطات الطعام وأوانيه على الزي الإفرنجي،
- **تحريم التحية العسكرية** من قبل الجنود لقادتهم لأنه تشبه بالبغال والحمير، فهذه البهائم هي التي تضرب الأرض بأرجلها.
- **تحريم لبس الشبشب والزنوبة** على النساء لأنه تشبه بالرجال في خصوصية نعالهم،
- **القول بوجوب التيامن في الأكل والشرب**، وفي اللباس، وفي الدخول والخروج، وفي الاستنجاء، وفي لبس الحذاء وخلعه،
- **القول بوجوب الوضوء من لحوم الإبل أو أكل المشاوي**،
- **القول بوجوب أن يتم الشرب والإنسان جالس أرضاً وعلى دفعات ثلاث**،
- **القول بوجوب استعمال السواك**، كيفما اتفق، يمارسه المستاكون بمناسبة وبغير مناسبة،

- **تحريم لعن البهائم!** ولا يدري عاقل من أين حصلت البهائم على هذه العصمة الربانية، التي تخطت بها حدود التكريم الإلهي لبني آدم،
- **القول بأن صوت المرأة عورة** مثل وجهها وسائر بدنها، مع أن حياة المسلمات على عهد الرسول ρ كانت على خلاف ما يقولون،
- **القول بأن الشؤم في ثلاث: الدار، والمرأة، والفرس**، وأن ما يقطع صلاة الرجل هو المرأة والحمار والكلب، رغم أن الأحاديث الواردة بهذا الخصوص قد ردتها السيدة عائشة ردّاً توبيخياً عنيفاً،
- **القول بأن العين حق**، وأن الرقية منها واجبة، لا مندوحة عنها، مع أن ذلك لا يزيد من كونه خرافة من الخرافات المخزية،

والأنكى من ذلك كله أن مشايخ السلفية، في شطحاتهم الكثيرة الخطيرة، قد تخطوا عالم السنن والنوافل والبدع، في صغائر الأمور، وراحوا يمطرون الأمة بوابل من الفتاوى الغريبة العجيبة، في قضايا مصيرية، أو أمور بالغة الأهمية والحساسية:

- فهم قد حرموا الانتماء إلى الأحزاب الإسلامية باعتبارها من البدع التي ما أنزل الله بها من سلطان،

- وهم قد حرّموا المظاهرات والمسيرات والاعتصامات والإضرابات، لأنها لم تكن معروفة لدى السلف الصالح، ولأنها تفتقر دوما إلى الشرعية التي لا يمكن بلوغها إلا بالحصول على إذن مسبق من ولي الأمر، مهما كان هذا الولي طاغية، أو مستبداً، أو غاشماً، لا يملك من شرعية الولاية شروى نقير،
- وهم قد اعتبروا الانقلابات العسكرية، أو الثورات المسلحة ضد الحكام، مهما كانت هوياتهم، وخياناتهم، وعمالاتهم، وفسوقهم وفجورهم، وظلمهم وطغيانهم، وزندقاتهم، اعتبروها من أشنع البدع المحرمة في دين الله، لأنها – كما يقولون – فتنة، والله تعالى قد نهى عن الفتنة. فليلزم كل إنسان حده، وليوطّئ الأكناف لحكامه، ولو جلدوا ظهره أو أكلوا ماله، أو هتكوا عرضه. وليدع المقادير تجري في أعنَّتها، ولا يبيتنَّ إلا خالي البال!!!

صفوة القول إن الطامة الكبرى فيما يسمى بالمنهاج السلفي كانت في أنهم قد **أوْلَوا كثيراً من النوافل التي يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها، وكثيراً من المباحات التي لا يثاب فاعلها ولا يعاقب تاركها، وكثيراً من البدع التي ما أنزل الله بها من سلطان، نقول أَوْلَوْها من الاهتمام والتشدد وعلو الشأن بين أحكام الشرع ما لم يعطوا شيئاً منه للفرائض المصيرية الفاصلة مثل نهضة الأمة، وضرب الكفر**

في معاقله، وإعادة الإسلام إلى الحياة، وإقامة حكم الله في الأرض، ومحاربة الظلم والفساد والاستبداد والطغيان، والحكم بغير ما أنزل الله، والجهاد في سبيل الله، وتحرير الأمة، وتحرير مقدراتها من أيدي الكفرة المستعمرين، والصليبيين الحاقدين، واليهود المغتصبين، والعمل على إعادة الأمة أمة واحدة حقاً، بلا اقليمية أو عشائرية أو قبلية أو وطنية أو قومية، أو ما شاكل ذلك من عوامل الفتنة والتشرذم والانقسام على الذات. وعوضاً عن ذلك كله، فقد أضحى التبرك بالأولياء والصالحين والأنبياء عندهم هو رأس الكبائر، وهو الذي يتصدر سلم أولوياتهم وميادين منازلاتهم.

إن قلب سلم الأولويات رأساً على عقب، لدى الحركة السلفية، كان له عواقب وخيمة، وآثار مأساوية في حياة الأمة العقلية والفكرية والسياسية والجهادية، وآثار مفجعة في ضرب وحدة الأمة الفكرية وتوحيد كلمتها على الأصول والمحاور والقواعد الشرعية القطعية التي لا يصح أن يختلف فيها أو عليها. وذلك حتى تظل، في حياتها الخاصة وحياتها العامة، كالبنيان المرصوص الذي يشد بعضه بعضاً في مواجهة تحديات أعدائها من كل حدبٍ وصوب، وفي تعزيز مكانتها وهيبتها أنى توجهت ركائبها، كيما تظل أبواب العالم مفتوحة لها لأداء رسالتها للأبيض والأحمر، والأسود والأصفر، من الناس كافة.

فالحركة السلفية، بقيادة أحمد بن حنبل، في عصر المأمون العباسي، أضاعت البوصلة ودخلت في صراع مرير مع المعتزلة، شغل الشارع الإسلامي، عن بكرة أبيه، في معركة دونكيشوتية من معارك طواحين الهواء، تدور حول علاقة ذات الله بصفاته، محورها **خرافة خلق القرآن**: يقول فيها المعتزلة بخلق القرآن، ويقول فيها الحنابلة بقدمه. وانقسم الشارع الإسلامي نتيجة ذلك إلى معسكرين تدور بينهما رحى حرب استنزاف بائسة، يتصارعون فيها صراعاً ملحمياً حول مسألة غيبية محضة، لا تقدم ولا تؤخر، وهي مما لا يستطيع العقل البشري أن يقول فيها شيئاً، لا سلباً ولا إيجاباً. ومع ذلك فقد وضعوها على رأس سلم أولوياتهم، وجعلوا الموقف فيها بين المتصارعين فيصلاً بين الكفر والإيمان.

وربما لم يدرك الحنابلة والمعتزلة أن تلك الحرب البائسة الخاسرة بينهما، كما يبدو لي، كانت مكيدة من صناعة عباسية، كي يصرف الخلفاء العباسيون، جمهرة الناس عامة، والمعارضة خاصة، عن الاشتغال بنواقض حكمهم، على اعتبار أنهم، في نظر المعارضة، كالأمويين سواء بسواء، قد اغتصبوا الخلافة اغتصاباً، وغدروا بحلفائهم من آل هاشم، وأخرجوهم من الحياة السياسية نظرياً وعملياً، وأسقطوا أي دور لهم يمكن أن يلعبوه في المشاركة في الحكم والسلطان.

والـذي سـهّل مهمـة العباسـيين فـي افتعـال هـذه الفتنـة الشـنيعة فـي ربـوع الشـارع الإسـلامي أنهـم وجـدوا فـي **السـلفية الحنبليـة** وفـي **الشـطحات السائبة المعتزليـة** أدوات طيّعـة لإذكـاء نارهـا، حتـى بـاتوا يصـولون ويجولـون فـي بحبوحـة وأمـان، لا يخشـون أحـداً يتحـداهم فـي شـرعية أو سـلطان. وبـذلك سـاهم السلفيون الحنابلة، إلى جانب خصومهم المعتزلة، نظراً لاختلاط الأمر عليهم في لزوم القطع واليقين، في المحاور وأصول الدين، **نقـول** سـاهموا فـي تشـطير الأمـة وانقسـامها إلـى فسـطاطين متنـاحرين، دونمـا أدنـى حاجـة إلـى ذلـك، لا مـن قريـب ولا مـن بعيـد. وكـان العباسـيون، فـي سـرهم وعلانيـتهم، يؤججـون هـذا الصراع حتى يظل الجرح نازفاً، ويظل اجتماع الشارع الإسلامي على كلمة سواء أمراً مستحيلاً، وتظل المعارضة في شغل شاغل عـن السـلطان وأهلـه، وعـن التلـبس بالفريضـة الشـرعية لتقويمـه وتصحيح مساره.

ومن النتائج المدمرة التي نجمت عن قلب سلم الأولويات هو ما حصل مع **محمد بن عبد الوهاب، إمام السلفية وباعثها في العصور الحديثة.** ففي الوقت الذي كانت تتهدد فيه الأمة الإسلامية، بقيادة الخلافة العثمانية، المؤامرات الاستعمارية الكبرى والتحديات الصليبية المصيرية التي كانت تقف على رأسها بريطانيا وفرنسا، وروسيا وأمريكا، لضرب الإسلام وتدميره

في عقر داره، وإسقاط دولة الخلافة العثمانية، وتمزيق البلاد الإسلامية شرَّ ممزَّق، والاستيلاء عليها وعلى مقدراتها، **نقول:** في هذا الوقت الذي كان الموقف الشرعي والطبيعي يتطلب إعطاء الأولوية المطلقة لجهاد الكفار المستعمرين، وإيلاء التركيز والاهتمام والإعداد والتضحية والفداء لهذه القضية المصيرية الفاصلة، نجد أن ابن عبد الوهاب قد شغل أتباعه ومريديه ومؤيديه وأنصاره بجهاد القبور والمقامات والتماثيل والأضرحة، كما شغلهم بالنوافل والسنن والمباحات، وبالبدع التي ما أنزل الله بها من سلطان. وفي ذلك كله اعتبر نفسه معصوماً في تحليله وتحريمه، فكل من يخالف له قولاً أو حكماً فهو كافر في غالب أحواله، يحل سفك دمه، وتستباح حرماته. ولا يضير ابن عبد الوهاب بعد ذلك أن تكون بلاد المسلمين هدفاً سهلاً للكفار المستعمرين، أو للصليبيين الحاقدين، أو للصهاينة الطامعين، يسرحون فيها ويمرحون، بلا رقيب ولا حسيب، ولا رادع من سلطان مبين. فهذا الموقف في قلب الأولويات يؤدي لا محالة إلى تفريغ الإسلام من كل مضامينه الحقيقية ومحاوره الرئيسية، كما يؤدي به إلى غياهب الفناء، وإخراجه، جملةً وتفصيلاً، من حياة البشر، ومعاقد الرجاء. كما أن اشتغالهم بتكفير مخالفيهم لأتفه الأسباب، أو حتى لغير أسباب مشروعة، واعتبارهم مرتدين مارقين خارجين عن الإسلام، هو الفتنة

الغاشمة التي لا يوازيها إلا **فتنة فصل الدين عن الدولة التي أقدم عليها محمد بن عبد الوهاب حين تحالف مع آل سعود واتفق معهم على أن تكون له السلطة الدينية الخفيفة، وأن تكون لهم السلطة الزمنية المخيفة، يتوارثونها فيما بينهم أبد الآبدين ودهر الداهرين**، ليس من حق أحد أن ينافسهم فيها، أو يصارعهم عليها، إلى أن يرث الله الأرض ومن عليها!!

ومن الغريب العجيب، بعد هذا كله، أن نجد كاتباً إسلامياً على درجة كبيرة من العلم والمعرفة مثل المدعو **أحمد أمين** يصدر في القرن العشرين كتاباً مشهوراً باسم "**زعماء الإصلاح في العصر الحديث**" يدرج فيه محمد بن عبد الوهاب كواحد من زعماء الإصلاح في عالم الإسلام في العصر الحديث، بكل تقدير وأريحية، وبلا تحفظ ولا دراية ولا روية، وبلا وعي ولا إحساس بالمسؤولية!!

7- المحور السابع
كرامات الأولياء، على هوى من يشاء

الكرامات بمعنى قدرة الأولياء، ممن هم ليسوا برسل ولا أنبياء، على أن يخرقوا سنن الله في الكون والإنسان والحياة، هي فكرة من أفكار العقائد الصوفية الأساسية التي استعاروها بدورهم من اليهود ومن النصارى. فهؤلاء قد مردوا، عبر العصور، على أن ينسبوا لأحبارهم ورهبانهم وقساوستهم وكبار رجال الدين عندهم، من الكرامات أو المعجزات ما يثير العجب العجاب ويأخذ بالنُّهَى والألباب، حتى لقد طفح الكيل وغدا الأمر لا يطاق، لا ديناً ولا عقلاً ولا واقعاً. وكان هدف الصوفيين من تبني هذه الفكرة الضالة المارقة هو هدم معجزات الأنبياء التي يقيمون بها الحجة على الناس. فالصوفيون قد ساووا في القدرة على عمل المعجزات بين الرسل والأنبياء من جهة وبين العارفين الأولياء المزعومين من جهة أخرى، حين قالوا: **"ما كان معجزة لنبي صَحَّ أن يكون كرامة لولي"**. وما دام الأمر على هذا المنوال فلا حجة إذن في معجزات الأنبياء المزعومة، وبالتالي فلا حاجة للرسالات السماوية أصلاً وفصلاً، كما عبر عن ذلك أبو يزيد البسطامي، أحد أقطاب الصوفية حين كان يردد قائلاً: **"خضنا بحاراً وقفت الأنبياء على شواطئها"**، يعني أنهم قد تخطوا حدود

الأنبياء، وتفوقوا عليهم في كل ما كانوا يتحدون به أقوامهم من خصوصيات ومعجزات!

ومع ما في هذا المعتقد الصوفي من ضلال مبين، فقد غدا عند جمهرة لا يستهان بها من المسلمين، على اختلاف مذاهبهم وفرقهم وطوائفهم، مُسَلّمة من المسلمات اليقينية في عقائدهم الإسلامية، لا يصح لأحد أن يمتري فيها، أو يشكك في صدقها، أو في وجوبها. حتى أن السلفيين الذين اشتهروا في ظاهرهم بأنهم من أشد الناس عداوة للصوفية والمتصوفين، وقعوا، ربما أكثر من غيرهم من المسلمين، **في هذا المستنقع الصوفي الآسن**، وراحوا يدافعون عن فكرة الكرامات وعن أعلام الصوفية المبتدعين لها والمروّجين لها، كالحلاج والبسطامي وعبد القادر الجيلاني، وأحمد البدوي والشعراني، والفضيل بن عياض، وإبراهيم بن أدهم، ومعروف الكرخي، والجنيد، والشيخ أبي البيان، وبشر الحافي، وسهيل التستري، ورابعة العدوية، والمحاسبي، والسري السقطي، ومن لف لفهم، ويخترعون الحكايات، من حياة الصحابة وغيرهم من الصالحين أو الطالحين، ليثبتوا بها أن الكرامات هي جزء لا يتجزأ من هذا الدين الحنيف، وأن التسليم بها واجب مقدس، وأن إنكارها كفر وضلال مبين. حتى لقد ذهب أحد رموز المنهج السلفي الحنبلي، وهو **ابن الجوزي** [510–597هـ] في كتابه "**مناقب الإمام أحمد**" إلى أن ينسب لإمامه أحمد بن حنبل من

الكرامات ما تخطى به حواجز المعجزات والنبوات والرسالات. فالنبي إلياس والملَك الموكل بجزر البحار، كانا يبعثان له السلام مع البحارة، وأن نظرة واحدة من الإمام أحمد تعدل عبادة سنة، وأن الإمام أحمد كان يرى الشيطان ويكلمه، وأنه كان يأمر النمل بالخروج من داره فيخرج، وأن النخلة كانت تحمل حَالَما يضع قلمه فيها؛ وكما ذهب **الإمام الذهبي** في كتاب **"السير"** في رواية له عن أبي بكر المروزي، أحد تلاميذ أحمد بن حنبل، قال: "قدم رجل من طرطوس فقال: كنا في بلاد الروم، في الغزو، إذا هدأ الليل رفعوا أصواتهم بالدعاء، ويقولون: أدعوا لأبي عبد الله [يعني أحمد بن حنبل]. وكنا نمد المنجنيق ونرمي به عن أبي عبد الله. ولقد رُمي عنه بحجر والعلج على الحصن متترس بدرقة [يعني ترس من جلد]. فذهب الحجر برأسه وبالدرقة". يعني أن أحمد بن حنبل كان صاحب كرامات عسكرية، تمارس أحياناً باسمه وببركته، حتى وهو بعيد عنها ولا يعلم من أمرها شيئا.

ولم يكد يفلت من هذا المطب الخطير أحد من أئمة السلفيين، السابقين واللاحقين، لا ابن تيمية، ولا ابن قيم الجوزية، ولا ابن كثير، ولا غيرهم، مع بالغ الأسى وشديد الأسف. حتى لقد بلغ التطاول المفجع في موضوع الكرامات عند ابن تيمية حَدّاً جعله يقول في **"مختصر الفتاوى المصرية" (ص600):** "وكرامات الأولياء حق باتفاق أئمة أهل الإسلام والسنة والجماعة. وقد دل

عليها القرآن في غير موضع، والأحاديث الصحيحة، والآثار المتواترة عن الصحابة والتابعين وغيرهم". ثم يمضي في **"مجموع الفتاوى"** (275/11) قائلاً: "وكرامات أولياء الله إنما حصلت ببركة اتباع رسوله ρ. فهي في الحقيقة تدخل في معجزات الرسول ρ". كما يقول في **مجموع الفتاوى** [156/3] كذلك: "ومن أصول أهل السنة: التصديق بكرامات الأولياء وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات، في أنواع العلوم والمكاشفات، وأنواع القدرة والتأثيرات"، وفي كتاب **"الفرقان"** (ص58) يؤكد ذلك بقوله: "فقد ثبت أن لأولياء الله مخاطبات ومكاشفات".

ويتوغل ويتفحش **ابن تيمية** في كتاب **"مجموع الفتاوى"** [376/4 – 377] حتى يروي أثراً يفيد بأن الله تعالى يعطي الولي القدرة على أن يقول للشيء كن فيكون. وفي هذا يقول بالحرف الواحد: "وجاء تفسير ذلك في آثار أن من عباد الله من لو أقسم على الله أن يزيل جبلاً أو الجبال من أماكنها لأزالها، وأن لا يقيم القيامة لما أقامها ... وقد جاء في الأثر "يا عبدي أنا أقول للشيء كن فيكون، أطعني أجعلك تقول للشيء كن فيكون. يا عبدي! أنا الحي الذي لا يموت، أطعني أجعلك حياً لا تموت".

كما يمضي قدماً في كتاب النبوات (ص213) فيقول: "فآيات الأنبياء مستلزمة لصدقهم وصدق من صدقهم، وشهد لهم

بالنبوة". والآيات التي يبعث الله بها أنبياء قد يكون مثلها لأنبياء أُخر مثل إحياء الموتى، فقد كان لغير واحد من الأنبياء. وقد يكون إحياء الموتى على يد أتباع الأنبياء كما قد وقع لطائفة من هذه الأمة ومن أتباع عيسى. فإن هؤلاء يقولون: نحن إنما أحيا الله الموتى على أيدينا لأَتباع محمد أو المسيح. فبإيماننا بهم وتصديقنا لهم أحيا الله الموتى على أيدينا".

ثم يؤكد ذلك أيضاً في **كتاب النبوات** (ص218) قائلاً: "فإنه لا ريب أن الله خص الأنبياء بخصائص لا توجد لغيرهم ... بخلاف إحياء الموتى فإنه اشترك فيه كثير من الأنبياء، بل ومن الصالحين".

بل لقد بلغ العَجَبُ العُجابُ عند ابن تيمية، أن تمددت عنده الضلالات في موضوع الكرامات حتى بلغت حداً جعله يقول **إن الخوارق لا تقتصر على الصالحين** حتى تكون كرامة لهم وحدهم، **بل إنها لتمتد كذلك إلى الفُجّار**، فهو يقول بالحرف الواحد (في مجموع الفتاوى 300/11): **"إني لأعرف من يكلمه النبات، ويحدثه الطير، وهو من الفُجّار**. وهنا يكون الشيطان قد دخل فيها وتكلم ليُلِّبس على الناس دينهم".

أما **الإمام النووي**، وفي معرض شرحه لصحيح مسلم (108/16)، فيسرح هو الآخر ويشطح في موضوع الكرامات، ويقول: "إن كرامات الأولياء تقع باختيارهم وطلبهم. [يعني بطلب

الأولياء واختيارهم، على قاعدة ما يطلبه المستمعون]. وهذا هو الصحيح عند أصحابنا المتكلمين، علماء العقيدة. ومنهم من قال: إن كرامات الأولياء لا تقع باختيارهم وطلبهم، وفيه أن الكرامات قد تقع بخوارق العادات على جميع أنواعها. ومنعها بعضهم وادّعى أنها تختص بمثل إجابة دعاء ونحوه. وهذا غلط من قائله وإنكار للحس، بل **إن الصواب جريانها بقلب الأعيان، وإحضار الشيء من العدم ونحوه**". يعني أن الكرامات المزعومة عنده لا تقف عند حدود خرق النواميس الكونية، بل إنها لتتعدى ذلك إلى مشاركة رب العالمين في الخلق من عدم، والعياذ بالله تعالى!!!

أما **ابن كثير الدمشقي** [701-774هـ]، أحد كبار علماء أهل السنة والجماعة، فقد بلغ به الحال أن ذكر أن بِشْراً الحافي، أحد أقطاب التصوف [179-227هـ]، كانت تنوح عليه الملائكة في البيت الذي كان يسكنه، وأنه قد رآه بعضهم في المنام فقال: ما فعل الله بك؟ فقال بشر: غفر لي ولكل من أحبني إلى يوم القيامة!!

أما **الإمام أبو جعفر الطحاوي** [853-935م]، صاحب كتاب **"العقيدة الطحاوية"**، الذي يكاد يشكل كتابه المرجعية الأولى في العقائد وأصول الدين لدى جمهور من يسمون بأهل السنة والجماعة عامة وعند السلفيين خاصة، فيقول فيه ما يلي: "أولياء الله المتقون هم المقتدون بمحمد ρ، فيفعلون ما أمر به، وينتهون

عما عنه زجر، ويقتدون به فيما بيّن لهم أن يتبعوه فيه. فيؤيدهم بملائكته وروح منه، ويقذف الله في قلوبهم من أنواره. **ولهم الكرامات** التي يكرم الله بها أولياءه المتقين. وخيار أولياء الله كراماتهم لحجة في الدين، أو لحاجة بالمسلمين، كما كانت معجزات نبيهم، ρ". يعني لا فرق عنده بين كرامات الأولياء ومعجزات الأنبياء والمرسلين.

وراح ابن تيمية، في كتاب **"الفرقان بين أولياء الرحمن وأولياء الشيطان"** (ص158) يدحرج على رؤوس الأمة من الكرامات الموهومة، أو إن شئت فقل المعجزات المزعومة، للصحابة والتابعين وسائر الصالحين، ما لا يقول بها إلا من اختلت موازين إدراكه، أو كان يعاني من ازدواجية أو انفصام في شخصيته، ولا يصدقها إلا من اختل عقله، وفقد صوابه، ولزمه اللجوء إلى أقرب مصحة عقلية، وذلك مثل:

1. أن **عباد بن بشر وأسيد بن حضير** خرجا من عند رسول الله ρ في ليلة مظلمة. فأضاء لهما نور مثل طرف السوط، فلما افترقا افترق الضوء معهما.
2. ذهب **أبو بكر** بثلاثة أضياف معه إلى بيته، وجعل لا يأكل لقمة إلا ربا من أسفلها أكثر منها، فشبعوا، وصارت أكثر مما هي قبل ذلك. فنظر إليها أبو بكر وامرأته فإذا هي أكثر مما كانت. فرفعها إلى رسول الله ρ، وجاء أقوام

كثيرون فأكلوا منها وشبعوا. (هذه القصة المزعومة وردت في الصحيحين كذلك).

3. **وعامر بن فهيرة** قتل شهيداً، فالتمسوا جسده فلم يقدروا عليه، وكان لما قتل رفع، فرآه عامر بن الطفيل وقد رفع. وقال عروة: فيرون الملائكة رفعته.

4. وخرجت **أم أيمن** مهاجرة وليس معها زاد ولا ماء، فكادت تموت من العطش، فلما كان وقت الفطر، وكانت صائمة، سمعت حساً على رأسها، فرفعته فإذا دلو معلق، فشربت منه حتى رويت، **وما عطشت بعد ذلك بقية عمرها**.

5. **وسفينة مولى رسول الله** ρ أخبر الأسد بأنه رسولُ رسولِ الله ρ، فمشى معه الأسد حتى أوصله مقصده .

6. **وخالد بن الوليد** حاصر حصناً منيعاً، فقالوا: لا نسلم حتى تشرب السم، فشربه، فلم يضره أبداً.

7. **والعلاء بن الحضرمي** كان عامل رسول الله ρ على البحرين، وكان يقول في دعائه: يا عليم، يا حليم، يا علي، يا عظيم، فيستجاب له. ودعا الله بأن يسقوا ويتوضأوا لما عدموا الماء والاسقاء لما بعدهم، فأجيب.

8. **والعلاء بن الحضرمي** كذلك دعا الله لما اعترضهم البحر، ولم يقدروا على المرور بخيولهم، **فمروا كلهم على الماء ما**

ابتلت سروج خيولهم، ودعا الله أن لا يروا جسده إذا مات ، فلم يجدوه في اللحد.

9. وطلب **الأسود العنسي**، لما ادعى النبوة، **أبا مسلم الخولاني**، فقال له: أتشهد أني رسول الله؟ قال: ما أسمع. قال: أتشهد أن محمداً رسول الله ؟ قال: نعم. فأمر الأسود العنسي بنار فألقي فيها أبو مسلم، فوجدوه قائماً يصلي فيها، وقد صارت عليه برداً وسلاماً.

10. **وعمر بن الخطاب** لما أرسل جيشاً أمّر عليهم رجلاً يسمى **سارية**. فبينما عمر يخطب ذات يوم إذ جعل يصيح من على المنبر: يا سارية! الجبل، **يا ساريةَ! الجبلَ الجبل!** ولما قدم رسول من جيش سارية إلى المدينة سأله عمر عما وقع لهم. فقال: يا أمير المؤمنين! لقينا عدونا فهزمونا، فإذا بصائح ينادي: يا ساريةَ الجبل، يا ساريةَ الجبلَ الجبل! فأسندنا ظهورنا بالجبل فهزمهم الله.

11. كان **أسيد بن حضير** يقرأ سورة الكهف فنزل من السماء مثل الظلة فيها أمثال السرج، وهي الملائكة نزلت لقراءته.

12. كانت الملائكة تسلم على **عمران بن حصين**.

13. **كان سلمان وأبو الدرداء** يأكلان في صحفة [يعني صحن]، فسبحت الصحفة أو سبح ما فيها. [يعني أنهما سمعا تسبيح الصحفة أو تسبيح ما فيها].

14. **وخُبَيْب بن عدي** كان أسيراً عند المشركين بمكة، وكان يؤتى بعنب يأكله وليس بمكة عنبة.

15. **والبراء بن مالك** كان إذا أقسم على الله تعالى أبرّ قسمه.

وكانت الحرب إذا اشتدت على المسلمين في الجهاد يقولون: يا براء! أقسم على ربك، فيقول: يا رب! أقسمت عليك لما منحتنا أكتافهم، فيهزم العدو. فلما كان يوم القادسية قال: أقسمت عليك يا رب لو منحتنا أكتافهم وجعلتني أول شهيد. فمنحوا أكتافهم، وقتل البراء شهيداً.

16. **وسعد بن أبي وقاص:** كان مستجاب الدعوة، ما دعا قط إلا استجيب له. وهو الذي هزم جنود كسرى وفتح العراق.

17. **وسعيد بن زيد:** دعا على أروى بنت الحكم فأعمى الله بصرها لما كذبت عليه. فقال: اللهم إن كانت كاذبة فأعم بصرها واقتلها في أرضها، فعميت ووقعت في حفرة من أرضها فماتت.

18. ولما عذبت الزنيرة على الإسلام في الله، فأبت إلا الإسلام، وذهب بصرها. قال المشركون: أصاب بصرها اللات والعزى. قالت: كلاّ والله! فرد الله عليها بصرها!!

أما في كتابه "**مجموع الفتاوى**" فيورد ابن تيمية المزيد من الغرائب والعجائب في موضوع الكرامات الخارقة الحارقة للعقل والدين مثل:-

1. كان **عامر بن عبد قيس** يأخذ عطاءه ألفي درهم في كُمِّه، فما يلقاه سائل في طريقه إلا أعطاه [منه] بغير عدد. ثم يجيء إلى بيته فلا يتغير عددها ولا وزنها!
2. تغيب **الحسن البصري** عن الحجاج، فدخلوا عليه ست مرات، فدعا الله عز وجل فلم يروه، ودعا على بعض الخوارج كان يؤذيه فَخَرَّ ميتاً!
3. **صلة بن أَشْيَم** مات فرسه وهو في الغزو. فقال: اللهم لا تجعل لمخلوق عَلَيَّ مِنَّة، ودعا الله عز وجل، فأحيا له فرسه!
4. كان **سعيد بن المسيب** في أيام الحَرَّة يسمع الأذان من قبر الرسول ρ، أوقات الصلوات.

5. **رجل من النَّخْع** كان له حمار فمات في الطريق. فقال له أصحابه: هَلُمَّ نتوزع متاعك على رحالنا. فقال لهم: أمهلوني هُنيهة. ثم توضأ فأحسن الوضوء، وصلى ركعتين، ودعا الله تعالى، فأحيا له حماره، فحمل عليه متاعه!

6. لما مات **الأحنف بن قيس** وقعت قلنسوة رجل في قبره، فأهوى ليأخذها، فوجد القبر قد فسح فيه مَدُّ البصر!

7. كان **إبراهيم التيمي** يقوم الشهر والشهرين لا يأكل شيئاً!

8. كان **عبد الواحد بن زيد** قد أصابه الفالج، فسأل ربه أن يطلق له أعضاءه وقت الوضوء. فكان وقت الوضوء تطلق أعضاؤه ثم تعود بعده!

فهذه السلسلة المخزية من الأكاذيب الفاحشة الخارقة للعقل والدين إنما أراد بها مخترعوها أن يثبتوا أن المعجزات ليست في حقيقة أمرها وقفا على الأنبياء وحدهم، بل إن أولياء الله العارفين من غير الأنبياء والمرسلين، قادرون على أن يأتوا بمثلها، أو ربما بأبلغ منها، وأكثر منها أشكالاً وألواناً، زيادة على قاعدة **" ما صح أن يكون معجزة لنبي جاز أن يكون كرامة لولي"**، زاعمين أن قوله تعالى: **{أَلا إِنَّ أَوْلِيَاءَ اللَّهِ لاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ}** [يونس: 62] فيها الدليل القاطع والبرهان الساطع على صحة ما ذهبوا إليه في موضوع كرامات

الأولياء. علماً بأنه لا يوجد في هذه الآية، وما شاكلها من آيات، أي علاقة بالكرامات المزعومة، لا من قريب ولا من بعيد. فالآية تعتبر أن **كل من كان وَليّاً لله، يعني يؤمن به ويلتزم بشرعته ومنهاجه وليس ولياً للشيطان،** فالله تعالى لا يضيع أجر من أحسن عملاً، مهما كلفه ذلك من بأساء وضراء وعَنت وتضحيات. فليست الولاية، والحالة هذه، وقفاً على فئة خاصة من ذوي المؤهلات الخارقة. والآيات القرآنية لا ترتب على الالتزام بشرع الله ومنهاجه، وجعل الولاء لله وللرسول فوق كل ولاء، أية معجزات أو كرامات مزعومة أو خوارق عادات موهومة. فالإنسان، خيِّراً كان أم شِّريراً، خاضع لسنن الله ومحكوم لقوانينه في الكون والإنسان والحياة، لا يملك لها تبديلاً ولا تغييراً ولا تحويلاً.

أما **ابن القيم** فقد زاد الطين بلة في كتابه "**مدارج السالكين**" (510/2) حين راح يتحدث عن **كرامات شيخه ابن تيمية** فيقول: ولقد شاهدت من فراسة شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله، أموراً عجيبة، وما لم أشاهده منها أعظم وأعظم:

أ– لما طُلب إلى الديار المصرية، وأريد قتله بعدما أنضجت له القدور وقلبت له الأمور، اجتمع أصحابه لوداعه وقالوا: قد تواترت الكتب بأن القوم عاملون على قتلك. فقال: والله لا يصلون إلى ذلك أبداً. قالوا: أفتحبس؟ قال: نعم،

ويطول حبسي، ثم أخرج وأتكلم بالسنة على رؤوس الناس. سمعته يقول ذلك.

ب– وأخبرني غير مرة بأمور باطنة تخص بي مما عزمت عليه ولم ينطق بها لساني. يعني أن ابن تيمية كان يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور!!

ج– وأَخبرني بعض حوادث كبار تجري في المستقبل، ولم يعين أوقاتها، وقد رأيت بعضها وأنا أنتظر بقيتها. يعني أن ابن تيمية كان علاّماً للغيوب!!

د– أما في كتاب **"الروح"** فيمضي ابن القيم إلى القول: "وقد حدثني غير واحد ممن كان غير مائل إلى شيخ الإسلام ابن تيمية أنه رآه بعد موته وسأله عن شيء كان يشكل عليه من مسائل الفرائض وغيرها فأجاب بالصواب"!!

ويبدو أن **فكرة كرامات الأولياء الصوفية** قد استهوت شيوخ المسلمين من مختلف الفرق والمذاهب، في الماضي والحاضر. فاحتضنوها أيما احتضان، وراحوا بدورهم يزعمون أن لها وجوداً باذخاً في حياة الرسول ρ، تحت أسماء كرامات ومعجزات وعلوم غيبية، كما أن لها كذلك وجوداً مستفيضاً في حياة الصحابة الكرام، وغيرهم ممن لا يحصيهم عدد، من التابعين وغيرهم من عباد الله الصالحين. فكأنهم، بذلك، قد سلموا للصوفيين بمزاعمهم الكاذبة في موضوع كرامات الأولياء. ثم راحوا يزايدون عليهم

بإلباس الرسول وصحابته كرامات زائفة لا واقع لها في دين الله، ولا وجود لها في واقع حياة الرسول وأصحابه خاصة، ولا في حياة سائر البشر عامة، لا من قريب ولا من بعيد.

ورغم ما في أمر هذه الكرامات من شطط وهذيان وبهتان، ومخالفة لقطعي القرآن، ومخالفة لسنن الله الماضية في خلقه، مما لا يستثنى منه أحد من العالمين، سواء أكان بشراً عادياً أم رسولاً نبياً، فإنهم، رغم ذلك، قد غفلوا عن هذه البديهية أو أغفلوها، انسياقاً وراء الهوى الذي كثيراً ما يعمي القلوب التي في الصدور، أو دسّاً تعمدوه لتخريب المنظومة العقائدية الإسلامية، وضرب حجيتها، وإتيان بنيانها من القواعد.

فما كان يصح أن تختلط عليهم الأمور القطعية الواضحة في أمر المعجزات. فتلك حالات خاصة بالرسل والأنبياء، لا تتعداهم إلى غيرهم من سائر الناس، مهما كانوا أتقياء أو أنقياء. فقد كان يراد من تسليح الأنبياء والمرسلين بالمعجزات، أن يتحدى بها كل نبي أو رسول قومه أو غيرهم من الناس الذين أرسل إليهم، وأن يقيم الحجة عليهم من خلال تلك المعجزات. فإذا جاز أن يمتلكها من هَبِّ ودَبَّ من غير الأنبياء والمرسلين، فقد سقط إعجازها وسقطت حجيتها، وكان في هذا السقوط الدليل القاطع والبرهان الساطع على غياب كلمة الحق والصدق في دعاوى النبوات والرسالات، والعياذ بالله تعالى!!

كذلك فإن أمر المعجزات بالنسبة للأنبياء والمرسلين لم يكن أمراً مطلقاً، يعطي كل نبي القدرة على الإتيان بالمعجزات التي يريدها، في كل أمر من أمور الحياة الدنيوية، متى وكيف شاء وحيثما أراد. فكل نبي مضى كانت له معجزته أو معجزاته التي اختصه الله بها، وغالباً مما لا يشاركه فيها أحد غيره من المرسلين. فالنار كانت برداً وسلاماً على **إبراهيم** عليه السلام وحده، ولو دخلها غيره من البشر، العاديين أو المرسلين، لاحترقوا فيها بلا ريب ولا هوادة، وإبراهيم هو الذي أحيا الله له، بدعائه، أربعة من الطير تقطعت أوصالها وتباعدت أجزاؤها، **وعيسى** هو وحده الذي دعا ميتاً فقام له، وكان يبرئ الأَكْمَهَ والأَبْرص من غير علاج، وهو الذي تكلم في المهد صبياً، وهو الذي ولد من أم بلا أب، **وموسى** هو الذي تحولت العصا بين يديه إلى حية تسعى، وهو الذي ضرب الحجر بعصاه فانفجرت منه اثنتا عشرة عَيْناً، وهو الذي ضرب البحر بعصاه فانفلق، فكان كل فِرْقٍ كالطود العظيم، فنجاه الله بذلك ومن معه من فرعون وملئه. ولو فعل ذلك غيره من الأنبياء والمرسلين لغرقوا في البحر وكانوا من الهالكين، **ويوسف** هو الذي علّمه الله من تأويل الأحاديث أو **الأحلام التي تقع لغيره** علماً لا ينبغي، في صدقه وقطعيته، لنبي غيره. وكذلك هو شأنه حينما قال لإخوته: "اذهبوا بقميصي هذا فألقوه على وجه أبي يأت بصيرا"، **وداود**

هو من ألان الله له الحديد، **وسليمان** هو من سخر الله له الجن، **ومحمد** ρ هو وحده الذي أرسل إلى الناس كافة بكتاب يعجز الإنس والجن مجتمعين على أن يأتوا بمثله، ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا، كما يعجز الإنس كافة على أن يأتوا بسورة واحدة مثله.

من هذا كله نعلم أن معجزة أي نبي لا تتكرر بحذافيرها مع غيره، كما لا يستطيع كذلك أي نبي أن يأتي بغير المعجزة التي أعطاه إياها رب العالمين، ليقيم بها الحجة على قومه، فيكون لهم بشيراً ونذيراً، وداعياً إلى الله بإذنه وسراجاً منيرا.

ومن أبلغ الأمثلة على ما نحن بصدده من وقوع بعض كبار العلماء السابقين في متاهة الكرامات، كتاب أحد المشاهير وهو **القاضي عياض "الشفا بتعريف حقوق المصطفى"**، وهو الكتاب الذي يعد عند الكثيرين، قديماً وحديثاً، أفضل ما كتب في السيرة النبوية، وهو كتاب معتمد لدى أهل السنة عامة، ولدى الجماعات السلفية خاصة.

والقاضي عياض هذا **(476-544هـ)** هو العالم الأندلسي المغربي الذي عاصر دولتي المرابطين والموحدين في الأندلس. وكان بعض علماء عصره ومن بعدهم يعتبرونه إمام زمانه في الحديث وعلومه، وفي التفسير وعلومه، فقيها، أصوليا، عالماً في اللغة، بصيراً بالأحكام على مذهب الإمام مالك، شاعراً

مجيداً، ريَّاناً من الأدب، خطيباً بليغاً .... ومع ذلك فإن هذا الإمام العبقري الفذ – حسب تصويرهم له ولحياته ولإنجازاته العلمية – قد راح يشطح في كرامات النبي، وفي معجزاته المادية الحسية، وفي علمه بالغيب، ما طاب له أن يشطح. حتى لقد كان إنتاجه في ذلك الكتاب، أعني **كتاب الشفا**، مثار تقدير وإعجاب منقطع النظير عند مشايخ عصره ومن بعدهم، من أهل السنة والجماعة عامة ومن السلفيين خاصة، ما جعله يتربع عندهم على عرش كتّاب السيرة النبوية. وما ذلك إلا لأنه قد ذهب في مقولاته، إجمالاً وتفصيلاً، إلى اعتبار أن ما أتى به الرسول ρ من كرامات ومعجزات مادية حسية، ومن كشف وإلهام وعلوم غيبية لَدُنِّيَّة قد جعله يتخطى حدود بشريته وضعف إنسانيته، فيتصل بالملأ الأعلى، ويتعامل مع الملائكة المقربين، ويشكل حلقة وصل بين أهل الأرض وأهل السماء.

ونظراً لأن القاضي عياض قد غابت عنه الدراية في موضوع الكرامات، غياباً عملياً مُخِلاً بما قدمه من إنجازات، فقد أتى في كتابه هذا بالعجب العجاب، من الكرامات والمعجزات المزعومة للرسول، والتي، لا ريب، يشاركه التصديق بها جمهور المشايخ والعلماء في عصره، وفي الأعصار اللاحقة جميعها، وعلى رأسهم مشايخ السلفية في الماضي والحاضر، إلا من رحم ربك.

فالباب الرابع عنده في كتابه عنوانه: **فيما أظهره الله تعالى على يديه من المعجزات وشرّفه به من الخصائص والكرامات.**

ومن جملة ذلك:

1- حبس الشمس:

فقد روي عن أسماء بنت عميس أن النبي ρ كان يوحى إليه ورأسه في حجر علي. فلم يُصَلِّ العصر حتى غربت الشمس. فقال النبي ρ: أصلّيتَ يا علي؟ قال: لا. فقال: اللهم إنه كان في طاعتك وطاعة رسولك، فاردد عليه الشمس! قالت أسماء: فرأيتها غربت، ثم رأيتها طلعت بعدما غربت. ووقفت على الجبال والأرض، وذلك بالصهباء في خيبر.

2- نبع الماء من بين أصابعه وتكثيره ببركته:

فعن أنس بن مالك قال: رأيت الرسول ρ وحانت صلاة العصر. فالتمس الناس الوضوء فلم يجدوه. فَأُتِيَ رسول الله بوضوء،[يعني إناء للوضوء]، فوضع في ذلك الإناء يده، وأمر الناس أن يتوضأوا منه.

قال: فرأيت الماء ينبع من بين أصابعه. فتوضأ الناس حتى توضأوا عن آخرهم.

3- تكثير الطعام ببركته ودعائه:

عن جابر أن الرسول ρ يوم الخندق أطعم ألف رجل من صاع شعير وعَناق، يعني سخلة.

وعن سمرة بن جندب أن النبي ρ أُتِيَ بقصعة فيها لحم، فتعاقبوها من غدوة حتى الليل، يقوم قوم ويقعد آخرون.

وعن جابر أن رجلاً أتى النبي ρ يستطعمه. فأطعمه شطر وسق من شعير. فما زال يأكل منه وامرأته وضيفانه حتى كاله. فأتى النبي ρ فأخبره، فقال: لو لم تكله لأكلتم منه ولقام بكم.

4- تسبيح الطعام بين يديه:

عن ابن مسعود قال: لقد كنا نسمع تسبيح الطعام وهو يؤكل. وفي رواية أخرى عن ابن مسعود قال: كنا نأكل مع رسول الله ρ الطعام ونحن نسمع تسبيحه.

5- الجماد يطيعه:

عن ابن عباس: كان حول الكعبة ستون وثلاث مئة صنم مثبتة الأرجل بالرصاص والحجارة. فلما دخل رسول الله ρ المسجد الحرام عام الفتح جعل يشير بقضيب في يده إليها ولا يمسها ويقول: **"جاء الحق وزهق الباطل، إن الباطل كان زهوقا".** فما أشار إلى وجه صنم إلا وقع لقفاه، ولا لقفاه إلا وقع لوجهه، حتى ما بقي منها صنم.

6- المعجزات في ضروب الحيوانات:

الأمثلة من تقليعات الدواب كثيرة وحسبنا في هذا المقام أن نورد حكاية **الحمار يعفور** مثالاً على كرامات الرسول ρ الخرافية المزعومة في عالم الحمير، وعلى **كرامات الحمير كذلك في عالم النبوات.**

فعن أبي عبد الرحمن السلمي عن أبي منظور قال: لما فتح الله على نبيه ρ خيبر أصابه من سهمه أربعة أزواج بغال، وأربعة أزواج خفاف [من الخُف]، وعشر أواق ذهب وفضة، وحماراً أسود، ومكتل [يعني قفة]. قال: فكلم النبي ρ الحمار

فكلمه. فقال له: ما اسمك؟ قال الحمار: يزيد بن شهاب. أخرج الله من نسل جدي ستين حماراً، كلهم لم يركبهم إلا نبي. ولم يبق من نسل جدي غيري، ولا من الأنبياء غيرك. وقد كنت أتوقع أن تركبني. قد كنت قبلك لرجل يهودي، وكنت أعثر به عمداً. وكان يجيع بطني ويضرب ظهري. فقال النبي ρ: **سميتك يعفور.**

يا يعفور! قال: لبيك. قال: **تشتهي الإناث؟** قال: لا. فكان النبي ρ يركبه لحاجته. فإذا نزل عنه بعث به إلى باب الرجل، فيأتي الباب فيقرعه برأسه، فإذا خرج إليه صاحب الدار أومأ إليه أن أجب رسول الله ρ!! يعني أن الحمار يعفور كان يعمل مراسلاً خاصاً عند الرسول، كما كان سكرتيراً حافظاً لخصوصيات علاقاته وكاتماً لأسراره.

فلما قبض النبي ρ جاء يعفور إلى بئر كانت لأبي الهيثم بن التيهان فتردى فيها، فصارت قبره، جزعاً على رسول الله ρ. يعني أن الحمار قد انتحر، رحمه الله تعالى وغفر له هذه الخطيئة!!

مهازل لا يمكن أن تصدر إلا عن حقير من اللئام، الحاقدين على رسول الإسلام!

7– شهادة الأطفال الرضع والصبيان والمعوقين:

روى وكيع أن النبي ρ أتى بصبي قد شبّ لم يتكلم قط. فقال له النبي ρ من أنا؟ فقال: رسول الله.

وروي عن معرض بن معيقيب قال: رأيت من النبي ρ عجباً! جيء بصبي يوم ولد فقال له النبي ρ من أنا؟ فقال: رسول الله! فقال له النبي ρ: صدقت، بارك الله فيك.

ثم إن الغلام لم يتكلم بعدها حتى شب، فكان يسمى مبارك اليمامة.

8- إحياء الموتى:

عن الحسن: أتى رجل النبي ρ، فذكر أنه طرح بُنَيَّة له (يعني وأدها) في وادي كذا. فانطلق معه إلى الوادي، وناداها باسمها: يا فلانة، أجيبي بإذن الله. فخرجت وهي تقول: لبيك وسعديك! فقال لها النبي ρ: إن أبويك قد أسلما، فإن أحببت أن أردك عليهما؟ قالت: لا حاجة لي فيهما، وجدت الله خيراً لي منهما.

9- إبراء المرضى وذوي العاهات:

ذكر العقيلي عن حبيب بن فديك (أو فريك) أن أباه ابيضت عيناه، فكان لا يبصر بهما شيئاً. فنفث رسول الله ρ في عينيه، فأبصر. فرأيته يدخل الخيط في الإبرة وهو ابن ثمانين.

وتفل الرسول ρ في عيني علي يوم خيبر، وكان رمداً، فأصبح بارئاً.

وعلي بن الحكم انكسرت ساقه يوم الخندق، فبرئ مكانه، وما نزل عن فرسه.

وقطع أبو جهل، يوم بدر، يد معوذ بن عفراء. فجاء يحمل يده، فبصق عليها رسول الله ρ، وألصقها فلصقت.

وحبيب بن يساف أصيب يوم بدر مع رسول الله ρ بضربة على عاتقه حتى مال شِقُّه. فرده الرسول ρ ونفث عليه حتى صح.

وعن ابن عباس أن امرأة جاءت بابن لها به جنون، فمسح الرسول ρ صدره. فثَعَّ ثَعَّةً، فخرج من جوفه مثل الجرو الأسود، فسعى.

10- الاستجابة المطلقة لدعائه ρ:

مثل **دعائه لعبد الرحمن بن عوف** بالبركة. قال عبد الرحمن: فلو رفعت حجرا لرجوت أن أصيب تحته ذهباً.

وأنه ρ دعا لمعاوية بالتمكين في البلاد، فنال الخلافة. [حديث من أحاديث البهتان الأموي بامتياز].

وأنه ρ **دعا لسعد بن أبي وقاص** أن يجيب الله دعوته، فما دعا على أحد إلا استجيب له.

وأصاب الناس في بعض مغازيه عطش، **فسأله عمر الدعاء**، فدعا. فجاءت سحابة، فسقتهم حاجتهم، ثم أقلعت**!**

وقال ρ **للنابغة:** لا يفضض الله فاك. فما سقطت له سن.

وقال **لأبي قتادة:** أفلح وجهك. اللهم بارك له في شعره وبشره. فمات وهو ابن سبعين سنة وكأنه ابن خمس عشرة سنة. وفي رواية أخرى أنه كان أحسن الناس ثغرا، إذا سقطت له سنّ نبتت له أخرى. وعاش عشرين ومئة سنة، وقيل أكثر من هذا.

ودعا **لعبد الله بن جعفر** بالبركة في صفقة يمينه، فما اشترى شيئاً إلا ربح فيه.

ودعا لعلي أن يُكفى الحر والقرّ. فكان يلبس في الشتاء ثياب الصيف، وفي الصيف ثياب الشتاء، لا يصيبه حر ولا برد.

ودعا لفاطمة ابنته ألا يجيعها. قالت: فما جعت بعد.

ودعا على صبي قطع عليه الصلاة أن يقطع الله أثره، فأقعد.

وقال **لعتبة بن أبي لهب:** اللهمَ سَّلِطْ عليه كلبا من كلابك، فأكله الأسد.

فهذه الأحاديث وأمثالها، على كثرتها، تخالف قطعي القرآن مخالفة واضحة صريحة. فالله تعالى، في معرض خطابه للرسول ρ يقول:

أ- {قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ}.

ب- {قُل لاَّ أَمْلِكُ لِنَفْسِي نَفْعاً وَلاَ ضَرّاً إِلاَّ مَا شَاءَ اللّهُ وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَاْ إِلاَّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} . أما الاستثناء في قوله تعالى: {إِلاَّ مَا شَاءَ اللّهُ} فهو يعتبر في لغة العرب **استثناء مفرغا، وهو لا يفيد في هذا السياق غير توكيد النفي.**

فإذا كان علم الغيب الذي هو طريق للاستكثار من الخير قد حرم منه الرسول ρ في خاصة نفسه، فكيف بالله يكون دعاؤه للغير طريقاً للاستكثار لهم من الخير، أشكالاً وألواناً؟!!

11- بركاته وانقلاب الأعيان له فيما لمسه أو باشره:

بزق ρ في بئر كانت في دار أنس، فلم يكن بالمدينة أعذب منها.

وسكب من فضل وضوئه في بئر قباء فما نزفت بعد.

وأعطى الحسن والحسين لسانه فمصّاه، وكانا يبكيان عطشا، فسكنا.

وكان يتفل في أفواه الصبيان الرُضَّع فيجزئهم ريقه إلى الليل.

ومسح وجه قتادة بن ملحان، فكان لوجهه بريق حتى كان ينظر في وجهه كما ينظر في المرآة.

وضرب صدر جرير بن عبد الله، ودعا له، وكان ذكر له أنه لا يثبت على الخيل، فصار من أفرس العرب وأثبتهم.

ووضع يده على رأس حنظلة بن حزيم وبرّك عليه. فكان حنظلة يؤتى بالرجل قد ورم وجهه، والشاة قد ورم ضرعها، فيوضع على موضع كف النبي ρ فيذهب الورم.

12- إطلاعه على الغيب:

والأحاديث في هذا الباب، كما يقول القاضي عياض، غفر الله له ولمن صدّقه في مزاعمه، بحر لا يدرك قعره، ولا ينزف غمره:-

فعن حذيفة قال: ما أدري أنسي أصحابي أم تناسوه، والله ما ترك رسول الله ρ من قائد فتنة إلى أن تنقضي الدنيا يبلغ من معه ثلاث مئة فصاعدا إلا قد سمّاه لنا باسمه واسم أبيه وقبيلته.

وقال أبو ذر: لقد تركنا رسول الله ρ وما يحرك طائر جناحيه في السماء إلا ذكرنا منه علما.

عن أبي أمامة أن الرسول ρ قال: لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، قاهرين لعدوهم، حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك. قيل: يا رسول الله، وأين هم؟ قال: ببيت المقدس!!

وقال بمحاربة الزبير لعلي، وبنباح كلاب الحوأب على بعض أزواجه (يعني عائشة)، وأنه يقتل حولها قتلى كثيرون، وتنجو بعدما كادت.

وقال: وسيكون في أمته ثلاثون دجالا كذابا فيهم أربع نسوة.

وقال: لا يأتي زمان إلا والذي بعده شر منه.

وقال: هلاك أمتي على يد أغيلمة من قريش.

وقال: وترى رعاة الغنم رؤوس الناس، والحفاة العراة يتبارون في البنيان، وأن تلد الأَمَةُ رَبَّتَها.

وقال في الحَسَن: إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين.

ومنها أن الرسول ρ حين مرّ بالحِجْرْ نزلها واستسقى الناس من بئرها. فلما راحوا قال ρ: لا تشربوا من مائها شيئا، ولا تتوضأوا منه للصلاة. وما كان من عجين عجنتموه فاعلفوه الإبل، ولا تأكلوا منه شيئا. ولا يخرجن أحد منكم الليلة إلا ومعه صاحب له. ففعل الناس ما أمرهم الرسول ρ. إلا أن رجلين من بني ساعدة خرج أحدهما لحاجته وخرج الآخر في طلب بعير له. فأما الذي ذهب لحاجته فإنه خنق على مذهبه، [يعني ثُبِّت في المكان الذي ذهب إليه]، وأما الذي ذهب في طلب بعيره فاحتملته الريح حتى طرحته بجبل طيِّء. فأخبر بذلك الرسول فقال: "ألم أنهكم أن لا يخرج منكم أحد إلا ومعه صاحبه". ثم دعا للذي أصيب على مذهبه فشفي. وأما الآخر الذي وقع بجبل طيِّء فإن طيئاً أهدته لرسول الله ρ حين قدم المدينة". (بدون تعليق)!!

هذا غيض من فيض من الأساطير والخرافات التي ملأ القاضي عياض كتابه بها تحت عناوين كرامات الرسول ومعجزاته وإطلاعه على علم الغيب، القريب والمتوسط والبعيد، ليصل من ذلك كله إلى قوله بالحرف الواحد في خاتمة كتابه: **"ومعجزات نبينا ρ أظهر من سائر معجزات الرسل بوجهين:**

أحدهما: كثرتها، وأنه لم يؤت نبي معجزة إلا وعند نبينا مثلها، أو ما هو أبلغ منها".

هذه هي العصبية العمياء، في رفع شأن سيد الأنبياء، انسياقاً وراء الهوى والحب الأعمى، من غير أن يكون سيد البرية في حاجة إلى مثل هذه الخزعبلات. وما مثل هؤلاء المريدين إلا كمثل الفيل الذي أراد أن يبعد ذبابة استقرت على وجه صاحبه وهو نائم، فضربها بخرطومه، فبدل أن يطرد الذبابة عن وجه صاحبه قتله، وهو يظن أنه يحسن إليه صنعاً، ويسدي إليه معروفاً، ويرد إليه جميلاً.

ولم يقف موضوع التغني بخوارق الرسول المادية المزعومة، والتمني على الله بمثل كراماته الموهومة، عند حدود مشايخ السلف، بل لقد سبقهم إلى ذلك، وتخطاهم في كَمِّه وكَيْفِهِ، أرباب الصوفية المغرضون الذين أحاطوا كثيراً من النصابين الساقطين، ومن الزنادقة المارقين، بهالات باهرة من الكرامات الموهومة، والخوارق المادية المزعومة، والكشوف الباطنية، والعلوم اللَّدُنية المخترعة، كما تبلور ذلك أخيراً في موسوعة **الشيخ يوسف النبهاني** [1849-1932م] **"الجامع لكرامات الأولياء".**

ويا ليت هذه الشطحات المأساوية قد توقفت عند القاضي الشيخ المرحوم يوسف النبهاني [1849-1932م]، بل إنّا

لنجدها قد امتدت إلى **المرحوم الدكتور عبد الله عزّام** [1941-1989م]، أحد أعلام الإخوان المسلمين في الأردن، وذلك في كتابيه: **"آيات الرحمن في جهاد الأفغان"** و**"عبر وبصائر للجهاد في عصرنا الحاضر"،** اللذين خرج بهما على الأمة في أواسط الثمانينيات من القرن العشرين. فلقد أفاض المرحوم فيهما بإيراد أعداد كبيرة من الخوارق الخارقة للخيال، والكرامات المزعومة التي لا تخطر على بال، لرفقائه آنئذ ممن كانوا يُسمّون بالمجاهدين الأفغان، أو لعلهم كانوا – حسب كراماتهم المزعومة – يشكلون أنبياء آخر الزمان.

وربما كانت كل واحدة من تلك الخوارق والكرامات تشكل، بحد ذاتها، معجزة نادرة المثال، لم يحلم بها نبي مرسل ولا مَلَك مُقَرَّب!!

ويبدو أن **الشيخ عبد الله عزام،** قد أحسّ بعد الطبعة الأولى من كتابه **"آيات الرحمن في جهاد الأفغان"** بأنه قد قدم لأعداء الإسلام والمتربصين به الدوائر زاداً جديداً يشحذ به همتهم، ويقوي عزيمتهم وحجتهم، ويضاعف بأسهم في شن غارات جديدة على هذا الدين وعلى أهله التائهين. فراح إزاء ذلك، يردّ عن كتابه تهمتين فاحشتين توجهان إليه من قبل أبناء الأمة الغيورين على دينهم، الذابّين عن حياضه:

أمّا **أولاهما:** فهي أن نشر أمثال هذه القصص والحكايات سوف يؤدي إلى انتشار البدع والخرافات.

وأما **ثانيتهما:** فهي أن نشر أمثال هذه القصص والحكايات سوف يقدم هدية ثمينة مجانية لأعداء الإسلام وخصومه كي يسخروا من سخافاته ويشهّروا بخرافاته. وهو يقول في ذلك بالحرف الواحد: "ولقد اتخذ العلمانيون، والشيوعيون، والحاقدون، هذه القصص مادة للسخرية بالجهاد، واللّمز بالمجاهدين، والطعن بالكتاب، لأنهم يكرهون الإسلام، فيريدون منفذاً للطعن واللمز والدس".

ولتصحيح موقفه أو الثبات عليه لجأ المرحوم، كما يقول في كتابه **"آيات الرحمن في جهاد الأفغان"** إلى أستاذه العلامة الشيخ ابن باز، وإلى أخيه الكبير الدكتور عمر الأشقر. فراح يقول بهذا الصدد، وبالحرف الواحد: "وأول من كتبت إليه عن هذا الموضوع هو فضيلة أستاذنا وشيخنا الكبير العلامة عبد العزيز بن باز لأرى رأيه فيها (يعني في القصص والحكايات المزعومة التي تدور حول خوارق المجاهدين الأفغان وكراماتهم المزعومة). فشرح صدري عندما سمعت جوابه: "بشرى خير، تبشر بنصرهم إن شاء الله". كما يضيف قائلاً: وسألت كذلك أخانا الكبير الأستاذ الدكتور عمر الأشقر فقال: **أهم شيء هو صحة الرواية،** فإن كان الرواة صادقين فيجب أن تعلنها، **سواء**

وافقت عقول الناس أم لم توافق". يعني علينا أن نسلّم بالرواية وحدها مهما كان حكم الدراية عليها، تصديقاً أو تكذيباً. ولا داعي حينئذ لأن نكشف بالدراية كذب الوضاعين الذين تبرر الغاية عندهم الوسيلة. فيعمدون إلى غسيل أدمغة الجهلاء والمغفلين قبل أن يحاولوا غسيل جيوبهم، حتى تستوي لهم أمور النصب والاحتيال على سوقها، ويصبحوا بعد ذلك من أولياء الله الصالحين، أصحاب الكرامات والخوارق والمعجزات، يفصلونها على أي قياس شاؤوا، ويشكلونها على أي شكل أرادوا، يسرحون فيها ويمرحون ويشطحون، بلا وازع ولا رادع، ولا من يفضحهم ويكشف عوراتهم، ويسدد لهم الضربات القاصمات، واحدة تلو أخرى حتى يطهر عقول الأمة وجيوبها من الدنس والأرجاس، من كل دجّال ونصّاب ودساس، لا يريد لدين الله إلا أن يؤتى من القواعد على رؤوس أصحابه، إما حقداً عليه، وإما طمعاً في المغانم تختلس من جيوب أهله وذويه.

أجل، هذه هي الحقيقة القاطعة في موضوع الخوارق الموهومة والكرامات المزعومة، ولا يملك أحد حجة يستطيع بها رداً. فكتاب الله تعالى يكذبها، وسيرة رسوله وسيرة أصحابه تكذبها، والواقع المادي الباذخ، وسنن الله الماضية في خلقه، عبر العصور وكر الدهور، تكذبها. فلا مدخل فيها للصدق شروى نقير، ولا أدنى من ذلك بكثير.

ولو صح الحسد في مثل هذه الأمور لَحَقَّ للمرءِ أن يحسد أمثال هؤلاء الوضاعين على قدراتهم المذهلة في ميدان اختلاق الخرافات، وتبويبها وصياغتها في سياق يجعل منها أوسمة تكريم، وقلائد تعظيم، يكرم الله بها أولياءه الكذابين النصّابين، هكذا وبكل بساطة، مع أنها خارقة للخيال، مستحيلة المنال، ومن ضروب المحال، كلها جملة وتفصيلاً، حكايات مصنوعة وأخبار موضوعة.

وفيما يلي عينات قليلة من الكرامات الكثيرة المخترعة المزعومة التي أوردها المرحوم الدكتور عبد الله عزام، غفر الله له، في كتابيه المشار إليهما آنفاً، للذكرى والعبرة، لمن كان له قلب أو ألقى السمع وهو شهيد:

1. حدثني **عمر حنيف**، وهو قائد عسكري في منطقة زرمت وأرجون الأفغانية فقال: لم أر شهيداً واحداً نهشته الكلاب، رغم أن الكلاب تأكل الشيوعيين. ونحن نرد على هذا التخريف قائلين: إذا كان الإنسان، بعقله وعلمه وفَنِّه وذكائه ودهائه، لا يستطيع أن يميز جثة المؤمن من جثة الكافر بمجرد النظر إليهما، فكيف تستطيع الكلاب العجماوات ذلك، يا من استخفت مزاعمه بعقول البشر الأسوياء. أم هل يا ترى للكلاب، هي الأخرى، من الكرامات الإلهية مثلما هي لأولياء الله الصالحين، كما يزعم الزاعمون؟!

ثم يمضي عمر حنيف في الرواية المزعومة عنه قائلاً: "لقد رأيت شهداء، بعد أكثر من سنة، جروحهم حية تنزف دماً. يعني كأن الدماء في عروق الشهداء نبع غير محدود لا ينضب، وكأن كمية الدماء في أجساد البشر غير محدودة، لا تجف ولا يقف سيلانها عند حد، ولو بعد سنين من النزف المستمر!!

2. حدثني **أرسلان** قائلاً: "هاجمتنا الدبابات، وكان عددها مئة وعشرين دبابة، ومعهم هاون وسيارات كثيرة. ونفدت ذخيرتنا حتى تأكدنا من الأسر [يعني مدافع هاون]. فلجأنا إلى الله بالدعاء. وبعد قليل إذ بالقذائف والرشاشات تفتح على الشيوعيين من كل مكان. وهزم الشيوعيون، ولم يكن في المنطقة أحد غيرنا. ثم قال: إنها الملائكة".

ماذا نقول إذن، بعد هذه الحكاية الأرسلانية، في قوله تعالى: **{**وَأَعِدُّواْ لَهُمْ مَّا استَطَعْتُمْ مِّن قُوَّةٍ وَمِن رِّبَاطِ الْخَيْلِ ترهِبُونَ بِهِ عَدوَّ اللّهِ وَعَدُوَّكُم**}**؟! لماذا كان الرسول ρ وصحابته مدججين بالسلاح في حروبهم ضد الكفار، ولم يكن دعاؤهم، باعتبارهم خير البرية، هو سلاحهم للإثخان في الأرض وإرهاب العدو وقطع دابر الكفر والكافرين؟

3. حدثني **محمد ياسر** قال: إن الشيوعيين إذا دخلوا قرية بدباباتهم يسألون عن **اصطبلات خيول الإخوان المسلمين،**

فيتعجب الناس لأنهم لا يركبون خيولاً، ثم يفطنون أن هذه الخيول هي الملائكة!!!

4. حدثني **جلال الدين حقاني** قال: أعطيت مجاهداً بضع رصاصات، ونزل المعركة، وأطلق رصاصاً كثيراً، ولم تنقص الرصاصات وعاد بها.

5. حدثني **عمر حنيف** قال: كان أحد المجاهدين عاشقاً كبيراً للجهاد، واسمه عمر يعقوب، ثم استشهد وجئنا إليه. وإذا به يحتضن رشاشه. فحاولنا أخذ الرشاش منه فلم نستطع. فوقفنا برهة، ثم خاطبناه قائلين: يا يعقوب: نحن إخوانك. فإذا به يفلت الرشاش لنا. (يعني يعقوب علاّم الغيوب حتى وهو في عالم الفناء)!!

6. حدثني مولانا **جلال الدين حقاني** قال: لقد رأيت مرات كثيرة جداً الطيور تأتي تحت الطائرات تحمي المجاهدين من قذائف الطائرات. ثم يكمل الرواية عن **[قربان محمد]** أنه رأى الطيور مرة وقد قصفتهم الطائرات بشدة، وكانوا ثلاث مئة، فلم يجرح منهم أحد، مع أنهم كانوا في أرض سهلية.

7. حدثني **الحاج محمد يوسف،** نائب أمير منطقة لوكر، قال: مرّت دبابة على جسد المجاهد بدر محمد جل ولم يمت ولم يجرح.

أما رسولنا ρ فقد أصيب في معركة أحد وجُرح حتى شجّت رباعيته!!

أما المرحوم الدكتور عبد الله عزام فيشعر أن القارئ سوف يستعظم أو يستهجن أو يستنكر هذه الرواية فنجده يعلق عليها قائلاً: ولا ندري هل جاء بين العجلات أم تحت العجلات؟

8. حدثني **عبد المنان** قال: "كنّا ثلاثة آلاف مجاهد في مركزنا. فجاءت الطائرات وألقت علينا ثلاث مئة قذيفة نابالم، فلم تنفجر ولا واحدة منها"!!!

9. حدثني **جلال الدين حقاني** قال: إني وطئت على قنبلة، فانفجرت تحت قدمي، ولم تجرحني أبداً!

10. حدثني **محمد منجل** قال: رأيت بعيني الدبابة مرّت على **[أختر محمد]** فلم يمت. وعندما رأوه حياً عادت ومرّت عليه فلم يمت. ثم أخذوه مع اثنين من المجاهدين، وأطلقوا على الثلاثة النار من الرشاش فلم يمت. واستشهد الاثنان وسقط الثلاثة على الأرض. وجاؤوا ووراوه بالتراب. وبعد أن ذهب الشيوعيون قام وعاد إلى المجاهدين، ولا زال حياً يجاهد!!

11. أنا **عبد الله عزام**، رأيت بعيني قميص **[خوجا محمد]** محروقاً من شظايا قذيفة هاون، فيه خمسة ثقوب، ولم يجرح إلا

جرحاً واحداً. [بدون تعليق يا شيخ عبد الله، فقد بلغ السيل الزبى، وسرت في جسم أمتكم للكفر نيران!!].

12. رأيت مع **مطيع الله** شعرة أخذها من لحية شهيد، وكانت سوداء واحتفظ بها، وتحولت من الأسود إلى الأبيض. والأغرب، بعد ذلك، أنها طالت، وهي محفوظة في جيب مطيع الله.

13. حدثني **بير محمد روحاني** من خوست بباكتيا قال: هجمت علينا طائرتان وخمسون دبابة ومصفحة، وكنا ثلاثة عشر شخصاً، استشهد اثنان أحدهما محمد أمين وعمره (35) سنة. ولقد احتلم بعد ثلاث ساعات ونزل منه المني. يقسم بير محمد أني رأيت هذا بنفسي". يا للعار والشنار يا تجار الخرافات الجنسية، وهل هذا هو سبيل تكريم الشهداء في الدنيا قبل الآخرة؟!!

والدكتور عبد الله عزام يدرج هذه الحكاية في كتابه **"عبر وبصائر"** تحت عنوان: **"لعله التقى بالحورية"**. فهل مقام الحور العين هو في الدنيا أم في الآخرة، يا روّاد الترغيب والترهيب، الذين يفترون على الله الكذب، أشكالاً وألواناً، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً؟!!

14. حدثني **محمد شادم** عن استشهاد قاري عبد الرحمن (حافظ القرآن) قال: استشهد الساعة الثانية عشرة ظهراً ودفنته

وقت المغرب. وفي وقت دفنه كان يضحك ضحكاً عالياً، كلما وضعت الحجر ضحك. فقلنا: هذا ليس ميتاً. وتكرر الأمر ثلاث مرات، وكان حول القبر حوالي مئة مجاهد كلهم يبكون، ورائحته كالعطر. وممن شاهده الشيخ فتح الله، وحمد الله، (ونضيف إليهما **الشيخ حيّا الله** الذي غفل محمد شادم عن ذكره)!

15. حدثنا **مأمور بابرك** قال: استشهد مير سلام وبقي حاملاً سلاحه. وجاء المجاهدون وحاولوا أخذ سلاحه فرفض إفلاته، حتى جئت أنا (وأنا قائده) فهنّأته بالشهادة، وقلت له: هذا السلاح ليس لك إنما للجهاد والمجاهدين. فأفلت السلاح، وكان في السابعة عشرة من عمره.

16. حدثنا **حاج سردار محمد** و**معلم طور ومعلم داود** قالوا: استشهد خمسة وأربعون من المجاهدين ودفنوهم قرب بعضهم في كتب خيل. وبعد ثمانية عشر شهراً قصفت الطائرات المنطقة فظهرت ثلاث جثث للشهداء وهم: مبارك شاه، وحاجي محمد، ومبين. وكانت الدماء لا زالت تجري من جروحهم. وقد طالت أظافرهم وشعور شواربهم، ورائحتهم كالعنبر، وقد شهد هذه الحادثة أكثر من ثلاث مئة من أهالي كتب خيل. **عجائب**، والتصديق بها من كبريات المصائب!!

مهزلة الكرامات تمتد إلى بعض التحريريين:

ولم تتوقف مهزلة الكرامات المزعومة عند المرحوم عبد الله عزام من الإخوان المسلمين، بل نراها قد امتدت كذلك إلى بعض **التحريريين**. فقد وجه أحدهم إلى قيادة حزبه سؤالاً عن المعجزات والقول بالكرامات، كان هذا هو نصه: "المعجزة هي أمر خارق للعادة، ولا يكون إلا للأنبياء والرسل. ولكن كثيراً ما يردد العلماء كلمة **كرامة**، ويعرفونها بتعاريف عدة، ويحاولون الاستدلال عليها بآيات وأحاديث كثيرة. ويبقى السؤال: **هل يوجد ما يسمى كرامة أم ماذا"؟**

وقد وردت الفقرة التالية في جواب مطول عن هذا السؤال من أحد أمراء الحزب، بعد وفاة المرحوم الشيخ النبهاني مؤسس الحزب، هذا نصها: ((وأما ما يسميه الناس كرامات لغير الأنبياء والرسل فهو **توفيق من الله** سبحانه لعبد من عباده في عمل من الأعمال، على وجه لافت للنظر. **وهذا قد يكون خارقاً للعادة**، أي خلاف قوانين الكون، وقد يكون ليس خارقاً للعادة، وإنما يتراءى للإنسان ذلك لقوة هذا التوفيق)). وهذا إقرار واضح واعتراف صريح بحصول المعجزات والكرامات للأولياء المزعومين ممن ليسوا بأنبياء ولا مرسلين، على الرغم من أن شيخهم ومؤسس حزبهم تقي الدين النبهاني قد أجاب عن هذا السؤال نفسه في نشرة صادرة عنه بتاريخ 1970/5/6م يقول

فيها: "على أن واقع المعجزة أنها لإثبات النبوة، أي هي للنبي على أنه مرسل من عند الله. وهذا الواقع نفسه ينفي حصولها لغير النبي، لأنها لا تثبت له شيئاً. فالمعجزات لا تكون إلا للأنبياء ... وأما قولهم **"كرامات"** فإنهم يقصدون بها المعجزات، ويتهربون للفظ الكرامات من أجل أن يخلصوا من كون المعجزة لا تحصل إلا لنبي، يسمونها **"كرامة"** وهي في الواقع معجزة، لأنها أمر خارق للعادة". ثم يمضي في نفس النشرة فيقول: "وكانت [يعني الأمور الخارقة للعادة] قبل بعثة الرسول ρ تحصل لرجال ونساء منهم من لم تثبت نبوته. أما بعد بعثة الرسول عليه السلام فقد انقطعت المعجزات بانقطاع النبوة ... فلو سُلِّم جدلا أنها [يعني المعجزة] حصلت قبل الإسلام لغير الأنبياء فإن هذا لا يحصل دليلاً على حصولها لغير الأنبياء بعد الإسلام، لأن النبوة لم تختم قبل رسول الله فيتأتى أن تحصل لنبي غير معروف. **وأما بعد الإسلام فالنبوة ختمت بسيدنا محمد، ولذلك لا تحصل المعجزة بعد الرسول لغير الرسول"**. ومع ذلك فقد بلغ التطاول بأحد القياديين في حزب التحرير المذكور، في حكاية الكرامات المزعومة الموهومة، أن نشر في سلسلة إعلاميات حزبه المستحدثة تغريدة له على الإنترنت في عام 2016م يقول فيها، صوتا وصورة، بالحرف الواحد: "رأيت رسول الله ρ في المنام. فقلت له: يا رسول الله! ماذا تنصحني أن

أعمل؟ فقال باللفظ المحدد: اتّبعْ الشيخ تقي الدين النبهاني". فمنذ ذلك التاريخ اعتبرت أن **هذا تكليف من رسول الله ρ**، لن أتركه ما دمتُ حيّاً". كرامة منقطعة النظير رغم أنف شيخ التحرير!!

ولو أن مشايخنا الأفاضل، بغية الانضباط الفكري والعقلي، تسلحوا بالدراية في فقههم، وفي مروياتهم الخبرية، وفي تفسيرهم، وفي تاريخهم، وفي سنن ربهم الماضية في جميع خلقه، لما وقعوا في هذه المنزلقات المنحطة الخطيرة، والمطبات المروعة الشنيعة، في أمور قطعية واضحة وضوح الشمس في رابعة النهار.

فالله تعالى حين يخاطب رسوله الكريم قائلاً: **{قُلْ إِنمَا أَنَاْ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ}** [الكهف: 110]، فذلك إنما يعني أن الرسول ρ لا يستطيع أن يخرق قوانين الله وسننه الماضية في شؤون مخلوقاته، مثله مثل سائر البشر. فهو لا يفترق عنهم في شيء، من حيث قدراته البشرية الفطرية، إلا في أنه يوحى إليه برسالة من عند الله تعالى. فليس له، والحالة هذه، أية معجزات مادية، أو كرامات مزعومة، يخرج بها عن طبيعة الأشياء، أو يخرق بها نواميس الكون والإنسان والحياة، يتحدّى بها الناس ليعجزهم ويقيم الحجة عليهم. وهو حين طلب منه المشركون أن يأتيهم بالمعجزات، أو الآيات المادية المحسوسة الخارقة لنواميس

الطبيعة، إثباتاً لصدقه في دعوى نبوته، كتفجير الينابيع من الأرض، وإسقاط السماء كسفا، والرقي (الصعود) في السماء، وإنزال الكتب من السماء، أجابهم القرآن الكريم على لسان الرسول ρ قائلاً: **{قُلْ سُبْحَانَ رَبِّي هَلْ كُنتُ إَلاَّ بَشَراً رَّسُولاً}** [الإسراء: 93]، وقال: **{إِنمَا الآيَاتُ عِندَ اللَّهِ وَإِنمَا أَنَاْ نَذِيرٌ مُّبِينٌ}** [العنكبوت: 50]، وقال: **{وَمَا مَنَعَنَا أَن نرْسِلَ بِالآيَاتِ إِلاَّ أَن كَذبَ بِهَا الأَوَّلُونَ}** [الإسراء: 59].

فهذه الآيات كلها قاطعة في رد المعجزات المادية للرسول، وحصرها في معجزة واحدة هي القرآن العظيم الذي لو اجتمعت الإنس والجن على أن يأتوا بمثله، أو بعشر سور مثله، أو حتى بسورة واحدة من مثله لا يأتون، ولو كان بعضهم لبعض ظهيرا.

وكذلك هو شأنه في علم الغيب، فالله تعالى يخاطبه قائلاً: **{قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ. إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ}** [الأنعام: 50]، وقال تعالى على لسان رسوله: **{وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ. وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ. إِنْ أَنَاْ إِلاَّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ}** [الأعراف: 188].

وقال تعالى: **{وَيَقُولُونَ لَوْلاَ أُنزِلَ عَلَيْهِ آيَةٌ مِّن رَّبِّهِ فَقُلْ إِنَّمَا الْغَيْبُ لِلَّهِ. فَانْتَظِرُواْ إِنِّي مَعَكُمْ مِّنَ الْمُنتَظِرِينَ}** [يونس:

20]، وقال تعالى: **{قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ}** [النمل: 65].

ومن أبلغ الأدلة على أن الرسول ρ لم يكن يعلم الغيب، حتى في خصوصيات حياته العائلية، حكاية زوجته عائشة حين اتهمها بعض الأفاكين في عفتها وشرفها، **وهو ما عرف بحديث الإفك.** فلقد توقف الرسول ρ في أمر تلك الفرية، لا نفياً ولا إثباتاً، حتى نزلت الآيات القرآنية القاطعة بتبرئة ساحتها من تلك التهمة الظالمة الغاشمة، حيث قال تعالى في سورة النور: {إِنَّ الَّذِينَ جَاءُوا بِالإِفْكِ عُصْبَةٌ مِّنْكُمْ لاَ تَحْسَبُوهُ شَرّاً لَّكُمْ، بَلْ هُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ، لِكُلِّ امْرِىءٍ مِّنْهُمْ مَّا اكْتَسَبَ مِنَ الإِثْمِ، وَالَّذِي تَوَلَّى كِبْرَهُ مِنْهُمْ لَهُ عَذَابٌ عَظِيمٌ} [النور: 11].

ومن الآيات القاطعة في هذا الصدد قوله تعالى: **{ قُلْ مَا كُنتُ بِدْعاً مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلاَ بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ وَمَا أَنَاْ إِلاَّ نَذِيرٌ مُّبِينٌ }** [الدخان: 9].

وأخيراً فحسبنا بهذا الخصوص، يعني اطّلاع الرسول ρ على الغيب، وإخباره عن أحداث المستقبل القريب أو المتوسط أو البعيد، نقول: حسبنا أن نلفت نظر السلفيين، ومن سار على دربهم ونهج منهاجهم، في موضوع الكرامات والمعجزات المزعومة للرسول، إلى الحديث الذي يشكل عندهم حجة بنفسه في العقائد وأمور الغيب، وهو الحديث الذي رواه مسلم في صحيحه عن مسروق قال: ((كنت متكئاً عند

عائشة فقالت: يا أبا عائشة، ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية. قلت: ما هنّ؟ قالت: من زعم أن محمداً ρ رأى ربه ....، ومن زعم أن رسول الله ρ كَتَم شيئاً من كتاب الله فقد أعظم الفرية ....، **ومن زعم أنه ρ يخبر بما يكون في غد فقد أعظم على الله الفرية.** والله تعالى يقول: {قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاواتِ والأَرضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ})).

فآيات القرآن الكريم، بعد هذا كله، واضحة قاطعة الدلالة على أمرين:

أولهما: أن الرسول ρ لا يستطيع أن يأتي إلا بالمعجزة التي حددها له، أو زوده بها رب العالمين، وهي القرآن الكريم. فلا يستطيع أن يتخطاها فيأتي بالمعجزات المادية أو الحسية، أشكالاً وألواناً، وذلك مصداقاً لقوله تعالى: **{قُلْ إِنَّمَا أَنَاْ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ}** [الكهف: 110].

وثانيهما: أن الأصل في الرسول ρ أنه لا يعلم الغيب مطلقاً، مصداقاً لقوله تعالى في حقه: **{وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ}** [الأنعام: 50]، **{وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ}** [الأعراف: 188].

أما قوله تعالى: **{عَالِمُ الْغَيْبِ فَلاَ يُظْهِرُ عَلَى غَيْبِهِ أَحَداً ، إِلاَّ مَنِ ارْتَضَى مِن رَّسُولٍ فَإِنَّهُ يَسْلُكُ مِن بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ رَصَداً، لِّيَعْلَمَ أَن قَدْ أَبْلَغُواْ رِسَالاَتِ رَبِّهِمْ وَأَحَاطَ بِمَا لَدَيْهِمْ**

وَأَحْصَى كُلَّ شَيْءٍ عَدَداً} [الجن: 26–28]. فإن الرسول بمعنى (الرسل) في هذه الآية إنما تعني الملائكة المقربين الذين يبلغون رسالات ربهم إلى أنبيائه ورسله، أو إلى من كانوا محل معجزة تتعلق بأحد الأنبياء أو المرسلين، كما كانت الحال بالنسبة لمريم ابنة عمران التي حملت بعيسى عليه السلام من غير أب، وحكاية أم موسى حين أوحى الله إليها أن تلقي ابنها الرضيع موسى في عرض البحر.

فسياق الآيات في سورة الجن يفيد بأن الجن كانوا يقعدون في السماء مقاعد يسترقون من خلالها السمع للوقوف على أسرار الغيب، وعلى ما يكلف به الملائكة المقربون من مهمات في إبلاغ رسالات ربهم في عالم الإنس، وما يمكن أن يلعبوه فيه من أدوار. فالآيات تذهب إلى أن الله سبحانه وتعالى قد أحاط الملائكة، حملة تلك المهمات، **برَصَد** من بين أيديهم ومن خلفهم، حتى بات الجن يحسون بعد ذلك أن السماء قد مُلِئَت حَرَساً شديداً وشُهُبا.

أما ما يستشهد به دعاة **الكرامات الشيطانية**، والمعجزات المادية، والكشف والعلوم الغيبية واللدنية، من آيات قرآنية، لتمرير وتسويغ مفترياتهم الجهنمية، من أن ما كان معجزة لنبي جاز أن يكون كرامة لولي، فليس لهم فيه غير البهتان، بلا حجة أو برهان:–

فقصة مريم، حين حملت بعيسى عليه السلام دون أن يمسها ذكر، ونطق ابنها عيسى في المهد صَبِيّا، وأنه كلما دخل عليها زكريا المحراب وجد عندها رزقاً،

وقصة أم موسى حين ألقت بموسى في اليمِّ وهو طفل رضيع ولم يغرق، **وقصة عرش بلقيس،** ملكة سبأ، الذي أحضره لسليمان عبد آتاهُ الله من لدنه علماً قبل أن يَرْتَدَّ إلى سليمان طَرْفُه، **وحكاية الهدهد والنمل مع سليمان كذلك،**

وقصة أهل الكهف الذين لبثوا في كهفهم ثلاث مئة وتسع سنين، ثم بعثهم الله من مرقدهم بعد هذه السنين الطوال، وهم يحسبون أنهم ما لبثوا في كهفهم غير يوم أو بعض يوم،

وقصة العبد الذي مر على قرية وهي خاوية على عروشها والتي بسطتها الآيات في قوله تعالى: {أَوْ كَالَّذِي مَرَّ عَلَى قَرْيَةٍ وَهِيَ خَاوِيَةٌ عَلَى عُرُوشِهَا. قَالَ: أَنَّى يُحْيِي هَذِهِ اللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا؟ فَأَمَاتَهُ اللَّهُ مِئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُ. قَالَ: كَمْ لَبِثْتَ؟ قَالَ: لَبِثْتُ يَوْماً أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ. قَالَ بَل لَّبِثْتَ مِئَةَ عَامٍ. فَانْظُرْ إِلَى طَعَامِكَ وَشَرَابِكَ لَمْ يَتَسَنَّهْ. وَانْظُرْ إِلَى حِمَارِكَ، **وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ.** وَانْظُرْ إِلَى العِظَامِ كَيْفَ نُنْشِزُهَا ثُمَّ نَكْسُوهَا لَحْماً، فَلَمَّا تَبَيَّنَ لَهُ قَالَ أَعْلَمُ أَنَّ اللَّهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ} [البقرة: 259].

وقصة إبراهيم عليه السلام وهي شبيهة بقصة الذي تساءل كيف يحيي الله القرية بعد موتها، {وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِي الْمَوْتَى. قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن قَالَ بَلَى وَلَكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي. قَالَ فَخُذْ أَرْبَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثُمَّ اجْعَلْ

عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزْءًا ، ثُمَّ ادْعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً} [البقرة: 260]، **نقول إن هذه القصص وأمثالها هي:**

أولاً: قصص تنتمي إلى عالم ما قبل الرسالة الخاتمة، نعني رسالة محمد ρ، التي انتهت بنزولها أية معجزات أو أية أحداث خارقة لنواميس الكون والإنسان والحياة، على يد أحد من العالمين. **ولا يوجد في شريعة الله، كتاباً وسنة، أي دليل قطعي تقوم به الحجة على احتمال حصول أيٍّ من هذه الخوارق والكرامات على يد أحد من العالمين، بعد الرسالة الخاتمة.** أضف إلى ذلك أن الواقع المدرك المحسوس، لدى البشر كافة، مسلمهم وكافرهم، يكذب مثل هذه المزاعم تكذيباً صارخاً، ومن شأنه أن يكون دليلاً قاطعاً على أن القائلين بها هم في حاجة ماسة إلى بيمارستانات أو مصحات عقلية.

ثانياً: وهي قصص تتعلق بالنبوات، موضوع المعجزات أو خرق النواميس. فعيسى وموسى وسليمان وإبراهيم هم من أنبياء الله ورسله، وليسوا من أولياء الله الصالحين، على معنى المتصوفين، الذين خُدع السلفيون بضلالاتهم وهرطقاتهم وزندقاتهم.

وأما **حكاية أهل الكهف** فهي قد كانت كذلك معجزة خاصة أراد الله تعالى أن يقيم بها الحجة على قوم أهل الكهف الذين كانوا ينكرون قدرة الله على البعث والنشور وقيام الساعة،

كما قال تعالى: **{وَكَذَلِكَ أَعْثَرْنَا عَلَيْهِمْ لِيَعْلَمُواْ أَنَّ وَعْدَ اللَّهِ حَقٌّ وَأَنَّ السَّاعَةَ لاَ رَيْبَ فِيهَا}** [الكهف: 21]، يعني أن الله تعالى قد كشف أمرهم لبني قومهم حتى يعلموا أن الله تعالى قادر على أن يبعث الناس جميعاً من بعد موتهم، كما بعث هؤلاء بعد أن لبثوا في الكهف مئات السنين وهم في عداد الموتى. **فأهل الكهف، والحالة هذه، قد كانوا موضوع معجزة ولم يكونوا أصحاب معجزة. فالمعجزة وقعت عليهم ولم تقع منهم.**

وحكاية الذي أماته الله مئة عام ثم بعثه كانت معجزة للناس بمعنى حجة عليهم كما قال تعالى: **{وَلِنَجْعَلَكَ آيَةً لِلنَّاسِ}** ولم تكن كرامة خاصة به وبحماره. وهذا أيضاً كان موضوع معجزة ولم يكن الرجل المشار إليه صاحب معجزة. **فالمعجزة كذلك وقعت عليه وعلى حماره ولم تقع منه، أو من حماره!!**

وعليه، فليس في هذه القصص القرآنية وأمثالها أية حجة لمدعي كرامات الأولياء. **فحكاية مريم ابنة عمران** لا يمكن أن تتكرر مع أي امرأة أخرى من نساء العالمين إلى يوم الدين، لأن تلك الحالة كانت معجزة خاصة متعلقة بنبوة عيسى عليه السلام. **وحكاية أم موسى** عليه السلام لا يمكن أن تتكرر مع أي طفل آخر في هذه الدنيا أبد الآبدين، لأنها كانت معجزة خاصة بنبوته. **وحكاية إبراهيم**، عليه السلام، لا يمكن أن تتكرر مع أحد

غيره، فإحياء الطيور الأربعة على يديه كان معجزة أراد الله سبحانه أن يثبِّت بها فؤاد إبراهيم عليه السلام، **وحكاية عرش بلقيس** لا يمكن أن تتكرر مع أي مَلِك أو صاحب سلطان إلى قيام الساعة، لأنها كانت معجزة خاصة زوّد الله بها نبيه سليمان لإقامة الحجة على بلقيس وقومها، **ومعجزة أصحاب الكهف** كانت كذلك معجزة خاصة، لا يمكن أن تتكرر مع أي مجموعة بشرية، طالما كانت رسالة محمد ρ هي خاتمة الرسالات، **ومعجزة القرآن وحدها هي خاتمة المعجزات.** فما دام محمد ρ هو خاتم الأنبياء والمرسلين، فلا معجزة لأحد بعده ولا كرامة، حتى يرث الله الأرض ومن عليها.

وأما **قصة الإسراء** في قوله تعالى: **{سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلاً مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ البَصِيرُ}** [الإسراء: 1]، فهي وإن كانت خارقة للسنن الطبيعية، فإنها لم تكن معجزة من معجزات الرسول، تحدى بها الكفار والمشركين، لتعجيزهم وإقامة الحجة عليهم أن يفعلوا مثلها، ولكنها كانت شحنة نفسية خاصة تفضل الله بها على رسوله **ليريه بعض آياته، تكريماً له وتثبيتاً لفؤاده**، ولم يقل تعالى **"ليريهم بعض آياته"**، بل قال: **{لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا}**. فالإسراء، والحالة هذه، كان خبراً ينتمي إلى عالم الغيب، ولم يكن دليلاً مادياً محسوساً قدّمه الرسول متحدياً سافراً لإقامة الحجة على المنكرين. وما دام كذلك فهو يصدق تصديقاً

جازماً لأنه ورد في قطعي القرآن، ويسلم به تسليماً كأي خبر من أخبار الغيب التي وردت في كتاب الله عز وجل، وليس معجزة من معجزات الرسول، ولا كرامة من كراماته المزعومة! فالإسراء، والحالة هذه، إنما كان حدثاً خاصاً بالرسول وحده ليريه الله تعالى من آياته، وليس ليقيم به على الناس حجة. وشأن الرسول ρ في ذلك هو كشأن إبراهيم عليه السلام حين قال: {...رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُحْيِـي الْمَوْتَى، قَالَ أَوَلَمْ تُؤْمِن؟ قَالَ بَلَى وَلَـكِن لِّيَطْمَئِنَّ قَلْبِي.، قَالَ فَخذ أَربَعَةً مِّنَ الطَّيْرِ فَصُرْهُنَّ إِلَيْكَ ثمَّ اجْعَلْ عَلَى كُلِّ جَبَلٍ مِّنْهُنَّ جُزءًا ثُمَّ ادعُهُنَّ يَأْتِينَكَ سَعْياً} [البقرة: 260]. فإحياء الطيور الميتة المقطعة، بدعوة إبراهيم إياها، لم يكن معجزة لإبراهيم كي يتحدى بها الخلائق، ولكنه كان شحنة نفسية من الله تعالى لإبراهيم، ليطمئن قلبه بالإيمان بأن الله وحده، لا شريك له، وهو على كل شيء قدير.

وأما قوله تعالى مخاطباً المعاندين المستكبرين من بني إسرائيل: {قُلْ إِن كَانَتْ لَكُمُ الدَّارُ الآخِرَةُ عِندَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ الْمَوْتَ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ. **وَلَنْ يَتَمَنَّوْهُ أَبَداً** بِمَا قَدَّمَتْ أَيْدِيهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمينَ} [البقرة: 94–95]، وقوله تعالى مخاطباً إياهم في آيات أخرى: {**قُلْ يأَيُّهَا الَّذِينَ هَادُواْ** إِن زَعمْتُمْ أَنكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِن دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوُاْ الْمَوْتَ إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ. **وَلاَ يَتَمَنَّونَهُ أَبَداً** بِمَا قَدَّمَتْ أَيْديهِمْ وَاللَّهُ عَلِيمٌ بِالظَّالِمِينَ} [الجمعة: 6–7]، فإن القرآن الكريم في هذه الآيات

قد كشف للناس كافة، وليس للرسول وحده، خبث نوايا الذين هادوا في الاستعلاء والاستكبار، وتحداهم أن يثبتوا صدق مزاعمهم، بأنهم هم وحدهم أولياء الله وأحباؤه، بتمني الموت. تم أتبع هذا الكشف بالتوكيد على أنهم لن يجرؤوا على مواجهة هذا التحدي. وهذا كشف عن غيب في حقهم لا يعلمه إلا الله وحده. فليس فيه معجزة للرسول أبداً. فهو علم من علم الله تعالى قد كشفه للناس أجمعين، وليس علماً اختص الله به رسوله الأمين، خارج نطاق القرآن الكريم. فالإعجاز هنا هو جزء من صدق القرآن وإعجازه، ولا يشكل معجزة إضافية أخرى للرسول ρ.

وكذلك هي الحال بالنسبة **لقصة أبي لهب وامرأته حمالة الحطب** في قوله تعالى: {تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ، مَا أَغْنَى عَنْهُ مَالُهُ وَمَا كَسَبَ، سَيَصْلَى نَاراً ذَاتَ لَهَبٍ، وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ، فِي جِيدِهَا حَبْلٌ مِّن مَّسَدٍ} [المسد: 1-5]. فهذه من أحداث يوم القيامة، وهي من أخبار الغيب التي كشفها الله تعالى في كتابه العزيز للناس كافة، وليست هي جانباً خاصاً من جوانب علم الغيب اختص الله رسوله بعلمه خارج دائرة قرآنه الكريم.

وكذلك هي الحال أيضاً بالنسبة لما **ورد في غلبة الروم** في قوله تعالى: {الم، غُلِبَتِ الرُّومُ فِي أَدْنَى الأَرْضِ، وَهُم مِّن بَعْدِ غَلَبِهِمْ سَيَغْلِبُونَ، فِي بِضْعِ سِنِينَ} [الروم: 1-4]. فهذه

الآية قد كشفت عن خبر من أخبار الغيب، أطلع الله عليه الناس كافة، ولم يختص به الرسول وحده كي يكون معجزة له، أو كرامة من كراماته، على حد زعمهم. بل هو إلى جانب إعجاز القرآن البياني القاطع دليل فرعي آخر على أن القرآن، في أصله وفصله، هو من عند الله وحده لا شريك له. ومثل ذلك يقال في إخبار القرآن الكريم عن مصير أبي لهب وامرأته حمالة الحطب، وأنهما لن يدخلا في دين الإسلام في أية مرحلة من مراحل حياتهما، كما حصل ذلك منهما بالفعل، وكان مصيرهما إلى النار وبئس القرار.

فصل المقال في سائر المعجزات والكرامات المنسوبة للرسول ρ وأصحابه، وإلى غيرهم من أولياء الله العارفين المزعومين، علاوة على أنها مردودة دراية، لأن الواقع المدرك المحسوس يكذبها تكذيباً قاطعاً، إلا أنها مع ذلك **هي أخبار آحاد، لا تقوم بها حجة في العقائد والغيبيات**. وما هي في حقيقة أمرها غير محاولة إجرامية، وشركية صوفية في أصلها، للالتفاف على موضوع معجزات الأنبياء لإسقاطها وإبطال مفعولها.

أضف إلى ذلك كله أنه لو صح أن للكرامات المزعومة مثل هذا الوجود الباذخ في حياة البشر، وأن ما كان معجزة خارقة لنبي صح أن يكون كذلك كرامة خارقة لولي، فإن

الأولياء، أرباب الكرامات الخارقة، والحالة هذه، سوف يكون في مقدورهم، بحكم علاقاتهم المباشرة المزعومة مع الله تعالى ومع الملأ الأعلى، أن يأتوا بمثل هذا القرآن، أو أحسن منه نظماً وتأويلاً. وبذلك فإنهم يسقطونه، ويبطلون مفعوله، ويضربون به وبقدسيته عرض الحائط. فما بالهم إذن لم يفعلوا شيئاً من ذلك، رغم جبروت كراماتهم المزعومة، ورغم كثرتهم كثرة قطعان الماشية على بيدر الكرامات الموهومة؟!!

ولو أننا ذهبنا قليلاً في تحري مصدر فكرة المعجزات أو الكرامات عند الصوفيين أولاً، ثم عند أهل السنة ثانياً، ثم عند الشيعة ثالثاً، لوجدنا أنها قد تسربت إليهم جميعاً من المصادر اليهودية والمسيحية، ومن الممارسات اللاهوتية التي كان يتلبس بها أحبار اليهود ورهبان النصارى على حد سواء. فلقد أصبح هؤلاء القوم في نظر أتباعهم ومريديهم، الغارقين في الجهل والسذاجة والغفلة والبطالة العقلية، نقول أصبحوا في نظرهم أولياء لله، لا يدانيهم في ذلك أحد، كائناً من كان، من عامة الناس. فهم لما فنوا في الرب وتفاعلوا معه، صاروا أصحاب كرامات مزعومة ومعجزات موهومة، ما جعل أشياعهم وأتباعهم يتخذون منهم أرباباً من دون الله، حتى لقد قال الله تعالى فيهم: **﴿اتَّخَذُواْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ أَرْبَاباً مِّن دُونِ اللَّهِ﴾** [التوبة: 31]، في طلب المغفرة وفي قضاء الحاجات، قاتلهم الله أنّى يؤفكون.

نعود فنقول إن كل هذا الهراء والغثاء والضلال المبين في موضوع الكرامات، لدى أهل السنة والشيعة وأهل التصوف على حد سواء، لم يكن لهم في أطروحاته أي مبرر معقول أبداً. إذ **لو كان الأولياء يملكون مفاتيح المعجزات لانقلبت قوانين الحياة وموازينها رأساً على عقب، ولتعطلت سنن الله الماضية في خلقه، ولأصبح الصراع بين البشر صراع كرامات** وليس صراع علمٍ وفكرٍ وذكاءٍ وتجارب ووسائل وأدوات وصناعات وإمكانيات، ولتغيرت قاعدة: **لا يَفُلُّ الحديد إلا الحديد** لتصبح: **لا يفل الحديد إلا الكرامات، ولا يقهر الولي إلا ولي أشد منه بأساً وفتكاً وأعظم تنكيلاً**. فأين هذا كله من الواقع الذي يعيشه البشر من آدم حتى يرث الله الأرض ومن عليها؟!

إن الأمة الإسلامية تعيش، منذ عهد ليس بقريب، حالة من الخضوع والخنوع لأعدائها الكافرين المستعمرين الذين لا يرقبون فيها إلاًّ ولا ذمة، فأين هم أولياء الله، أصحاب الكرامات المزعومة والخوارق الموهومة، الصادقين في إيمانهم والمخلصين لأمتهم، المستجابة دعواتهم، حتى يقلبوا المعادلات، ويكشفوا عن أمتهم العذاب والويلات، يا أهل الضلال والسخافات، طالما أن دعاء ولي واحد منهم كفيلٌ بإيصال الأمة إلى غاية الغايات، وإبلاغها أعلى الدرجات؟!

إن سنن الله وقوانينه ماضية في خلقه، لا تميز بين مسلم وكافر، ولا بين ولي صالح وبين عبد غير صالح، من تحالف معها فاز وربح، ومن أعرض عنها خاب وخسر، مصداقاً لقوله تعالى في سنة التغيير: **{إِنَّ اللَّهَ لاَ يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنْفُسِهِم}** [الرعد: 11]، وقوله تعالى في سنة التضحية والفداء: **{أَمْ حَسِبْتُمْ أَن تَدخلُواْ الْجَنَّةَ وَلَمَّا يَأْتِكُم مَّثَلُ الَّذِينَ خَلَوْاْ مِن قَبْلِكُم مَّسَّتْهُمُ الْبَأْسَاءُ وَالضَّرَّاءُ وَزلْزِلُواْ}** [البقرة: 114]، وقوله تعالى في سُنَّة المغالبة والتدافع: **{وَلَولاَ دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعضٍ لَّهُدِّمَتْ صَوَامِعُ وَبِيَعٌ وَصَلَوَاتٌ وَمَسَاجِدُ يُذْكَرُ فِيهَا اسمُ اللَّهِ كَثِيراً}** [الحج: 40]، وقوله تعالى في سنة المسؤولية الجماعية: **{وَاتَّقُواْ فِتْنَةً لاَّ تُصِيبَنَّ الَّذِينَ ظَلَمُواْ مِنكُمْ خَاصَّةً}** [الأنفال: 25]. فلا أولياء هنالك ولا كرامات، بل إيمان صادق وأعمال صالحات، مصداقاً لقوله تعالى: **{إِنَّ الَّذِينَ قَالُواْ رَبُّنَا اللَّهُ ثُمَّ اسْتَقَامُواْ فَلاَ خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلاَ هُمْ يَحْزَنُونَ}** [الأحقاف: 13].

أما حكاية السحرة والمنجمين والعَرَّافين وسائر المشعوذين الذين يزعمون معرفة الغيب، ويحاولون أن يفلفلوا رز المغفلين في طناجرهم، فهم، بدون استثناء، شأنهم شأن مُدَّعي الكرامات المستمرة المتواصلة، كذابون ودجالون ومشعوذون. ولا تنطلي ألاعيبهم وبهلوانياتهم وخدعهم إلا على المتخلفين والتائهين والمحبطين في هذا العالم. فإن أحداً منهم، نخص السحرة

بالذكر، لا يملك أن يغير في طبيعة الأشياء، ولا في سننها وقوانينها شروى نقير. ولو كان في مقدورهم أدنى شيء من ذلك لحولّوا الورق إلى عملة صعبة، ولحولّوا التنك إلى ذهب، ولحولّوا الحجارة العادية إلى حجارة كريمة، ولما كانوا، بعد ذلك، في حاجة إلى الشعوذة والاحتيال على الناس لابتزازهم والنصب عليهم، والسطو على جيوبهم!

فسحرة فرعون مثلاً، قال الله تعالى فيهم إنهم **{سَحَرُواْ أَعيُنَ النَّاسِ}** [الأعراف: 116] ولكنهم في الحقيقة لم يستطيعوا أن يحولوا العصي والحبال إلى ثعابين حية حقيقية تسعى على الأرض. وحتى بالنسبة لموسى عليه السلام فإن الله تعالى قد قال في حقه: **{يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنـهَا تَسْعَى}** [طه: 66]. **فالسحر، بكل أطيافه، هو تخييل وليس بحقيقة.** ولو جاز أن يكون لبعض الناس القدرة السحرية الخارقة على تغيير طبيعة الأشياء وقوانينها، وتغيير سنن الله الماضية في مخلوقاته، لاختلّ نظام الكون بأسره، ولانقلبت فيه الموازين والمعادلات انقلاباً جذرياً من شأنه أن يدمر الكون بأسره، ويقضي على الأخضر واليابس فيه، ويجعل الحياة برمتها ضرباً من المستحيل. وتقريراً لهذه الحقيقة قال تعالى: **{فَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَبْدِيلاً}** **{وَلَن تَجِدَ لِسُنَّةِ اللَّهِ تَحْوِيلاً}** [فاطر: 43].

هذا بالنسبة للسحرة. **أما بالنسبة للمنجمين والعرافين والفتاحين بالفناجين أو بالرمل أو بالأبراج الفلكية** وسائر الذين يزعمون معرفة الغيب القريب أو البعيد فإن الله تعالى قد أسقط في أيديهم على نحو قاطع حيث يقول مخاطباً رسوله الكريم: **{قُل لاَّ يَعْلَمُ مَن فِي السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ الْغَيْبَ إِلاَّ اللَّهُ}** [النمل: 65]، وقال: **{قُل لاَّ أَقُولُ لَكُمْ عِندِي خَزَائِنُ اللَّهِ وَلا أَعْلَمُ الْغَيْبَ وَلا أَقُولُ لَكُمْ إِنِّي مَلَكٌ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ}** [الأنعام: 50]، وقال: {وَلَوْ كُنتُ أَعْلَمُ الْغَيْبَ لاَسْتَكْثَرْتُ مِنَ الْخَيْرِ وَمَا مَسَّنِيَ السُّوءُ إِنْ أَنَاْ إِلاَّ نَذِيرٌ وَبَشِيرٌ لِّقَوْمٍ يُؤْمِنُونَ} [الأعراف: 187]. ودلالة هذه الآيات واضحة قاطعة في أنه ما دام رسول الله لا يعلم الغيب، قريباً كان أم بعيداً، ولا يتعدى دوره أن يكون مبلِّغاً عن الله، فمن باب أولى أن لا يتجاوزه في ذلك أحد غيره من العالمين، لا من قريب ولا من بعيد.

والأحاديث في النهي المغلّظ الشديد عن **تصديق السحرة والمنجمين** وأمثالهم **من الكهنة والعرافين** قد جاءت صريحة واضحة، وذلك مثل قوله ρ كما ورد في كتب السنن الأربع: **"من أتى عرّافاً أو كاهناً فصدّقه فقد كفر بما أنزل على محمد"**، وكما ورد في صحيح مسلم أن النبي ρ قال: **"من أتى عرّافاً فسأله عن شيء لم تقبل له صلاة أربعين يوماً"** [يعني مجرد سؤال]، وكما ورد في سنن أبي داود ومسند أحمد: **"من أتى كاهناً فصدقه بما يقول، فقد كفر بما أنزل على محمد"** [يعني ادعاء معرفة الغيب]،

وكما روي عن عمران بن حصين في مسند البزار: **"ليس منا من تطيّر أو تُطُيِّر له، أو تكَهَّن أو تُكُهِّن له، أو سَحَر أو سُحِر له، ومن أتى كاهنا فصدقه بما يقول فقد كفر بما أنزل على محمد".**

بيد أن الطامة الكبرى ليست في وجود السحرة والمنجمين والعرافين المشعوذين. فهؤلاء لا يكاد يخلو منهم عصر ولا مصر، بل هي في وجود من يصدقهم، فيصبح ألعوبة في أيديهم، وأداة لنشر أكاذيبهم، وترويج شعوذاتهم، لتخريب عقول السذّج والبسطاء والمحبطين في هذا العالم، وإصابتهم بالخرف والعته والعنة العقلية.

ولذلك فإننا نجد الإقبال منقطع النظير على مختلف الكتب التي تتحدث عن السحر وعن المس الشيطاني، وعن الإصابة بالعين، وعن تلبس الجن، وعن الصرع وعما شاكل ذلك من عاهات، كما تتحدث عن التعاويذ والرقى (جمع رُقية) والطلاسم السحرية، وعن ضرورة اللجوء إلى الكهنة والعرافين، والسحرة والمنجمين، للتخلص مما يعانون من أعراض مرضية، ونوازل نفسية، وللاستعانة بهم في قراءة المستقبل، وفي كشف خبايا وخفايا الحاضر التي يصطلون بنارها، ويعانون من ويلاتها.

اللوثات السحرية تصيب بعض التحريرية:

حتى لقد بلغ السيل الزبى في أمر هذه الخرافات الجنية والسحرية، ما حدا، في وقت من الأوقات، باثنين من القياديين المسؤولين في حزب التحرير في الأردن أن راحا يعقدان جلسة أسبوعية يشترك معهما فيها اثنان من أبنائهما بالإضافة إلى زوج إبنة أحدهما. وفي بداية كل جلسة من هذه الجلسات كان يقوم أحد إبني هذين التحريريين بتعليق سلة في سقف غرفة الاجتماع، ثم يبدأ بإدارة الحوار مع تلك السلة المباركة!! عندها يتناوب الزعيمان التحريريان في توجيه الأسئلة السياسية إلى السلة. ولا أدري كيف كانوا يختتمون هذه الجلسات من غير أن يحسوا بالخزي والعار، في مناطحة الغيب والأقدار!!

أما ما يتفق أحياناً للسحرة والمنجمين والعرافين من الإصابة في بعض ألاعيبهم السحرية وتنبؤاتهم المستقبلية، والكشف عن بعض دخائل النفوس، فمرد ذلك إلى تجميع المعلومات السابقة، والدُّرْبة والفراسة والخفة والتمويه، في ألعابهم السحرية البهلوانية، بحيث يبدو الأمر، للوهلة الأولى، وكأنه عمل خارق للقوانين والنواميس.

أما في ميدان التنبؤات المستقبلية، والفراسة في الكشف عن بعض مكنونات النفس البشرية، فشأنهم في ذلك كشأن المشتغلين في الأرصاد الجوية. فهم يعتمدون على تجاربهم التي يمارسونها على أنماط سلوكية مختلفة لدى تشكيلات متعددة

ومتنوعة من الناس. ومن خلال النتائج التراكمية لهذه التجارب، ومن خلال الظواهر الفطرية المتكررة في سلوك الأفراد، ومن خلال ذكاء هؤلاء الدجالين وفطنتهم في استدراج الزبائن للكشف عما يجول في خواطرهم من أفكار، وعما تخفيه صدورهم من أسرار، ومن خلال قياس الشاهد الذي بين أيديهم على الغائب الذي خبروه وجرّبوه، نقول إنهم من خلال ذلك كله يستطيعون أن يوجدوا تعميمات قياسية مطَّردة إلى حد ما، تتعلق بسلوك الأفراد وبالطبيعة البشرية، كما هي الحال عند الأطباء النفسانيين. فإن هم أصابوا فذلك في ميزان حسناتهم عند الزبائن، وإن هم أخطأوا فلا يسألون عما يفعلون، ولا يحاسبون عما يقولون، فإنما هم بشر يصيبون ويخطئون!!

فصل المقال في دعوى الكرامات أو المعجزات التي يزعم الزاعمون أنهم يستطيعون بها أن يخرقوا سنن الله الماضية في الكون والإنسان والحياة خارج دائرة النبوات والرسالات هو أن نتحداهم أن يثبتوا صدق دعواهم، ولو مرة واحدة، فيتداعون، وهم مدججون بهذا السلاح الذي لا يقوى أحد من البشر على الوقوف في وجهه، إلى إنقاذ أمتهم، ولو للحظة واحدة، مما تتردى في جحيمه وتصطلي بناره من مصائب وويلات، ومن محن وفتن وضلالات، وتخليصها من سلطان أعدائها الغاشم

الجـاثم علـى صـدرها، بمختلـف الأشـكال والألـوان، مـن الكفـرة المستعمرين، والصليبيين الحاقدين، والزنادقة أعداء الدين.

وإلا فما قيمة الكرامات المزعومة أو المعجزات الموهومة إذا كانت لا تنفع أصحابها أو المتعلقين بها في الشدائد والنوازل والملمات. إنها، والحالة هذه، لا تعدو أن تكون وسائل لِلَحْسِ العقول، والسطو على الجيوب، والضحك على الذقون، يا أيها الذين أضاعوا البوصلة، فأصبحوا في كل واد يهيمون، ويصدقون الدجالين والمشعوذين الذين يفترون الكذب ويقولون على الله ما لا يعلمون!

8- المحور الثامن
البعد الضلالي الصوفي في الحركة السلفية

على الرغم مما يدعيه أرباب الحركة السلفية من مناوأتهم ومعاداتهم للصوفية والصوفيين فإن الحقيقة هي على خلاف ذلك تماماً. فباستقراء سيرتهم الذاتية، ومنهاجهم الفكري والعقائدي والتشريعي، ومواقفهم الفعلية تجاه الحركات والتيارات الأخرى نلاحظ أنهم قد سقطوا في ضلالات صوفية مارقة ثلاث:

أولها: ضلالة وحدة الوجود، وهي الضلالة الأولى في عالم التصوف. وهي تعني أن الكائنات في هذا العالم ليست مخلوقة لله خلقها من عدم، مصداقاً لقوله تعالى: **{وَهُوَ الَّذِي يَبدَأُ الْخَلْقَ ثمَّ يُعِيدُهُ}** [الروم: 27]، بل تذهب إلى الاعتقاد بأنها جزء من الذات الإلهية، أو قديمة قدم الذات الإلهية. فهي بذلك ليس لها وجود محدث مخلوق إلى جانب الوجود الإلهي القديم الأزلي، بل كلاهما: الله [ولا نقول الخالق]، والكائنات [ولا نقول المخلوقات] لا تشكلان غير وجود واحد. وهذا إنكار للخالقية، وضلال ما بعده ضلال، والعياذ بالله تعالى!!!

فهذا ابن تيمية، كبير مشايخ السلفية القدامى بعد أحمد بن حنبل، يقول في كتابه "**موافقة صحيح المنقول لصحيح المعقول**" ما يلي بالحرف الواحد: "**وأما أكثر أهل الحديث ومن وافقهم فإنهم لا**

يجعلون النوع حادثاً، بل قديماً. ويفرقون بين حدوث النوع وحدوث الفرد من أفراده، **كما يفرق جمهور العقلاء بين دوام النوع ودوام الواحد من أعيانه**". وهذا الكلام من الشيخ ابن تيمية يعني أن العقلاء يقولون بأن أصل المادة [النوع] قديم، يعني غير مخلوق. أما أفراده أو أعيانه، على حد تعبيره، فهي حادثة، يعني مخلوقة. فالخلق عنده، والحالة هذه، ليس هو الإيجاد من عدم، بل هو تشكيل النوع أو المادة القديمة الأزلية إلى صور وأشكال شتى. كما أن عقلاء القوم عنده يقولون بأن المادة أزلية لا تفنى، شأنها شأن الذات الإلهية. أما الذي يفنى فهو المفردات من أعيان المادة.

وبعبارة أخرى، فإن ابن تيمية – باعتباره من "جماعة أكثر أهل الحديث ومن وافقهم"، وباعتباره من جمهور العقلاء ومن والاهم – يترتب عليه أن ينكر أن يكون الله تعالى قد خلق جوهر (مادة) الكائنات من عدم، لأن المادة في جوهرها، عنده وعند العقلاء من أمثاله، قديمة قدم الذات الإلهية نفسها، وأن هذه المادة أزلية باقية بقاء الذات الإلهية نفسها. فهي خالدة مع الله خلوداً أبدياً، لا يدركها في نوعها، يعني في جوهرها، أي فناء أو تغيير أو تبديل. فهو، والحالة هذه، يكون قد انضم إلى معسكر الصوفيين القائلين بوحدة الوجود، الذين أنكروا من خلال هذه الضلالة الكبرى أن يكون الله خالقاً للوجود من عدم، بل اعتبروا الله والكائنات وجوداً أزلياً واحداً، لا تربطهما علاقة خالق

ومخلوق، بل علاقة الشيء بنفسه، كما كان **الحلاج** – أحد أقطاب الصوفية، يمشي في شوارع بغداد ويقول: **"سبحاني ما أعظم شاني"**، **"وما في الجُبَّة إلا الله"**، وكما كان الشاعر الصوفي يقول:

أنا من أهوى ومن أهوى أنا نحن روحان حَلَلْنا بَدَنا

ولا أدري إن كان الشيخ ابن تيمية قد فطن أم لم يفطن إلى حقيقة أن القول بوحدة الوجود يترتب عليه، بداهة، إنكار البعث والنشور، والحساب والعذاب، والجنة والنار، لأن الإنسان، والحالة هذه، هو دائماً وأبداً، في حمى الرحمن، طالما كان يشكل جزءاً لا يتجزأ من الذات الإلهية السرمدية. وهذا البعد لم يكن غائباً أبداً في التراث الصوفي. **فهذا أبو يزيد البسطامي**، أحد أقطاب الصوفية في القرن الثالث الهجري، يقول: "ما النار؟ لأستأذنَنَّ إليها غداً وأقول: اجعلني لأهلها فداء أو لأبلعنَّها! ما الجنة؟ لعبة صبيان؟"؛ **وهذه رابعة العدوية**، من كبار أقطاب التصوف في القرن الثاني الهجري تقول ذات مرة: "يا رب! أما كان لك عقوبة ولا أدب غير النار؟!". وسمعت ذات مرة أخرى قارئاً يقرأ آية {إِنَّ أَصْحَابَ الْجَنَّةِ الْيَوْمَ فِي شُغُلٍ فَاكِهُونَ} [يس: 55] فقالت: "مساكين أهل الجنة! في شغل هم وأزواجهم!!"؛ **وهذا أبو بكر الشبلي** أحد أقطاب الصوفية في القرن الرابع الهجري، ورد عنه أنه سمع ذات مرة قارئاً يقرأ آية {قَالَ اخسَئُواْ فِيهَا وَلاَ تُكَلِّمُونِ} [المؤمنون: 108] فقال: "ليت [يعني ليتني] كنت واحدا منهم". كما ورد عنه أنه قال في

أحد مجالسه: "إن لله عباداً لو بزقوا على جهنم لأطفأوها"، أو بعبارة القطب الصوفي أبي يزيد البسطامي: ما هذه جهنم التي تخافون منها؟ والله لئن دخلتها لأطفئنَّها بطرف مرقَّعتي هذه!!

وثاني الضلالات الصوفية التي وقع في مطبها الخطير الجمع الغفير من أقطاب السلفية وأئمتها وشيوخها من مثل ابن الجوزي، وابن تيمية، وابن القيم، وابن عبْد الوهاب، وابن باز، والألباني، وغيرهم، من قدماء ومحدثين، نقول: هي الضلالة الفاحشة التي انزلقوا إلى مستنقعها الآسن حين قالوا **بكرامات الأولياء**، مزايدة أو جرياً وراء وثنيات أهل الكتاب من اليهود والنصارى الذين اتخذوا أحبارهم ورهبانهم أرباباً من دون الله، أو انسياقاً مع الشطحات الصوفية وزندقاتها ومهازلها في هذا الميدان.

ولقد أفضنا في كشف ما انطوت عليه فكرة كرامات الأولياء هذه من زيغ وانحراف وشرود عن جادة الحق والصواب في المحور السابع من كتابنا هذا، تحت عنوان: **كرامات الأولياء على هوى من يشاء.**

وثالثة الأثافي في الضلالات الصوفية التي تردى في حمأتها شيوخ السلفية هي تعظيم شأن أقطاب التصوف، والدعوة لاتخاذهم قدوة شبه معصومين، والتماس الأعذار والمبررات لهم إذا ما صدرت عن أي واحد منهم بعض الأقوال أو الأفعال التي

تنضح بالكفر والزندقة، أو الفسق والفجور، أو الاستخفاف والاستهتار والاستهزاء بدين الله وشريعته وأحكام قضائه. والأمثلة على ذلك كثيرة منها:

1- ذكر ابن تيمية في "**الاستقامة**" (144/1) عن المتصوفين قوله: "فإن طريقهم الإرادة هي أساس العمل، فهم في الإرادات والعبادات والأعمال والأخلاق أعظم رسوخاً منهم في المقالات والعلوم. وهم بذلك أعظم اهتماماً وأكثر عناية، بل من يدخل في ذلك [يعني في طلب المعرفة] لم يكن من أهل الطريق بحال". **وهذا يعني عند ابن تيمية أن الصوفيين، وإن لم يكونوا راسخين في العلم، فهم راسخون في العبادات.** فأي عبادات بهلوانية مبتدعة هذه التي رسخوا فيها يا شيخ ابن تيمية؟!!

2- وفي كتاب "**الفتاوى**" (370/10) يمضي ابن تيمية إلى القول: "والصواب أنهم مجتهدون في طاعة الله كما اجتهد غيرهم من أهل طاعة الله. ففيهم السابق المقرب بحسب اجتهاده، وفيهم المقتصد الذي هو من أهل اليمين، وفي كل من الصنفين من قد يجتهد فيخطئ، وفيهم من يذنب فيتوب أو لا يتوب". وهنا يعود ابن تيمية فيؤكد أن الصوفيين مجتهدون في طاعة الله. ولا ندري كيف تكون طاعة الله بمعصيته المتمثلة في البدع والبهلوانيات

والدروشات والشعائر التي ما أنزل بها من سلطان، ولا أقام عليها أي حجة أو برهان!!

3- في رسائل ابن تيمية وكتبه يشير إلى **الشيخ عبد القادر الجيلاني** بنفس المستوى الذي يشير فيه إلى إمامه أحمد بن حنبل من خلال الألقاب التي يسبغها عليه: "فهو قطب العارفين"، "وهو شيخنا **أبو محمد قدّس الله روحه**". "الشيخ عبد القادر ونحوه، من أعظم مشايخ زمانهم أمراً بالتزام الشرع والأمر والنهي، وتقديمه على الذوق والقدر"، وهو "من أعظم المشايخ أمراً بترك الهوى والإرادة النفسية". وهذا يعني أن ابن تيمية، بتعظيمه القطب الصوفي عبد القادر الجيلاني، قد غابت عنه بديهية أن القطبية الشامخة في عالم التصوف إنما تعني الإمامة العظمى في الضلال والبهتان. أما أقوالهم في الالتزام بشرع الله فهو التدليس بعينه الذي يمارسونه في باب التقية الصوفية التي يتسلحون بها، لتسويق ضلالاتهم على الجهلة والمغفلين، الذين غابت عنهم حقيقة الصوفية والمتصوفين.

4- ويذكر ابن تيمية في كتاب **"علم السلوك"** ما يلي: "حدثني أبي عن محيي الدين النحاس، وأظنني سمعتها منه، أنه رأى الشيخ عبد القادر في منامه وهو يقول أخباراً عن

الحق تعالى"! يعني أنه على صلة مباشرة مع الله رب العالمين، والعياذ بالله تعالى!!

5- ويقول ابن القيم الجوزية في كتاب **"مدارج السالكين"** (330/3) دفاعاً عن ضلال الصوفيين وفاحش أقوالهم: "فاعلم أن في لسان القوم من الاستعارات، وإطلاق العام وإرادة الخاص، وإطلاق اللفظ وإرادة إشارته دون حقيقة معناه، ما ليس في لسان أحد من الطوائف غيرهم. ولهذا يقولون: **نحن أصحاب إشارة لا أصحاب عبارة**، والإشارة لنا والعبارة لغيرنا". وقد غاب عن ابن الجوزية في هذا المقام أن **هذه هي الإستراتيجية الصوفية في عالم التقية**، لتسويق كفرهم وضلالهم على الجهلة والمغفلين!

"وقد يطلقون العبارة التي يطلقها الملحد ويريدون بها معنى لا فساد فيه. وصار هذا سبباً لفتنة طائفتين: طائفة تعلقوا عليهم **بظاهر** عباراتهم، فَبَدَّعوهم وضلّلوهم، وطائفة نظروا إلى مقاصدهم ومغزاهم، فصوَّبوا تلك العبارات وصححوا تلك الإشارات. فطالب الحق يقبله ممن كان ويرد من خالفه على ما كان". وهنا أيضاً غاب عن ابن الجوزية **أن اللعب على الحبلين هو آلية جوهرية عند الصوفية** لا يمكنهم الاستغناء عنه أبداً، في أي حال من الأحوال.

وفي معرض دفاعه عن أحد أقطاب الصوفية وهو **الجنيد** يقول ابن القيم في **"مدارج السالكين"**: "وقد ذكر عن الجنيد كلمتان في الإرادة مجملتان، تحتاج كل منهما إلى التفسير. الكلمة الواحدة: قال أبو عبد الرحمن السلمي سمعت محمد بن مخلد يقول: سمعت جعفراً يقول: سمعت الجنيد يقول: "المريد الصادق غني عن العلماء، وإذا أراد الله بالمريد خيراً أوقعه إلى الصوفية، ومنعه صحبة القرّاء".

وقد ذهب التأويل الفاسد لهذه الضلالة الصوفية عند ابن القيم الجوزية إلى درجة أن قال: "إذا صدق المريد، وصح عقد صدقه مع الله، فتح الله على قلبه، ببركة الصدق وحسن المعاملة مع الله، ما يغنيه عن العلوم التي هي نتاج أفكار الناس وآرائهم، وعن العلوم التي هي فضلة ليست من زاد القبر، وعن كثير من إشارات الصوفية وعلومهم التي أفنوا فيها أعمارهم، من معرفة النفس وآفاتها وعيوبها، ومعرفة مفسدات الأعمال وأحكام السلوك. فإن حال صدقه وصحبة طلبه يريد ذلك كله بالفعل".

6- قال ابن تيمية في كتاب **"الفتاوى"** (286/1) بمناسبة ما ذكر عن الجُنَيْد أنه قال: **"انتهى عقل العقلاء إلى الحَيْرة"**، قال ابن تيمية: "... لم يرد (الجنيد) بذلك أن الأنبياء والأولياء لم يحصل لهم يقين ومعرفة وهدى وعلم، فإن الجنيد أَجَلُّ من أن يريد هذا. هذا كلام مردود على من

قاله". [تبرير من ابن تيمية للضلال الصوفي ما بعده تبرير !].

7- قال ابن تيمية في كتاب **"الفتاوى"** (339/10) بخصوص الفناء الصوفي المزعوم: "... وفي هذا الفناء قد يقول "أنا الحق"، أو "سبحاني" أو "ما في الجبة إلا الله"، إذا فَنِيَ بمشهوده عن شهوده، وبموجوده عن وجوده، وبمذكوره عن ذكره، وبمعروفه عن عرفانه، كما يحكون أن رجلاً كان مستغرقاً في محبة آخر، فوقع المحبوب في اليمّ، فألقى الآخر بنفسه خلفه. فقال: ما الذي أوقعك خلفي؟ فقال: غبت بك عني فظننت أنك أني".

8- ودفاعاً عن الشطحات الصوفية يقول ابن تيمية: "وفي مثل هذا المقام، يعني الفناء، يقع السكر الذي يسقط التمييز مع حلاوة الإيمان، كما يحصل بسكر الخمر، وسكر عشيق الصوت، ويصدر عنه قول أو عمل من جنس أمور السكارى. وهي شطحات بعض المشايخ، وقد يكون صاحبها غير مأثوم". وأما ابن القيم فيقول تعقيباً على كلام إمامه "…. ولكن مع سقوط التمييز والشعور، قد يرتفع عنه قلم المؤاخذة". [**مدارج السالكين** 155/1].

فهذه الأمثلة، وهي قليل من كثير، تري بشكل واضح، لا لبس فيه ولا غموض، عمق الهوة التي انزلق إليها قطبان مؤسسان

من أقطاب السلفية، وهما ابن تيمية وابن القيم الجوزية. فهما يتصببان عرقاً في الدفاع عن شطحات الصوفيين وضلالاتهم وكفرياتهم، والعياذ بالله تعالى!!

صحيح أن السلفيين قد شنعوا كثيراً على الطرق الصوفية، وشنوا عليهم، في بعض الأحيان، شديد الهجمات، كما فعل ابن تيمية وغيره. غير أن حملاتهم على الصوفيين اقتصرت على السطحي من طقوسهم ودروشاتهم وأشكال عباداتهم، ولم تذهب إلى أعماق دينهم، لكشف كفرياتهم، وضلالاتهم، وحقيقة معتقداتهم الباطنية، حتى يؤتى بنيان تلك الطرق من القواعد، **ويحال إلى مزابل التاريخ**. فهم والحالة هذه، قد تركوا للصوفي الأصول، يصول بها ويجول، وحوّلوا الخصومة معه إلى الفروع والمظاهر والطقوس والشعائر، التي لا تقدم ولا تؤخر في هدم التصوف على رؤوس أقطابه ومريديه.

9- المحور التاسع
السنن والمبتدعات والولاء والبراء

ومن المحاور التي اختلط على السلفيين فيها الحابل بالنابل **موضوع البدع**. فهم، بادىء ذي بدء، لم يدركوا أن محاربة البدع الشِّركية والوثنية، لا يكون بمحاربة المظاهر وتحطيم الهياكل والمقامات، وهدم القبور والمزارات، **بل يكون بتحطيم قدسيتها أولاً وأخيراً داخل النفوس**. فإن هي سقطت من داخل النفوس لم يبق لها من أثر في الطقوس، ولا خطر على سلامة عقول البشر. أما إن ظلت النفوس متعلقة بها، فلسوف تظل تمارسها، سراً أو علانية، كيفما اتفق لها ذلك، حتى ولو أزيلت آثارها المادية من هنا ومن هناك. وكان هذا هو منهاج الصحابة الكرام، رضوان الله عليهم. فهم لم يأبهوا **بأهرامات الفراعنة** وقبورهم وتماثيلهم ومحنَّطاتهم، فلم يوجه أحد إليها في يوم من الأيام ضربة معول. وكذلك كان شأنهم **مع الآثار الرومانية** في بلاد الشام، ومع **الآثار البابلية والآشورية** في بلاد العراق، ومع **الآثار الساسانية** في بلاد فارس، ومع الآثار والتماثيل والأصنام البوذية في بلاد أفغانستان، حتى بعد أن استتب الأمر للمسلمين وتوطدت أركان دولتهم وسلطانهم في مختلف المناطق والأمصار.

كان هذا هو منهاج الخلفاء الراشدين في فتوحاتهم في بلاد الشام والعراق، ومصر وشمال إفريقية، وبلاد فارس وأفغانستان، وأرمينيا وأذربيجان، وغيرها من المناطق والبلدان. فلقد كان واضحاً لديهم غاية الوضوح **أن رسالة الإسلام إلى العالم إنما تتمثل، أولاً وأخيراً، بتغيير أفكار البشر ومفاهيمهم ومقاييسهم وقناعاتهم**، وعندها سوف يقوم المهتدون بهدي الإسلام بتشكيل واقعهم المادي وأنماط حياتهم العامة والخاصة، على هدى أفكار الإسلام وعقائده وأحكامه وتشريعاته. **فالتغيير الفكري هو السبب**، وهو **الأصل**، وهو **البداية** وهو **المقدمة**، **والتغيير المادي هو الثمرة، وهو النتيجة**، وهو **الفرع**، وهو **النهاية**. فإذا ما انقلبت الأمور أو انعكست فلا يكون المصير المحتوم غير التخبط والضياع، وتوسيع دائرة الصنمية والوثنية فيما حرّم الله!

فالقضية، في حقيقة أمرها، ليست هي إزالة الآثار المادية للنُّصُب والأزلام والمقامات والتماثيل والأصنام وسائر الآثار الشركية والوثنية الحجرية، بل هي أولاً وآخراً إزالة آثارها العقائدية والفكرية والنفسية لدى الذين وقعوا في حبائلها.

فإذا ما استؤصلت شأفة تلك الآثار الحجرية من النفوس، أعني من العقول والقلوب، فلا ضير بعد ذلك في زوال تلك الآثار، أو بقائها أمام الأنظار، أو أودعت في المتاحف مع الآثار، لتكون عبرة لأولي الألباب والأبصار.

والبدعة، كما هو معروف، هي إضافة أحكام أو شعائر إلى الدين ليست منه، أو إسقاط أحكام أخرى هي جزء لا يتجزأ منه، وممارسة ذلك عملياً على إعتبار أن ذلك هو انقياد لأحكام الدين، وامتثال لشريعة رب العالمين. فإلباس المبتدعات باسم الدين لباس الشرعية، هو الذي يجعلها بدعاً ضالة مُحرَّمة، يستحق فاعلها العذاب عليها، سواء مورست على زيادة مزعومة في الدين، أم مورست على إسقاط منه بعض شرائعه وشعائره وأحكامه. أما إذا لم يكن الأمر على هذا المنوال، يعني مورست دونما إنتحال لصفة الشرعية، فإنها لا تعتبر بدعاً من المبتدعات، بل تعتبر معاصي أو مخالفات شرعية. **فصيغة الأذان مثلاً** هي صيغة توقيفية لا يصح فيها زيادة ولا نقصان، فإن أضاف إليها أحد عبارة "**وأشهد أن عليا ولي الله**" أو أسقط منها عبارة "**وأشهد أن محمداً رسول الله**" فإنه يكون قد وقع في البدعة، يعني الضلالة التي يستحق عليها العذاب الذي يتناسب مع حجمها.

هذا هو ميدان البدعة، وهذه هي حدودها ومواصفاتها. أما في **موضوع الأشكال والوسائل المادية** التي لا تحمل هوية عقائدية خاصة، وأساليب التعامل معها، وتقليد الناس بعضهم بعضاً فيها، فهي قواسم إنسانية مشتركة، الأصل فيها الإباحة، وليس في ميدانها كفر وإيمان، ولا بدع وضلالات وبهتان. فأشكال الملابس، ووسائل المواصلات البرية والبحرية والجوية، وأدوات الطعام

والشراب، وآلات الصناعة وأدوات الزراعة والأثاث، ووسائل الاتصالات بجميع أشكالها، والأدوية ومعدات الطب الجراحية، وأدوات الزينة والتصوير ولعب الأطفال، وأدوات الحرب والقتال، وأدوات البناء والمعمار، إلى غير ذلك من الوسائل والأدوات لقضاء حاجات الإنسان، هي كلها إنسانية عامة، لا قيود عليها في تداولها بين الناس، وهي لا تحمل هوية مبدئية أو دينية أو مذهبية خاصة، فلا مكان ولا مجال لتوهم البدعة فيها، كما فعل السلفيون حين حرموا استعمال آلات التسجيل ومكبرات الصوت في الأذان، وكما فعلوا حين حرموا الصلاة على بعض أنواع السجاد والموكيت، وحين أفاضوا في الحديث عن الصواعق في تحريم الملاعق!

ومع ذلك، فقد وجدنا السلفيين، ومنذ عهد بعيد، يتخبطون في موضوعها، وفي ميدانها، وفي حدودها حتى باتوا موضع سخرية وإستخفاف من مختلف النقاد والأطياف. وحسبنا في هذا المقام أن نورد نبذة بسيطة قصيرة كتبها فيهم ناقد خفيف الظل حيث قال: المشكلة العويصة التي استعصت على **الألباني** (أحد رموز السلفية الجدد) في فتاواه، ولم يصل بشأنها إلى نتيجة، هي **عقد الندوات: هل هي جائزة أم غير جائزة،** لكونها ليست من هدي السلف. ولكن، وعلى فرض أن الألباني كان قد توصل لشيء

بخصوصها، فقد كان عليه أن يأخذ بعين الاعتبار المحظورات السلفية التالية:

أ. لا يجوز في تلك الندوات مخاطبة الحضور بعبارة "سيداتي سادتي"، لأن ذلك من البدع المحرمة. [**ابن عثيمين** في المناهي اللفظية]

ب. لا يجوز الجلوس في الندوات على الكراسي، لأن ذلك يعتبر من التشبه بالكفار. [**التويجري**، في الإيضاح والتبيين]

ج. لا يجوز التصفيق عند إنهاء المحاضرة، لأنه من عادات الجاهلية. [**ابن عثيمين**]

خلاصة الكلام، كما يمضي خفيف الظل قائلاً: الأمر معقد، والأفضل هو أن تعقد تلك الندوات، والناس جلوس على الأرض في الخيام!!

فالسلفيون عموماً، لم يفرقوا بين تقليد المسلمين للكفار في المباحات وفي القواسم المادية الإنسانية المشتركة، وبين تقليدهم إياهم في شعائرهم وخصوصيات أديانهم ومعتقداتهم. فنجد منهم مثلاً من حرموا لبس البنطلون وربطة العنق، والباروكة، وأدوات الزينة، والأكل بالشوكة والسكين والملعقة، والأثاث المنزلي، إلى غير ذلك من الأشياء التي لا تحمل هوية دينية خاصة تتطلب من المسلمين أن يخالفوا فيها الكفار والمشركين. ومن الطرائف المثيرة

للسخرية والضحك في هذا المقام الرسالة التي ألّفها **الشيخ مقبل، أحد رموز السلفية في اليمن**، تحت عنوان: **"الصواعق في تحريم الملاعق"**.

ومن الجوانب الأخرى التي تَخبَّط السلفيون في موضوعها، هي عدم التفريق بين **البدعة**، بمعنى اختلاق أوامر ونواهيَ جديدة، لا أصل لها في شرع الله، واعتبارها جزءاً لا يتجزأ من الدين، وبين **الاجتهادات** المشروعة من خارج الدائرة السلفية التي تخالف اجتهاد السلفيين أو مُتَبَنّياتهم. ونتيجة لهذا الفهم القاصر والأفق الضيق راحوا يصفون كثيراً من إجتهادات الفقهاء وأرباب المذاهب الأخرى، بأنها من البدع التي ما أنزل الله بها من سلطان. علماً بأنه **لا مبرر لهذا التصلب في شرايين العقول. فالبدعة هي إضافة مخترعة لا أصل لها في مصادر التشريع، وأما الاجتهاد فهو استنباط (بمعنى استخراج) حكم شرعي مما تحتمله المصادر الشرعية المعتبرة من مَعانٍ لغوية أو شرعية معتبرة**. فشتان، والحالة هذه، بين إضافة حكم مخترع لا أصل له في دين الله، أُلبس ثوب الشرعية زوراً وبهتاناً، وبين حكم شرعي مستنبط من النصوص الشرعية الصحيحة استنباطاً فعلياً، ضمن الضوابط اللغوية والقرائن الشرعية واللغوية.

والقاعدة التي تحدد الموقف من الاختلاف في أمور البدع، تختلف عنها في أمور الاجتهاد. ففي الحالة الأولى يحكم على

المتطاول على السنة بأنه صاحب بدعة. والبدعة، صغيرة كانت أم كبيرة، هي من حيث المبدأ، ضلالة ينبغي الوقوف في وجهها باعتبارها منكراً من المنكرات. أما في الحالة الثانية فالقاعدة عند المجتهدين هي أن **رأيي صواب يحتمل الخطأ ورأي غيري من المجتهدين خطأ يحتمل الصواب**. وعلى هذا الأساس يظل الاحترام المتبادل، والبعد عن الاتهامات الظالمة، والفتن الغاشمة، والحفاظ على فضيلة **أن المجتهد إذا أصاب فله أجران وإذا أخطأ فله أجر واحد** يظل قائماً ومغنياً جو الاجتهاد بالانفتاح والإبداع، والتفهم والتفاهم، والتقدم والاحترام المتبادل. وبذلك ينأى أصحاب الإجتهادات الشرعية المختلفة، بأنفسهم، عن التكفير والمهاترات والمناكفات، والحروب الغاشمة المعلنة أو غير المعلنة، كل فريق يثير بها جوّاً من الإرهاب الفكري على سائر الفرقاء الآخرين.

وهذا، مع الأسف الشديد، ما ضلّ فيه السلفيون، وظلوا في خصام حاد مع مخالفيهم، كان كثيراً ما يصل بهم إلى حد تكفير هؤلاء المخالفين، أو إمطارهم بوابل من أقبح الشتائم وأقذع العبارات وأشنع الاتهامات، حتى ولو كانوا علماء أفاضل، أو مجتهدين أكابر، أو حملة دعوة ورسالة ، مخلصين واعين، يدورون مع الحق أنّى توجهت ركائبه، وذلك كما فعل أحد مشاهير كُتّابهم، وهو المدعو عبد العزيز بن فيصل الراجحي، حين ألف كتاباً بعنوان: **"قدوم كتائب الجهاد لغزو أهل الزندقة**

والإلحاد القائلين بعدم الأخذ بالآحاد في مسائل الاعتقاد"، وذلك تقليداً أعمى منه لشيخه ابن قيم الجوزية في كتابه المعروف باسم "**الصواعق المرسلة على الجهمية والمعطلة"**. مع أنه لو جاز أن يرمى بالزندقة والإلحاد أحد من القائلين "بعدم الأخذ بخبر الآحاد في مسائل الاعتقاد" لكان العكس من ذلك، يقيناً، هو الصواب، **لأننا قد أثبتنا في ثنايا هذا الكتاب، من خلال تطبيق منهاج الدراية، أن العشرات من أحاديث الآحاد التي صحت عند السلفيين رواية في موضوع الاعتقاد، هي ساقطة، دراية، سقوطاً مدوياً بامتياز، لأنها تتناقض مع قطعي القرآن، ومع الثوابت القطعية الأخرى، تناقضاً لا مجال فيه لتأويل، ولا لِلَفٍّ أو دوران، وليس من شأنها إلا أن تأتي بنيان الإسلام من قواعده، وتهدمه في عقول أبنائه وأتباعه**، والعياذ بالله تعالى من شر الحمقى والجاهلين والمغفلين والمتعصبين، ومن كانت على قلوبهم أقفالها، وغشيتهم الصنمية والوثنية الفكرية من كل جانب!!

ولقد دفعهم التعصب الأعمى، والرغبة الجامحة في قهر مخالفيهم، وفي الانتصار لآرائهم المتهافتة في كثير من الأحيان، بأي ثمن، جرياً على قاعدة الغاية تبرر الواسطة، نقول: دفعهم ذلك إلى تحريف أقوال خصومهم أحياناً، أو الافتراء عليهم أحياناً أخرى، تسهيلاً لمهمتهم في توجيه الاتهامات الظالمة الغاشمة ضد أولئك الخصوم، وتسهيلاً لمهمتهم في خداع الجهلة والبسطاء من

الناس، وإيهامهم بأن جمهرة أهل الفكر والعلم، وأهل الدراية والبيان، وأهل المرجعية والحجية في الإجماع، هم جميعاً معهم في خندق واحد، ضد أولئك الخصوم الضالين المارقين الكافرين. فالكذب على الأغيار "**حلال زلال**" عند بعض رموز السلفيين الأخيار، كما فعلوا في كتاب "**العلل ومعرفة الرجال**" المنسوب لأحمد بن حنبل حين كفَّروا الإمام أبا حنيفة واتهموه بالردة عن الإسلام ثلاث مرات.

وفي هذا المقام، لا بد أن نذكر السلفيين بأنهم كانوا من السابقين الأولين في الوقوع في مستنقع البدع، التي ما أنزل الله بها من سلطان، ففرض النقاب على وجه المرأة، والقفازين على يديها، وأن ترخي المرأة ثوبها خلفها باعاً أو ذراعاً، وتزويجها إذا بلغت التاسعة من عمرها حتى ولو كانت غير بالغة سن التكليف أو الرشد، وحتى لو كان طالبها للزواج شيخاً طاعناً في السن متقاعداً من الناحية الجنسية، وكذلك فرض إعفاء اللحية على الرجل وتقصير ثوبه، وحلق شعر رأسه وتغطيته بحطة أو طاقية، إلى غير ذلك من أمثالها الكثير، نقول: هذه كلها بدع ما أنزل الله بها من سلطان، لا يمتري فيها إلا جاهل أو مكابر، دأب السلفيون على ممارستها منذ أمد طويل، واتخذوا مواقف عدائية أو تكفيرية ممن قال بغير رأيهم فيها، ووضعوها على رأس سلم أولوياتهم، وما زالوا كذلك يفعلون.

وقد كان ديدن السلفيين ومنهاجهم في دعوتهم هذه أن يشغلوا الناس بالفرعيات من السنن والنوافل، وبالفرعيات التي ابتدعوها من عند أنفسهم ولا تَمُتُّ إلى الدين بسبب، كما شغلوهم من قبل، منذ أيام العباسيين، بالغيبيات التي راحوا يصولون ويجولون فيها على غير هدى، وذلك مثل التشبيه والتجسيم، ورؤية الله ونزوله إلى السماء الدنيا، وعلاقة ذات الله بصفاته، وهل القرآن قديم أم مخلوق.

وقد استطال بهم الأمر، في عصرنا الراهن، حتى صرفوا الأمة عن قضاياها المصيرية المتمثلة أساساً في إزالة أنظمة الكفر التي تحكم ديار المسلمين، وفي إعادة الإسلام إلى الحياة عودة كاملة شاملة، وفي حمل رسالته للعالمين، وفي جمع المسلمين على كلمة سواء لا مجال للاختلاف فيها أو عليها، حتى تشكل لديهم مدخلاً للوحدة الجغرافية السياسية، في ظل دولة واحدة، السيادة فيها للشرع وحده، والسلطان الحقيقي الذاتي فيها للأمة وحدها.

أضف إلى ذلك أن استفراغ طاقات الأمة في فرعيات الأمور ونوافلها، حتى ولو كانت مشروعة، والتشدد فيها على نحو يجعلها من كبريات الفرائض، وصرف الأمة عن الاهتمام والاشتغال بقضاياها المصيرية وأطواق نجاتها، لهو **أكبر انقلاب في ترتيب الأولويات، وأخطر عملية هدم لمستقبل الأمة، وهو**

أفظع جناية على الإسلام وأهله، وهو **أفحش خدمة للكفار المستعمرين وأعوانهم من الحكام الظلمة الغاشمين المغتصبين**، حيث تفسح الأمة لهم المجال، في هذه الحال، كي يصولوا ويجولوا ويتغوَّلوا، بعيداً عن كل رقيب وحسيب، أو آمر بمعروف أو ناهٍ عن منكر، أو ثائر يبغي التخلص من ظلمهم وفسادهم وطغيانهم، وكفر أنظمتهم وتشريعاتهم. فهذا كله، سواء ما كان منه استغراقاً في محاربة البدع المزعومة أم كان استغراقاً في النوافل والفروع، لا يعدو أن يشكل في حق الإسلام وأهله جريمة ما بعدها جريمة، سواء أكان ذلك من المتلبسين بهذه الفعلة الشنيعة عن علم ودراية، أم كان عن غفلة وجهل وغواية، فَهُمْ كما قال الشاعر:

إن كنت لا تدري فتلك مصيبة

أو كنت تدري فالمصيبة أعظم

الولاء والبراء:

وقد اتخذوا من مفهوم **الولاء والبراء**، بمعنى أن نوالي الموافقين لنا في اجتهاداتهم، فنحبهم وننصرهم، وأن نبرأ إلى الله من المخالفين لنا في اجتهاداتهم كذلك، فنبغضهم ونجافيهم ونعاديهم، نقول اتخذوا من هذا المفهوم الخاطىء منطلقاً لشن الحروب، الباردة والساخنة، والاتهام بالتكفير أو المروق من الدين لكل من خالفهم، **بلا تمييز بين صاحب بدعة مأزور وبين مجتهد مؤهل مأجور.** وقد كان إمامهم أحمد بن حنبل، إن صحت الروايات عنه، هو صاحب هذه **السُّنَّة الغريبة العجيبة حين اتَّهم مخالفه الإمام أبا حنيفة بأنه قد ارتد عن الإسلام مرات ثلاث.** وإمعاناً في النيل منه، فقد راح يوثق تلك الافتراءات، باختراع روايات ذات سلاسل ذهبية مزورة، في كتابه المعروف باسم **"العلل ومعرفة الرجال"** تدين أبا حنيفة، وتتهمه بالردة والكفر الصراح، المرة تلو المرة، **مع العلم بأن الإمام الشافعي قد قال في تعظيم شأنه: "كلنا في الفقه عيال على أبي حنيفة".**

10- المحور العاشر

سوء الأداء في مجال الفتوى والفقه والاجتهاد

كان لغياب الدراية غياباً مخلا لدى مشايخ السلفية، في ميدان الفتوى والفقه والاجتهاد، قديما وحديثا، أبلغ الأثر فيما أنزلوه بها من تخليط وإساءات بالغة مترامية الأطراف. فلقد حاول أئمة السلفية أن يقدموا أنفسهم للأمة على اعتبار أنهم أئمة لها في الفقه لا يشق لهم غبار، كما سبق لهم أن قدموا أنفسهم لها، في ميدان الحديث وعلومه، باعتبارهم المرجعية التي لا يتقدم عليهم فيها أحد من العالمين. مثال ذلك ما ورد في كتاب "**خصائص مسند الإمام أحمد**" لمؤلفه محمد بن عمر المديني، [صفحة 13]: قال موسى بن حمدون البزاز: "قال لنا حنبل بن إسحق: جمعنا عمي [يعني عمه أحمد بن حنبل]، لي ولصالح ولعبد الله [يعني ابنه]، وقرأ علينا المسند، وما سمعه منه [يعني بتمامه] غيرنا. وقال لنا: **إن هذا الكتاب قد جمعته وأتقنته من أكثر من سبع مئة وخمسين ألفاً. فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله ρ فارجعوا إليه، فإن كان فيه وإلا فليس بحجة**". وهذا من أحمد، **إن صحت هذه الرواية عنه**، إنما يعني أن جميع ما في مسنده هي وحدها الأحاديث الصحيحة، وأنها هي وحدها

سنة الرسول ρ، ولا سنة غيرها. كما يعني أن مسنده هذا ينبغي أن يتخذ وحده ميزاناً ومرجعاً يرجع إليه المسلمون إذا اختلفوا في أي حديث من الأحاديث. فإن وجد أي حديث فيه فهو حق يجب الأخذ به، وإن لم يوجد فلا يثبت ولا حجة فيه. وهذا بدوره يعني أن لا حجة في أي كتاب من كتب الحديث إطلاقاً، سواء كتبت قبله كموطأ مالك، أم كتبت بعده كالصحاح والسنن والمسانيد، لأن أرباب هذه الكتب قد أودعوا فيها كثيراً من الأحاديث التي لم يذكرها أحمد بن حنبل في مسنده. فهي بناء على هذه المعطيات الحنبلية، تعتبر كلها أحاديث موضوعة، ولا حجة في أي حديث منها على الإطلاق، فكلها كذب وهراء وافتراء، والعياذ بالله تعالى!

ومع ذلك فالشيخ السلفي الحنبلي **ابن قيّم الجوزية** يقول في كتابه **"أعلام الموقعين"** عن إمامه أحمد بن حنبل ما يلي: "وكان بها إمام أهل السنة على الإطلاق، أحمد بن حنبل، الذي ملأ الأرض علماً وحديثاً وسنة، حتى أن أئمة الحديث والسنة بعده هم أتباعه إلى يوم القيامة. وكان، رضي الله عنه، شديد الكراهة لتصنيف الكتب ... ويكره أن يكتب كلامه ... فعلم الله حسن نيته وقصده فكتب من كلامه وفتواه أكثر من ثلاثين سفراً. ومَنَّ الله سبحانه علينا بأكثرها فلم يَفُتْنا منها إلا القليل. وجمع **الخلاّل** نصوصه في الجامع الكبير فبلغ نحو عشرين سفراً أو

أكثر". "ورويت فتاواه ومسائله وحُدِّث بها قرنا بعد قرن، فصارت إماما وقدوة لأهل السنة على اختلاف طبقاتهم، حتى إن المخالفين لمذهبه بالاجتهاد، والمقلدين لغيره، ليعظمون نصوصه وفتاواه، ويعرفون لها حقها وقربها من النصوص وفتاوى الصحابة. ومن تأمّل فتاواه وفتاوى الصحابة رأى مطابقة كل منهما للأخرى، ورأى الجميع كأنها تخرج من مشكاة واحدة، **حتى إن الصحابة إذا اختلفوا على قولين جاء عنه في المسألة روايتان". نقول:** وهذا من ابن القيم هو منتهى الصنمية في عالم الفقه. فهو تقديس لأحمد بن حنبل في كل ما ذهب إليه من مقولات، سواء كانت خطأ أم صوابا أم مجموعة من المتناقضات!

والواقع أن مشايخ السلفية، لما كانوا يفتقرون افتقاراً عملياً شديداً إلى منهاج الدراية في تمحيص الوقائع، وفي تمحيص متون الروايات والأخبار والآثار التي تشكل مصدراً أساسياً من مصادر التشريع المعتمدة عندهم، فإنهم بذلك قد فقدوا شطراً كبيراً من أهليتهم في أن يكونوا فقهاء أو مجتهدين مبدعين يعتد باجتهاداتهم، كما أنهم قد أضاعوا البوصلة في كثير من مخرجاتهم الفقهية والحديثية من حيث لا يشعرون.

والأنكى من ذلك كله، أنهم صاروا في كل واد من أودية الجرأة الجاهلة حينا أو الجرأة الغاشمة حيناً آخر، يهيمون، كما

صاروا في ربوع الغرور الزائف، والخفة والسطحية والتناقض، يسرحون ويمرحون ويشطحون. وبذلك أورثوا أتباعهم وأشياعهم ومقلديهم الكثير الكثير من العجائب والغرائب في الفقه والحديث على حد سواء.

فهذا **ابن قيّم الجوزية**، على سبيل المثال، وهو أحد أئمة السلفية وكبار مشايخها، حينما أراد أن يجتهد في موضوع **العشاق والمحبين**، كما ورد في الباب الخامس والعشرين من كتابه "**روضة المحبين ونزهة المشتاقين**"، ارتكب خطأ جسيما وجناية فاحشة من أفظع الجنايات. فهو قد أباح للعشاق والمحبين، طلبا للاستشفاء من نوازل الحب والعشق والغرام، أن يلجأوا إلى ممارسة كافة أنواع النشاطات الجنسية المحرمة باستثناء الجماع الذي لا ندري على أي قاعدة من قواعد الاستثناء قد صح استثناؤه عنده. وكان هذا الرأي هو بمثابة اجتهاد توصل إليه حين قاس التداوي بالجنس على التداوي بالخمر في حالة الضرورة. فقد قال بالحرف الواحد: "فإن قيل: فهل تبيح الشريعة مثل ذلك؟ قيل: إذا تَعَيَّن طريقاً للدواء ونجاة العبد من الهلكة لم يكن بأعظم من مداواة المرأة للرجل الأجنبي، ومداواته لها، ونظر الطبيب إلى بدن المريض، ومسِّه بيده للحاجة. وأما التداوي بالجماع فلا يبيحه الشرع بوجه ما، وأما التداوي بالضم والقبلة فإن تحقق الشفاء به كان نظير التداوي

بالخمر عند من يبيحه. بل هذا أسهل من التداوي بالخمر، فإن شربه من الكبائر وهذا الفعل من الصغائر. والمقصود أن الشفاعة للعشاق فيما يجوز من الوصال والتلاقي سنة ماضية، وسعي مشكور".

ونظراً لغياب منهاج الدراية عند ابن القيم غياباً مُخِلاً بأهلية الاجتهاد عنده، فقد وقع في القياس المغلوط والخطأ الفاحش المزري. فالدوافع الفطرية التي تحتاج إلى إشباع لدى الإنسان هي **الغرائز**، متمثلة في غريزة البقاء، وغريزة النوع (الجنس)، وغريزة التدين؛ وهي كذلك **الحاجات العضوية** مثل الأكل والشرب والتبول والتغوط والنوم والراحة، وما شاكل ذلك.

أما الغرائز فهي تختلف عن الحاجات العضوية، من حيث حتمية الإشباع، اختلافاً كبيراً. فالغرائز، إذا لم يتم إشباعها كلياً أو جزئياً، على نحو دائم أو مؤقت، فإنه لا يترتب على ذلك حصول أية أمراض في الأبدان أو هلاك في النفوس. **فالإنسان العادي يستطيع أن يعيش عمره كله سوياً وهو في حالة عزوبية كاملة كالشيخ ابن تيمية، أو رهبانية دائمة مثل كثير من الأحبار والرهبان** من مختلف الملل والأديان، من غير أن يواجه أية ضرورة ملجئة لإشباع الشهوة الجنسية لديه. وكذلك هو يستطيع أن يعيش عمره كله ملحداً، لا يؤمن بخالق ولا بنبي ولا برسالة. وكذلك هو يستطيع أن يعيش عمره كله جندياً محارباً مغامراً

بحياته، متجاوزاً غريزة البقاء لديه، بلا معقبات صحية، ولا أمراض نفسية، ولا عاهات مقعدة.

وأما الحاجات العضوية فالإشباع فيها هو مسألة حياة أو موت، ولذلك كان إشباعها قضية مصيرية بالنسبة لحياة الإنسان: فالضرورات لا تبيح المحظورات إلا في هذا الميدان، أعني ميدان الحاجات العضوية، وليس هذا شأنها في ميدان الغرائز وما يتفرع عنها من ميول وأهواء ورغبات. وقاعدة "وداوني بالتي كانت هي الداء" لا تنطبق هي الأخرى إلا على الضرورة الحتمية المصيرية في عالم الحاجات العضوية، وليس في ربوع الغرائز.

ولو لم يكن في مقدور الإنسان العادي أن يعيش حياته بشكل طبيعي لما طلب الله تعالى منه أن يستعفف إذا لم يكن قادراً على النكاح، حيث قال تعالى: {وَلْيَسْتَعْفِفِ الَّذِينَ لاَ يَجِدُونَ نِكَاحاً} [النور: 33]. فالله سبحانه وتعالى لا يكلف نفساً إلا وسعها. فطلب الشارع الحكيم الاستعفاف من غير القادرين على النكاح دليل واضح قاطع على أن عدم إشباع الشهوة الجنسية لا يترتب عليه أية أضرار مصيرية تودي بحياة المحرومين، أو بصحتهم وعافيتهم كما توهم ابن القيم ومن سار على نهجه ودربه.

والاستعفاف، في هذه الحال، إنما يكون بغض البصر، والابتعاد عن المثيرات، وبعدم الاختلاط بغير المحرمات، وبصرف التفكير عن شؤون الجنس وشجونه. وأخيراً يكون بالصيام كما ورد في صحيح البخاري أن الرسول ρ قال: "يا معشر الشباب! من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم فإنه له وِجاء" [يعني وقاء].

فلا بد، والحالة هذه، أن يلاحظ التائهون في شطحات ابن قيّم الجوزية، أن الرسول ρ قد جعل الصيام، إلى جانب الاستعفاف، هما الإجراءات الوقائية المشروعة للتغلب على مثيرات الشهوة الجنسية، ولم يجعل الممارسات الجنسية المخففة – على رأي ابن قيّم – سبيلاً حلالا إلى إرواء غليل العشاق والمحبين.

ولم يَدُر بخَلَد ابن القيم، نتيجة لغياب الدراية عنده في فهم مناط الحكم، أن الممارسات الجنسية المتنوعة بين العشاق والمحبين هي أقرب الطرق وأيسرها لإكمال المشوار والوقوع في فاحشة الجماع، شاء ابن قيّم أم أبى، والعياذ بالله تعالى!! وحينئذ يصبح استثناء الجماع، كما اشترط ابن قيّم في هذه الفتوى الساقطة العجيبة، وَهْماً من الأوهام، وشطحة من الشطحات، وهلوسة من الهلوسات، ومغالطة فاحشة في واقع بشري مدرك محسوس لا يقوى عاقل على إنكاره.

وهذا **الشيخ ناصر الدين الألباني**، محدث العصر في عالم السلفيين، وواحد من فقهائهم المعتبرين، كما يقولون، **كان كسابقه ابن قيّم الجوزية، في غيبوبة كبيرة عن منهاج الدراية في الفقه كما كان في الحديث**، ما أفقده، هو الآخر، الأهلية لأن يكون مجتهداً معتبراً، أو مفتياً مُجيداً، أو مرجعاً سديداً. فهو لما حاول أن يقتحم ميدان الفتوى والاجتهاد كما اقتحم ميدان الحديث وعلومه، من غير أن يكون مسلحاً تسليحاً مناسباً بالدراية والتجرد من العصبية المذهبية أو الفرقية، وقع في الأخطاء الفاحشة، والمطبات الفظيعة، والمغالطات الشنيعة.

من ذلك **فتواه المشهورة المتعلقة بوجوب أن يهاجر أهل فلسطين، عن بكرة أبيهم، ويُخلوا فلسطين بكاملها لليهود المغتصبين**، ريثما تسنح لهم فرصة العودة إلى فلسطين، وتصفية حساباتهم مع اليهود فيها.

ففي الشريط رقم (730) بتاريخ 1993/4/22، وفي كتاب **"فتاوى الألباني"** [ص18] سئل الشيخ الألباني السؤال التالي: "هل يجوز لأهل الضفة الغربية أن يخرجوا منها ويهاجروا إلى بلد ثان؟ فأجاب قائلاً: "يجب أن يخرجوا ... يا أخي يجب أن يخرجوا من الأرض التي لم يتمكنوا من طرد الكافر منها إلى أرض يتمكنون فيها من القيام بشعائرهم

الإسلامية. **وكل من بقي في فلسطين منهم فهو كافر"**، والعياذ بالله تعالى!!

وحين رد عليه أحدهم قائلاً: "إن هذه الهجرة هي إخلاء البلاد للكفار"، أجابه الشيخ الألباني قائلاً: "إن النبي ρ وأصحابه، وهم بلا شك خير من أهل فلسطين، أخلى مكة للكفار، وهي خير بقاع الأرض، ولكن بنية التَّقَوي والتهيؤ لقتال الكفار. وهذا ما حدث في فتح مكة". هذا مع العلم بأن القياس الذي اعتمده الألباني في هذه الفتوى هو مغالطة فاحشة، وهو قياس ساقط مغلوط. فأهل مكة – رغم كفرهم – قد كانوا هم أهل البلاد وأصحابها، أما اليهود في فلسطين فليسوا هم أهلها ولا هم أصحابها. ثم إن الرسول ρ لم يفرض على كل مسلم في مكة أن يخليها ويهاجر إلى المدينة.

ولسائل أن يسأل الألباني قياساً على هذه الفتوى السائبة: أين كان ينبغي للمسلمين في القرنين التاسع عشر والعشرين، وما قبلهما وما بعدهما، أن يهاجروا لما احتل الاستعمار البريطاني والاستعمار الفرنسي والاستعمار الإيطالي والاستعمار الهولندي والاستعمار الأمريكي بلادهم طولاً وعرضاً، واستولى على مقدراتها ومصائر شعوبها، من أقصى الشرق إلى أقصى الغرب، من شبه القارة الهندية، إلى أندونيسيا، إلى ماليزيا، إلى إيران، إلى العراق، إلى سوريا، إلى لبنان، إلى فلسطين، إلى

الأردن، إلى مصر، إلى ليبيا، إلى تونس، إلى الجزائر، إلى المغرب، إلى موريتانيا، إلى السودان، إلى الإمارات، إلى أفغانستان، إلى الصومال، إلى الكويت، إلى عُمان، إلى غيرها من البلدان الإسلامية؟!!

وأين ينبغي للمسلمين اليوم، في سائر أقطارهم التي مازالوا فيها غرباء يرزحون تحت نير الاستعمار المباشر أو غير المباشر، مصيرهم وحياتهم ومقدراتهم وأنظمة حكمهم في يد أعدائهم الكفرة المستعمرين، نقول: أين ينبغي لهؤلاء المسلمين أن يهاجروا ويخلوا بلادهم إخلاء تاما للكفار المستعمرين المحتلين لديارهم بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر، وأن يتطاول هذا الإخلاء، كما يقول الشيخ الألباني، حتى تدور الدائرة من جديد على هؤلاء الغزاة المستعمرين، ويعود المسلمون إلى سابق عزهم ومجدهم وقوتهم، أو أن ينتظروا حتى يعيدهم المهدي المنتظر، أو المسيح الدجال، إلى بلادهم سادة قادة أعزاء مكرمين؟!!

ومن مطبات الألباني الأخرى الفاحشة الناجمة عن غياب الدراية عنده فتواه المتعلقة **حكمه على الحركات الإسلامية كالإخوان المسلمين، وحزب التحرير، والجماعة الإسلامية، وسائر الحركات الإسلامية باستثناء الجماعة السلفية، جميعها بالضلال المبين، يعني بالكفر البواح.** فقد ورد في فتوى له نشرت في كتاب "**المقالات المنهجية**" [ص70] قوله: "إن أي حزب أو تكتل

من التكتلات الإسلامية، لم تقم جماعتها ولم تقم أحزابها على كتاب الله وعلى سنة رسول الله ρ، **فضلاً عن إقامتها على منهج السلف الصالح، فهو في ضلال مبين**. ولا شك أن أي حزب لا يقوم على هذه المصادر الثلاثة فستكون عاقبة أموره خسرا، مهما كان مخلصاً في دعوته. وبحثي هذا إنما هو عن هذه الجماعات الإسلامية، التي يفترض أن تكون مخلصة لله عز وجل، وناصحة للأمة ... فمنهج السلف الصالح – هذا الأصل العظيم – لا بد لكل جماعة مسلمة أن تقوم دعوتها عليه. وبناء على معرفتي بكل الجماعات والأحزاب القائمة اليوم على الأرض الإسلامية أقول: إنهم جميعاً، إلا جماعة واحدة، ولا أقول إلا حزباً واحداً، لأن هذه الجماعة لا تتحزب ولا تتكتل ولا تتعصب إلا للأصول المذكورة آنفاً، ألا وهي كتاب الله وسنة رسول الله، ومنهج السلف الصالح ... [أقول] لا سبيل للحكم على جماعة منهم بأنها على الحق إلا إذا كانت تتبنى منهج السلف الصالح ... ومن يوم دعا الجعد بن درهم بدعوة المعتزلة، إلى غير ذلك من الفرق المعروفة أسماؤها قديما، والتي تجددت حديثاً بأسماء حديثة، هذه كلها، سواء ما كان منها قديماً أو حديثاً، لا يوجد فيها فرقة تقول وتعلن أنها على منهج السلف الصالح...".

" فمن هنا – أولاً – نقول بأنه على كل حزب أو جماعة إسلامية أن تصحح أصل منطلقها، وهو أن تعتمد على الكتاب والسنة، وما كان عليه سلف الأمة الصالح. وهذا القيد لا يتبنّاه – مع الأسف – حزب التحرير ولا الإخوان المسلمون، ولا أمثالهم من الأحزاب الإسلامية".

وحيثيات الألباني هذه، تعني جملة وتفصيلاً، بشكل واضح لا لبس فيه ولا غموض، **أن من لم يكونوا ملتزمين بمنهاج سلفيته المزعوم، من أرباب الحركات الإسلامية كافة، هم أهل باطل وضلال، مصيرهم جميعاً إلى النار وبئس القرار**، والعياذ بالله تعالى!!!

ولو أننا ضربنا صفحاً عن هذه العصبية الفِرَقِيَّة المذهبية الهوجاء التي تنبعث رائحتها الكريهة من هذه الفتوى الغاشمة الخرقاء، واحتكمنا إلى منهاج الدراية في فهم الواقع وفي فهم منهاج السلف الصالح الذي يراد تطبيقه عليه، وكنا وقافين عند حدود الحق، لتبين لنا، كما أوضحنا ذلك تفصيلاً في ثنايا هذا الكتاب، ما يمكن أن نوجزه مرة ثانية في النقاط التالية:

أولاً: أن الصحابة الكرام بشكل خاص، والسلف الصالح بشكل عام، لم يكن لديهم، في مخرجاتهم الاجتهادية، أي حق إلهي خاص يجعل منها مرجعية أو مصدراً ثالثاً إلى جانب كتاب الله وسنة رسوله، بحيث يشكل معهما ثالوثاً **كثالوث**

النصارى في حكاية الأب والابن والروح القدس. فالصحابة، رضوان الله عليهم، كانوا أهل رواية مباشرة عن الرسول ρ، وقافين عند حدودها. ولم يكونوا يشكلون مصدراً من مصادر التشريع إلى جانب كتاب الله وسنة رسوله. وحين كانوا يلتقون أو يجمعون على نص أو على حكم شرعي واحد في المسألة الواحدة فما كان ذلك منهم تشريعاً اتفقت كلمتهم على وضعه من عند أنفسهم، بل كان نقلاً لذلك الحكم عن الرسول ρ، لا أكثر ولا أقل. فالتشريع في دين الله ليس من شأنهم ولا من شأن غيرهم، وليس له من مصدر غير كتاب الله وسنة رسوله. أما طريقة فهم النصوص الشرعية فهي عندهم وعند غيرهم واحدة. أما المخرجات الاجتهادية بالنسبة لسائر المجتهدين فهي المتعددة.

ثانياً: الصحابة، رضوان الله عليهم، كانوا على إيمان راسخ ووعي تام بأن لا أحد من المسلمين يجوز له أن يقدِّم بين يدي الله ورسوله، أي أن يحاول أن يضع تشريعاً من عند نفسه، متخطياً كتاب الله وسنة رسوله. أما من حيث فهم الكتاب والسنة وتنزيل ما انطويا عليه من أحكام على الوقائع المختلفة المتجددة فقد شجع الإسلام الاجتهاد، وجعل للمجتهد إذا أصاب أجرين، وإذا أخطأ

أجراً واحداً. وهذه هي سنة الله الماضية في خلقه، وفي دينه، وفي شريعته: **المصدر واحد والفهم والتطبيق متعدد.** وسيرة الصحابة العملية دليل واضح قاطع على أنهم، **رغم وحدة مرجعيتهم في التشريع، فإنهم كانوا يختلفون في الفهم والتطبيق والاجتهاد. فلم يكن لهم، والحالة هذه، منهاج واحد يُطَالبُ المسلمون، على مر العصور، باتباعه والالتزام بنتائجه ومخرجاته.**

ثالثاً: في أواخر عصر التابعين بدأت تتشكل عند المسلمين مذاهب ذات منظومات مختلفة أو متناقضة في الفقه وأصوله، ومدارس متباينة في مناهج التعامل مع الأحاديث والآثار، وكلها، كما كانوا يقولون، من كتاب الله ومن سنة رسوله ملتمس. فإلى أي من هذه المذاهب والمدارس والمناهج المختلفة ينتمي المنهاج السلفي المزعوم الذي لا يحيد عنه إلا مارق أو هالك؟!

وعندما يصل ضعف الأداء في مجال الفقه إلى أحمد ابن حنبل فإننا نجد عالماً ومؤرخاً ومفسراً كبيراً مثل ابن جرير الطبري، وبعد أن وقف على ضعف أحمد بن حنبل في الفقه والأصول والاجتهاد، وتبين له أن منهاجه في فتاواه ومسائله كان أقرب إلى الرواية منه إلى التفريع الفقهي والتخريج الاجتهادي راح يغفل ذكره في كتابه المشهور "**اختلاف الفقهاء**"، فلم يأت

على ذكره في عداد الفقهاء مطلقاً. **ولما سئل ابن جرير الطبري في ذلك قال: "لم يكن أحمد فقيهاً، وإنما كان مُحَدِّثاً".**

وهذا ما حدا بجمهور الحنابلة في عصره أن يشغبوا عليه، ويتهموه بالرفض والفسوق، كعادتهم في الطعن على مخالفيهم، وكَيْل الاتهامات الغاشمة لهم، أشكالاً وألواناً.

أضف إلى ذلك أن أحمد بن حنبل، **قد كان، بشهادته على نفسه، متبلِّد الذهن في متابعاته الفقهية.** فهو حينما تحدث عن نفسه في هذا الشأن، كما ورد في كتاب أبي يعلى الفرّاء الحنبلي [380-458هـ] المعروف باسم **"طبقات الحنابلة"** [268/1] قال: "مكثت في كتاب الحيض تسع سنين حتى فهمته". هذا مع العلم بأن موضوع الحيض برمته لا يحتاج فهمه واستيعابه إلى أكثر من ساعات معدودات، وليس أشهراً أو سنوات.

فهذه التهمة، إن صحت عن الإمام أحمد بن حنبل في حق نفسه، فإنها ولا شك تشكل في المذهب برمته مصيبة من كبريات المصائب. وإن كانت كذباً وافتراء من أبي يعلى الفراء على شيخه وإمامه أحمد فالمصيبة أعظم، لأن الفّراء ليس شخصاً عادياً في المذهب الحنبلي، بل هو أحد أقطابه المعدودين. فاتهامه لإمام مذهبه ومؤسسه بأنه كان هابطاً عقلياً

من شأنه أن يجعل المذهب، برمته وبمن يتصدر الإمامة فيه، في مهب الريح!!

وباستقصاء الأخطاء الكبرى والمطبات الجسيمة التي وقع فيها الشيخ أحمد ابن حنبل، في أصول فقهه واجتهاده، كما أشرنا إلى ذلك من قبل في مواقع متفرقة من هذا الكتاب، فإننا سوف نعود فنوجزها هنا مرة أخرى، على صعيد واحد. وهي كما يلي:

أولاً: مذهب الصحابي: كان أحمد ينهى أصحابه وتلاميذه أن يجتهدوا في أي مسألة سبق وأن أدلى فيها أي واحد من الصحابة بدلوه. فأقوال الصحابة جميعاً وفتاواهم هي عنده وحدها الحجة في الدين، لا يصح لأحد أن يتجاوزها، حتى ولو كان بعضها يناقض بعضها الآخر، في المسألة الواحدة. فهم كلهم من رسول الله ملتمس نوراً وهداية. وهم الذين شاهدوا التنزيل، وصاحبوا الرسول. وساعة مع الرسول، خير من اجتهاد سنين، كما كان أحمد يقول. هذا مع أن الصحابة، رضوان الله عليهم، كأي مجموعة بشرية أخرى، كانوا يتفاوتون في مواهبهم وقدراتهم العقلية على الإحاطة بالوقائع المتجددة، وفي فهم التنزيل واستيعابه، وفي القدرة على تنزيل النصوص على الوقائع تنزيلاً صحيحاً. ولذلك وجد في الفقه الإسلامي ما يسمى بمذهب الصحابي، وهو لا يشكل في الاجتهاد حجة إلا على الذين

يقتنعون به، بناء على قوة دليله، مع العلم بأن منزلة كبار الصحابة في الفقه والاجتهاد لا يصح أن يقلل من شأنها أو ينتقص من قدرها أحداً أبداً.

وكل الذين نقلوا فقه أحمد بن حنبل مجمعون على أنه كان يأخذ بفتوى الصحابة، ولا يجتهد برأيه ما وجد في موضوع الفتوى أثراً منقولاً عن صحابي، سواء كان ذلك الأثر صحيحاً، أم ضعيفاً، أم متناقضاً.

ولقد تطرّف أحمد في منهاجه التقليدي هذا حتى بلغ به الحال، أنه لما لم يكن يجد أثراً صحابياً لجأ إلى فتاوى علماء الأثر من التابعين، كمالك بن أنس، وسفيان الثوري، وسفيان ابن عيينة، والأوزاعي، وسعيد بن المسيب وغيرهم من فقهاء المدينة. وهذا ما يؤكد بأن أحمد لم يكن فقيهاً مجتهداً، بل كان مقلداً بامتياز.

أما استدلال أحمد وأتباعه وعضهم بالنواجذ على حديث: **"أصحابي كالنجوم بأيهم اقتديتم اهتديتم"**، وعلى حديث **"عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، عِضُّوا عليها بالنواجذ"**، وعلى حديث: **"اقتدوا باللَّذين من بعدي: أبي بكر وعمر"، فهو خطأ لأن هذه كلها هي أحاديث مردودة دراية**، لأن أبا بكر وعمر وعثمان وعلي، وسائر الصحابة الكرام، كانوا يختلفون ويتناقضون كثيراً في فتاواهم واجتهاداتهم وآرائهم في

المسألة الواحدة. وهذا يعني رفع العصمة عن آرائهم، لأن الحق والصواب واحد لا يتعدد. ولقد أحسن الإمام **الشوكاني** في كتابه **"إرشاد الفحول"** [ص214] في الرد على هذه المزاعم بقوله: "والحق أنه [يعني قول الصحابي] ليس بحجة. فإن الله سبحانه وتعالى لم يبعث إلى هذه الأمة نبياً إلا محمداً ρ، وليس لنا إلا رسول واحد، وكتاب واحد. وجميع الأمة مأمورون باتباع التكاليف الشرعية، كما وردت في الكتاب والسنة. فمن قال: إنه تقوم الحجة في دين الله عز وجل بغير كتاب الله وسنة رسوله وما يرجع إليهما فقد قال في دين الله بما لا يثبت، وأَثْبَتَ في هذه الشريعة الإسلامية شرعاً لم يأمر الله به. وهذا أمر عظيم وَتَقَوُّلٌ بالغ. فإن الحكم لفرد أو أفراد من عباد الله بأن قوله أو أقوالهم [هي] حجة على المسلمين يجب عليهم العمل بها، وتصير شرعاً متقرراً تَعُمُّ به البلوى، مما لا يدان الله عز وجل إلا به، ولا يحل لمسلم الركون إلا إليه، ولا العمل إلا به، فإن هذا المقام لم يكن إلا لرسل الله الذين أرسلهم بالشرائع إلى عباده، لا لغيرهم، وإن بلغ في العلم والدين وعظم المنزلة أي مبلغ".

"ولا شك أن مقام الصحبة مقام عظيم، لكن ذلك في الفضيلة وارتفاع الدرجة وعظمة الشأن. وهذا مُسَلَّم لا شك فيه ... ولا تلازم بين هذا وبين جعل كل واحد منهم بمنزلة رسول

الله ρ في حجية قوله، وإلزام الناس باتباعه. فإن ذلك لم يأذن الله به، ولا ثبت عنه فيه حرف واحد ... فاعرف هذا واحرص عليه، فإن الله لم يجعل إليك وإلى سائر هذه الأمة رسولاً إلا محمداً ρ. ولم يأمرك باتباع غيره، ولا شرع لك على لسان سواه من أمته حرفاً واحداً، ولا جعل شيئاً من الحجة عليك في قول غيره، كائناً من كان".

وبعبارة أخرى، **فإن أحمد بن حنبل حين اعتبر أقوال الصحابة حجة قائمة بذاتها في دين الله فذلك إنما يعني أنها تشكل عنده مصدراً تشريعياً ثالثاً إلى جانب كتاب الله وسنة رسوله.** وهذا بدوره يعني أن أحمد ابن حنبل قد جانبه الصواب في حقيقة بديهية لا يليق بمثله أن يغفل عنها، تلكم هي أن الصحابة الكرام، رضوان الله عليهم، على الرغم من أهليتهم العالية في الفقه والاجتهاد، فقد كانوا يتناقضون ويتفاوتون ويختلفون اختلافات كبيرة وكثيرة في آرائهم واجتهاداتهم. وهذا يعني كذلك على نحو حتمي لا مفر منه، أن بعضهم كان يصيب في اجتهاده وأن بعضهم الآخر كان يخطئ، لأن الحق والصواب لا يمكن أن يتعدد أو يتناقض في المسألة الواحدة. فكيف جاز عنده أن تشكل أقوال الصحابة وفتاواهم، وهي على هذه الحال من الاختلاف والتناقض، حججاً متساوية في دين الله، وتشكل مصدراً تشريعياً مؤتلفاً ثالثاً إلى جانب كتاب الله

وسنة رسوله، علماً بأن المصادر التشريعية لا يصح فيها التناقض والاختلاف، وإلا فقدت حُجِّيَّتَها وشرعيتها على الإطلاق. فهنالك حد أساسي فاصل بين التناقض في **فهم النصوص الشرعية وبين تناقض النصوص الشرعية نفسها.** فالخلط بينهما هو أكبر مدعاة للخبط في دين الله خبط العشواء، وإضاعة للهوية الإسلامية الحقيقية في مخرجات مثل هذه الفتاوى التي تفتقر إلى أدنى مقومات المنهاج الإسلامي في الفهم والاستنباط والاجتهاد.

نخلص من هذا كله إلى أن أحمد بن حنبل كان من دعاة التقليد، ومن غير رُوّاد الإبداع وأنصاره، **ومن العاملين على إيجاد الصنمية والوثنية الفكرية في عالم الفقه والاجتهاد**، بدعوى اتخاذ السلف الصالح مرجعية شرعية معصومة، على كل مسلم أن يدور في فلكها حيث دارت، وأن لا يتجاوزها بأي حال من الأحوال، مهما كان خطؤها واضحاً صراحا، أو كان بطلانها، على ظاهر الكف، ظاهراً عياناً. وهذه فتنة في فهم الدين ما بعدها فتنة، والعياذ بالله تعالى!

ويا ليته، دفعاً لمثل هذه الفتنة الغاشمة، اقتفى أثر الإمام أبي حنيفة حين كان يقول: ما جاء من الله تبارك وتعالى فعلى الرأس والعينين، وما جاء من الرسول ρ فسمعاً وطاعة، **وما جاء من الصحابة تخيَّرنا منه**، وما جاء من التابعين [أمثال أنس بن

مالك، وعطاء بن أبي رباح، ونافع مولى ابن عمر، وعكرمة مولى ابن عباس وغيرهم] فهم رجال ونحن رجال.

ثانياً: ما لم يتطرق إليه السلف من مسائل علينا أن نتوقف عندها مكتوفي الأيدي: ولعل الأنكى والأشد من هذا كله وبالاً أن أحمد بن حنبل كان ينهى الخاصة من أتباعه وتلاميذه، مهما بلغوا من العلم، أن يجتهدوا في أي مسألة لم يتكلم فيها أحد ممن سبقهم من الصحابة الأولين، مهما أحاط باجتهاداتهم فيها من خطأ مبين. ومن المشهور عنه في هذا الصدد قوله الذي أورده **ابن القيم الجوزية** في كتابه "**أعلام الموقعين**" وهو: "**إياك أن تتكلم في مسألة ليس لك فيها إمام**".

ونحن وإن كنا نرى في التوقف مكتوفي العقول عند أقوال الصحابة في المسائل التي لهم فيها آراء أو اجتهادات مختلفة أو متناقضة مصيبة في عالم الفقه والفتوى فإن التوقف أمام المسائل التي لم يقل فيها أحد من الصحابة شيئاً لهو مصيبة أفظع تأثيراً وأشد وبالاً. إذ لا يدري أي عاقل كيف ينبغي لرواد الاجتهاد اللاحقين أن يتصرفوا إزاء المسائل التي ليس لهم فيها إمام، يترسمون خطاه، ويتبعون نهجه!! فكأن الإمام أحمد بن حنبل قد ألقاهم في اليَمِّ مكتوفين وقال لهم: إياكم ثم إياكم أن تبتلوا بالماء.

ثالثاً: تفعيل المتناقضات: ومن المطبات الخطيرة الفاحشة التي تردّى في حمأتها أحمد بن حنبل في فقهه وأصوله أنه كان يعتمد المتناقضات في الموضوع الواحد، وَيُفَعلّها تفعيلاً يساوي بينها في المصداقية، على صعيدين، دون أن يأخذ بالحسبان أن التناقض الحقيقي في داخل النصوص والمرجعيات التشريعية، في الموضوع الواحد، هو أعظم دليل على خطئها وفسادها. وهذان الصعيدان هما:

الصعيد الأول: هو قبول المتناقضات في صلب المصدر الثاني من مصادر التشريع الإسلامي، أعني السنة النبوية، ممثلة فيما صح عنده من أحاديث وروايات وآثار، على الرغم من تناقضها في المسألة الواحدة، تناقضاً كلياً، يستحيل أن يعقد فوق طرفيه بجسور من التأويل الحميد، أو التوفيق المجيد. وهذا ما أكده أحد مريديه، د. محمد خليل هراس [1916-1975م]، في كتاب **"الحركة الوهابية"** حيث قال: " كما أنه لا يوجد بين المذاهب الفقهية مذهب هو أوسع صدراً لقبول الآراء المختلفة من المذهب الحنبلي. **إذ قلّما توجد مسألة فقهية إلا وفيها لأحمد، رحمه الله، روايتان أو ثلاث".**

والصعيد الثاني: هو قبول المتناقضات في أقوال الصحابة وآرائهم واجتهاداتهم، على الرغم من أنها قد تكون متناقضة تناقضاً كلياً في المسألة الواحدة. فهي، والحالة هذه،

سوف تكون سائغة لكل صاحب هوى كي يختار منها ما يناسب هواه، وليس ما قام الدليل أو البرهان على صحته. وهذا هو ما عبّر عنه ابن القيم الجوزية في كتابه "أعلام الموقعين" حين قال: **"فإن الصحابة إذا اختلفوا على قولين جاء عن أحمد بن حنبل في المسألة روايتان".**

وعلى ذلك، فإن أي أمر مطروح للفتوى على كلا الصعيدين، صعيد التناقض في أصل الرواية، وصعيد التناقض في اجتهاد الصحابة، سوف يجعل من الأمر الواحد، حسب النصوص المتناقضة في شأنه، حلالاً وحراماً في آنٍ واحد، كما أنه سوف يجعل منه، حسب اجتهادات الصحابة المتناقضة في فهم النص الواحد، حلالاً وحراماً في آنٍ واحد كذلك.

ولو أن السلفيين وقفوا عند مشروعية تناقض الصحابة في أفهامهم واجتهاداتهم داخل النص الواحد لهان الأمر. غير أنهم قد ركبوا متن الشطط حين اعتبروا أن جميع الاجتهادات المتناقضة داخل النص الواحد هي حجج قائمة بذاتها في التحليل والتحريم، معصومة عصمة الشرائع التي نزل بها الوحي الأمين، على قلب سيد المرسلين، والعياذ بالله تعالى!!

وهذا، لعمر الحق، لهو الخسران المبين في إضاعة الهوية الإسلامية في أصول مذهب أحمد وفي فروعه، لأن الحابل قد اختلط عنده بالنابل، ولم يعد لديه من حد فاصل بين

الحق في جواز تعدد الاجتهادات في فهم النص التشريعي الواحد، وبين الباطل في إضفاء الحجية الشرعية المتساوية على سائر الاجتهادات المتناقضة في الموضوع الواحد.

والأنكى من ذلك كله أن ترويض العقول على قبول المتناقضات الفاصلة في الموضوع الواحد، أو في الموضوعات المختلفة، داخل الإطار التشريعي الإسلامي، من غير تأويل شرعي معقول، أو تخريج لغوي مقبول، لهو مصيبة من أفدح المصائب التي يمكن أن تنزل بساحة العقل، فتشل قدرته على التمييز بين الخطأ والصواب، وبين الحق والباطل. فقبول المتناقضات، وجعلها تنام، على قدم المساواة، في فراش واحد بعضها مع بعض، من شأنه أن يوجد **عِنَّةً أو عاهة عقلية** مفجعة لدى جماهير الأمة الإسلامية التي فرض الله تعالى عليها أن تكون خير أمة أخرجت للناس، تعرف المعروف فتأمر به، وتعرف المنكر فتنهى عنه، ولا يختلط عندها الحابل بالنابل في عالم المتناقضات التي عندها يصبح المسلمون في كل وادٍ يهيمون، ويقولون على الله ما لا يعلمون، وينطبق عليهم قوله تعالى: ﴿فَمَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ؟﴾ [يونس: 35]، وقوله تعالى: ﴿أَفَلاَ يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا﴾ [النساء: 82].

رابعاً: التساهل المريب في أمور الترغيب والترهيب

روي عن أحمد أنه قال: "إذا روينا في الحلال والحرام شدَّدنا، وإذا روينا في الفضائل ونحوها تساهلنا". [ابن حجر – "القول المسدد"، ص11].

وهذا يعني، بصريح العبارة، أن أحمد بن حنبل، بالنسبة للترغيب والترهيب في فضائل الأعمال، كان يقف في صف أولئك الوضاعين الذين لمّا قيل لهم: لِمَ تكذبون على الرسول ρ وهو القائل: "من كذب عَلَيَّ متعمداً فليتبوأ مقعده من النار"؟ قالوا: "نحن ما كذبنا عليه، وإنما كذبنا له".

وكأن شريعة رب العالمين، رسالة الصدق والهدى والخير المبين، لا يستقيم أمرها، ولا تتوطد أركانها، ولا يعلو شأنها في العالمين إلا بسلاسل من الكذب الأبيض المزعوم، يتوكأ عليها الوضاعون، ويَهُشُّون بها على أغنامهم، ولهم فيها مآرب أخرى!!

ولا يسعنا هنا إلا أن نؤكد أن عدم تفعيل منهاج الدراية في تصويب أوضاع الأحاديث والروايات والآثار، إلى جانب عدم تفعيله في تصويب أوضاع التناقضات الكلية في الاجتهادات في المسألة الواحدة، كان له آثار سيئة بالغة، وعواقب وخيمة فادحة، في عالم الفقه والاجتهاد، حتى لقد باتت جماهير كثيرة من المسلمين، في مختلف العصور، يحسون أنهم ليسوا أتباع منظومة فكرية وتشريعية واحدة، مؤتلفة ومنسجمة في أصولها وفروعها، بل هم أتباع منظومات مذهبية مختلفة

متناقضة، تكاد كل واحدة منها أن تشكل ديانة أخرى موازية للديانة الإسلامية الحقة، والعياذ بالله تعالى!

وبهذا الصدد فإني أذكر أني ذهبت ذات مرة، في أواخر الخمسينات من القرن الماضي، إلى الجامع الأموي بدمشق لتأدية صلاة الظهر جماعة فيه. فلما أقيمت الصلاة اصطف وراء الإمام بعض الحاضرين وبقي قسم كبير من المصلين جالسين. ولما سلّم هذا الإمام الأول أقيمت الصلاة مرة ثانية، وتقدم إمام آخر غيره للصلاة جماعة بالفوج الثاني من المصلين. واستمر الحال على هذا المنوال أربع مرات. فأدهشني الأمر وهالني الموقف. فسألت عن السبب فأجابني بعض المصلين بأن الجماعة الأولى كانت للحنفية، وأن الثانية كانت للمالكية، وأن الثالثة كانت للشافعية، وأن الرابعة كانت للحنبلية. أما السبب فهو أن جميع المتعبدين على هذه المذاهب يعتقدون بأنه لا يحل لأحد منهم أن يأتم في صلاته بأي إمام ينتمي إلى غير مذهبه. لقد صدمت حينها صدمة قوية بالغة، لأنني ما كنت أتصور أن يصل السفه المذهبي بأربابه إلى هذه الدرجة من الإسفاف والانحطاط والتعصب الأعمى في أمة خاطبها الله تعالى بقوله: { كُنْتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ } [آل عمران: 110]. يعني أمة واحدة وليست أمماً متعددة متقاطعة متدابرة متنابذة، لا تكاد تلتقي حتى على صلاة جماعة واحدة في مسجد

واحد، خلف إمام واحد غير آبهين بقوله تعالى: {إِنَّ هَـذِهِ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَاحِدَةً وَأَنَاْ رَبُّكُمْ فَاعْبُدُونِ} [الأنبياء: 92]

نماذج من الفتاوى السلفية الغريبة العجيبة المعاصرة

جرياً على منهاج أئمتهم السابقين، في الحركة السلفية الحنبلية، راح العديد من كبار مشايخ السلفية الوهابية المعاصرين **يتحفون أمتهم** بالكثير من الفتاوى التي لا تصلح إلا للتندر والسخرية من الإسلام وأهله. فاغتنم بعض المشايخ في مصر هذه الفرصة السانحة، وأخذوا يجمعون ما لذَّ وطاب من تلك الفتاوى التي تأخذ بالألباب، في كتاب خاص تحت عنوان: **"الوهابية تشوّه الإسلام وتؤخر المسلمين"**.

ولإلقاء مزيد من الضوء على بؤس الأداء السلفي في مجال الفتوى والفقه والاجتهاد فإننا نقدم بين يدي هذه الظاهرة ستة عشر أنموذجاً إضافياً من تلك **الفتاوى المأساوية البائسة، المضحكة المبكية** التي لا تستحق غير أن تنصب بسببها خيام العزاء في السائل والمسؤول، على حد سواء. وهي كلها مأخوذة من كتاب الوهابية السالف ذكره:

1- سؤال للشيخ اليمني عبد المجيد الزنداني المولود في عام 1942م:

فضيلة الشيخ! أنا شاب ملتزم، وجاءتني فرصة للسفر على متن طائرة تحلق فوق بلاد الكفار، وتحتها بيوت يشرب أهلها الخمر، ويمارسون الفحشاء. فهل أنا في هذه الحالة مذنب؟

أما جواب فضيلة الشيخ الزنداني فكان كما يلي:

"عليك يا بني أن تتحدث مع الكابتن طيار، وتطلب منه أن يتجنب الطيران فوق بلاد الكفار. وإذا كان مضطراً فعليه أن يحاول الطيران فوق تَجَمُّعات المسلمين. وهذه طريقة سهلة، فمآذن المساجد مرتفعة، ويمكن أن تكون دليلاً للطيران الشرعي الحلال"!!!

2- سؤال للشيخ عبد المحسن العبيكان السعودي من أهل الطائف، المولود في 1372هـ:

فضيلة الشيخ! أنا أعمل سكرتيرة، وأحياناً أكون مع مديري في غرفة واحدة مغلقة لوحدنا، فما حكمها؟ وهل أكون مخطئة؟ وما الحل لتكون خلوتنا حلال؟

أما جواب فضيلة الشيخ العبيكان فكان كما يلي:

"عليك أن تقومي بإرضاع مديرك من ثدييك مرات بحضور زوجك. عندها تكونين كوالدته وبحكم الأم، ويحق لكما شرعاً الاختلاء دون إثم في مكان مغلق معاً.

3- سؤال للشيخ محسن العواجي السعودي من بلدة الرس، المولود في عام 1961م:

فضيلة الشيخ! أنا مسلم تقي، وأحب السباحة. لكنني أخشى أن أسبح في مكان تكون قد سبحت فيه من قبل فتيات

يرتدين المايوهات، فهل المياه التي أسبح فيها تكون نجسة لأنها اختلطت بعورات الفتيات؟

أما جواب فضيلة الشيخ العواجي فكان كما يلي:

"عليكَ يا ولدي أن تكون متفهماً للظروف، فإذا كانت المياه جارية فالسباحة فيها حلال، أما المياه الراكدة التي يُظن أن أجساداً **عارية وبَضَّة وناعمة** سبحت فيها من قبل فالاقتراب منها حرام".

4- سؤال للشيخ يوسف القرضاوي من محافظة الغربية بمصر، ومن مواليد 1926م:

فضيلة الشيخ! صديق لي يبلغ الثلاثين من عمره، وقد أراد الزواج من فتاة قيل بأنها في العشرين. فلما تزوجها اكتشف أنها في السابعة من عمرها. فهل يطلقها، أم يحتفظ بها حتى تحيض؟

أما جواب فضيلة الشيخ القرضاوي فكان كما يلي:

"إذا كان قد رآها رؤي العين وظن أنها في العشرين ثم اكتشف أنها في السابعة من عمرها فالإثم يقع على ولي أمرها، لأنه لم يجعلها ترتدي ملابس الأطفال. وإذا كانت منقبة ودخل عليها فعليه أن يسأل أهل العلم".

5- سؤال للشيخ سلمان العودة من أهالي القصيم في السعودية، ومن مواليد 1956م:

فضيلة الشيخ! أنا أعمل في رقابة المطبوعات، وأحياناً أقرأ رواية فيها حديث عن امرأة سافرت دون محرم، فهل أنا آثم وينبغي عَلَيَّ ترك العمل؟

أما جواب فضيلة الشيخ سلمان فكان كما يلي:

"عليك أن تتصل بكاتب الرواية وتطلب منه تغيير الجملة إلى امرأة سافرت ومعها محرم، أو يضيف كلمة "آثمة وتلعنها الملائكة". وإذا لم يستجب الكاتب فعليك أن تستقيل، لأن أجرك حرام من هذا العمل المخالف للشرع".

6- سؤال للشيخ الغامدي:

فضيلة الشيخ! لي زميل في الجامعة غير مسلم. وقد استعرت منه كراسة المحاضرات، وسقطت فوق سجادة الصلاة. فماذا أفعل لكي لا يغضب الله عَلَيَّ، ويدخلني نار جهنم؟

أما جواب فضيلة الشيخ الغامدي فكان كما يلي:

"لا إثم عليك إن شاء الله إذا سقطت كراسة محاضرات زميلك الكافر فوق الطرف الأيسر للسجادة. أما إذا سقطت في وسطها أو في أيمنها فينبغي أن نغسلها سبع مرات. وإذا كانت صينية الصنع فغسلها عشر مرّات واجب. أما السجاد المصنوع بأيدي فتيات لا يرتدين القفاز فينبغي إحراقه".

7- سؤال للشيخ محمد بن صالح العثيمين، من أهالي القصيم بالسعودية، ومن مواليد 1929م:

فضيلة الشيخ! أنا فتاة ملتزمة، وقد رأيت في منامي أن شابّاً وسيماً احتضنني بقوة وابتسمتُ له، فكيف أقوم بالكفارة عن ذنبي؟

أما جواب فضيلة الشيخ ابن عثيمين فكان كما يلي:

"الذي احتضنك في المنام هو الشيطان نفسه. أما ابتسامتك فتعني رضاك عما حدث. لذا يجب التوقف تماماً عن النوم لئلا يظهر الشيطان مرة أخرى، وتتطور الأحضان والقبلات إلى ما لا تحمد عقباه. وقد سمعت أحد مشايخنا الأفاضل يقول بأن الزنى في المنام قد يؤدي إلى حمل المرأة سفاحا، خاصة إذا كان نومها عميق".

8- سؤال لشيخ اسمه غير واضح في الفتاوى الوهابية:

فضيلة الشيخ! الموسيقى هي مزامير الشيطان. وأنا كنت أطل من نافذة بيتنا رأيت عرساً أمام المنزل تنبعث منه الأغاني والموسيقى والمعزوفات. فهل يجب عَلَيَّ أن أتوضأ مرة أخرى؟

أما جواب فضيلة الشيخ فكان كما يلي:

"إذا كانت مزامير الشيطان كَماناً وعُوداً وجيتاراً فمن الأفضل إعادة الوضوء. أما لو كانت الطبلة تشبه الدف، وكان العرس على مسافة خمسين متراً، فلا حرج في الصلاة بنفس الوضوء السابق".

9- سؤال للشيخ عبد المحسن الأحمد:

فضيلة الشيخ! هل هناك جان يحبون التعامل مع الكمبيوتر، ولهم مواقع على الإنترنت، ويدخلون المنتديات بأسماء خفية؟

أما جواب فضيلة الشيخ عبد المحسن فكان كما يلي:

"الجان يعرفون كل ما يعرفه الإنس. وهناك عفاريت أكثر مهارة من بني البشر في التعامل مع الإنترنت. وقد سمعت أن عفريتاً قام ببرمجة الخطة الخمسية للحكومة. وبعض العفاريت يفضلون أجهزة الماكنتوش. لذا فعليك التأكد من بريدك الإلكتروني لمعرفة إن كان المرسل جِنّاً أم إنساً".

10- سؤال للشيخ عبد العزيز بن باز من أهالي الرياض بالسعودية، والمولود عام 1910م:

فضيلة الشيخ! شقيقي الأصغر التحق بكلية العلوم، وبدأ يتعلم أشياء غريبة عن الإنفجار العظيم، والمَجرَّات، وملايين النجوم. وفجأة قال لنا بأن الأرض التي نعيش عليها صغيرة جداً، وأنها ذرة متناهية تحلق في الكون، وتدور حول نفسها وحول الشمس، فماذا نفعل معه؟

أما جواب فضيلة الشيخ ابن باز فكان كما يلي:

"يجب إخراج شقيقك فوراً من الكلية وإلحاقه بكلية الشريعة، قبل أن يتورط في مزيد من الخرافات. فالأرض هي مركز الكون، وهي أكبر من كل الكواكب والنجوم، وتقف على

قرني ثور، وتهتز عندما تعطس الشياطين. أما الشمس فتنزل المساء إلى قاع البحر فتبتل. وعندما تشرق من الناحية الأخرى تبدأ ضعيفة حتى يجف البلل عنها".

11- سؤال للشيخ عبد الرحمن البراك من أهالي منطقة القصيم السعودية، والمولود 1352هـ:

فضيلة الشيخ! أعرف شخصاً يعيش في النرويج، ويتحدث عن بلاد شمس منتصف الليل، ويقول بأنها لا تختفي في الصيف، ولا تظهر في الشتاء. فما حكم الشرع في هذا المجنون؟

أما جواب فضيلة الشيخ البراك فكان كما يلي:

"على المسلم أن يكون حذراً من هؤلاء الجهلة. فكيف تصدق أن الشمس تظهر في منتصف الليل، ثم أين تختفي في فصل الشتاء. إلا إذا انتقلت إلى كواكب أخرى تنير لأهلها ثم تعود بعد انتهاء مهمتها".

12- سؤال للشيخ فالح الحربي:

فضيلة الشيخ! أعرف أن شيخاً يقول بأن المرأة التي تجلس قبالة التلفاز آثمة، لأن المذيع يستطيع أن يراها وهي بملابس البيت. فهل هناك طريقة لتجنب الحرام في هذه الخلوة غير الشرعية؟

أما جواب فضيلة الشيخ فالح فكان كما يلي:

"عليها أن تتدثر جيداً، وأن تجلس بزاوية 45 درجة حتى لا يلمحها المذيع أو أي ذكر عبر التلفاز. ومن الأفضل شراء جهاز تلفاز بغير صورة تجنباً للوقوع في شَرَك الكفر البواح".

13- سؤال للشيخ محمد صالح المنجد، الحلبي السوري، ومن مواليد 1961م:

فضيلة الشيخ! أنا امرأة صالحة أقرأ كثيراً لكل الشيوخ، ولا تبتعد عيناي عن شيوخ الفضائيات، لكن لم يجب أحد عن سؤالي الذي أرّقني كثيراً وهو: "هل يستطيع عفريت ذكر أن يجامعني بحضور زوجي دون أن يلفت انتباهه؟" ثم إنني واقعة في مشكلة محرجة، وهي أن ابني الصغير يشبه العفاريت، ويجري مثلهم، ويختفي من غرفة إلى أخرى، ويصرخ وكأنه منهم. فهل تظن، سيدنا الشيخ، أن عفريتاً انزلق في فراشي وحملت منه هذا الولد الشقي، خاصة أن جارة عجوز تقول لي دائماً: إن ابنك عفريت!

أما جواب فضيلة الشيخ المنجد فكان كما يلي:

"إذا كان زوجك يغط في النوم، ويصدر شخيراً، ولا يشعر بأي حركة حوله، فأغلب الظن أن ابنك من الجن. وهو يحتاج إلى معاملة خاصة، ويجب أن لا تغضبيه حتى لا يستعين بأقرانه ويسببون لك المتاعب. أما إذا كان والده صالحاً وطيباً فلا شك أن ابنك العفريت من صلبه".

14- سؤال للشيخ صالح النبهاني:

فضيلة الشيخ! ما هو رأي الشرع في شرب الشاي في فناجين عليها رسومات؟

أما جواب فضيلة الشيخ صالح فكان كما يلي:

"إذا كانت [الرسومات] ذات روح، ولو كانت رسومات كاريكاتيرية، فالشاي هنا، بكل أنواعه، حرام باستثناء الشاي الأخضر، لأنه يقاوم الروح الشريرة في الرسوم. ويجب عدم وضع الفناجين في غسالة الأطباق حتى لا تؤذى الأرواح فتنتشر في الدار وتزعج أهلها".

15- سؤال للشيخ محمد العريفي من أهالي الدمام السعودية المولود في عام 1970م:

فضيلة الشيخ! وأنا ماشية في الشارع شفت [يعني رأيت] فيلبيني معاه وردة حمراء للفالنتاين فهل أعتبر آثمة، وما هي كفارة ذلك؟

أما جواب فضيلة الشيخ العريفي فكان كما يلي:

"طبعاً يا بنتي هذا تشبه بالكفار، ولا يجوز النظر، فتلك آفة الآفات. وما عليك سوى طلب الاستغفار، وحمل عود مسواك نكاية بذلك المشرك الذي كان يحمل وردة حمراء، وكان عليك أن تبلغي رجال الهيئة فوراً عنه". [يعني هيئة الأمر بالمعروف السعودية، أو المطاوعة].

11- المحور الحادي عشر

اختلاط الحابل بالنابل في مجال الأحاديث

كان لغياب منهاج الدراية غياباً عملياً فاصلاً لدى مشايخ السلفية وأئمتها في ميدان الأحاديث والأخبار والآثار أوخم العواقب فيما أنزلوه بساحتها من غرائب وعجائب، ومن تخليط وإساءات، وشطحات وانحرافات، وذلك كله في ظل جرأة جاهلة حيناً، أو جرأة غاشمة تتوكأ على المغالطة أو المكابرة أو التأويل الفاسد، حيناً آخر.

ففي هذا الميدان كان اهتمامهم الفعلي منصباً على الرواية بلا دراية. وحتى في هذا المنهاج ذاته، أعني منهاج الرواية، كانوا لا يبالون بالتناقض الكلي داخل إطار النص الواحد، أو بالتناقض الكلي بين الروايات المتعددة في الموضوع الواحد. دع عنك التناقض المغلظ الفاحش بين الروايات وبين الآيات القرآنية القطعية الدلالة في الموضوع الواحد.

والأنكى من ذلك كله أنهم اعتبروا أحاديث الآحاد الظنية حجة يقينية قاطعة بنفسها في العقائد والمغيبات وسائر الأحكام. فمن أنكرها أو ردها أو عطلها في أي موقع من مواقعها، فهو

عندهم من الغاوين الضالين، أو المارقين الكافرين، والعياذ بالله تعالى!

ولم يدر بخلد أرباب هذه الدعوى الغاشمة في الحجية القطعية لخبر الآحاد أنهم، من خلالها، يوردون الأمة موارد الهلاك حين يحملونها على التسليم بكثير من الأحاديث أو الروايات التي تنطوي على كفريات وضلالات ووثنيات، بشكل واضح صريح قطعي لا خفاء فيه. وهذا من شأنه أن يأتي بنيان المنظومة الفكرية والعقائدية والغيبية من القواعد، ويجعل الطريق سهلاً ممهداً لأن يتقبل المسلمون مختلف الضلالات والكفريات والوثنيات والسخافات التي دسها عليهم، في مختلف جوانب تراثهم، أعداؤهم من النصارى واليهود والمجوس، وأصحاب الفلسفات المختلفة من يونانية إلى رومانية، ومن أفلاطونية وأرسطوطاليسية إلى صوفية أفلوطينية أو هندوسية إلى غير ذلك مما هب ودب من ساقط الأفكار وزائغ المعتقدات.

ومع أن موقفهم هذا من حجية خبر الآحاد في القطعيات كان هو المنطلق في التعامل مع مختلف الأحاديث والروايات إلا أنهم مع ذلك قد حاولوا أن يقدموا أنفسهم للأمة على اعتبار أنهم أئمة لها في الحديث وعلومه ومصطلحه، لا يشق لهم غبار، ولا يقوى على مناطحتهم جبار. **وكما أوردنا من قبل**، فهذا محمد بن عمر المديني في كتاب "**خصائص مسند الإمام أحمد**"،

في رواية له عن موسى بن حمدون البزار قال: "قال لنا حنبل بن إسحاق: جَمَعنا عمي [يعني أحمد بن حنبل] لي ولصالح ولعبد الله [يعني ابن أحمد] وقرأ علينا المسند، وما سمعه منه [يعني بتمامه] غيرنا. وقال لنا: إن هذا الكتاب قد جمعته وأتقنته من أكثر من سبع مئة وخمسين ألفاً. فما اختلف المسلمون فيه من حديث رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم فارجعوا إليه، فإن كان فيه وإلا فليس بحجة".

فاحتكار الحق والصواب على هذا النحو إنما يعني أن أحمد بن حنبل، كما ينسب إليه أتباعه، كان يعتبر جميع الأحاديث والروايات والآثار في مسنده هي وحدها الصحيحة، لأنه قد جعل منها مرجعاً سائغاً أوحد يرجع إليه المسلمون إذا اختلفوا في شأن أي حديث من الأحاديث. فإن وجد الحديث في مسنده فهو حق لا مرية فيه، يجب الأخذ به، بلا تحفظ أو تردد، وإن لم يكن موجوداً في مسنده فهو باطل أو مردود، لعدم ثبوته وعدم حجيته عنده.

وهذا الادعاء باحتكار الحق والصواب عند أحمد، إذا صح ما ينسب إليه، يرمي بشكل واضح صريح، إلى إسقاط الحجية والمرجعية، كما أسلفنا من قبل، عن موطأ مالك ابن أنس الذي كتب قبل المسند، كما يرمي كذلك إلى إسقاط الحجية والمرجعية عن سائر كتب الصحاح والسنن والمسانيد التي كتبت

قبل المسند وبعده، كصحيح البخاري ومسلم وغيرهما، لأن أرباب هذه المؤلفات قد أودعوا في كتبهم الكثير من الأحاديث التي تخالفه، أو لم يتطرق إليها أحمد بن حنبل في مسنده. فهي، والحالة هذه، تعتبر كلها عنده من الأكاذيب، أو الموضوعات، أو ساقط المقولات.

ولم يكن أمر المسند، بعجره وبجره، خافياً على علماء الحديث الآخرين من غير مذهبه في مختلف العصور. فلا نكاد نجد واحداً منهم قال بأن كل ما في المسند صحيح، بل لقد ذهب الغلو عند بعضهم، **كطاهر الجزائري** [1268-1338هـ] **والنووي** [631-676هـ]، إلى القول بأنه لا يجوز الاحتجاج بما في مسند أحمد من الأحاديث مطلقاً. أما **الحافظ العراقي** [725-8.6هـ] **وابن الجوزي** [508-597هـ] فقد اكتفيا بالقول بأن المسند فيه أحاديث ضعيفة كثيرة، وفيه أحاديث موضوعة قليلة. ويرد ابن الجوزي على الزاعمين بأنه لا يوجد في المسند أي حديث ضعيف بقوله، كما ورد في كتاب **"ابن حنبل"** لمؤلفه **الشيخ محمد أبو زهرة** [ص133]: " قد سألني بعض أصحاب الحديث: هل في مسند أحمد ما ليس بصحيح؟ فقلت: نعم. فعظم ذلك على جماعة يُنْسبون إلى المذهب. فحملت أمرهم إلى أنهم عوام، وأهملت ذكر ذلك. وإذا بهم كتبوا فتاوى، فكتب فيها جماعة من أهل خراسان، منهم أبو العلاء الهمذاني، يعظمون

هذا القول، ويردّون ويُقَبِّحون قول من قاله. فبقيت دهشاً متعجباً، وقلت في نفسي: واعجبا! صار المنتسبون إلى العلم عامة أيضا [يعني عواما]. وما ذاك إلا لأنهم سمعوا الحديث ولم يبحثوا عن صحيحه من سقيمه، وظنوا أن من قال ما قلته قد تعرض للطعن فيما أخرجه أحمد. وليس كذلك، فإن **الإمام أحمد روى المشهور والجيد والرديء**".

مسند أحمد بن حنبل في ميزان الدراية:

وبغير ما عناء، ودونما حاجة إلى الوقوف على آراء العلماء وأقوالهم، فإن أي مؤهل مسلح بمنهاج الدراية يستطيع أن يقف بنفسه على حقيقة الكثير الكثير من الأحاديث الموضوعة التي غصّ بها كتاب المسند. ونحن بدورنا قد أوردنا في **كتاب "الدراية"** أمثلة كثيرة من الأحاديث المغرقة في الخلل والانحراف والخطأ الفاحش، مما أورده أحمد بن حنبل في مسنده، واعتبرها صحيحة لا مرية فيها، وحجة في دين الله دامغة، لا يصح أن يغالط أو يكابر فيها أحد من العالمين. مع أننا لو طبقنا منهاج الدراية على هذه الموسوعة الحنبلية تطبيقاً موضوعياً لوجدنا أنفسنا أمام الحقائق التالية:

I. من حيث الرواية أو الأسانيد:

ذهب العديد من علماء الحديث، من خلال مراجعاتهم ودراساتهم لكتاب المسند، إلى أنه قد احتوى على كثير من الأحاديث الضعيفة أو الموضوعة، حسب معاييرهم في علم الرواية.

غير أن هذا ليس من شأننا في هذا الكتاب. فحسبنا هنا أن نسلط **أضواء الدراية** وحدها على المرويات الحديثية عند الإمام أحمد بن حنبل وعند السائرين على منهجه والمترسمين لخطاه.

II. من حيث التكرار السائب الذي لا مبرر له:

فالمسند غاصٌ بالأحاديث المكررة في الموضوع الواحد، وبالسند الواحد، وبالصيغة الواحدة، حتى لقد ذكر بعض المحققين أنها قد بلغت حوالي عشرة آلاف حديث. وهذه **ثلاثون مثالاً** على ذلك، وهي غيض من فيض مما انطوى عليه المسند من تلك الأحاديث المكررة تكراراً مخلاً بالأهلية والكفاية ولباقة الأداء.

1) حديث " أن الحجر الأسود من الجنة " تكرر أربع مرات.
2) حديث " ليلة القدر " تكرر أكثر من ستين مرة.
3) حديث " أن من قام أو صام رمضان إيمانا واحتسابا غفر له ما تقدم من ذنبه" تكرر ست مرات.
4) حديث " إرضاع الكبير " تكرر عشر مرات.

5) حديث " الرجم " تكرر سبعا وعشرين مرة. يعني حديث أن الآية المزعومة "الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة" كانت تحت سرير عائشة. فلما مات الرسول ρ تشاغلت عائشة بموته، فدخلت سخلة فأكلت الآية؛ وحديث الرجم المزعوم هو: "الثيبان يجلدان ويرجمان، والبكران يجلدان وينفيان".

6) حديث " حد الردة " تكرر سبع مرات.

7) حديث " أن الرسول ρ في إحدى صحواته من سكرات الموت قال: إيتوني بقلم وقرطاس أكتب لكم كتابا لا تضلوا بعده، غير أنه قبض ولم يكتب شيئاً "، تكرر سبع مرات.

8) حديث " قرشية الإمام " تكرر ست عشرة مرة.

9) حديث " ما أفلح قوم ولّوا أمرهم امرأة " تكرر ست مرات.

10) حديث " لعن الواصلة لشعرها والمستوصلة " تكرر ست مرات.

11) حديث أن " الرقية حلال " تكرر أربع عشرة مرة.

12) حديث " سحر الرسول " تكرر أربع مرات.

13) حديث " أن الشؤم في ثلاث: المرأة والفرس والدار " تكرر تسع مرات.

14) حديث " العجوة "، وهو أن من تصبّح بسبع تمرات عجوة لم يضره ذلك اليوم سُمٌّ ولا سحر " تكرر عشر مرات.

15) حديث " النهي عن الكيّ " تكرر خمس مرات.

16) حديث " إن سبعين ألفاً من أمة محمد سوف يدخلون الجنة بغير حساب" تكرر خمس مرات.

17) حديث " إن العين حق " تكرر خمس مرات.

18) حديث إن " عمل المسلم لا يدخله الجنة " تكرر خمس عشرة مرة.

19) حديث " نزول الله إلى السماء الدنيا بعد منتصف كل ليلة " تكرر ست مرات.

20) حديث " عذاب القبر " تكرر ثماني عشرة مرة.

21) حديث " أن امرأة دخلت النار في هرة حبستها، فلا هي أطعمتها، ولا هي تركتها تأكل من خشاش الأرض" تكرر ثماني مرات.

22) حديث " لا يرد القضاء إلا الدعاء " تكرر اثنتين وأربعين مرة.

23) حديث " أن الرسول ρ عاش في مجاعة " تكرر سبع عشرة مرة.

24) حديث " أن الرسول ρ مات ودرعه مرهونة عند يهودي " تكرر خمس مرات .

25) حديث " إن الطاعون شهادة لكل مؤمن " تكرر سبع مرات.

26) حديث " إن الفقراء يدخلون الجنة قبل الأغنياء " تكرر سبع مرات.

27) حديث " لا يقتل قرشي صبراً " يعني حبساً مع حرمانه من الزاد، تكرر عشر مرات.

28) حديث " ما عليكم أن تعزلوا " تكرر أربع مرات. وذلك بمعنى أن العزل عن الزوجات لا يقدم ولا يؤخر في موضوع الإنجاب شيئاً!

29) حديث " أرأيت لو كان على أبيكِ دين " يعني الحديث الذي يعتبر أن فريضة الحج يمكن أن يقضيها أي مسلم نيابة عن غيره من الأموات أو العاجزين ممن استحقت عليهم الفريضة، تكرر ثلاث مرات.

30) حديث " لا يطرق أحد أهله ليلاً " يعني حينما يعود من سفر، ليلاً، تكرر ثلاث مرات.

III. من حيث تطبيق منهاج الدراية:

وعند بلوغ هذه المرحلة من البحث والدراسة والمحاكمة فإننا سوف نصاب بالذهول من كثرة أحاديث المسند التي سرعان ما تتساقط أو تتهاوى أمام المقاييس أو المعايير التي يتشكل منها منهاج الدراية. ولا نبالغ إن مضينا إلى القول بأن العديد منها تنطوي على كثير من الأخطاء الفاحشة المُخِّلة بثوابت الإسلام وقطعياته ويقينياته الكبرى التي لا يصح أن يختلف فيها أو عليها اثنان من المسلمين.

ولو أننا أردنا أن نسترسل في ضرب الأمثلة من أحاديث المسند، وأن نطرحها على مشرحة الدراية، واحدا بعد الآخر، لامتحان متونها، فلربما احتجنا إلى العديد من المجلدات.

ولكننا سنكتفي، في هذا المقام، بإيراد حوالي ثلاثة عشر حديثاً آخر من أحاديث المسند بالإضافة إلى سبعة وعشرين حديثاً آخر أشرنا إليها في سياق موضوع غياب الدراية عند الألباني، في صفحات لاحقة من هذا الكتاب، وذلك استكمالاً للبيان، وتعزيزاً للدليل والبرهان:

1. عن ابن عباس أن النبي ρ قال: إن جبريل كان يدسّ الطين في فم فرعون مخافة أن يقول لا إله إلا الله. [المسند: 2144]

يعني أن الله سبحانه قد ألقى فرعون في الكفر مكتوفاً، وقال له : إياك إياك أن تَبْتلّ بماء الإيمان، وتشهد أن لا إله إلا

الله وحده لا شريك له، والعياذ بالله تعالى! أو يعني من زاوية أخرى أن جبريل كان يتصرف من تلقاء نفسه ولا يأتمر بأمر ربه، والعياذ بالله تعالى!!

2. عن زر قال: قال لي أُبَيّ بن كعب: كم تعدون سورة الأحزاب؟ قلت: ثلاثا وسبعين آية. قال: فوالذي يحلف به أُبَي أن كانت لتعدل سورة البقرة أو أطول. ولقد قرأنا منها آية الرجم وهي: " الشيخ والشيخة إذا زنيا فارجموهما البتة، نكالا من الله، والله عزيز حكيم".

يعني إذا كانت سورة الأحزاب التي هي الآن لا تزيد عن ثلاث وسبعين آية أطول من سورة البقرة التي هي الآن مائتان وست وثمانون آية، فمعنى ذلك أنه قد ضاعت من سورة واحدة من كتاب الله مائتان وثلاث عشرة آية على الأقل. فكم إذن من الآيات الأخريات قد اختفت من باقي سور القرآن الكريم الذي تعهد الله تعالى بحفظه إلى يوم الدين، مصداقاً لقوله ﴿ إِنَا نَحْنُ نَزلْنَا الذكْرَ وَإِنا لَهُ لَحَافِظُونَ ﴾ [الحجر:9]؟!!

3. عن عائشة أنها قالت: " لقد نزلت آية الرجم (يعني الشيخ والشيخة إذا زنيا) ورضاعة الكبير عشرا. ولقد كانا في صحيفة تحت سريري. فلما مات الرسول ρ وتشاغلنا بموته دخل داجن (يعني سخلة أو جدي) فأكلها ".

وهذا يعني، وبكل بساطة، أن جزءا من كتاب الله تعالى قد سطت عليه وأكلته ماعز جوالة. فأين من هذا رعاية الله وحفظه لكتابه العزيز من الكذابين والمفتريين، ومن العجماوات من سخول الغافلين؟!!

4. عن أبي هريرة أن الرسول ρ قال: إذا وقع الذباب في إناء أحدكم، فإن في أحد جناحيه داء وفي الآخر شفاء، وأنه يتقي بجناحه الذي فيه الداء، فليغمسه كله".

هذا الحديث يعني أن التركيب البيولوجي لأجنحة الذباب يختلف في الذبابة الواحدة من جناح إلى آخر. وهذا يخالف الفطرة المدركة المحسوسة التي خلق الله عليها الذباب، وكل حشرة، وكل طائر يطير بجناحيه. أضف إلى ذلك أن الذباب يقتات من الخرء. فعلى كل مسلم، والحالة هذه، يهبط الذباب في إنائه، بعد أن رآه فوق الخرء أن يغمسه في شرابه، بدعوى أن في أحد جناحيه داء وفي الآخر دواء، دون أن يتقزز أو يصاب بالغثيان، أو يثير ذلك عنده التقزز والاشمئزاز من الإسلام وأحكامه، والعياذ بالله تعالى!!

5. قال ρ: " لا يدخل الجنة ولد زنى، ولا ولده ولا ولد ولده".

هذا بهتان عظيم وافتراء فاحش على دين الله. إذ ما ذنب ولد الزنى وأولاده وأحفاده حتى يلقى بهم في نار جهنم، بغير ما ذنب اقترفوه، أو جريمة ارتكبوها، أو شر فعلوه؟!.

6. قال ρ: " من مات يوم الجمعة كتب له أجر شهيد، ووقي فتنة القبر".

إن هذا لهو من اللغو المشين ومن الخطأ الفاحش المبين! فموت الإنسان في يوم معين من أيام الأسبوع ليس من أفعاله الاختيارية حتى يُثاب أو يُعاقب عليه.

7. قال ρ: " الماء الطهور لا ينجسه شيء".

هذا ينطبق على البحار والمحيطات والبحيرات والأنهار. أما إذا كان الماء محدودا في كميته، راكداً لا يتحرك، فإن الواقع المدرك المحسوس يدل على خلاف ذلك. أضف إلى ذلك أن هذا الحديث يناقض حديثاً آخر مطابقاً للواقع يقول: "لا يبولَنَّ أحدكم في الماء الدائم الذي لا يجري، ثم يغتسل منه".

8. عن عائشة، رضي الله عنها، أن يهودية كانت تخدمها، فلا تصنع عائشة شيئاً من المعروف إلا قالت لها اليهودية: وقاكِ الله عذاب القبر! قالت عائشة: فدخل رسول الله ρ عَلَيَّ، فقلت: يا رسول الله! هل للقبر عذاب قبل يوم القيامة؟ قال: لا، وعمَّ ذاك؟ قالت عائشة: هذه اليهودية لا أصنع لها من المعروف شيئاً إلا قالت: " وقاكِ الله عذاب القبر" ، قال ρ: كذبت يهود، وهم على الله عز وجل أكذب، لا عذاب دون يوم القيامة".

قالت عائشة: ثم مكث ρ بعد ذلك ما شاء الله له أن يمكث. فخرج ذات يوم نصف النهار، مشتملا بثوبه، مُحْمَرَّة عيناه، وهو ينادي بأعلى صوته: " أيها الناس! أصْلتكم الفتن كقطع الليل المظلم. أيها الناس! لو تعلمون ما أعلم بكيتم كثيراً وضحكتم قليلاً. أيها الناس **استعيذوا بالله من عذاب القبر، فإن عذاب القبر حق"**.

واضح وضوح الشمس في رابعة النهار ما انطوى عليه هذا الحديث المزعوم من تناقض فاحش مذهل في خبر من الأخبار التي لا يحتمل الواحد منها إلا أن يكون صادقاً أو كاذباً، ولا ثالث لهما. ومن البلاهة بمكان عظيم أن يعتقد أحد بأن الخبر نفسه قد يكون محكماً في يوم وكاذباً أو منسوخاً في يوم آخر. إن هذا لهو البلاء المبين وهو هادم لشريعة سيد المرسلين!!. فالنسخ في الشرع، إن جاز القول به في مجال الأحكام عند بعض المجتهدين، فإنه من المستحيل أن يحصل في مجال الأخبار.

9. عن الحارث بن خَزْمة أنه أتى إلى عمر بن الخطاب بهاتين الآيتين من آخر سورة براءة: {لَقَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِّنْ أَنفُسِكُمْ} فقال له عمر: من معك على هذا؟ قال: لا أدري، والله إني أشهد لسمعتها من رسول الله ρ، ووعيتها وحفظتها. فقال عمر: أشهد لسمعتها من رسول الله. ثم

قال: لو كانت ثلاث آيات لجعلتها سورة على حدة. فانظروا سورة من القرآن فضعوها فيها فوضعتها في آخر براءة. (المسند – حديث رقم 1715).

غرائب وعجائب، فهذا يعني، بكل بساطة، أن آيات القرآن كانت سائبة، في نصوصها وفي ترتيبها، بين الحارث بن خزمة وعمر بن الخطاب، بلا ضبط ولا ربط، ولا عهد من الله تعالى في قوله: ﴿إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحافظون﴾ **!!!.**

10- عن هلال بن زيد بن يسار البصري، نزيل عسقلان، عن أنس بن مالك أن الرسول ρ قال: "عسقلان أحد العروسين، يُبعث منها يوم القيامة سبعون ألفاً لا حساب عليهم، ويُبعث منها خمسون ألفاً شهداءَ وُفُوداً إلى الله. وبها صفوف الشهداء، رؤوسهم مُقَطَّعة في أيديهم، تثجُّ أوداجهم دماً، يقولون: ربنا آتنا ما وعدتنا على رسلك، إنك لا تخلف الميعاد. فيقول: صدق عبيدي. إغسلوهم بنهر البَيْضة، فيخرجون منه نَقاءً بِيضا. فيسرحون في الجنة حيث شاءوا. [المسند 66/21].

واضح كل الوضوح أن هذا الحديث الموضوع هو من صناعة أحد الزعران من نزلاء عسقلان السائبين الصائعين. لكن العجب كل العجب أن تنطلي مثل هذه السخافات والضلالات على أحمد بن حنبل، صاحب الدعوى العريضة في عالم

الحديث. فهل، يا ترى، يعتبر عيش الإنسان، أي إنسان، حتى بجوار بيت الله الحرام في مكة المكرمة وليس في عسقلان، شفيعاً له يوم القيامة، فيدخل الجنة مع الأبرار، بغير حساب، حتى لو أنه لم يقدم لحياته الأخرى أية أعمال صالحات، خلافاً لقوله تعالى: {وَأَن لَّيْسَ لِلإِنسَانِ إِلاَّ مَا سَعَى} [النجم: 39]، وقوله: {كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ} [المدثر: 38]؟! وهل يغفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر، مهما ارتكب من المعاصي واجترح من السيئات، دون أي مقابل إلا عيشه، كما تعيش دواب الأرض، في مكة أو في عسقلان؟!! يا للهبل والخسران والهذيان وافتراء الكذب على رب العالمين!!

11- عن عمران بن حصين أن الرسول ρ قال: "إن عَلِيَّاً مني وأنا منه، وهو ولي كل مؤمن بعدي". [المسند 154/33].

هذا حديث شيعي مغرق في الباطل. فالله تعالى يقول: {مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـكِن رَّسُولَ اللَّهِ وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ} [الأحزاب: 40]. فقرابة علي من رسول الله لا تقدم ولا تؤخر عند الله شيئاً، ولا يترتب عليها أية امتيازات خاصة أو عصمة أو حق إلهي في خلافة الرسول، لا لعلي ولا لغيره من المؤمنين. فأكرم المسلمين عند الله أتقاهم، ولا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى، واعملي يا فاطمة بنت محمد فإني لا أغني

عنك من الله شيئاً. فلا وصاية، ولا ولاية، ولا وراثة، ولا قرابة، ولا نسب، ولا حقاً إلهياً مزعوماً لأحد في خلافة الرسول ρ.

حتى أن ابن تيمية، تلميذ أحمد بن حنبل، قال في كتابه **"منهاج السنة"** [391/7–392]: "إن هذا الحديث كذب على رسول الله ρ".

12– عن عمران بن حصين مرفوعا: "ما شبع آل محمد من خبز بُر". [المسند 441/4]. [ركز الحديث على خبز البُر، يعني القمح، لأنه كان أغلى أنواع الخبز المتداولة]

مغالطة بائسة. فالرسول ρ كان في مكة زوجاً لامرأة مليونيرة، اسمها خديجة، وكان في المدينة رئيساً لدولة هو أقامها، وتنتهي إليه فيها جميع واردات الدولة من فيء وغنائم، وزكاة وصدقات، وعشور وخراج وضرائب. وكان هو الذي يتولى إنفاق هذه الأموال في أبوابها، وكان له، باعتباره جزءاً من تلك الدولة، حصة فيها. والأبلغ من ذلك أن الآيات القرآنية الواضحة قد جعلت له نصيباً معلوماً في أموال الفيء وأموال الغنائم. فكيف يعقل، والحالة هذه، أن يعيش وأهله في حرمان ومسغبة، بعد أن أحب الله تعالى أن يرى أثر نعمته على عبده، في رسوله وفي غيره من العالمين، وأنه تعالى قد قال: {الشَّيْطَانُ يَعِدُكُمُ الْفَقْرَ} ؟

13- عن عائشة أنها قالت إن الرسول ρ قال: "قد رأيت عبد الرحمن بن عوف يدخل الجنة حبوا". [المسند 337/41].

هذا حديث آحاد في خبر من أخبار الغيب فلا تقوم به حجة أبداً.

أضف إلى ذلك أنه حديث شيعي بامتياز، صمم للنيل من الصحابي الجليل عبد الرحمن بن عوف، لا لذنب جناه، إلا لأنه كان حكما في اختيار خليفة لعمر بن الخطاب، فرجح كفة عثمان بن عفان على كفة علي بن أبي طالب، مع أن ذلك الترجيح ما كان إلا بناء على التأييد الواسع الذي كان يتمتع به عثمان في أوساط أهل المدينة من مهاجرين وأنصار، كافة.

من هذا كله يتضح، بما لا يدع مجالا للشك، مدى خطورة غياب منهاج الدراية عند أحمد بن حنبل، ومدى خطورة الخلل الذي أحاط بمخرجاته الحديثية نتيجة لذلك. فهو قد راح يتخبط في أسانيده، فيصحح كثيرا من الموضوعات، ويتجاوز عن كثير من المتناقضات، ويبالغ في إيراد كثير من المتكررات. ومرد ذلك كله هو إلى غياب الدراية عنده، كمنهاج موازٍ للرواية، مكمِّل لها، وحاكم عليها. وهذا بدوره يقتضي أن توضع مخرجاته الحديثية بأكملها، من جديد، في ميزان الدراية، حتى يتبين لطلاب الحقيقة، من أولي الألباب، الخيط الأبيض من

الحق والصواب، من الخيط الأسود من الباطل والبعد عن الصواب.

المحدث الألباني في ميزان الدراية:

ولم يقف الشطط والغلو السلفي في موضوع الحديث عند أحمد بن حنبل، بل إننا لنجده قد امتد إلى أتباعه في العصر الحاضر. ومن أبرز النماذج على ما نحن بصدده **الشيخ السلفي ناصر الدين الألباني**، أحد أبناء القرن العشرين، الذي قدمه السلفيون للأمة على أنه علاّمة بلاد الشام وإمام المحدثين في عصره، بل وربما تمادوا في تقديمه على اعتبار أنه أكبر محدث وأعظم إمام في الحديث، على مر العصور وكر الدهور، بعد إمامه الأعظم أحمد بن حنبل. فإن قالوا في شأن أي حديث من الأحاديث: "صححه الألباني"، فذلك هو فصل المقال فيما بينه وبين الحقيقة من الاتصال، وقول الألباني فيه هو حجة الله البالغة على العالمين، لا معقب لها إلى يوم الدين!!!

بيد أن **الشيخ الألباني** هذا، منذ عرفته في دمشق في أواخر الخمسينات من القرن العشرين وحتى توفاه الله في حي جبل هملان بعمّان – الأردن عام 1999م، **قد كرس شطراً مهماً من حياته الكتابية والدعوية السلفية، في التركيز على خبر الآحاد الذي صح عنده رواية بلا دراية، وأنه يشكل، في حد ذاته، حجة قاطعة في العقائد والمغيبات، وفي تجريم وتكفير كل من يخالفه**

في ذلك، من أفراد أو جماعات أو حركات أو مذاهب أو أحزاب، وخروجها جميعاً عن ملة الإسلام، لأنها – حسب زعمه الكاذب – تنكر معلوماً من الدين بالضرورة.

والخطيئة الكبرى الثانية في منهاج شيخ المحدثين في هذا العصر، كما يزعمون، هي غياب الدراية عنده في تحقيق متون الأحاديث التي صححها أو حسّنها أو ضعفها أو ردّها، اعتماداً على الفهارس القديمة التي وضعها الأئمة السابقون من أهل الحديث، والتي تنطوي على السيرة الذاتية لكل راوٍ من رواة الأحاديث. ونظراً لوجود الاختلافات الواسعة الكثيرة بين علماء الحديث في تصنيف الرواة، من حيث عدالتهم، أو الثقة بمروياتهم من حيث الصدق والضبط والربط وقوة الحافظة الخ ... فقد وقع الشيخ الألباني، حتى على هذا المنهاج المقتصر على دراسة الأسانيد وحدها، في خطيئة فاحشة في عالم الحديث، تلكم **هي تفشي المتناقضات تفشياً مذهلا فيما صححه أو حسنه أو ضعفه أو رده من الأحاديث، كما كان يفعل إمامه أحمد بن حنبل من قبل.** وهذه خطيئة كبرى في حق المصدر الثاني من مصادر التشريع وهو سنة النبي ρ. فترويج التناقضات على هذا النحو في عالم الحديث لا يعدو أن يكون مدخلاً لإسقاط حجية السنة من أساسها إسقاطاً كلياً، لأن من

أبلغ الأدلة على الخطأ والفساد في النصوص هو تضاربها وتناقض متونها تناقضاً كلياً في الموضوع الواحد.

ولم يترك طلاب السنة حبل التخبط على غاربه عند الألباني، فقام بعض الغيورين على مصداقية السنة النبوية بالتصدي له، وكشف تناقضاته التي من شأنها أن تضع كل مسلم في متاهة لا يدري كيف يستطيع الخروج منها، أو أن يفلت من حبائلها.

ومن الأمثلة على ذلك الجهد الكبير الذي قام به الشيخ حسن السقاف وأعوانه في هذا السبيل. فهو قد محّص الكثير من مخرجات الألباني في سلاسل أحاديثه الصحيحة والضعيفة والموضوعة، واستطاع أن يقف على مئات من المتناقضات، أودعها في سلسلة كتب له بعنوان **"تناقضات الألباني الواضحات"**. وقد بلغت هذه المتناقضات عنده، كما يقول في نهاية الجزء الثالث من كتب التناقضات، ألفاً وثلاث مئة واثنين وخمسين حديثاً.

ولو صح، كما يقول بعض المدافعين عن الشيخ الألباني، أن السقاف قد أخطأ في بعض ردوده وبياناته، فإن الحصيلة الكلية، رغم ذلك، تظل تسرح وتمرح عنده بالمئات. وهذا طبعاً هو مما وقع فيه على نطاق الراوية وحدها. أما لو أعملنا الدراية، وخاصة في أحاديث الآحاد الظنية المتعلقة

بالعقيدة وأخبار الغيب والمستقبل القريب والمتوسط والبعيد، التي يعتبرونها قطعية يكفر من يردها أو من لا يأخذ بها، فإن أعداد الأحاديث المناقضة لقطعي القرآن والسنة، أو التي لا تشكل حجة شرعية معتبرة في موضوعها، قد ترفع الحصيلة عنده إلى الآلاف.

ومع ذلك كله فإن موضوع المتناقضات عند الشيخ الألباني لم يقف عند حد مخرجات حسن السقاف وحده، بل إنا لنراه قد امتد إلى آخرين غيره من المشتغلين بعلوم الحديث، مثل:

1- كتاب: "**500 حديث مما تراجع عنها العلامة المحدث الألباني في كتبه**"، لمؤلفه أبو مالك عودة.

2- كتاب: "**تراجع العلامة الألباني فيما نص عليه تصحيحاً وتضعيفاً**"، لمؤلفه أبو الحسن محمد حسن الشيخ.

3- كتاب: "**النصيحة في بيان الأحاديث التي تراجع عنها الألباني في الصحيحة**"، لمؤلفه الشيخ أبو عمر حادي بن سالم.

4- كتاب: "**التنبيهات المليحة على ما تراجع عنه العلامة المحدث الألباني من الأحاديث الضعيفة أو الصحيحة**"، لمؤلفه عبد الباسط بن يوسف الغريب.

5- كتاب: **"التعقبات السليمية للتخريجات الألبانية"**، لمؤلفه عبد الله بن محمد زقيل.

وهذا كله إن دلّ على شيء فإنما يدل، بكل صراحة ووضوح، على أن الشيخ الألباني كان من المتطاولين في علم الحديث، يخبط خبط عشواء، بلا أهلية، ولا دراية، ولا أمانة علمية، ولا منهاج راشد موصل إلى الشاطئ الأمين، في سنة سيد المرسلين، يضع له حداً يقف عنده، مصداقاً لقول القائل: رحم الله امرأ عرف حدَّه فوقف عنده. **ومما يزيد الطين بّلاً في هذا المضمار أن بعضاً من الذين رصدوا تراجعات الألباني وتناقضاته في مخرجاته الحديثية كانوا من أبناء جلدته المذهبية، ومن المنتسبين إلى فسطاط السلفية، مثل صاحب كتاب: "500 حديث مما تراجع عنها العلامة المحدث الألباني في كتبه".**

نماذج من متناقضات الألباني في الحديث:

ونحن، في هذا المقام، أعني مقام المتناقضات عند الشيخ الألباني سوف نورد، على سبيل المثال، عدداً وافراً من النماذج، ليتدبرها من كان له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد:

1- حديث عائشة قالت: "من حدثكم أن النبي ρ كان يبول قائماً فلا تصدقوه. ما كان يبول إلا قاعداً". رواه أحمد والترمذي والنسائي.

أما الألباني فقد قال عنه في تخريج "مشكاة المصابيح" [117/1]: إسناده ضعيف.

ثم عاد فصححه في "سلسلة الأحاديث الصحيحة [345/1 برقم 201].

2- حديث: "التائب من الذنب كمن لا ذنب له".

ذكره الألباني في كتاب سلسلة الأحاديث الضعيفة [82/2 – برقم 615]، ثم عاد فأورده في صحيح ابن ماجة [418/2] برقم [3427]، على اعتبار أنه من الصحاح.

3- حديث: "أن الله فرض فرائض فلا تضيعوها، وحد حدوداً فلا تعتدوها، وحرّم أشياء فلا تنتهكوها، وسكت عن أشياء رحمة بكم غير نسيان، فلا تبحثوا عنها". رواه الدارقطني وحسنه النووي.

أما الشيخ الألباني فقد ضعفه في "غاية المرام" [ص17 برقم 4] ثم عاد فحسّنه في تخريج كتاب "الإيمان" لابن تيمية [ص43].

4- حديث "من حافظ على أربع ركعات - وفي لفظ من صلى أربع ركعات - قبل الظهر وأربعاً بعدها حرّمه الله على النار". رواه أحمد والترمذي والنسائي وابن خزيمة عن أم حبيبة.

أما الشيخ الألباني فقد ضعف هذا الحديث في تعليقه على ابن خزيمة [205/2 رقم 1190]، ولكنه عاد فصححه وأورده في صحيح الجامع وزيادته. [317/5 برقم 6240].

5- حديث حبشي بن جنادة عن الرسول ρ: "عَلِيٌّ مني وأنا من علي. ولا يؤدي عني إلا أنا أو علي". رواه الترمذي وابن ماجة وغيرهما.

أما الشيخ الألباني فقد ضعفه في تخريج "مشكاة المصابيح" [1720/3] برقم [6083]، ثم عاد فأورده في صحيح ابن ماجة [26/1 برقم 97].

6- حديث يعلى بن مرة: "حسين مني وأنا من حسين. أَحَبَّ الله من أحب حسينا. حسين سبط من الأسباط". رواه الترمذي.

أورده الألباني أولاً في سلسلة الصحاح [229/3 برقم 1227]، ثم عاد وضعفه في تخريج "مشكاة المصابيح" [1738/3 برقم 6160].

7- حديث عائشة: " كان الركبان يمرون بنا ونحن مع رسول الله ρ مُحْرمات، فإذا جاوزوا بنا سدلت إحدانا جلبابها من رأسها على وجهها، فإذا جاوزنا كشفناه".

رواه أبو داود، وصححه الألباني أولاً في تخريج "مشكاة المصابيح" [823/2 برقم 2690]، ثم عاد فضعفه في "إرواء الغليل" [212/4 برقم 1024].

8- حديث: " كان ρ إذا رأى الهلال قال: اللهم أهلَّه علينا بالأمن والإيمان، والسلامة والإسلام، والتوفيق لما تحب وترضى، ربنا وربك الله". رواه الطبراني عن ابن عمر. وقد ضعّفه الألباني في "ضعيف الجامع الصغير وزيادته" [190/5 برقم 4411]، ثم عاد وصححه في "صحيح الكلم الطيب" [ص 70].

9- حديث أبي سعيد الخدري: أن رجلاً من أهل اليمن هاجر إلى رسول الله ρ فقال: وهل لك أحد باليمن؟ قال: أبواي. قال: أأذنا لك؟ قال: لا. فقال ρ: فارجع إليهما فاستأذنهما، فإن أذنا لك فجاهد وإلا فَبِرَّهما". رواه أحمد وأبو داود والحاكم.

وأما الشيخ الألباني فقد ضعفه في "غاية المرام تخريج الحلال والحرام" [ص172 برقم 282]، ثم عاد وصححه في "صحيح الجامع وزيادته" [307/1 برقم 905].

10- حديث عبد الله بن عمرو: " ليأتين على أمتي كما أتى على بني إسرائيل، حذو النعل بالنعل، حتى إن كان منهم من أتى أمه علانية لكان في أمتي من صنع ذلك. وأن بني إسرائيل تفرقت ثنتين وسبعين ملة وتفترق أمتي على ثلاث وسبعين ملة، كلهم في النار إلا ملة واحدة". قالوا: من هي يا رسول الله؟ قال: "ما أنا عليه وأصحابي". رواه الترمذي، وقد ضعفه الألباني في تخريج "مشكاة المصابيح" [61/1 برقم 171]، ثم عاد فأورده في "صحيح الجامع وزيادته" [79/5 - 80 برقم 5219].

11- حديث عن علي كرم الله وجهه: "لا تكشف فخذك، ولا تنظر إلى فخذ حي ولا ميت". رواه أبو داود وغيره. أما الألباني فقد قال عنه في "ضعيف الجامع وزيادته" [60/6 برقم 6200] إنه ضعيف جداً، ثم نراه قد صححه في "صحيح الجامع وزيادته" [180/6 برقم 7317].

12- حديث: " كان النبي ρ إذا خرج إلى العيدين رجع في غير الطريق الذي خرج فيه" رواه الترمذي، أما الشيخ الألباني فقد ضعفه في تعليقه على صحيح ابن خزيمة [362/2 برقم 1468]، ثم عاد فأورده في "صحيح الجامع الصغير وزيادته"، وقال عنه إنه صحيح.

13- حديث: " إن الله يحب إذا عمل أحدكم عملاً أن يتقنه" صححه الألباني في "صحيح الجامع وزيادته" [144/2 برقم 1876]، ثم عاد فضعّفه في "ضعيف الجامع وزيادته" [207/1 برقم 698].

14- حديث: "التأني من الله، والعجلة من الشيطان" رواه البيهقي في سننه وأبو يعلى في مسنده. أما الألباني فقد ضعّفه في "ضعيف الجامع وزيادته" [45/3 برقم 2503]، ثم عاد وصححه في سلسلة الأحاديث الصحيحة [404/4 برقم 1795].

15- حديث " ثلاثة أنا خصمهم يوم القيامة، ومن كنت خصمه خصمته: رجل أعطى بي ثم غدر، ورجل باع حراً فأكل ثمنه، ورجل استأجر أجيراً فاستوفى منه ولم يُوَفِّه". رواه البخاري في صحيحه، أما الألباني فقد ضعفه في "ضعيف الجامع الصغير وزيادته" [63/3

برقم 2575] ثم عاد وحسنه في كتاب "إرواء الغليل" [308/5 برقم 1489].

16- حديث: "إذا أنت بايعت فقل لا خلابة. ثم أنت في كل سلعة أتبعها بالخيار ثلاث ليال، فإن رضيت فأمسك، وإن سخطت فارددها إلى صاحبها". رواه البيهقي وابن ماجة.

أما الشيخ الألباني فقد ضعفه "في ضعيف الجامع وزيادته" [156/1] برقم [501]، ثم عاد فأورده في صحيح ابن ماجة [41/2-42] برقم [1907].

17- حديث: "إذا تثاءب أحدكم فليضع يده على فيه، ولا يَعْوِ، فإن الشيطان يضحك منه"، رواه ابن ماجة.

أما الشيخ الألباني فاعتبره حديثاً موضوعاً وذلك في "ضعيف الجامع وزيادته" [162/1 برقم 523]، ثم عاد وأورده في صحيح ابن ماجة [159/1] برقم [790].

18- حديث ابن عمر: "لا يبولن أحدكم في الماء الدائم، أي الذي لا يجري". رواه ابن ماجة في سننه برقم [345]. وقد صححه الألباني في "صحيح ابن ماجة" [61/1] برقم [275]، ثم عاد وحكم عليه بأنه ضعيف جداً في "ضعيف الجامع وزيادته" [86/6] برقم [6338].

19- حديث أبي الدرداء: "الدنيا ملعونة، ملعون ما فيها إلا ما ابتغي به وجه الله". رواه الطبراني. أما الألباني فقد ضعفه في "ضعيف الجامع وزيادته" [161/3] برقم [3018]، ثم عاد فصححه في "صحيح الترغيب والترهيب" [6/1] برقم [7].

20- حديث قتادة عن عبد الله بن سرجس: "نهى رسول الله ρ أن يُبال في الجحر. قالوا: لقتادة: ما يكره من البول في الجحر؟ قال: يقال إنها مساكن الجن". رواه أحمد وأبو داود والحاكم وغيرهم. أما الألباني فقد ضعفه في "إرواء الغليل" [93/1] برقم [55]، ثم عاد فصححه في "صحيح الترغيب والترهيب" [64/1] برقم [150].

21- حديث أنس: "طلب العلم فريضة على كل مسلم ومسلمة"، رواه ابن ماجة. أما الألباني فقد حكم عليه بأنه ضعيف جداً في كتاب "ضعيف الجامع وزيادته" [12/4 برقم 3628]، ثم عاد فصححه في "صحيح الترغيب والترهيب" [34/1 برقم 70].

هذه الأمثلة هي غيض من فيض بالنسبة للتناقضات المذهلة التي وقع فيها الشيخ الألباني، تلكم المتناقضات التي بلغت عنده حد المئات، وربما تعدت ذلك إلى الآلاف، حسب الدراسات التي عكف عليها الباحثون والمحققون في مخرجات

الألباني الحديثية، في سلاسل أحاديثه الصحيحة والضعيفة والموضوعة، وفي تخريجاته وتعليقاته على عدد من كتب الحديث مثل الترغيب والترهيب، والجامع الصغير، وصحيح ابن حبان، وإرواء الغليل، وشرح العقيدة الطحاوية، ومشكاة المصابيح، وصحيح أبي داود، وسنن الترمذي، وصحيح ابن ماجة، وصحيح ابن خزيمة، والنسائي، وصحيح الجامع وزيادته، وصحيح مسلم، وغاية المرام، ورياض الصالحين، إلى غير ذلك.

ولم يكن كشف المتناقضات عنده في هذه الأمثلة التي سقناها قد جرى بتطبيق منهاج الدراية [يعني امتحان المتون] على مخرجاته الحديثية، بل إنه قد جرى وفقاً لمنهاجه هو فيما تبناه من معايير في قبول الأسانيد أو ردها.

غياب الدراية عند الألباني كما غابت عند غيره أو يزيد:

أما حينما نطبق منهاج الدراية على مخرجاته الحديثية في العقائد والغيبيات والأحكام فلسوف نفاجأ بالكَمِّ الهائل من الأحاديث التي تنضح بكل شاذ أو غريب وعجيب، من ساقط الروايات، في مختلف المجالات.

ولإلقاء الأضواء الكاشفة على ما نحن بصدده عند الشيخ الألباني فإننا **سوف نورد حوالي خمسين أنموذجاً أخذناها بحذافيرها من سلسلة الأحاديث الصحيحة عنده.**

ولقد أكثرنا من ضرب الأمثلة في هذا المقام، تعميقاً لوعي الأمة على حاجتها المصيرية لتفعيل منهاج الدراية، في المرويات الحديثية خاصة، وفي سائر المرويات التراثية عامة، ليكون في ذلك عبرة لمن كان له قلب، أو ألقى السمع وهو شهيد:

1- حديث أن عمر بن الخطاب يصحح الرسول في مسألة من مسائل الوحي ويسكته فيها ضارباً بعصمته عرض الحائط:

عن أبي بكر بن أبي موسى، عن أبيه قال: أتيت النبي ρ ومعي نفر من قومي، فقال: " أبشروا وبشّروا من وراءكم، أنه من شهد أن لا اله إلا الله صادقاً دخل الجنة ". فخرجنا من عند النبي ρ نبشر الناس، فاستقبلنا عمر بن الخطاب فرجع بنا إلى رسول الله ρ، فقال رسول الله: "من ردَّكم؟" قالوا: عمر، قال: " لِمَ رددتهم يا عمر؟ " فقال عمر: إذاً يتَّكل الناس. قال: فسكت رسول الله ρ. **[الصحيحة 712]**

2- حديث عن عمر يتحدث عن كرامة من كرامات الرسول المزعومة:

فعن عمر قال: كنا مع النبي ρ في غزاة، فقلنا: يا رسول الله إن العدو قد حضر وهم شِباع، والناس جياع. فقالت الأنصار: ألا ننحر نواضحنا فنطعمها الناس؟ فقال النبي ρ: "من كان معه فضل طعام فليجئ به". فجعل يجيء بالمُدّ

والصاع، وأكثر وأقل. فكان جميع ما في الجيش بضعاً وعشرين صاعاً. فجلس النبي صلى الله على وسلم إلى جنبه، ودعا بالبركة، فقال النبي ρ: "خذوا ولا تنتهبوا". فجعل الرجل يأخذ في جرابه وفي غرارته، وأخذوا في أوعيتهم حتى إن الرجل ليربط كُمّ قميصه فيملأه. ففرغوا والطعام كما هو. **[الصحيحة 3221]**

هذا علماً بأن الرسول ρ كانت معجزته الوحيدة هي القرآن، ولم يكن له أية كرامات أو معجزات مادية أخرى مصداقاً لقوله تعالى: {قُل إِنَمَا أَنَاْ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ يُوحَى إِلَيَّ } [الكهف: 110]، وقوله تعالى: {قُلْ مَا كُنتُ بِدعاً مِّنَ الرُّسُلِ وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلاَ بِكُمْ إِنْ أَتَّبِعُ إِلاَّ مَا يُوحَى إِلَيَّ وَمَا أَنَا إِلاَّ نَذِيرٌ مُّبِينٌ } [الأحقاف: 9]. فهو حسب النص القرآني القطعي يستوي مع سائر الناس في بشريته، ولا يزيد عنهم إلا في ناحية واحدة، هي الوحي المنزل عليه. **فليس هو، والحالة هذه، صاحب كرامات أو معجزات غير القرآن الكريم. وهو ليس صاحب موائد فخمة، ولا مآدب ضخمة.**

ومثل هذا يقال في الحديث المروي عن علي بن أبي طالب حيث قال: "كنت مع النبي ρ بمكة، فخرجنا في بعض نواحيها، فما استقبله جبل ولا شجر إلا وهو يقول: السلام عليك يا رسول الله". **[الصحيحة 2670]**

ومما لا يصح أن يغيب عن البال في مثل هذه الأحوال، بالإضافة إلى بطلان عقيدة الكرامات أصلاً وفصلاً وموضوعاً، هو أن أحاديث كرامات الرسول ρ برُمَّتها هي أحاديث آحاد في مسائل الاعتقاد، فلا تقوم بها، والحالة هذه، حجة في دين الله أبداً، بالغة ما بلغت صحتها من حيث الرواية.

3- حديث في التوبة يناقض قطعي القرآن:

فعن معاوية بن حكيم (بن حزام)، عن أبيه قال: قال النبي ρ: " إن الله تبارك وتعالى لا يقبل توبة عبد كفر بعد إسلامه ". **[الصحيحة 99/6]**

هذا مع العلم بأن الله تعالى يقول في صريح قرآنه: {إِنَّ الَّذِينَ آمَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ آمَنُواْ ثُمَّ كَفَرُواْ ثُمَّ ازْدَادُواْ كُفْراً لَّمْ يَكُنْ اللَّهُ لِيَغْفِرَ لَهُمْ وَلاَ لِيَهْدِيَهُمْ سَبِيلاً} [النساء: 137]. فحرمانهم من المغفرة أو قبول التوبة إنما يأتي بعد الردة الثالثة لهم عن دين الله، وليس بعد الردة الأولى، كما يزعم هذا الحديث.

4- حديث تجديد الدين كل مئة سنة:

فعن أبي هريرة عن رسول الله ρ قال: "إن الله يبعث لهذه الأمة على رأس كل مئة سنة من يجدد لها دينها". **[الصحيحة 599]**

هذا الحديث مردود دراية لأن دين الإسلام قد أكمله الله تعالى، قبل أن يلتحق الرسول ρ بالرفيق الأعلى، مصداقاً لقوله

تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الإِسْلاَمَ دِيناً﴾ [المائدة: 3]. فالدين، والحالة هذه، ليس في حاجة إلى تجديد مطلقاً، سواء كان تجديداً جزئياً أم تجديداً كلياً، وسواء كان تجديداً في الأصول أم تجديداً في الفروع! **فالخطاب الديني، بمعنى النصوص الشرعية المنزلة، ليس في حاجة إلى تجديد. فإن كانت هنالك من حاجة إلى التجديد فمجالها هو فهم النصوص ومراجعة الاجتهادات فيها، ليس غير.** وما الدعوات المتواصلة والصيحات المتعالية، هنا وهناك في عصرنا الحاضر، لتجديد الخطاب الديني انطلاقاً من هذا الحديث المزعوم وأمثاله، إلا محاولات علمانية بائسة مفضوحة لإسقاط دور الشريعة الإسلامية، كما أنزلها الله تعالى، في تنظيم العلاقات بين البشر، إسقاطاً نهائياً، وذلك ترسيخاً لعقيدة فصل الدين عن الدولة خاصة، وفصل الدين عن الحياة البشرية عامة.

5- حديثان متعاكسان بخصوص رؤية الله تعالى:

الحديث الأول: عن أبي عبيدة بن الجراح عن النبي ρ قال: "رأيت ربي في أحسن صورة" **(الصحيحة 3169)**، يعني كما ورد في الإنجيل: "طوبى لأنقياء القلوب فإنهم يعاينون الله".

والحديث الثاني: عن مسروق قال: كنت متكئاً عند عائشة فقالت: "يا أبا عائشة! ثلاث من تكلم بواحدة منهن فقد أعظم على الله الفرية". قلت: ما هُنّ ؟ قالت من

زعم أن محمداً ρ رأى ربه فقد أعظم على الله الفرية". **(الصحيحة 3575)**. فأين ينبغي للمسلم أن يقف أمام هذه التناقضات الفاحشة يا شيخ المحدثين؟!

6- حديثان في أن الله تعالى هو الدهر:

الحديث الأول: عن أبي هريرة قال: قال رسول الله ρ: " قال الله عز وجل: يؤذيني ابن آدم يقول: يا خيبة الدهر". فلا يقولن أحدكم: يا خيبة الدهر، **فإني أنا الدهر**، أُقلب ليله ونهاره، فإذا شئت قبضتهما". **[الصحيحة 531]، ومسند أحمد.**

والحديث الثاني: عن أبي هريرة أيضاً عن النبي ρ قال: يقول الله عز وجل: استقرضت عبدي فلم يقرضني، وشتمني عبدي وهو لا يدري. يقول: وادهراه ! وادهراه! (ثلاثاً)، **وأنا الدهر**". **[الصحيحة 3477]، ومسند أحمد.**

هذا مع العلم بأن الزيغ والضلال في هذين الحديثين المزعومين واضح على ظاهر الكف. فالله تعالى ليس هو الدهر، بل هو خالق الدهر، فليس في الأمر لبس ولا غموض يبرر في أكنافه التيه عن الحقيقة، أو يبرر التأويلات المتعسفة، أو التأويلات الغاشمة.

7- حديث مداره أن الإسلام لا يَجُبُّ ما قبله:

فعن ابن مسعود قال: قال رجل: يا رسول الله أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية؟ قال ρ: "من أحسن في الإسلام لم يؤاخذ بما عمل في الجاهلية، ومن أساء في الإسلام أُخذ بالأول والآخر". **[الصحيحة 3390]**

8- حديث أن الله خلق الإنسان على صورته:

فعن أبي هريرة مرفوعا: "أن الله خلق آدم على صورته، وطوله ستون ذراعاً". **[الصحيحة 1077]**، **[ومسند أحمد بن حنبل]**

هذا الحديث المزعوم لا يستحق الرد عليه، لأنه من مزاعم التوراة في سفر التكوين، حيث ورد في أول صفحة من صفحات سفر التكوين المزعوم قوله: "إنا نريد أن نخلق إنساناً على صورتنا" ثم يتبع ذلك بقوله: "على صورتنا خلقنا الإنسان". فمن أراد أن يكون **مسلماً توراتياً** شغل نفسه به، ومن أراد أن يكون مسلماً حقّاً وقف عند قوله تعالى: **{لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيءٌ}** وداس على أكاذيب التوراة وفواحشها. يعني أن الإنسان ليس على صورة الله أبداً، بلا لف ولا دوران، ولا تأويل ولا هذيان.

9- حديث مفاده أن البشر كافة يعذبون يوم القيامة قبل أن يحاسبوا:

فعن المقداد قال: سمعت رسول الله ρ يقول: إذا كان يوم القيامة أدنيت الشمس من العباد، حتى تكون قيد ميل أو اثنين،

فتصهرهم الشمس، فيكونون في العرق بقدر أعمالهم. فمنهم من يأخذه إلى عقبيه، ومنهم من يأخذه إلى ركبتيه، ومنهم من يأخذه إلى حقويه، ومنهم من يلجمه إلجاماً. فرأيت رسول الله ρ يشير بيده إلى فيه أي يلجمه إلجاماً. **[الصحيحة 1382]**

من البديهيات في دين الإسلام أن يوم القيامة هو يوم يبعث الله الناس فيه لحسابهم على ما قدمت أيديهم في هذه الحياة الدنيا، من خير أو من شر. ومن البديهيات، والحالة هذه، أنه لا ثواب ولا عقاب لأحد من العالمين قبل أن يستوفي حسابه. إذ عندها ينظر الإنسان ما قدمت يداه فيساق الذين آمنوا إلى الجنة زمراً، كما يساق الذين كفروا إلى جهنم زمراً. فلا عذاب لأحد من عباد الله قبل الحساب، فذلك هو قانون العدالة الإلهي في الثواب والعقاب. فأما الزعم في هذا الحديث بأن الشمس سوف تصهر جميع العباد، قبل أن يعرضوا على الحساب، فهو بهتان مبين، وافتراء على عدالة رب العالمين، سبحانه وتعالى عما يصفون!

10- حديث أن موسى عليه السلام ضرب ملك الموت وفقأ عينه:

فعن أبي هريرة قال: قال النبي ρ: "جاء ملك الموت إلى موسى عليه السلام فقال له: أجب ربك ! قال: فلطم موسى عين

ملك الموت ففقأها. فرجع الملك إلى الله تعالى فقال: يا رب! إنك أرسلتني إلى عبد لك لا يريد الموت، وقد فقأ عيني، ولولا كرامته عليك لشققت عليه. قال: فرد الله إليه عينه...الخ الحديث. **[الصحيحة 3279]، [ومسند أحمد بن حنبل]**

نعوذ بالله من هذا البهتان الإسرائيلي الفاحش الذي جعل موسى عصياً على الموت، وعلى ملك الموت الذي آتاه الله من القوة الخارقة ما يستطيع بها أن يقبض ملايين الأرواح في ثانية واحدة. وهذه الأكذوبة لا تكاد تفترق عن الأكذوبة الإسرائيلية الأخرى في حكاية المعراج المزعومة، حيث زعمت أن موسى قد صحح ربنا عز وجل تسع مرات في حكم الصلاة. فهو، والحالة هذه، أقوى من الله، وأقوى من أعظم ملائكته، وهو حي لا يموت في السماء السادسة التي لا يفصلها عن مقر إقامة الله المزعومة غير سماء واحدة، والعياذ بالله تعالى!!

ويذهب حديث إسرائيلي آخر مزعوم إلى أن موسى هو حي باق لم يمت. فعن أنس قال: قال رسول الله ρ: "مررت ليلة أسري بي على موسى، فرأيته قائماً يصلي في قبره، عند الكثيب الأحمر". **[الصحيحة 2627]**

ويكأنّ هذه الأكاذيب الإسرائيلية تريد أن تدخل في روع الناس جميعاً بأن موسى يشارك الله تعالى في حياته الأبدية، فهو مثله حاضر في كل زمان ومكان ولا ينطبق عليه قوله

تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ﴾، وقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ الْخُلْدَ﴾. غير أنه، مع ذلك، يتفوق على الله أحياناً في علمه وحكمته وتدبيره لشؤون الكون والإنسان والحياة، والعياذ بالله تعالى!!

11- حديثان متعاكسان فيمن هو أول الأنبياء:

فالحديث الأول: عن أنس أن النبي ρ قال: "أول نبي أرسل نوح". **[الصحيحة 1289]**

والحديث الثاني: عن أبي أمامة: أن رجلاً قال: يا رسول الله! أنبياً كان آدم؟ قال: "نعم، مُكَلّم". قال: كم بينه وبين نوح؟ قال: "عشرة قرون". قال: يا رسول الله! كم كانت الرسل؟ قال: ثلاث مئة وخمسة عشر". **[الصحيحة 2668]**

بدون تعليق !!

12- حديث أن الله تعالى قد خلق الأرض وحدها في سبعة أيام:

فعن أبي هريرة قال: أخذ رسول الله ρ بيدي فقال: "خلق الله التربة يوم السبت، وخلق فيها الجبال يوم الأحد، وخلق الشجر يوم الإثنين، وخلق المكروه يوم الثلاثاء، وخلق النور يوم الأربعاء، وبث فيها الدواب يوم الخميس، وخلق آدم بعد العصر من يوم الجمعة آخر الخلق، من آخر ساعة الجمعة فيما بين العصر إلى الليل". **[الصحيحة 1833]**، **[ومسند أحمد بن حنبل]**

فماذا يقول الشيخ الألباني، ومن قبله مسلم في صحيحه، في قوله تعالى: **{الَّذِي خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ }** [الفرقان: 59]. يعني إذا كانت السموات والأرض كلها جميعاً قد خلقها الله في ستة أيام، فكيف صح عنده أن الأرض وحدها قد خلقها الله تعالى في سبعة أيام؟!

13- حديث أن الحمير والديكة تتمتع بقدرات خارقة فهي ترى الملائكة والشياطين من حيث لا يقوى الإنسان على ذلك:

فعن أبي هريرة أن النبي ρ قال: "إذا سمعتم صياح الديكة فاسألوا الله من فضله فإنها رأت مَلَكاً، وإذا سمعتم نهيق الحمار فتعوذوا بالله من الشيطان، فإنه رأى شيطاناً". **[الصحيحة 3183]، [ومسند أحمد بن حنبل]**

ما على الإنسان، والحالة هذه، إلا أن يطلب من الله سبحانه وتعالى أن يمسخه ديكاً أو حماراً حتى يلحق بهذا الركب المبارك من أصحاب الكرامات والخوارق والمعجزات، من الحيوانات التي كشفت لها حجب الغيبيّات، وحقّ لها أن تشكل بالنسبة إلينا قادة وقدوة وسادات، في عالم الجهالة والضلالة والخزعبلات، مرددين قول الشاعر بعد بعض التصرف:

وتشبهوا إن لم تكونوا مثلهم   إن التشبه بالحمير فلاح!!

14- أحاديث عن أن طائفة من أمة محمد سوف يدخلون الجنة بغير حساب:

فعن عبد الله بن عمرو قال: قال رسول الله ρ: "أتعلم أول زمرة تدخل الجنة من أمتي؟ قلت: الله ورسوله أعلم. فقال: المهاجرون، يأتون يوم القيامة إلى باب الجنة ويستفتحون. فيقول لهم الخَزَنةُ: أو قد حوسبتم؟ فيقولون: بأي شيء نحاسب؟! وإنما كانت أسيافنا على عواتقنا في سبيل الله حتى متنا على ذلك. قال: فيفتح لهم، فيقيلون فيها أربعين عاماً قبل أن يدخلها الناس". **(الصحيحة 853)**

وفي حديث آخر عن شريح بن عبيد الله عن ثوبان أنه سمع رسول الله ρ يقول: "ليدخلن الجنة من أمتي سبعون ألفاً، لا حساب عليهم ولا عذاب، **مع كل ألف سبعون ألفاً**". **(الصحيحة 2179)، [ومسند أحمد بن حنبل]**

وهذا يعني أن مجموع من سيدخلون الجنة بلا حساب ولا عذاب سوف يبلغ قرابة الخمسة ملايين إنسان، مع أن الآيات القرآنية واضحة قاطعة في تكذيب هذا الزعم، حيث يقول الله تعالى: {كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ} [المدثر: 38] يعني أنه لا يفلت من الحساب أحد، سواء كان حسابه يسيراً أم كان عسيراً.

وفي حديث آخر يرتفع هذا الرقم ممن سوف يدخلون الجنة بغير حساب.

فعن أبي بكر الصديق قال: قال رسول الله ρ: "أعطيت سبعين ألفاً يدخلون الجنة بغير حساب. وجوههم كالقمر ليلة البدر، وقلوبهم على قلب رجل واحد. فاستزدت ربي عز وجل فزادني **مع كل واحد سبعين ألفاً**". يعني أن الرقم هنا قد ارتفع ليبلغ قرابة الخمسة مليارات من أصحاب الحظ السعيد. **(الصحيحة 1484)**

والغريب العجيب أن هذه الأحاديث لم تذكر سبب التكريم الإلهي المجاني لهذه الطائفة من البشر، وتجاهلت تجاهلاً تاماً قوله تعالى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مَّا عَمِلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُّحْضَراً وَمَا عَمِلَتْ مِن سُوءٍ تَوَدُّ لَوْ أَنَّ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ أَمَداً بَعِيداً﴾ [آل عمران: 30]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ لاَ تَمْلِكُ نَفْسٌ لِنَفْسٍ شَيئاً﴾ [الانفطار: 19].

وقل مثل ذلك في الحديث الذي روي عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: "أن الله عز وجل يخرج قوماً من النار بعدما لا يبقى منهم فيها إلا الوجوه، فيدخلهم الله الجنة". **[الصحيحة 1661]**. فهذا الحديث المزعوم لم يذكر شيئاً عن المعادلة الإلهية التي بمقتضاها أخرج هؤلاء من النار وأدخلوا الجنة.

15- عدة أحاديث وردت في التقليل من شأن المرأة، وتغمطها حقها، وتحط من قدرها، بل وتسلكها أحياناً في عداد البهائم والعبيد:

الحديث الأول: أن المرأة خلقت من ضلع أعوج: فعن أبي هريرة أن النبي ρ قال: "إن المرأة خلقت من ضلع أعوج، لن تستقيم لك على طريقة. فإن استمتعت بها استمتعت بها وبها عوج، وإن ذهبت تقيمها كسرتها، وكسرها طلاقها". **(الصحيحة 3517)، [ومسند أحمد بن حنبل]**

هذا الحديث صححه الشيخ الألباني، على الرغم من أنه أكذوبة توراتية مفتراة، كذبها القرآن الكريم تكذيباً قاطعاً حين قال تعالى: {يأَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي **خَلَقَكُمْ مِّن نفسٍ وَاحِدَةٍ**} [النساء: 1]. فهذا يعني أن الطبيعة البشرية هي واحدة، لدى الذكر ولدى الأنثى على حد سواء. وما العوج إلا في عقول المتقاعدين عقلياً من روّاد الإسرائيليات، من السابقين واللاحقين، الذين عميت قلوبهم التي في صدورهم، واختلّت موازين إدراكهم، والعياذ بالله تعالى!! أما توزيع أدوار المسؤولية في الحياة الخاصة والحياة العامة بين الرجل والمرأة نتيجة اختلافهما في موضوع الذكورة والأنوثة فإنه لا يغير من الطبيعة البشرية لديهما شروى نقير.

الحديث الثاني: أن أكثر أهل النار هم من النساء: فعن ابن عباس أن الرسول ρ قال: "اطَّلعتُ في الجنة فرأَيت أكثر أهلها الفقراء، واطّلعتُ في النار فوجدت أكثر أهلها النساء). **(الصحيحة 2586)، [ومسند أحمد بن حنبل]**

فهذه شطحة توراتية أخرى من شطحات الشيخ الألباني، وشيخه أحمد بن حنبل من قبل، وردت آيات عديدة في القرآن الكريم تكذبها تكذيباً واضحاً قاطعاً. فالله سبحانه وتعالى قد خاطب الرجل والمرأة خطاباً تكليفياً متساوياً، ورتب على الالتزام به نفس الجزاء، بالنسبة للرجل وبالنسبة للمرأة على حد سواء. فالثواب على الحسنات واحد، والعقاب على السيئات واحد، دونما تمييز بين الرجل والمرأة. ولا يوجد في كتاب الله تعالى أية إشارة، صريحة أو ضمنية، في أية آية من آياته أن **النساء مائلات مميلات وبفطرتهن منحرفات غاويات.** فالله تعالى يقول: {فَاسْتَجَابَ لَهُمْ رَبُّهُمْ أَنِّي لاَ أُضِيعُ عَمَلَ عَامِلٍ مِّنْكُمْ مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنْثَى بَعْضُكُم مِّن بَعْضٍ } [آل عمران: 195]، ويقول: {مَنْ عَمِلَ صَالِحاً مِّن ذَكَرٍ أَوْ أُنثَى وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَنُحْيِيَنَّهُ حَيَاةً طَيِّبَةً وَلَنَجزِيَنَّهُمْ أَجْرَهُم بِأَحْسَنِ مَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ} [النحل: 97]، ويقول: {إِنَّ الْمُسْلِمِينَ وَالْمُسْلِمَاتِ، وَالْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ، وَالْقَانِتِينَ وَالْقَانِتَاتِ، وَالصَّادِقِينَ وَالصَّادِقَاتِ، وَالصَّابِرِينَ وَالصَّابِرَاتِ، وَالْخَاشِعِينَ وَالْخَاشِعَاتِ، وَالْمُتَصَدِّقِينَ وَالْمُتَصَدِّقَاتِ، والصَّائِمِينَ والصَّائِمَاتِ، وَالْحَافِظِينَ فُرُوجَهُمْ وَالْحَافِظَاتِ، وَالذاكِرِينَ اللَّهَ كَثِيراً وَالذاكِرَاتِ، أَعَدَّ اللَّهُ لَهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْراً عَظِيماً، وَمَا كَانَ لِمُؤْمِنٍ وَلاَ مُؤْمِنَةٍ إِذَا قَضَى اللَّهُ وَرَسُولُهُ أَمْراً أَن يَكُونَ لَهُمُ الْخِيَرَةُ مِنْ أَمْرِهِمْ} [الأحزاب: 35-36]، يعني أن الرجل والمرأة أمام التكاليف الشرعية سواء، لا

فرق في ذلك بين رجل وامرأة، أو ذكر وأنثى. أما قابلية الشر فهي مما يتساوى فيها الرجل والمرأة من الناحية الفطرية. فالمرأة، والحالة هذه، ليست مخلوقاً أعوج بفطرته، كالضلع الأعوج إن حاولت أن تقيمه كسرته.

الحديث الثالث: في سجود المرأة للرجل: فعن زيد بن أرقم أن معاذاً قال: يا رسول الله! أرأيت أهل الكتاب يسجدون لأساقفتهم وبطارقتهم، أفلا نسجد لك؟ قال ρ: "لو كنت آمراً أحداً أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها". **(الصحيحة 3366)**

سبحانك ربنا هذا بهتان عظيم! فالله سبحانه وتعالى حين قال: {يأَيُّهَا النَّاسُ اتقُواْ رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِّن نفسٍ وَاحِدَةٍ} قد ساوى في الطبيعة البشرية أو في الفطرة الإنسانية وما يترتب على ذلك من تكليف ومسؤولية، نقول قد ساوى بين الرجل والمرأة، ولم يجعل العلاقة بينهما علاقة سيد بعبد، وإنما علاقة متكاملة متساوية بين إنسان ذكر وإنسان مثله أنثى.

الحديث الرابع: أن تستأذن المرأة زوجها في صيام التطوع: فعن أبي هريرة أن النبي ρ قال: "لا تصوم المرأة يوماً تطوعاً في غير رمضان، وزوجها شاهد (يعني حاضر) إلا بإذنه". **(الصحيحة 395)**

وهذا يعني أن تظل المرأة جاهزة تحت الطلب ساعة يشاء زوجها، وكأنه ليس من حقها هي الأخرى، في المقابل، أن لا يصوم زوجها صوماً تطوعياً في غير رمضان، وهو شاهد، إلا بإذنها. فالعلاقة الجنسية التي شرعها ربنا في هذا المجال تحتم أن تكون، من الناحية الزوجية، متوازنة بين الزوجين، لا تميل ذات اليمين ولا ذات الشمال.

الحديث الخامس: أن تكون المرأة جاهزة دوماً تحت الطلب: فعن طلق أن رسول الله ρ قال: **"إذا أراد أحدكم من امرأته حاجة فليأتها ولو كانت على تنّور". (الصحيحة 1202)**

ولا يسعنا هنا إلا أن نقول: أرأيت لو أن الآية قد انعكست وأرادت المرأة من زوجها حاجة، فماذا تفعل يا شيخ ناصر؟!! فإن قال قائل: عليها أن تصبر، قلنا له: أوليس الصبر تكليفاً شرعياً الذكر والأنثى فيه أمام الشرع سواء؟!

الحديث السادس: ويتطاول أمر التشنيع على المرأة حتى تصبح مصدراً من مصادر التشاؤم فعن ابن عمر قال: ذكروا الشؤم عند النبي ρ فقال: **"إن كان الشؤم في شيء ففي الدار والمرأة والفرس". (الصحيحة 799)**

وعن سعيد بن المسيب قال: سألت سعد بن أبي وقاص عن الطيرة (يعني التشاؤم) فقال: قال رسول الله ρ: "لا عدوى

ولا طيرة ولا هام. إن تكن الطيرة في شيء ففي الفرس **والمرأة** والدار". **(الصحيحة 789)**

وعن ابن عمر مرفوعاً: "لا عدوى ولا طيرة. وإنما الشؤم في ثلاثة: **المرأة** والفرس والدار". **(الصحيحة 788)، [ومسند أحمد بن حنبل]**

واعتبار المرأة مصدر شؤم يخالف صريح القرآن وقطعيه، حيث قال تعالى في حق الرجل والمرأة: {بَعضُكُمْ مِّن بَعضٍ} [آل عمران: 195]. فالحكم على المرأة بأنها مصدر شؤم للرجل ينطبق، بنفس الدرجة، على الرجل نفسه بأنه هو الآخر مصدر شؤم للمرأة. وعلى ذلك فيجب علينا أن نرد فكرة التشاؤم هذه رداً لا يُبقي منها ولا يذر، في عقول الغاوين من البشر!

أما الأحاديث الأخرى في هذا الشأن مثل: **النساء ناقصات عقل ودين**، ومثل: **أن المرأة فتنة للرجل**، وما شاكلها، فإنها كلها لا تزيد الطين إلا بَلاّ. وكلها ساقطة في ميزان الدراية، سقوطاً ذريعاً لا معقب له.

16- حديث يخرج الأمة الإسلامية بكاملها من دائرة العذاب يوم القيامة:

فعن أبي موسى أن الرسول ρ قال: **أمتي أمة مرحومة، ليس عليها عذاب في الآخرة**، عذابها في الدنيا: الفتن والزلازل والبراكين". **(الصحيحة 959)**

حـديث لا يسـتحق الـرد عليـه، ويلحـق بـه حـديث آخـر مزعـوم عـن سـعد بـن أبـي وقـاص مرفوعـاً: **"المـؤمن مُكَفَّـر"**. **(الصحيحة 2372)**، يعنـي أنـه قد كفرت عنـه سيئاته سلفاً، فلا حساب عليه ولا عقاب، حتى ولو رجحت سيئاته على حسناته. فليسـرح فـي دنيـاه وليشـطح كمـا تهـوى أو تشـتهي نفسـه، فهـو مغفور لـه مغفرة كاملـة، مهما كانت سيئات أعمالـه، فلا حساب عليه ولا عذاب!!

17- حديث عن إقامة الحدود على البهائم يوم القيامة:

عـن أبـي هريـرة مرفوعـاً: "يقضـي الله بـين خلقـه الجـن والإنس والبهائم، وإنه لَيُقِيدُ يومئذ الجماء من القرنـاء، حتـى إذا لم يبقَ تبعة عند واحدة لأخرى قال الله: "كونوا تراباً. فعند ذلك يقول الكافر: "يا ليتني كنت تراباً". **(الصحيحة 1966)**

وعلـى غـرار هـذا الحـديث ورد حـديث آخـر مزعـوم عـن عثمـان أن رسول الله ρ قـال: "إن الجمّاء لَتُقصُّ من القرنـاء يوم القيامة". **(الصحيحة 1588)**

مـا لنـا إلا أن نـذكر هـا هنـا بـأن المكلفين باتبـاع الشـرائع والرسـالات السماوية هم وحـدهم بنـو الإنسـان. وحتـى مـن هؤلاء البشر فإن القلم قد رفـع عن ثـلاث: المجنـون حتـى يفيق، والنـائم حتـى يسـتيقظ، والصـبي حتـى يبلـغ الحلـم، **لأن العقـل والـوعي والبلـوغ والقـدرة هـي منـاط التكليـف الشـرعي**. فأيهـا غـاب سـقط

التكليف. فكيف بالله أصبحت البهائم مكلفة مسؤولة، تحاسب عما قدمت أنيابها وحوافرها وقرونها وأظفارها من تصرفات بهيمية، فتقام عليها الحدود، ويقاد يوم القيامة من قرنائها لجمّائها، تماماً مثل ما يفعل في البشر، سواء بسواء؟!!

أما ما ذهب إليه كثير من المفسرين حين زعموا بأن بعض الآيات القرآنية قد وردت على نفس المحور الذي وردت عليه هذه الأحاديث وأمثالها من حيث أن الحيوانات سوف تبعث جميعها يوم القيامة، وتحشر على صعيد واحد، تمهيداً لتقديمها للحساب والقصاص، كما هي عليه الحال بالنسبة لبني آدم فهو تخليط فظيع، وخطأ فاحش شنيع.

فالله تعالى حين قال في سورة التكوير: ﴿وَإِذا الوُحُوشُ حُشِرَت﴾ [التكوير: 5] إنما كان يقسم تعالى بمشاهد وخوارق وأهوال سوف يشهدها الناس حين يبعثون يوم القيامة، ولسوف يعلمون حين تنشر الصحف، علم اليقين، **كل نفس ما أحضرت،** يعني ما قدمت من قبل في الحياة الدنيا، من خير أو من شر، ولن يعزب عن ربك من حسابهم مثقال ذرة، ويقال لهم يومئذٍ: "أين المفر"؟!

فآية ﴿وَإِذا الوُحُوشُ حُشِرَت﴾، في هذا السياق، تورد ظاهرة حشر الوحوش بمعنى بعثها وتجميعها كلها في مكان واحد، وزمان واحد، باعتبارها مشهداً من جملة أهوال يوم القيامة

التي تخص الإنسان وحده، وليست دليلاً على أن تلك الوحوش سوف يتم حشرها لمحاسبتها وتنزيل الحساب والعقاب بساحتها، عقابا لها على بهيميتها!!

18- أحاديث تنطوي على ترخص مذهل في تصفير عدادات الذنوب أو نوال المغفرة التامة والدرجات العلى يوم القيامة بأبخس الأثمان:

وذلك مثل:

أ- الحديث الذي روي عن عمر مرفوعا: "من شهد أن لا إله إلا الله دخل الجنة". **(الصحيحة 2344)، [ومسند أحمد بن حنبل]**

ب- والحديث الذي روي عن شداد بن أوس أن النبي ρ قال: "ألا أدلك على سيد الاستغفار؟: اللهم أنت ربي، لا إله إلا أنت، خلقتني وأنا عبدك، وأنا على عهدك ووعدك ما استطعت، أعوذ بك من شر ما صنعت، وأبوء لك بنعمتك علي، وأعترف بذنبي، فاغفر لي ذنوبي إنه لا يغفر الذنوب إلا أنت. لا يقولها أحد حين يمسي إلا وجبت له الجنة". **(الصحيحة 1747)**

ج- والحديث الذي روي عن معاذ بن جبل أن الرسول ρ قال: "من سأل الله الشهادة مخلصاً أعطاه الله أجر شهيد وإن مات على فراشه". **(الصحيحة 2556)**

د–والحديث الذي روي عن أنس مرفوعاً: "ما جلس قوم يذكرون الله عز وجل إلا ناداهم مناد من السماء: قوموا مغفوراً لكم، قد بُدّلت سيئاتكم حسنات". **(الصحيحة 2210)**

هـ– والحديث عن عمر بن الخطاب أنه سمع رسول الله ρ يقول: "من دخل سوقاً من الأسواق فقال: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، كتب الله له ألف ألف حسنة، ومحا عنه ألف ألف سيئة". **(الصحيحة 3139)**. يا بلاش، يا أوباش!!

و–الحديث الذي روي عن أبي هريرة مرفوعاً: "من سبح الله في دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين، وحمد الله ثلاثاً وثلاثين، وكبّر الله ثلاثاً وثلاثين، فتلك تسع وتسعون، ثم قال تمام المئة: لا إله الله وحده لا شريك له، له الملك وله الحمد، وهو على كل شيء قدير، غفرت خطاياه وان كانت مثل زبد البحر". **(الصحيحة 101)**

ز–والحديث الذي روي عن سعيد بن عمير الأنصاري عن أبيه أن الرسول ρ قال: " من صلى عليّ من أمتي صلاة مخلصاً من قلبه صلى الله عليه بها عشر

صلوات، ورفعه بها عشر درجات، وكتب له بها عشر حسنات، ومحا عنه عشر سيئات". **(الصحيحة 3360)**

19- حديث رد القضاء وإطالة العمر:

فعن سلمان مرفوعاً: "لا يرد القضاء إلا الدعاء، ولا يزيد في العمر إلا البِرّ". **[الصحيحة 154]، [ومسند أحمد ابن حنبل]**

علماً بأن الآيات القرآنية واضحة غاية الوضوح، وقاطعة دروب الشك باليقين حين قالت:

أ- ﴿مَا يُبَدَّلُ الْقَولُ لَدَيَّ﴾: يعني لا يرد قضاء الله شيء، مهما كان الدعاء صادقاً ومخلصاً.

ب- ﴿فَإِذا جَاءَ أَجَلُهُمْ لاَ يَسْتَأْخِرُونَ سَاعَةً وَلاَ يَسْتَقْدِمُونَ﴾، يعني أن العمر لا يزيد ولا ينقص فلكل أجل كتاب، حتى ولو كان البِرُّ قناطير مقنطرة.

20- حديث النهي عن سب الشيطان:

فعن أبي هريرة مرفوعاً: "لا تسبوا الشيطان، وتعوذوا بالله من شره". **[الصحيحة 2422]، [ومسند أحمد بن حنبل]**

علماً بأن الآيات التي تلعن الشيطان تكذب هذا الحديث تكذيباً قاطعاً. فقد قال تعالى في حق إبليس: ﴿وَإِنَّ عَلَيكَ اللَّعنَةَ إِلَى يَوْمِ الدِّينِ﴾ [الحجر: 35]، ﴿وَإِنَّ عَلَيْكَ لَعْنَتِي إِلَى يَوْمِ الدِّينِ﴾ [ص: 78]. أفلا يجوز لنا بعد هذا كله أن نلعن إبليس

كما لعنه رب العالمين، يا من لا يشكل القرآن في ديارهم أي مرجعية حتى يدوسوا على الروايات الشيطانية؟!!

21- حديث حرق الجثث، كما يعتقد الهندوس، هو طريق موصل إلى مغفرة الله ورضوانه وجنات نعيمه:-

فعن أبي هريرة أن النبي ρ قال: " كان رجل ممن كان قبلكم لم يعمل خيراً قط إلا التوحيد. فلما احتضر قال لأهله: انظروا! إذا أنا مِتُّ أن يحرّقوه حتى يَدَعوه حُمما، ثم اطحنوه، ثم اذروه في يوم ريح، ثم اذروا نصفه في البر ونصفه في البحر. فوالله لئن قدر الله عليه ليعذبنه عذاباً لا يعذبه أحداً من العالمين".

"فلما مات فعلوا ذلك به. فأمر الله البرَّ فجمع ما فيه، وأمر البحر فجمع ما فيه، فإذا هو [قائم] في قبضة الله. فقال الله عز وجل: يا ابن آدم! ما حملك على ما فعلت؟ قال: أيْ رب! من مخافتك. قال: فغفر الله بها، ولم يعمل خيراً قط إلا التوحيد". **[الصحيحة 3048]، [ومسند أحمد بن حنبل]**

وما لنا هنا إلا أن نقول: ما دامت **العقيدة الهندوسية** في حرق الجثث طريقاً ممهداً سهلاً رخيصاً وموصلاً إلى نوال رضوان الله ومغفرته وجناته، فما على أمة محمد إلا أن يتركوا الإسلام الشاق الصعب ويعتنقوا الديانة الهندوسية، فهي أسهل من الإسلام منالاً وأرخص منه إلى الجنة سبيلا.

22- حديث الرجل الذي يخادع الله ويغرر به، تعالى الله عن ذلك عُلُوّاً كبيراً:-

فعن أبي سعيد الخدري أن الرسول ρ قال: "إن أدنى أهل الجنة منزلة رجل صرف الله وجهه عن النار قِبَل الجنة، ومثّل له **شجرة ذات ظل**. فقال: أي رب! قدِّمني إلى هذه الشجرة فأكون في ظلها! فقال الله: هل عسيت إن فعلتُ أن تسألني غيرها؟ قال: لا وعزتك! فقدّمه الله إليها. ومثّل له **شجرة ذات ظل وثمر**. فقال: أي ربّ! قدِّمني إلى هذه الشجرة أكون في ظلها وآكل من ثمرها! فقال الله له: هل عسيتَ إن أعطيتكَ ذلك أن تسألني عن غيره؟ فيقول: لا وعزتك! فيقدمه الله إليها، فتُمثَّل له **شجرة أخرى ذات ظل وثمر وماء**. فيقول: أي رب قدمني إلى هذه الشجرة أكون في ظلها، وآكل من ثمرها، وأشرب من مائها! فيقول له: هل عسيتَ إن فعلتُ أن تسألني غيره؟ فيقول: لا وعزتك لا أسألك غيره. فيقدمه الله إليها فيبرز له باب الجنة. فيقول: أي رب! قدمني إلى باب الجنة فأكون تحت نجاف الجنة، [يعني إطلالاتها العالية]، وأنظر إلى أهلها! فيقدمه الله إليها، فيرى أهل الجنة وما فيها، فيقول: أي رب! أدخلني الجنة. قال: فيدخله الله الجنة". **[الصحيحة 1447]**. بدون تعليق!!

23- حديث تحديد يوم تقوم الساعة:

فعن أنس بن مالك أن رجلاً سأل رسول الله ρ: متى تقوم الساعة؟، وعنده غلام من الأنصار يقال له محمد. فقال له رسول الله ρ: "إن يعش هذا الغلام فعسى أن لا يدركه الهرم حتى تقوم الساعة". **[الصحيحة 3497]**. وها قد مضى على موت ذلك الصبي قرابة 1400 عام ولم تقم الساعة. أوليس الذين يصرون على صحة مثل هذه الأحاديث هم من المصابين بعاهات عقلية لا يرجى لهم منها شفاء، أو هم الذين يصرون على نسبتها للرسول ρ كي تشكل لهم مدخلاً للطعن في الإسلام وتكذيبه والاستهزاء به؟!!

24- حديث يجعل من تحديد موعد ليلة القدر كل عام مهزلة من المهازل:

عن أبي هريرة أن الرسول ρ قال: أريت ليلة القدر، ثم أيقظني بعض أهلي، فَنُسِّيتُها. فالتمسوها في العشر الغوابر". **[الصحيحة 3986]، [ومسند أحمد بن حنبل]**

فيا للعجب! إذا كانت ليلة القدر هي أعظم ليلة من ليالي شهر رمضان، وفي إحيائها مكرمة إلهية عظيمة يغفر للمسلم بها ما تقدم من ذنوبه كافة، فكيف – بالله- يجوز أن **يَنْساها** الرسول ρ أو **يُنَسّاها**، ويترك الناس حيارى يبحثون عنها في العشر الأواخر من رمضان، بلا هادٍ لهم ولا دليل؟!! وهل يجوز أن تخضع عبادة على هذا الجانب من الخطورة والأهمية

للحزازير؟ وهل ليلة القدر لها علامات فلكية خاصة يستطيع الباحثون من خلالها أن يهتدوا إلى تلك الليلة؟ وأين هي العلامات الفلكية المتوهمة: هل هي في نصف الكرة الأرضية الشمالي أم في نصفها الجنوبي؟، وهل هي في شرق الكرة الأرضية أم في غربها؟!! [لطلب المزيد من التفصيل في هذه المسألة يراجع كتابنا "**الدراية**"].

25- وهناك جملة من الأحاديث التي تجعل من الإصابة بالعين حتمية فطرية بديهية على غرار الحتمية التاريخية التي كان يتحدث عنها بعض فلاسفة التاريخ:

فعن أبي هريرة مرفوعا: "لا عدوى، ولا طيرة، والعين حق". **[الصحيحة 781]**

وعن جابر وأبي ذر كذلك، قال رسول الله ρ: "العين تدخل الرجل القبر، والجمل القدر". **[الصحيحة 1249]**

وعن عائشة مرفوعا أيضاً: "استعيذوا بالله تعالى من العين، فإن العين حق". **[الصحيحة 737]**، **[ومسند أحمد ابن حنبل]**

فهذه الأحاديث وأمثالها تقرر أن العين حق، بمعنى أنها ظاهرة طبيعية بين البشر، لا يملك أحد لمنع وقوعها حيلة. وهذه مغالطة فاحشة في الواقع المدرك المحسوس لدى البشر كافة، في كل زمان ومكان. فالله تعالى لم يختص أحداً من خلقه بهذه

القدرة الإعجازية الخارقة لنواميس الطبيعة البشرية. فحياة البشر ليس فيها شيء من ذلك أبداً، لا من قريب ولا من بعيد. أما الأوهام والتخرصات والشعوذات التي ما أنزل الله بها من سلطان فحدث عنها ولا حرج.

الرقية:

وللخروج من هذا المأزق فقد راح المشعوذون يضعون جملة من الأحاديث المأفونة التي تجعل من الرقية المزعومة سبيلاً إلى النجاة من العين الموهومة:

فعن عائشة أن النبي ρ كان **يرقي**، يقول: امسح **البأس** رب الناس، بيدك الشفاء، لا يكشف **الكرب** إلا أنت". **[الصحيحة 1526]** فالبأس والكرب ألفاظ لها دلالات عامة تشمل مختلف المصائب التي تنزل بساحة الإنسان كالمرض والحسد والعين والمؤامرة والوقيعة والدسيسة والخديعة وما شاكلها. فحيثما حلت بالإنسان أي حالة من حالاتها، كالعين مثلا، فإن ذلك يعتبر من البأس أو الكرب الذي لا ملجأ منه ولا شفاء إلا بالرقية المزعومة.

وفي حديث آخر عن عوف بن مالك الأشجعي قال: كنا نرقي في الجاهلية، فقلنا: يا رسول الله! كيف ترى في ذلك؟ فقال: "اعرضوا عَلَيَّ رقاكم. لا بأس بالرقى ما لم يكن فيه

شرك". **[مسند أحمد بن حنبل]** يعني أن الرقية أمر مشروع أصلاً.

فهذه الأحاديث، انسجاماً مع القول بأن العين حق، تجعل من الرقية طريقاً مشروعاً لإبطال مفعولها. ولكن الأمر لم يقف عند هذا الحد. فقد وردت أحاديث أخرى **تحرم الرقية** وتعتبرها من أعمال الشرك:

فعن قيس بن السكن الأسدي قال: دخل عبد الله بن مسعود على امرأته، فرأى عليها حرزاً من الحمرة. فقطَّعه قَطْعا عنيفا ثم قال: إن آل عبد الله عن الشرك أغنياء. وقال: كان مما حفظنا عن النبي ρ "إن **الرقى والتمائم والتولة شرك**". **[الصحيحة 2972]**. [التمائم: جمع تميمة، وهي الشيء الذي يعلق في العنق كالخرز للحماية من العين والحسد. والتولة: هي الأعمال السحرية والشعوذة].

وفي رواية أخرى عن عبد الله بن مسعود قال: سمعت رسول الله ρ يقول: "**إن الرقى والتمائم والتولة شرك**". **[الصحيحة 331]** يعني أن الرقية أمر غير مشروع أصلاً.

فكيف جاز عندك يا شيخ المحدثين هذا التناقض الفاضح الواضح بين الأحاديث التي تجيز الرقية والأحاديث التي تحرمها وتعتبرها ضرباً من ضروب الشرك والوثنية؟!!

26- ضلالة القول بأن النبي ρ كان يُنَسّى شيئاً من القرآن:

فعن ابن أبزى، عن أبيه، أن النبي ρ أغفل آية، فلما صلى قال: "أفي القوم أُبَي؟!" فقال أبي: آية كذا نسخت أم نسيتها؟ قال: "بل **أُنسِيتُها**". والعياذ بالله تعالى!! **[الصحيحة 2579]**

فيا ليت الأمر هنا وقف عند حد النسيان، وهو ظاهرة فطرية بشرية، ولكنه قد تعداه إلى **الإنساء** وهو اتهام فاحش لله سبحانه بأنه هو الذي كان يُنَسّي محمداً بعض آياته، ضارباً بمصداقية كتابه وبعصمة رسوله عرض الحائط. مع أنه تعالى يقول في محكم كتابه: {سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنسَى} [الأعلى: 6-7].

27- حديث أن الدنيا ملعونة:

فعن أبي هريرة قال: سمعت رسول الله ρ يقول: "الدنيا ملعونة، ملعون ما فيها، إلا ذكر الله وما والاه، أو عالماً أو متعلماً". **[الصحيحة 2797]**

هذا، مع العلم بأن الله عز وجل يقول في كتابه العزيز: "وابتغ فيما آتاك الله الدار الآخرة، {وَلاَ تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنيَا} [القصص: 77]. فإذا كانت الدنيا برمتها ملعونة، وملعون كل ما فيها، فأين هو النصيب الذي ينبغي أن نحرص عليه، وأن لا ننساه أبداً، كما أراد ذلك منا رب العالمين؟!!

وبهذا الصدد فإنه ينبغي أن لا يغيب عن بالنا أن الاستثناء الوارد المزعوم في هذا الحديث من اللعنة العامة للدنيا، بقضِّها وقضيضها، وتخصيصه بذكر الله أو طلب العلم الشرعي، لا يستقيم في هذا المقام، لأن ذكر الله أو طلب العلم في سبيل ذلك هما من الأمور المتعلقة بطلب الآخرة، وليسا من الأمور المتعلقة بطلب حظ من الدنيا. **فقضاء الحاجات العضوية** لدى الإنسان، كالأكل والشرب والنوم واللباس والتداوي، **وإشباع الغرائز الفطرية** لديه، كغريزة البقاء، وغريزة النوع [يعني الجنس]، **وطلب حظ من زينة الحياة الدنيا**، المتمثلة في المال والبنين والقوة والصحة والعافية والعزة والكرامة وما شاكلها، هذه كلها هي التي ينطبق عليها وصف {وَلاَ تَنسَ نَصِيبَكَ مِنَ الدُّنيَا}. فهي ليست ملعونة، بل هي مطلوبة بنص الآية الواضح الصريح القاطع. فالحديث، والحالة هذه، ساقط سقوطاً مدوياً من باب الدراية.

28- معجزات الأعور الدجال المزعومة، التي تفوق فيها على سائر الأنبياء والمرسلين، تخرجه من عداد الدجاجلة، وتجعله حجة على البشر أجمعين:

فعن جنادة بن أبي أمية الدوسي قال: دخلت أنا وصاحب لي على رجل من أصحاب رسول الله ρ فقلنا: حدثنا ما سمعت عن رسول الله، ولا تحدثنا عن غيره، وإن كان مصدقاً. قال:

نعم. قام فينا رسول الله ρ ذات يوم فقال: "أنذركم الدجال، أنذركم الدجال، أنذركم الدجال! فإنه لا نبي إلا وقد أنذر أمته، وأنه فيكم أيتها الأمة، وإنه جعد أدم، ممسوح العين اليسرى، وإن معه جنة ونارا، فناره جنة وجنته نار. وإن معه نهر ماء، وجبل خبز. وإنه يسلط على نفس فيقتلها ثم يحييها، لا يسلط على غيرها. وإنه يمطر السماء فتنبت الأرض. وإنه يلبث في الأرض أربعين صباحاً حتى يبلغ منها كل منهل. وأنه لا يقرب أربعة مساجد: مسجد الحرام، مسجد الرسول، مسجد المقدس والطور. وما شبه عليكم من الأشياء، فإن الله ليس بأعور (مرتين). **[الصحيحة 2934]**

فإذا كان معه جنة ومعه نار، ومعه نهر ماء وجبل خبز، ويقتل النفس ثم يحييها، ويمطر السماء حتى تنبث الأرض، ويبلغ من الأرض كل منهل، فكيف يصح بالله عليكم أن يعتبر مثله دجالاً، علماً بأن ما يظهر على يديه هو نوع من عجائب وغرائب المعجزات التي تفوَّق فيها على سائر الأنبياء والمرسلين، بل لقد أصبح شريكاً لله في ملكوته وفي إرادته. إن الذي يرى كل هذه الخوارق المذهلة في حياة الأعور الدجال ثم لا يؤمن به يكون، بلا ريب، مختلاً عقلياً. فالحجج التي يملكها الأعور الدجال ويقدمها للناس، والحالة هذه، هي حجج دامغة، ليس فيها كذب ولا دجل ولا سحر يسحر به أعين الناس. بل

هي معجزات حقيقية لا يستطيع عاقل أن ينكرها أو يتنكر لها، أو يبطل مفعولها، وأن يعصم الناس من شر فتنتها، غير المرحوم الشيخ ناصر ومن لفّ لفّه حين صحح عن أبي الدرداء حديث أن النبي ρ قال: "من حفظ عشر آيات من أول سورة الكهف، عُصم من [فتنة] الدجال". **[الصحيحة 582]**

فالآفة كل الآفة ليست في الجمع بين دَجَلِه ومعجزاته، بل هي في أصل التصديق بخرافة دوره الموعود ومشاركته رب العالمين في سلطانه على مخلوقاته. فمن صح عقله، وصحت موازين إدراكه، يستحيل أن يتقبل، بأي شكل من الأشكال، مثل هذه الخرافة السخيفة المتهافتة التي صممت أصلاً لضرب فكرة أن الله سبحانه وتعالى قد اختص رسله وأنبياءه وحدهم بالخوارق والمعجزات، ليقيموا بها الحجة على المكلفين المخاطبين بشرائعه ورسالاته. ولو جاز أن تمتد المعجزات إلى عالم الدجل والدجالين لسقطت حجة الأنبياء والمرسلين على سائر البشر أجمعين، إلى يوم الدين.

29- أحاديث في عودة المسيح، وأنه سوف يملأ الأرض عدلاً وأمناً وبركة واستقامة، بعد أن ملئت ظلماً وطغياناً وقحطاً وضلالاً:

فعن أبي هريرة مرفوعا: "طوبى لعيش بعد المسيح، طوبى لعيش بعد المسيح: يؤذن للسماء في القطر، ويؤذن

للأرض في النبات، فلو بذرت حَبَّك على الصفا لنَبَت، ولا تشاح ولا تحاسد ولا تباغض، حتى يمر الرجل على الأسد ولا يَضُرُّه، ويطأ على الحية فلا تَضُرُّه". **[الصحيحة 1926]**

فهذا الحديث وأمثاله تناقض قطعي القرآن حيث يقول تعالى: {مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَا أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَـكِن رَّسُولَ اللَّهِ **وَخَاتَمَ النَّبِيِّينَ**} [الأحزاب: 40]. يعني أن سائر الأنبياء والمرسلين قبل محمد ρ قد طويت صفحاتهم ونسخت شرائعهم، ولم يعد لأحد منهم أي دور، أصلي أو تكميلي، يلعبه في حياة البشر. فعيسى عليه السلام لن يرجع بعد محمد ρ أبداً، رغم أنف الدجالين والمغفلين والمهابيل!

وسنن الله ماضية في جميع مخلوقاته، لن تجد لها تبديلاً، ولن تجد لها تحويلا. فالأسد يظل حيواناً مفترساً، والحية تظل حيواناً ساماً، والبذور لا تنبت على الصفا، وخيار الناس وشرارهم لا يغيبون عن مسرح الحياة، حتى يرث الله الأرض وما عليها.

أما الزعم عند التائهين بأن عيسى عليه السلام سوف يعود إلى هذه الدنيا قبل قيام الساعة ليحكم بشريعة محمد فهو كلام متهافت ساقط، لأن الأولى، إن كان ولا بُدّ، أن يرجع صاحب الشريعة الإسلامية نفسه ليستدرك ما فاته، ويكمل دوره، ويرفع لواء دينه خفاقاً في العالمين. فلا حاجة لنبي بعده، ولا

لمندوب عنه، كي يملأ الأرض قسطاً وعدلاً بعد أن ملئت جَوْراً وظلماً. حسبنا بهتاناً وسخافات وضلالات!!

30- أحاديث عن الحق الإلهي لقريش في حكم البشر:

فعن عبد الله بن عمر مرفوعاً: "لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي من الناس اثنان". **[الصحيحة 375]**

وعن جابر بن سمرة مرفوعاً: "لا يزال هذا الأمر عزيزاً إلى اثني عشر خليفة، كلهم من قريش". **[الصحيحة 376]**

وعن جابر مرفوعاً: "الناس تبع لقريش في الخير والشر". **[الصحيحة 1006]**

وعن أبي هريرة: "الناس تبع لقريش في هذا الشأن، مسلمهم تبع لمسلمهم، وكافرهم تبع لكافرهم". **[الصحيحة 1007]، [ومسند أحمد بن حنبل]**

فهذه الصنمية القرشية هي صناعة أموية بامتياز، ما أنزل الله بها من سلطان. فقريش كانت أشد قبائل العرب عداء ووحشية في محاربة الإسلام وأهله طوال العهد المكي. ثم واصلت حربها على الإسلام ودولته في المدينة المنورة حتى فتح الرسول ρ مكة في السنة الثامنة للهجرة، أي قبل أن يلتحق بالرفيق الأعلى بعامين فقط. وظل القرشيون بعدها في مكة من المؤلفة قلوبهم، يعني أنهم كانوا في حاجة إلى مسكنات مادية من الدولة الإسلامية لتثبيت إيمانهم، وإتقاء شرهم، وامتصاص

الريح من شراع عداوتهم. فهل كان يعقل أن يكافئ الله قريشاً على ما قدمت أيديهم، من حرب وتشريد، وشر وظلم وطغيان مديد، تجاه الإسلام وأهله ودولته، فيجعلهم أوصياء على البشر جميعاً، مسلمهم وكافرهم، وأن يجعلهم أصحاب الحق الإلهي الأوحد في حكم البشر، ما بقي من الناس اثنان، والله تعالى يقول في صريح قرآنه: {يأَيُّهَا النَّاسُ إِنَّا خَلَقْنَاكُم مِّن ذَكَرٍ وَأُنثَى وَجَعَلْنَاكُمْ شُعُوباً وَقَبَائِلَ لِتَعَارَفُواْ **إِنَّ أَكْرَمَكُمْ عَندَ اللَّهِ أَتْقَاكُمْ**} [الحجرات: 13] وليس قرشيكم، كما يقول رسوله الكريم ρ: "لا فضل لعربي على أعجمي إلا بالتقوى"؟!! **[مسند أحمد]**.

أما تقديم المهاجرين على الأنصار وعلى غيرهم من المسلمين فلم يكن لقرشيتهم المزعومة عند الجاهلين أو المغرضين من رواة سيرة سيد المرسلين، بل لأنهم كانوا هم السابقين الأولين إلى الإسلام، وهم الذين قدموا في سبيله من التضحيات الجسام، مجتمعين ومنفردين، ما لم يزاود عليهم فيه أحد من العالمين. والآيات القرآنية، في معرض الثناء على المهاجرين والأنصار، كانت دوماً تقدم المهاجرين على الأنصار.

31- أحاديث في عودة المهدي المنتظر:

فعن علي مرفوعا: "المهدي منّا أهل البيت، يصلحه الله في ليلة". **[الصحيحة 2371]**

وعن معاويـة بـن قُرة عـن أبيـه مرفوعـاً: "لـتُمْلأَن الأرضُ جوراً وظلماً. فإذا ملئت جوراً وظلماً بعث الله رجلاً منِّـي، اسمه اسمي، فيملؤها قسطاً وعدلاً، كما ملئت جوراً وظلماً". **[الصحيحة 1529]**. يعنـي، وعلـى الـرغم مـن أن المهـدي المنتظـر المزعـوم لـيس نبيـاً ولا رسـولاً، فـإن علينـا أن ننتظـر خروجـه فـي آخـر الزمـان، ليـؤدي فـي حيـاة البشـر كافـة، دوراً معجـزاً حاسـماً ضـد الكفر والشرك والفقر والظلم والفساد، في بضع سنين لا تتجاوز عدد أصـابع اليد الواحـدة. وهـو بهـذه القـدرة الخارقـة فـي إحـداث تغيير جذري انقلابـي فـي حيـاة البشـر جميعـاً، وفـي شـتى أنحـاء المعمورة، فإنـه يتخطـى حـدود النبوات والرسـالات، منـذ آدم عليـه السـلام وحتـى محمـد ρ، مـن غيـر أن يكـون واحـداً مـن الأنبيـاء والمرسلين، كما تزعم أحاديث الدجالين.

من هذا يتضـح، بمـا لا يدع مجـالاً للشك، أن فكرة خروج المهدي المنتظر إلى جانب فكرة رجوع المسيح عليـه السـلام همـا مـن أبلـغ المعتقـدات التخريبيـة الهدامـة، ومـن أفحـش الدسـائس الإجراميـة الفتاكـة فـي حيـاة النـاس جميعـاً. فالوضـاعون، أعـداء البشريـة، قد ابتغوا، بهذه الأكاذيب الكارثية، أن يحققوا أموراً علـى جانـب عظيم من الخطورة المهلكة في حياة البشر أجمعين، سواء أكانوا من السنيين أم كانوا من المتشيعين:-

أولهـا: أن يـدخلوا فـي روع النـاس كافـة أن أي حركـة إصلاح جذري في حياة الأمم والشعوب لن يكتب لها النجاح، مهما كانـت المبـررات صـارخة، ومهمـا كانـت المحـاولات جـادة وصـادقة ومخلصـة، لأن الخـلاص ليس لـه إلا طريـق واحـد، هـو طريق المهدي والمسيح.

وثانيها: أن يدخلوا في روع المصلحين كذلك أن التلبس بـأي حركـة تغييريـة انقلابيـة إصـلاحية فـي حيـاة الأمـم والشـعوب هـو عمـل عبثـي لا يجـوز إضـاعة الجهـد والوقـت والمـال وسـائر التضـحيات فـي سـبيله، طالمـا أنـه كـان مطلبـاً مسـتحيلاً. وهـو بالإضـافة إلـى ذلـك يشـكل كبيـرة مـن الكبـائر، لأنـه خـروج عـن التسـليم لله فـي قضـائه الـذي لا راد لـه، ولا مغيّـر لـه أو مبـدل، وذلكـم هـو طريـق المهـدي المنتظـر والمسـيح الموعـود. فهمـا وحـدهما، لا شـريك لهمـا، القـادران علـى تغييـر وجـه البشـرية جمعاء، حين تدق ساعة خروجهما.

وثالثهـا: أن يـدخلوا فـي روع النـاس كافـة أن طاعـة الله والتواصي بالحق، والاستقامة على طريق الهدى، في فترة انتظار المهدي والمسيح، لا تتمثـل فـي الأمـر بـالمعروف والنهـي عـن المنكر، حتـى يكـون المسلمون خيـر أمـة أخرجـت للنـاس، وإنمـا تكمن في الانخراط في أعمال الفساد والإفساد في الأرض حتـى يكـون ذلـك مـدعاة للتعجيـل بظهـور المهـدي المنتظـر والمسـيح

الموعود. فالقيام بالأعمال الصالحات ومحاربة المنكرات هو، والحالة هذه، يعتبر جريمة من أبشع الجرائم، ومعصية لله من أكبر المعاصي.

ورابعها: هو إشاعة الإحباط والتخاذل في حياة الأمم، وترك مقادير الظلم والفساد والطغيان، بأشكالها وألوانها كافة، تجري في أَعِنَّتها، ريثما يظهر الأعور الدجال والمسيح الدجال، ويخرج المسيح والمهدي المنتظر لمواجهة الموقف. إذ كلما كثر الفساد في البر والبحر بما كسبت أيدي الناس اقتربت الساعة وانشق القمر!!!

32- حديث في تحريم قتل الجراد:

فعن أبي زهير النميري مرفوعاً: "لا تقتلوا الجراد فإنه جند من جنود الله الأعظم". **[الصحيحة 2428]**

وحسبنا هنا أن نلفت النظر إلى أن الشيخ الألباني كان قد صحح في صحيح مسلم الحديث [رقم 1325] الذي يكذب هذا الحديث وهو: "عن عبد الله بن أبي أوفى رضي الله عنهما قال: غزونا مع رسول الله ρ سبع غزوات **نأكل الجراد**".

كما أنه قد صحح حديثاً آخر يكذب حديث النهي عن قتل الجراد، أورده عن عبد الله بن عمر يقول فيه: إن الرسول ρ قال: "أُحلَّت لكم ميتتان ودمان. فأما الميتتان **فالجراد** والحوت، وأما الدَّمان فالطحال والكبد". وقد ورد هذا التصحيح عنده في

سلسلة الأحاديث الصحيحة تحت رقم (1118)، وفي كتابه "**إرواء الغليل**" تحت رقم (2526).

33- حديث أن الميت يعذب ببكاء أهله عليه:

فعن عبد الله بن عمر قال: سمعت رسول الله ρ يقول: "إن الميت يعذب ببكاء أهله عليه". **[الصحيحة 3511]**، **[ومسند أحمد بن حنبل]**

ولا أدري كيف صح ذلك عند الألباني وعند شيخه أحمد بهذه البساطة مع أن الله تعالى يقول في صريح قرآنه: {وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخرَى} [الأنعام: 164]، ويقول: {كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ} [المدثر: 38] ؟! ولا أدري لماذا أغفل حديث عائشة الذي رواه البخاري ومسلم وخلاصته أنه عندما ذكر لها على لسان أحد الصحابة "أن الميت ليعذب ببكاء أهله عليه" ردّت قائلة: "حسبكم القرآن: {وَلاَ تَزِرُ وَازِرَةٌ وِزْرَ أُخرَى} **؟!**

34- وحديث أن الحمى تكفر الذنوب:

فعن عثمان بن عفان مرفوعاً: "الحُمَّى حظ المؤمن من النار يوم القيامة". **[الصحيحة 1821]**

ومن المعروف بداهة، لدى الناس كافة، أن الحمى هي حالة مرضية طبيعية تصيب الإنسان، على غير إرادة منه ولا

اختيار. فهي، والحالة هذه، قضاء من قضاء الله الذي يقع على الإنسان خارج الدائرة التي يسيطر عليها، لا يثاب على فعله ولا يعاقب على تركه.

أما الصبر على الابتلاء في مثل هذه الحال فثوابه يتناسب مع حجم الابتلاء، إذا كان ذلك من الإنسان احتساباً لوجه الله تعالى وتسليماً بقضائه. غير أن مثل هذا العمل الجزئي وحده لا يمنح الإنسان بطاقة بيضاء أو خضراء تجعل من الصبر على الحمى سبيلاً مطلقاً لتكفير الذنوب، ومحو السيئات، وترجيح ميزان الحسنات، كما يزعم هذا الحديث الذي يترخص في الظفر بالجنة والنجاة من النار، ويسقط من حسابه قاعدة الجزاء والعمل التي تحكم مصائر البشر أجمعين.

35- حديث متناقض في التداوي بالكي:

فعن ابن عباس مرفوعاً: "الشفاء في ثلاثة: في شرطة محجم، أو شربة عسل، أو كيَّة بنار. وأنهى أمتي عن الكي". **[الصحيحة 1154]**.

عجيب أمر من لا يدرك التناقض الواضح الفاضح في هذا الحديث نفسه، فهو يقرر في بدايته أن الكي بالنار واحد من ثلاثة من وسائل الشفاء من مختلف الأمراض، يعني أن نلتمس فيه الشفاء. ثم هو يعود في نهايته فينهى عن أن نلتمس فيه الشفاء، نهياً عاماً مطلقاً!!

36- حديث عن الحبة السوداء وأنها شفاء من كل داء:

فعن أبي هريرة مرفوعاً: "إن هذه الحبة السوداء شفاء من كل داء، إلا السام"، يعني الموت. **[الصحيحة 1069]، [ومسند أحمد بن حنبل]**

ونحن نقول: لو صح هذا الحديث لما كان البشر، على مر العصور، في حاجة إلى الطب وعلومه، ولا إلى الصيدلة وعلومها ومخرجاتها، ولا إلى الجراحة بمختلف أشكالها وألوانها وأدواتها، ولكانت قبضة من حبيبات القزحة كافية وزيادة، للتغلب على أشد أنواع الأمراض الفتاكة التي يصطلي البشر بنارها، في كل زمان ومكان.

37- أحاديث عن عذاب القبر المزعوم:

فعن جابر بن عبد الله قال: "دخل النبي ρ نخلاً [يعني بستاناً] لبني النجار، فسمع أصوات رجال من بني النجار ماتوا في الجاهلية، يعذبون في قبورهم. فخرج رسول الله ρ فزعاً. فأمر أصحابه أن يتعوذوا من عذاب القبر". **[الصحيحة 3954]**

وفي رواية أخرى لهذا الحديث المزعوم عن أنس، أن النبي ρ مر بنخل لبني النجار، فسمع صوتاً فقال: "ما هذا؟" قالوا: قبر رجل دفن في الجاهلية. فقال رسول الله ρ: " لولا أن لا تدافنوا [يعني أن لا يدفن بعضكم بعضا] لدعوت الله عز وجل أن يسمعكم [من] عذاب القبر [ما أسمعني]. **[الصحيحة 158].**

هذا مع العلم بأن أهل الجاهلية لا يعذبون أصلاً لأنهم من أهل الفترة التي قال تعالى في حقها: {وَمَا كُنَّا مُعَذِبِينَ حَتَّى نَبعَثَ رَسُولاً} [الإسراء: 15].

وفي رواية ثالثة لهذا الحديث المزعوم عن أم بشر قالت: دخل عليّ رسول الله ρ وأنا في حائط [يعني بستان] من حوائط بني النجار، فيه قبور منهم قد ماتوا في الجاهلية، فسمعهم وهم يعذبون. فخرج وهو يقول: "استعيذوا بالله من عذاب القبر. قالت: قلت: يا رسول الله! وإنهم ليعذبون في قبورهم؟ قال: نعم: عذاباً تسمعه البهائم". **[الصحيحة 1444]**، حتى لقد ذهب **الشيخ السلفي محمد فرحات** إلى الزعم بأن خيول المسلمين كانت تصاب بالإسهال بسبب سماعها عذاب اليهود في قبورهم. وما لنا ها هنا إلا أن نقول: **إن واضع الحديث كان حشاشاً من الطراز الأول!!**

وفي حديث آخر عن البراء بن عازب، عن أبي أيوب، رضي الله عنهما، أن صبياً دفن. فقال رسول الله ρ: لو أفلت أحد من ضمة القبر لأفلت هذا الصبي". **[الصحيحة 2164]** علماً بأن الصغير لا يعذب أصلاً لأنه غير مكلف شرعاً.

وفي حديث آخر عن أنس قال: قال رسول الله ρ: "إذا ولي أحدكم أخاه فليحسن كفنه، فإنهم يبعثون في أكفانهم، ويتزاورون في أكفانهم". **[الصحيحة 1425]**. يعني كأنه لا يوجد

فـي حيـاة البشـر حـد فاصـل بـين الحيـاة والمـوت، أو بـين البقـاء والفَنـاء، فالاتصـالات والمواصـلات تظـل شـغالة فـي القبـور، علـى مر العصور!!

وفـي حـديث آخـر عـن عائشـة أنهـا قالـت: قـال رسـول الله ρ: "اللهـم رب جبرائيـل وميكائيـل، ورب إسـرافيل، أعـوذ بـك مـن حرِّ النار، وعذاب القبر". **[الصحيحة 1544]، [ومسند أحمد بن حنبل]**

فهـذه الأحاديـث فـي عـذاب القبـر، وغيرهـا ومثلهـا كثيـر، كلها تروج لأكذوبة كبرى من أكاذيب اليهود وافتراءاتهم. فالعذاب فـي القبـر يقتضـي أن يكـون المعـذَّب حيـاً حتـى يكـون للعـذاب معنــى. وآيــات القــرآن الكــريم واضــحة وضــوح الشــمس فــي أن الإنسـان إذا مـات فإنـه لا يبعـث إلا يـوم القيامـة: { إِنَـكَ مَيِّـتٌ وَإِنَهُم مَّيِّتُونَ } [الزمر: 30]، { **ثُمَّ إِنكُمْ يَومَ الْقِيَامَةِ تبعَثُونَ** } [المؤمنـون: 16]. فـلا القبـر روضـة مـن ريـاض الجنـة، ولا هـو حفرة من حفر النار. فالموت هو عكس الحياة. فإذا كانت الحياة وجوداً فالموت هو عدم. فالبعث والنشور والحساب لا يكون إلا يـوم القيامـة، فكـل مـن علـى الأرض قبـل ذلـك فـانٍ، ويبقـى وجـه ربك ذو الجلال والإكرام. **فلا حياة برزخية مزعومة، ولا نعيم في القبور، ولا عذاب**. وهذه هي سنة الله الماضية في جميع خلقه،

سواء أكانوا أنبياء أم بشراً عاديين، وسواء أكانوا من الصالحين أم كانوا من الطالحين.

أما الحديث المروي عن أنس مرفوعاً: "الأنبياء – صلوات الله عليهم – أحياء في قبورهم، يصلّون". **[الصحيحة 621]**، فهو الآخر كذب في كذب، مثله مثل سائر الأحاديث الأخرى التي تنسج على منواله، مثل الحديث المروي عن أوس بن أوس مرفوعاً: ... إن الله تعالى حرّم على الأرض أن تأكل أجساد الأنبياء". **[الصحيحة 1527]**.

هذا مع العلم بأن الفناء هو سنة من سنن الله الماضية في سائر الخلائق، لا يستثنى منها أحد من العالمين، حتى ولو كان نبيّاً من المرسلين، مصداقاً لقوله تعالى: {كُلُّ مَنْ عَلَيْهَا فَانٍ، وَيَبْقَى وَجْهُ رَبِّكَ ذُو الْجَلاَلِ وَالإِكْرَامِ} [الرحمن: 26–27].

أما الآية القرآنية التي تتحدث عن مصير آل فرعون بعد موتهم وهي: {النَّارُ يُعْرَضُونَ عَلَيْهَا غُدُوّاً وَعَشِيّاً وَيَوْمَ تَقُومُ السَّاعَةُ أَدْخِلُواْ آلَ فِرْعَوْنَ أَشَدَّ الْعَذَابِ} [غافر: 46]، فإنها لا تتعلق بعذاب القبر المزعوم في الدنيا قبل البعث والحساب يوم القيامة، وإنما هي خاصة بآل فرعون من حيث أنهم سوف يعرضون على النار ولا يعذبون فيها، لأن النار لا تكون قد سُعّرت قبل يوم القيامة مصداقاً لقوله تعالى: {وَإِذا الْجَحِيمُ

سُعِّرَتْ}. وعرضهم على النار، في هذه الحال، هو تعريف للنار بأن هذه العينة من الكفار هم ممن سيدخلونها من الأشرار، بعد أن تُسعر يوم القيامة.

وهذه الآية الكريمة هي من **المتشابهات التي تتعلق بعالم الغيب**، وما على المسلم، والحالة هذه، إلا أن يتوقف عند الإيمان بها إيماناً تسليمياً لا تخالطه أية محاولة للخوض في التفاصيل.

38- حديث يقطع بنفي أثر العزل في الإنجاب:

فعن أنس بن مالك قال: جاء رجل إلى رسول الله ρ وسأل عن العزل. فقال الرسول: "لو أن الماء الذي يكون منه الولد أهرقته على صخرة لأخرج الله عز وجل منها، أو لخرج منها ولد، وليخلقن الله نفساً هو خالقها" **[الصحيحة 1333]**، **[ومسند أحمد بن حنبل]**.

إن هذا الحديث المزعوم ينطوي على مغالطة فاحشة في سنة من سنن الله الماضية في مخلوقاته، تلكم السنن التي لن يجد أحد لها تبديلا، ولن يجد أحد لها تحويلا.

فالحمل والإنجاب لا يمكن أن يتم بين الذكر والأنثى إلا إذا التقى الحيوان المنوي للرجل ببويضة الأنثى الجاهزة للتلقيح.

فإن حال دون هذا اللقاء حائل طبيعي أو صناعي استحال الحمل، قولاً واحداً. وهذه حقيقة بديهية واقعية مدركة محسوسة لا مجال للمغالطة أو المكابرة في شأنها، يعيشها البشر منذ الخليقة وحتى يرث الله الأرض ومن عليها.

أما إذا كان العزل نفسه غير محكم، وحصل تسرب لماء الرجل في رحم الزوجة، وحصل الحمل من حيث لا يشعر الزوجان، فلا يغير ذلك من الحقيقة شيئاً، وتظل سنة الله في العزل ماضية، لا رادَّ لها، ولا مغيّر، ولا مبدل.

39- أحاديث الشفاعة المتناقضة:

أورد الشيخ الألباني في سلسلة أحاديثه الصحيحة مجموعتين متناقضتين كلياً في موضوع الشفاعة: مجموعة تثبتها ومجموعة تنفيها:

أما **المجموعة التي تثبتها** فمنها:

أ- عن أبي سعيد الخدري قال: قال رسول الله ρ: "إذا خلص المؤمنون من النار يوم القيامة، وأَمِنُوا، فما مجادلة أحدكم لصاحبه في الحق يكون له في الدنيا بأشد مجادلة له من المؤمنين لربهم في إخوانهم الذين أدخلوا النار. قال: يقولون: ربنا! إخواننا كانوا يصلون معنا، ويصومون معنا، ويحجون معنا، فأدخلتهم النار. قال: فيقول [يعني الله]: إذهبوا فأخرجوا من عرفتم ...

فيخرجونهم. فيقولون: ربنا أخرجنا من أمَرْتَنَا. ثم يقول: أخرجوا من كان في قلبه وزن دينار من الإيمان، ثم من كان في قلبه وزن نصف دينار، حتى يقول: من كان في قلبه مثقال ذرة ... إلى آخر الحديث". **[الصحيحة 2250]**

ب- عن أبي سعيد الخدري مرفوعاً: "أما أهل النار الذين هم أهلها [يعني من لا يريد الله إخراجهم منها] فإنهم لا يموتون فيها ولا يحيون. ولكن ناسٌ أصابتهم النار بذنوبهم [يعني يريد الله إخراجهم منها] فأماتهم إماتة، حتى إذا كانوا فحماً أذن بالشفاعة، فجيء بهم ضبائر ضبائر، فبثوا على أنهار الجنة، ثم قيل: يا أهل الجنة أفيضوا عليهم، فينبتون نبات الحبة تكون في حميل السيل". **[الصحيحة 155]**

ج- عن حبيبة أو أم حبيبة قالت: كنا في بيت عائشة، فدخل رسول الله ρ فقال: "ما من مُسْلِمَيْن يموت لهما ثلاثة أطفال لم يبلغوا الحَنْث [يعني سن التكليف] إلا جيء بهم حتى يوقفوا على باب الجنة. فيقال لهم: ادخلوا الجنة وآباءكم". قال: فذلك قول الله عز وجل" فما تنفعهم شفاعة الشافعين"، قال: نفعت الآباء شفاعة أولادهم". **[الصحيحة 3416]**

د- عن أنس بن مالك قال: قال النبي ρ: "إن الرجل يشفع للرجلين، وللثلاث، والرجل للرجل". **[الصحيحة 2505]**

هـ- عن عبد الله بن عمر قال: قال رسول الله ρ: "إن الشمس تدنو حتى يبلغ العرق نصف الأذن. فبينما هم كذلك استغاثوا بآدم، فيقول: لست صاحب ذلك، ثم بموسى فيقول كذلك، ثم بمحمد فيشفع بين الخلق. فيمشي حتى يأخذ بحلقة الجنة. فيومئذ يبعثه الله مقاماً محموداً، يحمده أهل الجمع كلهم". **[الصحيحة 2460]**

و- عن أبي أمامة أنه سمع رسول الله ρ يقول: "ليدخلن الجنة بشفاعة رجل، ليس بنبي، مثل الحيَّيْن ربيعة ومضر. فقال رجل: يا رسول الله! أوَما ربيعة من مضر؟ فقال: "إنما أقول ما أقول". **[الصحيحة 2178]**

ز- عن كريب مولى عبد الله بن عباس قال: هلك ابن لعبد الله بن عباس فقال لي: يا كريب قم فانظر هل اجتمع لابني أحد، فقلت: نعم. فقال: ويحك، كم تراهم أربعين؟ قلت: لا، بل أكثر. قال: فاخرجوا بابني، فأشهد لسمعت رسول الله ρ يقول: "ما من أربعين مؤمناً يشفعون لمؤمن إلا شفّعهم الله فيه". **[الصحيحة 2267]**

ح- عن أم حبيبة عن النبي ρ قال: "أريت ما تلقى أمتي من بعدي، وسفك بعضهم دماء بعض. وكان ذلك سابقاً

من الله كما سبق في الأمم قبلهم. فسألته أن يوليني شفاعة فيهم يوم القيامة، ففعل". **[الصحيحة 1440]**، **[ومسند أحمد بن حنبل]**

وأما **المجموعة التي تنفي الشفاعة** نفياً مطلقاً فمنها:

أ- عن أبي هريرة قال: لما أنزلت هذه الآية: {وَأَنذِرْ عَشِيرَتَكَ الأَقْرَبِينَ } [الشعراء: 214]، دعا رسول الله قريشاً، فاجتمعوا. فعمّ وخصّ فقال: "يا بني كعب بن لؤي! أنقذوا أنفسكم من النار؛ يا بني مُرَّة بن كعب! أنقذوا أنفسكم من النار؛ يا بني عبد شمس! أنقذوا أنفسكم من النار؛ يا بني عبد مناف! أنقذوا أنفسكم من النار؛ يا بني عبد المطلب! أنقذوا أنفسكم من النار؛ يا فاطمة بنت محمد! أنقذي نفسك من النار، فإني لا أملك لكم من الله شيئاً، غير أن لكم رحماً سأبلُّها ببلالها" [يعني أصلها بصلتها]. **[الصحيحة 3177]**. وخلاصة هذا الحديث إنما تعني أن الإنسان هو وحده الذي يستطيع أن ينقذ نفسه من النار [يعني بإيمانه وعمله الصالح]، أما قرابته من الرسول فلا تقربه إلى الله زلفى، ولا تشفع له ولا لغيره عند رب العالمين.

ب- عن ابن عباس، عن عمر بن الخطاب قال: قال رسول الله ρ: " إني ممسك بحجزكم عن النار، وتقاحمون

فيها تقاحم الفراش والجنادب ... وأناشد فيكم رب العالمين فأقول: يا رب! أمتي. فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك. إنهم كانوا يمشون القهقرى بعدك. فلا أعرفَنَّ أحدكم يأتي يوم القيامة يحمل شاة لها ثغاء ينادي: يا محمد! يا محمد! فأقول: لا أملك له من الله شيئاً، قد بلّغت. ولا أعرفن أحدكم يأتي يوم القيامة يحمل بعيرا له رغاء ينادي: يا محمد! يا محمد! فأقول: لا أملك لك من الله شيئاً، قد بلّغت. ولا أعرفن أحدكم يأتي يوم القيامة يحمل فرساً له حمحم ينادي: يا محمد! يا محمد! فأقول: **لا أملك لك من الله شيئاً، قد بلّغت**. ولا أعرفنّ أحدكم يأتي يوم القيامة يحمل قَشْعاً من أدم [يعني قربة جلدية] ينادي: يا محمد! يا محمد! فأقول: لا أملك لك من الله شيئاً، قد بلّغت". **[الصحيحة 2865]، [ومسند أحمد ابن حنبل].**

غير أن هذا الحديث، على الرغم من أنه يقطع بنفي شفاعة الرسول ρ يوم القيامة لأي كان من أمته، فإنه إلى جانب ذلك ينطوي على اتهامات باطلة وسخافات مارقة. فالرسول، كما يزعم الحديث، حين يحاول أن يشفع لأمته يوم القيامة، يخبره الله تعالى بأن أمته قد أخذوا يمشون القهقرى من بعده، يعني يرتدّون بالجملة عن الإسلام، دونما تفريق بين صالح وطالح، مع أن

حديثاً آخر أورده البخاري ومسلم، صح عندهما وعند السلفيين من بعدهما، يقول: "لا تزال طائفة من أمتي ظاهرين على الحق، لا يضرّهم من خذلهم، حتى يأتي أمر الله وهم كذلك"، يعني أن الخير والصلاح في أمة محمد ρ لا يمكن أن ينقطع أو يغيب حتى تقوم الساعة.

أضف إلى ذلك أن الصورة البدوية الحيوانية التي يقدمها الحديث المذكور عن المسلمين يوم القيامة هي الأخرى صورة سخيفة مخزية. فمن المسلمين يومئذ من يحمل شاة لها ثغاء، أو بعيراً له رغاء، أو فرساً لها حمحمة، مع أن هذه الصور لا واقع لها في حياة البشر، لا في عالم البدو ولا في عالم الحضر، ولا مبرر لهذه البهيمية في العالم الآخر يوم القيامة.

ولا ندري، بعد هذا التناقض المطلق بين الأحاديث المثبتة للشفاعة وبين الأحاديث النافية لها نفياً صريحاً قاطعاً، على أي شاطئ يراد لسفينة الشفاعة المزعومة أن ترسو، بعد أن صحت أحاديثها كلها، رغم تناقضها الواضح الفاضح، عند الشيخ ناصر وعند شيخه أحمد من قبل، وعند كل من تعلق بخيوط عنكبوتهما؟!!

40- حديث فيه استخفاف برب العالمين:

عن أبي رزين قال: قال النبي ρ: "ضحك ربنا عز وجل من قنوط عبده، وقرب غَيره". فقال أبو رزين: أو يضحك الرب

عز وجل؟ قال الرسول: نعم. فقال أبو رزين: لن نعدم من رب يضحك خيرا". **[الصحيحة 2810]**

فهذا الحديث يذهب إلى تشبيه الله سبحانه وتعالى بالإنسان في صفة من صفاته وهي الضحك، علماً بأن صفات الله تتعلق بذاته، وذاته من الغيب، وأخبار الغيب لا حجة لأحاديث الآحاد فيها، بالغة ما بلغت في كثرتها وفي صحة أسانيدها، فكيف بها، زيادة على ذلك، إذا كانت تستخف بالرب الذي يضحك؟!

41- حديث أن الرؤيا الصالحة جزء من النبوة:

فعن ابن عمر، عن النبي ρ قال: الرؤيا الصالحة جزء من خمسة وعشرين جزءاً من النبوة". **[الصحيحة 1869]**

ونحن بدورنا نسأل: هل كان ملك مصر في زمن يوسف عليه السلام على حظ من النبوة حين رأى في المنام سبع بقرات سمان يأكلهن سبع عجاف، وسبع سنبلات خضر وأُخر يابسات، وتبين فيما بعد أن تلك الرؤيا كانت صادقة مئة في المئة؟! وهل كان الفتيان اللذان دخلا السجن مع يوسف في مصر كذلك على حظ من النبوة حين رأى أحدهما في منامه أنه يسقي ربه خمراً، ورأى الآخر نفسه وهو يحمل على رأسه خبزاً تأكل الطير منه، وتبين فيما بعد أن رؤية كل منهما كانت صادقة غاية الصدق، وجاءت الأحداث فيما بعد مطابقة لها كل المطابقة؟!

42- البعير هو وسيلة المواصلات يوم القيامة:

فعن أبي هريرة، عن النبي ρ قال: يحشر الناس على ثلاث طرائق: راغبين وراهبين، واثنان على بعير، وثلاثة على بعير، وأربعة على بعير، وعشرة على بعير، وتحشر بقيتهم النار، تقيل معهم حيث قالوا، وتبيت معهم حيث باتوا، وتصبح معهم حيث أصبحوا، وتمسي معهم حيث أمسوا". **[الصحيحة 3395]**

وما لنا إلا أن نقول: إن الذين وضعوا **هذا الحديث البعيري،** والذين يكابرون بتصديقه، إن هم إلا كالأنعام، بل هم أضل سبيلا.

43- شفاعة الرسول لعَمه أبي طالب، رغم أنه مات على الكفر على حد زعمهم:

فعن أبي سعيد الخدري أن رسول الله ρ ذكر عنده عمه أبو طالب فقال: "لعلّه تنفعه شفاعتي يوم القيامة، فيجعل في ضحضاح من نار يبلغ كعبيه، يغلي منه دماغه". **[الصحيحة 54]**

وفي رواية أخرى عن العباس بن عبد المطلب أنه قال: يا رسول الله! هل نَفَعْتَ أبا طالب بشيء، فإنه كان يحوطك ويغضب لك؟ قال: نعم، هو في ضحضاح من نار، ولولا أنا

[يعني شفاعته] لكان في الدرك الأسفل من النار". **[الصحيحة 55]**

ولا ندري كيف صح هذا الكلام عند الشيخ الألباني، وعند غيره من الذين اقتفى آثارهم، ونسج على منوالهم في تكفير أبي طالب، رضي الله عنه، مع أن الله تعالى يقول في حق الكافرين: {مَّثَلُ الَّذِينَ كَفَرُواْ بِرَبِّهِمْ أَعْمَالُهُمْ كَرَمَادٍ اشْتَدَّتْ بِهِ الرِّيحُ فِي يَوْمٍ عَاصِفٍ، **لاَّ يَقْدِرُونَ مِمَّا كَسَبُواْ عَلَى شَيْءٍ}** [إبراهيم: 18].

44- وفي **صحيحته رقم [2761]** يورد عن زيد بن أرقم قصة اليهودي الذي كان يتردد على الرسول، وكان الرسول يأمنه. فسحر الرسول سحراً اشتكى منه الرسول ستة أشهر، حتى تدخلت الملائكة في الأمر وكشفت له ما فعل به اليهودي. فذهب علي واستخرج عقد السحر من بئر أحد الأنصار وحلّوهُ عقدة عقدة حتى برئ الرسول. ومع ذلك فقد ظل ذلك اليهودي المتآمر المجرم يدخل على النبي ρ ولم يعاتبه الرسول على فعله حتى مات. يا للعجب!!

حديث مغرق في الضلال: ففيه، والعياذ بالله تعالى، إتهام صريح للرسول ρ بأنه كان على درجة من السذاجة لا يعرف معها صديقه من عدوه. وفيه طعن صريح بعصمة الرسول حين استطاع ذلك اليهودي الغاشم أن يُضَيِّع عقل

الرسول ووعيه وإدراكه، وجعله يسقط في شباك سحره، يتردى فيها من عقدة إلى عقدة، ومن أحبولة إلى أحبولة!!

45- سخافة مذهلة: الحجامة هي سبيل النجاة في الدنيا وفي الآخرة:

فعن ابن عباس مرفوعاً: "ما مررت ليلة أسري بي بملأ من الملائكة إلا كلهم يقول لي: عليك يا محمد بالحجامة". **[الصحيحة 2263]**

يعني أن القضية المصيرية الكبرى لمحمد ρ ولأمته هي الحجامة. خسئتم يا أيها الوضاعون المارقون من تجار الحجامة، في الدنيا وفي الآخرة!!

46- إيقاف الشمس في كبد السماء لإطالة النهار ليوشع بن نون:

فعن أبي هريرة مرفوعاً: "ما حبست الشمس على بشر قط إلاّ على يوشع بن نون، ليالي سار إلى بيت المقدس". **[الصحيحة 2226]، [ومسند أحمد بن حنبل]**

ويوشع بن نون، حسب المعطيات التوراتية، هو الشخص الذي خلف سيدنا موسى عليه السلام في زعامة بني إسرائيل الدينية والسياسية، وكان عندهم صاحب كرامات أو معجزات. وحسبما تفيد هذه الرواية فإنه طلب من الله تعالى أن يوقف له الشمس في كبد السماء، حتى يطول نهاره، ويتجنب مخاطر

السفر في ظلام الليل إلى بيت المقدس، كما تذهب إلى ذلك إحدى الروايات في هذا الخصوص.

ومما لا شك فيه أن الذي وضع هذه الرواية التوراتية كان جاهلاً بعلم الفلك، لأن الليل والنهار مرتبطان بحركة الأرض حول نفسها، وليسا مرتبطين بحركة الشمس حول الأرض. فلو كان يعلم شيئاً من أمر هذه الحقيقة الفلكية لزعم أن يوشع بن نون قد طلب من الله سبحانه وتعالى أن يوقف له الأرض عن الدوران حول الشمس، يعني لكان دعا أن تحبس له الأرض وليس الشمس. غير أن حبل الجهل والكذب قصير، عند طرحه على كل ذي عقل وتفكير!

47- حديث نزول جبريل على صحابي:

عن ابن عباس قال: عاد رسول الله ρ رجلاً من الأنصار. فلما دنا من منزله سمعه يتكلم في الداخل. فلما استأذن عليه دخل فلم يَرَ أحداً. فقال له الرسول: سمعتك تُكلِّم غيرك؟ فقال الأنصاري: يا رسول الله! لقد دخلت الداخل اغتماما من كلام الناس، مماتي من الحمى. فدخل عَلَيَّ رجل ما رأيت رجلاً بعدك أكرم مجلساً، ولا أحسن حديثاً منه. فقال ρ: "ذاك جبريل. وإن منكم لرجالا لو أن أحدهم أقسم على الله لأبرَّه". **[السلسلة الصحيحة 3135]**.

من البديهيات في الإسلام أن دور جبريل، عليه السلام، في علاقاته بالبشر في هذه الدنيا إنما ينحصر في تبليغ رسالات ربه إلى الأنبياء والمرسلين، وليس أن يتجوّل هنا أو هناك في البيوت، يزور فيها مريضاً، أو يُسَرّي فيها عن إنسان همومه في سكرات الموت!!

أما القسم على الله، من أي بشر كان، فلا يمكن أن يغير أي سنة من سنن الله الماضية في خلقه، سواء في عالم الإنس أم في عالم الجن، وسواء في عالم الملائكة، أم في عالم الشياطين.

48- ومن الأحاديث الفاحشة التي استمات الألباني في الدفاع عنها وتصحيحها **قصة الغرانيق الوثنية، وحديث إرضاع الكبير الداعر، وحديث الجساسة الكافر، وحديث "أين الله" الخائر**. كل ذلك فعله على نحو يندى له الجبين، ويحار فيه أولو الألباب واليقين.

وبعد، فهذا غيض من فيض من التناقضات الفاحشة، ومن التصحيحات الزائفة التي تردى في حمأتها كبير المحدثين المزعوم، الشيخ ناصر الألباني، في سلاسل أحاديثه الصحيحة والضعيفة والموضوعة، مقتفياً أثر شيخه الإمام أحمد بن حنبل في كثير منها، فأُوقع معه الكثير من طلاب العلوم الشرعية، وأنصار السنة النبوية، ودعاة الحركة السلفية، في مطبات كبيرة

وتناقضات خطيرة، كما شحن الكثير منهم كذلك بالغرور الجاهل، ما دفعهم، من حيث لا يشعرون، إلى ارتكاب إساءات بالغة للتراث الإسلامي بشكل عام، وللسنة النبوية بشكل خاص.

وأخيراً وليس آخراً، وبعد هذا الاستعراض الواسع لصولات الألباني وجولاته في عالم الحديث، فلا بُدّ أن نلاحظ أن مخرجاته الحديثية، بِرُمَّتها، كانت تنطوي على أمرين في غاية الخطورة:

أما أولهما: فهو التخبط الذي ران على تلك المخرجات في عالم الأسانيد. وذلك لأنه، في تقليده المحدثين الأولين فيما انتهوا إليه من خلافات واختلافات في مجال تعديل الرواة أو جرحهم، لم يكن صاحب منهاج خاص قَوَام في عالم الرواية، يستطيع به أن يخرج من المتناقضات، ويحقق الائتلاف والانسجام والموضوعية في عالم الجرح والتعديل.

وأما ثانيهما: فهو غياب الدراية عنده في عالم المتون غياباً عملياً كاد يكون عاماً شاملاً العقائد والغيبيات والأحكام.

وهذا يعني أن الشيخ الألباني، في أبحاثه ودراساته وكتاباته، لم يتجاوز حدود النسخ والتقليد، وظل مفتقراً افتقاراً بالغاً إلى المؤهلات اللازمة في عالم الرواية وعالم الدراية على حد سواء، وأنه **لا يشكل في ميدان الأحاديث غير حجة داحضة.**

وبناء على ذلك فإنه ينبغي للمخلصين الواعين المؤهلين من العلماء، الغيورين على سنة نبيهم ρ، أن يعيدوا النظر في كل ما انفرد به الشيخ الألباني من مخرجات أو أحكام في هذا المجال، وفي كل ما اقتبسه عن غيره من آراء، وأن يخضعوه للمحاكمة سنداً ومتناً، جملةً وتفصيلاً. **فمخرجاته الحديثية، بحد ذاتها، لا تشكل أي مرجعية معتمدة، لا في ميدان الرواية ولا في ميدان الدراية.** وهو في هذا لا يفترق عن جمهرة المشتغلين بالحديث وعلومه، قديماً وحديثاً، من حيث أنه لم يكن مسلحاً بمنهاج الدراية القوام الذي ينير له السبيل الموصل إلى الحق والحقيقة، والسداد والرشاد.

12- المحور الثاني عشر
الصنمية في عالم السلفية

الصنمية، وإن شئت فقل الوثنية الفكرية، التي شاعت في الأمة الإسلامية بشكل عام، وفي الحركة السلفية بشكل خاص، كانت من الأسباب الفاصلة في تخلف الأمة وتراجعها عن الدور القيادي الفكري الذي لا مندوحة لها عنه في صلاحها هي أولاً، وفي صلاح العالم من حولها ثانياً. فتقديس أهل الرأي والعلم، وتقليدهم تقليداً أعمى في كل ما يقولونه أو يفعلونه، على علاته وأنّى توجهت ركائبه، على اعتبار أن هالات العصمة والقداسة تحيط بهم من كل جانب، أو أنهم أصحاب كرامات وخوارق لا يغيب عنهم من الحقيقة غائب،، هو عملية هدامة غاية الهدم، وتخريبية غاية التخريب، ليس من شأنها إلا أن تأتي بنيان الإسلام نفسه من القواعد، وتنهي دوره ورسالته في أن يجعل من الأمة الإسلامية خير أمة أخرجت للناس. فليس هنالك من معصوم في حياة البشر غير الأنبياء والمرسلين، رضي الله عنهم أجمعين. وكل ابن آدم خطّاء، يؤخذ منه ويرد عليه، وليس هنالك من سبيل للتقدم والفلاح والتحرر من الوثنية الفكرية والصنمية التقديسية، كما أراد لنا ذلك رب العالمين، سوى أن نتسلح دائماً بالدراية والبرهان، وأن نحاذر أن نكون عبيداً لما

يقوله فلان وعلاّن، كيفما اتفق وكيفما كان، مصداقاً لقوله تعالى: {قُلْ هَاتواْ **بُرهَانَكُمْ** إِن كُنتُمْ صَادِقِينَ} [البقرة: 111]، وقوله: {قُلْ هَـذِهِ سَبِيلِي أَدْعُو إِلَى اللَّهِ **عَلَى بَصِيرَةٍ** أَنَاْ وَمَنِ اتَّبَعَنِي} [يوسف: 108].

فالإسلام قد بيّن للناس، مسلمهم وكافرهم، أنماط العلاقات الزائفة الهادمة للعقل والفضل، بين التابع والمتبوع، وبين القائد والمقود، وبين الآمر والمطيع. وجعل الطاعة، في جميع الأحوال، محكومة بضوابط وقيود وحدود، وليست مطلقة عمياء، ولا سائبة هوجاء. فهو قد شرع واشترط أن تكون على بصيرة، يعني تعتمد الدليل والبرهان، وليس مجرد أن قال فلان أو علاّن، ليحيى من حيّ عن بينة، ويهلك من هلك عن بينة. فالله تعالى قد ألزم كل إنسان طائره في عنقه، ويخرج له يوم القيامة كتاباً يلقاه منشورا: {اقْرَأْ كَتَابَكَ، كَفَى بِنَفْسِكَ الْيَوْمَ عَلَيْكَ حَسِيباً} [الإسراء: 14]. فإن هو حاول أن يتهرب أو يتنصل من المسؤولية أو يحملها لغيره قائلاً: {رَبَّنَا إِنَّا أَطَعْنَا سَادَتَنَا وَكُبَرَاءَنَا فَأَضَلُّونَا السَّبِيلاْ. رَبَّنَا اتِهِمْ ضِعْفَيْنِ مِنَ الْعَذَابِ [يعني عنا وعنهم] وَالْعَنْهُمْ لَعْناً كَبِيراً} [الأحزاب: 67–68] فلسوف يكون الجواب الحق: {لِكُلٍّ ضِعْفٌ وَلَـكِن لاَّ تَعْلَمُونَ} [الأعراف: 38].

وبهذا الصدد فإن كبار مشايخ السلفية ودعاتها قد تَرَدَّوا في حمأة هذه الضلالة الفاحشة، فراحوا ينسبون إلى إمامهم أحمد بن حنبل، من الخوارق والكرامات والمعجزات، ما بوّأه في دين الله عندهم مكانة خارقة خاصة لا ينطق فيها عن الهوى، إن هو إلا وحي يوحى، علّمه شديد القوى!!

فهذا **أبو نعيم الأصفهاني** [336هـ - 430هـ] صاحب كتاب "**حلية الأولياء وطبقات الأصفياء**" راح يورد في حق أحمد بن حنبل حكايات خرافية، منها على سبيل المثال:

أ- حدثنا عمار قال: رأيت الخضر عليه السلام في المنام، فسألته: أخبرني عن أحمد بن حنبل. قال: صِدّيق!

ب- قال بلال الخواص: رأيت الخضر عليه السلام في النوم، فقلت له: ما تقول في أحمد بن حنبل؟ قال صِدِّيق!

ج- حدثنا محمد بن بشر قال: سمعت عبد الرزاق يقول: رأيت النبي ρ في النوم، فقلت له: ما تقول في أحمد بن حنبل؟ قال: صِدِّيق!

د- حدثنا حبيش بن الورد قال: رأيت النبي ρ فقلت: يا نبي الله: ما بال أحمد بن حنبل؟ فقال: سيأتيك موسى عليه السلام فاسأله. فإذا أنا بموسى عليه السلام. فقلت: يا نبي الله، ما بال أحمد بن حنبل؟

فقال: أحمد ابن حنبل بُلي في السرّاء والضّراء فوجد صِدِّيقا، فألحق بالصديقين!

وهذا **الإمام الذهبي** [673-748هـ] يورد في كتابه "**السير**" عن أبي بكر المروزي، أحد تلاميذ أحمد بن حنبل الحكاية الخرافية التالية: "قدم رجل من طرطوس فقال: كنا في بلاد الروم، في الغزو، إذا هدأ الليل رفعوا [يعني الجنود] أصواتهم بالدعاء ويقولون: أُدْعُوا لأبي عبد الله [يعني أحمد بن حنبل]. وكنا نمد المنجنيق ونرمي به عن أبي عبد الله. ولقد رمي عنه بحجر والعِلْج [يعني الجندي الكافر المحارب] على الحصن مُتَمَترس بدرقة [يعني ترس من جلد]. فذهب الحجر برأسه وبالدرقة".

وهذا يعني أن المجاهدين المسلمين، حين اتخذوا من كرامة أحمد بن حنبل العسكرية وسيلة يستعينون بها في قهر علوج الروم، قد أتوا بالعجب العُجاب، وبالخوارق التي تأخذ بالألباب. ولم يعتبر السلفيون مثل هذا التوسل أو هذه الاستغاثة بعبد مخلوق، لا يملك لنفسه نفعاً ولا ضَرّاً، ضرباً من الشرك أو الوثنية، في أي باب من أبواب التبديع أو التفسيق أو التكفير عندهم!!

أما **أبو الفرج بن الجوزي** [508هـ - 597هـ] صاحب كتاب "**مناقب الإمام أحمد بن حنبل**" فيورد في هذا الكتاب الكثير

من الخوارق الخرافية المزعومة المذهلة في حق أحمد بن حنبل، **منها على سبيل الإجمال:** أن نظرة واحدة من الإمام أحمد بن حنبل تعدل عبادة سنة، وأن الإمام أحمد كان يرى الشيطان ويكلمه، وأنه كان يأمر النمل بالخروج من داره فيخرج، **ومنها على سبيل التفصيل** ما يلي:

1- رقعة من الله إلى الإمام أحمد:

مرض بشر بن الحارث [الحافي]، أحد أقطاب التصوف في عصر أحمد بن حنبل، فعادَتْه [زارته] آمنة الرملاوية. فبينما هي عنده إذ دخل عليه الإمام أحمد بن حنبل يعوده كذلك. فنظر إلى آمنة فقال لبشر: فاسألها تدعو لنا. فقال لها بشر: أدعي الله لنا. فقالت: اللهم إن بشر بن الحارث وأحمد بن حنبل يستجيران بك من النار، فأجرهما يا أرحم الراحمين. قال الإمام أحمد: فلما كان من الليل طرحت إليَّ رقعة من الهواء مكتوب فيها: "بسم الله الرحمن الرحيم. قد فعلنا ذلك ولدينا مزيد". [أخرجه ابن الجوزي في صفة الصفوة 278/4].

2- رسول من النبي إلياس مع مَلَك إلى أحمد:

ذكر ابن الجوزي في "**مناقب الإمام أحمد**" [ص143] بالإسناد عن أبي حفص القاضي قال: قدم على أبي عبد الله أحمد بن حنبل رجل من بحر الهند فقال: إني رجل من بحر الهند خرجت أريد الصين فأصيب مركبنا. فأتاني راكبان على

موجة من أمواج البحر. فقال لي أحدهما: أتحب أن يخلصك الله على أن تُقْرِئ أحمد بن حنبل السلام؟ قلت: ومن أحمد؟ ومن أنتما يرحمكما الله؟ قال: أنا إلياس وهذا الملَك الموكل بجزائر البحر، وأحمد بن حنبل بالعراق. قلت: نعم. فنفضني البحر نفضة، فإذا أنا بساحل الأبلة، [في خليج البصرة]، فقد جئتك أبلغك منهما السلام!!

3- النخلة تحمل بقلم أحمد:

قال أبو طالب علي بن أحمد: دخلت يوماً على أبي عبد الله [يعني أحمد بن حنبل] وهو يُملي عَليَّ وأنا أكتب. فاندق قلمي. فأخذ قلماً فأعطانيه. فجئت بالقلم إلى أبي علي الجعفري فقلت: هذا قلم أبي عبد الله أعطانيه. فقال لغلامه: <خذ القلم فَضَعْه في النخلة عسى تحمل. فوضعه فيها فحملت النخلة. [مختصر طبقات الحنابلة ص11]، [ومناقب أحمد لابن الجوزي].

4- تكة سراويل أحمد:

يروى أنه لما أقيم أحمد بن حنبل ليضرب - يعني لما ضربه المعتصم كما يزعمون - انقطعت تكة سراويله، فخشي أن يسقط سراويله فتكشف عورته. فحرّك شفتيه، فدعا الله، فعاد سراويله كما كان. ويروى أنه قال: يا غياث المستغيثين، يا إله

العالمين، إن كنت تعلم أني قائم لك بحق فلا تهتك لي عورة. [ابن كثير في تاريخه 335/10].

5- الحريق والغريق وكرامة أحمد:

روى ابن الجوزي في مناقب أحمد [ص297] بإسناده عن فاطمة بنت أحمد ابن حنبل قالت: وقع الحريق في بيت أخي صالح، وكان قد تزوج إلى قوم مياسير. فحملوا إليه جهازاً شبيهاً بأربعة آلاف دينار، فأكلته النار، فجعل صالح يقول: ما غمَّني ما ذهب مني إلا ثوب لأبي كان يصلي فيه، أتبرك به وأصلي فيه. قالت فاطمة: فطفئ الحريق ودخلوا، فوجدوا الثوب على سرير قد أكلت النار ما حواليه والثوب سليم.

ويضيف ابن الجوزي على لسان نفسه: قلت: وهكذا بلغني عن قاضي القضاة علي بن الحسين الزينبي أنه حكى أن الحريق وقع في دارهم، فاحترق ما فيها إلا كتاب كان فيه شيء بخط أحمد. وقال: قلت: ولما وقع الغرق ببغداد في سنة (554هـ)، وغرقت كتبي، سلم لي مجلد فيه ورقتان بخط الإمام أحمد.

وقال الذهبي في **ذيل العبر** عند ذكر ما وقع سنة 725هـ، واليافعي في المرآة: ومن الآيات أن مقبرة الإمام أحمد بن حنبل غرقت سوى البيت الذي فيه ضريحه، فإن الماء دخل في الدهليز علو ذراع ووقف بإذن الله، وبقيت البواري عليها

غبار حول القبر. صح هذا عندنا، وجر السيل أخشاباً كباراً وحيات غريبة الشكل. [مرآة الجنان 273/4، شذرات الذهب 66/6].

6- الله يزور أحمد كل عام:

روى ابن الجوزي في **مناقب أحمد** [ص454] قال: حدثني أبو بكر ابن مكارم بن أبي يعلى الحربي، وكان شيخاً صالحاً، قال: كان قد جاء في بعض السنين مطر كثير جداً قبل دخول رمضان بأيام. فنمت ليلة في رمضان فأريت في منامي كأني قد جئت عليّ عادتي إلى قبر الإمام أحمد بن حنبل أزوره. فرأيت قبره قد التصق بالأرض حتى بقي بينه وبين الأرض مقدار ساف أو سافين [يعني مدماك أو مدماكين بلغة البنائين]، فقلت: إنما تمّ هذا على قبر الإمام أحمد من كثرة الغيث. فسمعته من القبر وهو يقول: لا بل هذا من هيبة الحق عز وجل، **لأنه عز وجل قد زارني** فسألته عن سر زيارته إياي في كل عام، فقال عز وجل: يا أحمد! لأنك نصرت كلامي، فهو ينشر ويتلى في المحاريب. فأقبلت على لحده أقبله ثم قلت: يا سيدي! ما السر في أنه لا يُقَبَّل قبر إلا قبرك؟ فقال لي: يا بني! ليس هذا كرامة لي ولكن هذا كرامة لرسول الله ρ، لأن معي شعرات من شعره ρ. ألا ومن يحبني يزورني في شهر رمضان. قال ذلك مرتين.

7- ذكر ابن الجوزي في "**مناقب الإمام أحمد**" [ص454] عن عبد الله بن أحمد بن حنبل يقول: رأيت أبي في المنام فقلت: ما فعل الله بك؟ قال: غفر لي. قلت: جاءك منكر ونكير؟ قال: نعم. قالا لي: من ربك؟ قلت: سبحان الله أما تستحيان مني؟ فقالا لي: يا أبا عبد الله أعذرنا، بهذا أمرنا!!

8- قال **علي بن المديني** [161-234هـ] أحد شيوخ البخاري: "ما قام أحد بأمر الإسلام بعد رسول الله ρ ما قام به أحمد بن حنبل. فقلت له: ولا أبو بكر الصديق؟ قال: ولا أبو بكر الصديق". [تاريخ بغداد ج5، ص183].

وقال علي بن المديني كذلك، إمعاناً في الصنمية: "اتخذت أحمد بن حنبل إماماً بيني وبين الله". [كتاب مناقب أحمد ص146].

9- قال **إسحق بن راهويه** [161هـ - 238هـ] أحد علماء الحديث في عصره: "لولا أحمد بن حنبل لذهب الإسلام". [كتاب حلية الأولياء ج9، ص171]

10- قال **هلال بن العلاء الرقي** [191 - 281هـ] أحد رواة الحديث ممن روى عنهم النسائي: "لولا أحمد لكفر الناس". [كتاب مناقب أحمد، ص169]

11- قال **إبراهيم الحنظلي** أحد مشاهير المحدثين في القرن الثاني للهجرة: "أحمد بن حنبل حجة بين الله وبين عبيده في الأرض". [كتاب مناقب أحمد ص156]

وقد كرَّر ابن كثير القول نفسه، في كتابه "البداية والنهاية"، على لسان إسحق ابن راهويه.

12- قال **بشر بن الحارث الحافي** [152-227هـ] أحد أصدقاء أحمد بن حنبل ومن أقطاب التصوف: "إن أحمد بن حنبل قام مقام الأنبياء". [كتاب مناقب أحمد ص158].

وهذا الموقف من القطب الصوفي الشامخ بشر الحافي تجاه أحمد بن حنبل يدل دلالة واضحة على أن أحمد كانت تربطه بأهل التصوف علاقة حميمة جعلت منه صاحب قداسة عندهم. وهذا يعني أن أحمد قد تأثر بالصوفية إلى حد كبير، وأنه كان قد تقاطع مع الصوفيين في أمور محورية مفصلية في الدين، وليس في أمور شكلية وشعائر فرعية.

13- قال **أبو الوليد الطيالسي** [133 - 227هـ] أحد رواة الحديث في عصر أحمد بن حنبل: "لو كان أحمد في بني إسرائيل لكان أحدوثة". [كتاب البداية والنهاية، ج10، ص335]

14- أورد **الذهبي** في كتاب **"سير أعلام النبلاء"** [ج11، ص211] عن رجل قال: "عندنا بخراسان يظنون أن أحمد بن حنبل لا يشبه البشر. يظنون أنه من الملائكة".

كما أورد عن آخر قوله: "نظرة عندنا من أحمد تعدل عبادة سنة".

15- أورد أبو نعيم الأصفهاني [336-430هـ]، صاحب كتاب **"حلية الأولياء وطبقات الأصفياء" [ج9/ ص185]،** حديثاً موضوعاً مغرقاً في الكذب عن أحدهم يقول: "اقتدوا باللَّذَيْن من بعدي أحمد بن حنبل ورجل آخر نسيته"، وذلك على غرار الحديث الذي أورده أحمد بن حنبل في مسنده ومنطوقه: "اقتدوا باللذين من بعدي: أبو بكر وعمر".

16- روى **الوركاني، جار أحمد بن حنبل،** أنه يوم مات أحمد بن حنبل وقع المأتم والنوح في أربعة أصناف: المسلمين، واليهود، والنصارى، والمجوس. وأسلم يوم مات عشرون ألفاً من اليهود والنصارى والمجوس. [سير أعلام النبلاء، ج11، ص343]. [وقد علق الذهبي على هذا الخبر، تكذيباً له، قائلاً إن الوركاني - راوي الحكاية - مات قبل أحمد بن حنبل بثلاث عشرة سنة]

17- روى **عبد الله بن أحمد** عن أبيه قال: "حج أبي خمس حجج ماشياً، واثنتين راكباً"، وفي زيادة: "ولم تتشقق قدماه". وكذلك روي عنه أن القصعة التي كان أبوه يأكل فيها هي "قصعة النبي".

18- لأن أحمد بن حنبل توفي يوم جمعة فقد لفّق الوضاعون أرباب الوثنية والصنمية حديثاً مؤداه: "ما من مسلم يموت يوم الجمعة إلا وقاه الله فتنة القبر".

19- أما **في عالم الفقه والسنة والحديث** فقد كان أحمد هو حجة الله البالغة على العالمين، فلم يكن في وسع أحد من الناس، في الماضي والحاضر والمستقبل، أن يقدم في هذا الميدان، من بين يديه ولا من خلفه، شيئاً أبداً. فعدّاد المعارف اللدنية والعلوم الشرعية قد توقف عنده، وأصبح الناس جميعاً، في كل زمان ومكان، عيالاً عليه حتى تقترب الساعة وينشق القمر!

وهذا هو ما أفاض فيه تلميذه ابن القيم الجوزية، حيث يقول بالحرف الواحد في الجزء الأول من كتابه "أعلام الموقعين عن رب العالمين" [صفحة 28] ما يلي:

" وكان بها [يعني مدينة السلام بغداد] إمام أهل السنة على الإطلاق، أحمد ابن حنبل، الذي ملأ الأرض علماً وحديثاً وسنة، حتى إن أئمة الحديث والسنة بعده هم أتباعه إلى يوم

القيامة. وكان رضي الله عنه شديد الكراهة لتصنيف الكتب. وكان يحب تجريد الحديث، ويكره أن يكتب كلامه، ويشتد عليه جداً. **فعلم الله حُسْن نيته وقصده فكتب من كلامه وفتواه أكثر من ثلاثين سفراً.** ومنَّ الله سبحانه علينا بأكثرها، فلم يَفُتْنا منها إلا القليل. وجمع **الخلاّل** نصوصه في الجامع الكبير فبلغ نحو عشرين سفراً أو أكثر. ورويت فتاويه ومسائله، وحُدِّث بها قرناً بعد قرن فصارت إماماً وقدوة لأهل السنة على اختلاف طبقاتهم".

ولم تقف هذه الجهالة الجهلاء والضلالة العمياء في جعل شخصية أحمد بن حنبل وثناً من الأوثان أو صنماً من الأصنام، عند حد أبي نعيم الأصفهاني، وأبي الفرج ابن الجوزي، وابن كثير، والذهبي، أو غيرهم، بل إنا لنراها قد تغلغلت وتغولت **حتى راح ابن القيم الجوزية يضفي على شيخه الآخر ابن تيمية هالات من الوثنية أو الصنمية كذلك.** فهو في كتابه **"مدارج السالكين"** [510/2] يقول: ولقد شاهدت من فراسة شيخ الإسلام ابن تيمية، رحمه الله، أموراً عجيبة، وما لم أشاهد منها أعظم وأعظم:

أ- لما طلب إلى الديار المصرية وأريد قتله، بعدما أنضجت له القدور، وقلبت له الأمور، اجتمع أصحابه لوداعه وقالوا: قد تواترت الكتب بأن القوم عاملون على قتلك. فقال: والله لا يصلون إلى ذلك أبداً. قالوا: أفتحبس؟ قال:

نعم، ويطول حبسي، ثم أخرج وأتكلم بالسنة على رؤوس الناس. سمعته يقول ذلك.

ب- وأخبرني غير مرة بأمور باطنة، تخص بي مما عزمت عليه، ولم ينطق بها لساني. [يعني أن شيخه ابن تيمية كان يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور!!]

ج- وأخبرني بعض حوادث كبار تجري في المستقبل، ولم يعين أوقاتها. وقد رأيت بعضها، وأنا أنتظر بقيتها. يعني أن ابن تيمية كان شريكاً لله، علاماً للغيوب، يعلم خائنة الأعين وما تخفي الصدور!

وأخيراً وليس آخراً، وإمعاناً في الصنمية الفرقية والمذهبية التي تجاوزت في بعض جوانبها حدود العقل والدين معاً، فإن أمر هذه البهلوانيات الوثنية لم يقف عند حد تقديس أحمد بن حنبل، ولا عند ابن تيمية وابن القيم الجوزية من اتباع أحمد ومريديه الأقدمين، بل إنا لنراه قد تطاول وامتد حتى وصل الشيخ الألباني، أحد أتباع أحمد ومريديه في عصرنا الحاضر.

فالشيخ الألباني، كما أسلفنا في هذا الكتاب من قبل، كان قد أصدر فتوى بتاريخ 1993/4/22م أجاب فيها على السؤال التالي: "هل يجوز لأهل الضفة الغربية [في فلسطين] أن يخرجوا منها، ويهاجروا إلى بلد ثانٍ؟"، أجاب كما يلي: "يجب أن يخرجوا يا أخي! يجب أن يخرجوا من الأرض التي لم يتمكنوا

من طرد الكافر منها إلى أرض يتمكنون فيها من القيام بشعائرهم الإسلامية. **وكل من بقيَ في فلسطين منهم فهو كافر**". وكان من نتيجة هذه الفتوى الغاشمة العجيبة أن ثارت حفيظة المسلمين ضد الألباني، في كل مكان بَلَغَتْه. فاتهموه بالخيانة والعمالة الإسرائيلية، بل والمروق من الدين، والخروج عليه في بديهياته ومسلماته، خاصة بعد أن قام وفد من أعضاء السفارة الإسرائيلية في الأردن بالمشاركة في تشييع جنازته عام 1999م في عمّان.

وإزاء هذه الهجمة الشرسة على الألباني راح أحد تلاميذه ومريديه البارزين في الأردن، المدعو **الشيخ محمد شقرة**، يصدر كتاباً بأم رأسه بعنوان: **"ماذا ينقمون من الشيخ"**، وتحت هذا العنوان كتب: "كلمة حق في تفنيد أباطيل المرجفين حول فتيا العلامة الشيخ ناصر الدين الألباني".

ولقد أفاض الشيخ شقرة في كتابه هذا، في شنِّ أفظع الغارات، وكيل أقذع الشتائم والمسبّات، وتوجيه أشنع الاتهامات، لكل من استنكر تلك الفتوى الغاشمة المستهجنة في دين الله.

وفي معرض دفاعه عن شيخه وتبرئة ساحته مما أحاط بها من شكوك واتهامات، راح يجعل منه صنماً عملاقاً لا يدانيه أحد، كائناً من كان، فيما فتح الله عليه من العلوم اللدنِّية والكشوفات العرفانية. فعند حدوده تقف الحقيقة. وهو حجة الله

البالغة على عباده، ولا يناطحه أحد في مواهبه الربانية إلا كان من أهل الزيغ والهوى والضلال المبين.

وفيما يلي عَيِّنات تقشعر لها الأبدان من كتاب الشيخ شقرة صيغت لتكريس هذه الصنمية الألبانية في عالم السلفية:

1- "والشيخ – حفظه الله – في زماننا هذا، راحلة علم عالية السَّنام، **تامة الخَلقْ**، متماسكة البناء، تغدو إليها رواحل العلم خفافاً خِماصا، وتروح عنها ثقالاً بطاناً. فقد أنعم الله عليه بعلم أوثقه إلى القرون الأولى، وأقامه على جادَّتِها، **وأراه فيها من آيات العلم الكبرى**".

2- "اتخذ من داره في الشام، ومن داره في عمّان، مُرتاداً سعى إليه طلاب العلم، زرافات ووحدانا، **يسمعون منه فيغنيهم عن سواه، ويأخذون منه فلا يسألون أحداً بعده".** يعني أنه هو الأول والآخر، وهو بكل شيء عليم، وهو جَهيزة التي قطعت قول كل خطيب!!

3- "ولم يبق أمامهم – يعني زعانفة العلم – إلا صورة ذلك الشيخ، ولم يقع في أسماعهم إلا صوته، **لأنه بقية جيل عدول الأمة** النافين عنها الجهل والتحريف والانتحال".

4- ".... فتقول عنه منزلته: ما رأيت حقاً مثله. وكيف لا يكون كذلك **وقد قام اليوم بواجب، عجزت عنه الأمة أو كادت**، تجاه السنة النبوية المطهرة، فتح الله به عليه من

معارفها المعهودة، وأضاف إليها أخرى، عرفت به وأخذت سبيلها إلى تلك المعهودة".

5- "وللشيخ حجته البالغة التي تداعت إليها الحجج، **وتناهت عندها الأدلة**، فأصاب منها قدراً أعجز به خصمه". يعني أنه كان – وحده – هو حجة الله الغالبة على أمرها، فلا يقوى على منازلتها مناطح أو مباطح**!!**

6- "ومع ذلك، فقد أجهدت نفسي في البحث عن مُفْردة واحدة مما زخرت به معاجم اللغة العربية، وفاضت به دواوينها، وناءت به أسفارها، أَصِفُه بها، فلا والله ما عثرت عليها. وقلت في نفسي: هل ضاقت اللغة العربية ذَرْعاً بتلك المفردة، أم ماذا؟". يعني أن البيان العربي، رغم عظمته واتساعه، قد عجز عن وصف الشيخ الألباني وصفاً يناسب مكانته الفائقة ومنزلته الشاهقة في العالمين، الأولين منهم والآخرين**!!**

7- "ويكفي الشيخ، نصرة من ربه، أنه إذا ذُكِرَ ذُكِرَ الكتاب والسنة. فقد أعلى الله في الأرض ذِكْرَه، وصَيَّره أميناً حافظاً لأسانيد الأخبار ومتون السنن، **ومكَّنَه من فقهها ما لم يُمَكِّن لأحد في عصره، وآتاه من علومها ما لم يؤت أحداً في زمانه**".

"وَعَجبنا يمتد رواقه، ويتسع مداه، وتشتد أطنابه، من أولئك الذين يرون الشيخ مُحَدِّثاً ولا يرونه، بما آتاه الله من علم الكتاب والسنة، فقيها! ..... **فهل يكون وجود خطأ في فتوى – إن أخطأ فيها – من فتاواه المتكاثرة، سبباً في تَضلُّع أولئك المشايخ**، بتّاري النصوص، والسّاطين على الحقوق، ولابسي ثياب الزور، من بئر بُضاعة"؟

"أما فتوى العّلامة الألباني فلم تجد من قِبَل بعض غوغائيي العصر إلا الرفض والإتهام، والتحوير والتزوير. ولكن هذا كله مما يرفع الله به درجة الشيخ عنده سبحانه بإذنه، ويسقط به قدر الطاعنين الحاقدين الجاهلين". يعني أن الشيخ الألباني، مهما عاث في الدين فساداً، فلا خوف عليه ولا هو يحزن، فكأن الله سبحانه وتعالى قد غفر له ما تقدم من ذنبه وما تأخر !!

ويا ليت الصنمية، بعد أن بلغت هذا الحد، قد وقفت عند الشيخ الألباني، بل إنا لنراها قد امتدت إلى الشيخ محمد شقرة نفسه. فهو بعد أن توفاه الله في 2017/7/17م راحت جريدة السبيل الإخوانية الأردنية، بتاريخ 2017/7/18م، تنشر لأحد محرريها كلمة رثاء للمرحوم محمد شقرة تحت عنوان: "في وداع الشيخ شقرة" جاء فيها:

"من عرف الشيخ عن بعد، بالاستماع إليه خطيباً ومدرساً ومفتياً، فلربما خفيت عنه جوانب من شخصيته. **فقد كانت له أحوال إيمانية مشرقة.** وذات مرة في جلسة صفاء مع أحباب له تحدث بكلام إيماني عالٍ، تخال معه أن محدثك **من أولياء الله العارفين**". وهذا المصطلح هو مصطلح صوفي بامتياز، وهو يعني أن صاحبه هو من أصحاب الكرامات المزعومة، والعلوم اللدنية الموهومة، الذين يملكون جوازاً دبلوماسياً إلهياً خاصاً يقربهم إلى الله زلفى، ولا يبقي بينهم وبين علم الغيب حجاب، حتى يكونوا من العارفين، والعياذ بالله رب العالمين**!!**

نعوذ بالله من شر هذه الوثنيات والصنميات السلفية التي ليس من شأنها إلا أن تكرّس الأخطاء الفاحشة التي ارتكبوها في جوانب خطيرة حساسة، من جوانب المنظومة الفكرية الإسلامية القطعية اليقينية، فأساءوا بذلك إساءات بالغة إلى كتاب الله تعالى وسنة رسوله ρ، وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعاً**!!**

ومع ذلك كله، فهم مازالوا يصرون على أنهم، هم وحدهم، أهل القوامة والوصاية على دين الله وشريعته. وهم بما حباهم الله من الولايات والكرامات والعلوم اللدُّنية والكشوفات العرفانية والإلهامات الربانية قد أحاطوا بكل شيء علما، وصاروا هم، وحدهم، ورثة الأنبياء والمرسلين، وأساتذة الأولين والآخرين. وما على سائر أبناء هذه الأمة الإسلامية إلا أن يعرفوا لهم

قدرهم الجليل، ومنزلتهم الرفيعة المتقدمة في كل أمر صغير أو كبير، وأن يتعاملوا معهم دوماً على قاعدة:

إذا قالت حَذامِ فصدّقوها   فإن القول ما قالت حَذامِ

التعامل مع الجن:

ومن أجل توطيد دعائم هذه الصنمية والوثنية في عالم الإسلام راح كبار مشايخ السلفية يدحرجون على رؤوس الأمة من خرافات التعامل مع الجان وتسخيرهم لمآرب شتى العجب العُجاب، من أجل أن يوطّئوا أكناف الأمة للتقليد الأعمى، وللعبودية الفكرية والعقائدية والولاء الأعمى. فويل يومئذ لمن تحدثه نفسه بأن يحاول أن يناطحهم أو يباطحهم في أي أمر من الأمور، فعاقبته مع الجان هي الويل والثبور، وعظائم الأمور!!

ومن الأمثلة المفجعة على ما نحن بصدده من الخرافات الجنية ما يلي:

1- يفرد **ابن الجوزي** باباً خاصاً في آخر كتاب **"المناقب"** بعنوان: "في ذكر تأثير موته [يعني أحمد بن حنبل] على الجن" يقول فيه: "بلغني عن أبي زرعة أنه قال: كان يقال عندنا بخراسان إن الجنّ نَعَتْ أحمد بن حنبل قبل موته بأربعين صباحاً". ويمضي ابن الجوزي فيروي على لسان أبي بكر المروزي قال: "قال رجل بطرسوس: أنا من اليمن، وكانت لي بنت مصابة. فجئت بالعزّامين فعزّموا عليها. ففارقها الجني على أن لا يعاود. [لكنه] عاود بعد سنة. فقلت [له]: أليس قد فارقت على أن لا

تعاود؟ قال: بلى، ولكن مات اليوم رجل بالعراق يقال له أحمد بن حنبل، فذهبت الجن كلها تصلي عليه إلا المرَدَة، وأنا منهم".

2- يقول ابن تيمية في كتابه "**مجموع الفتاوى**" [39/19] ما يلي: "**قد يتناكح الإنس والجن، ويولد بينهما ولد.** وهذا كثير معروف. وقد ذكر العلماء ذلك وتكلموا عليه، وكره أكثر العلماء مناكحة الجن". فإن صح ما تزعم يا ابن تيمية بأن **التناكح المجّاني** بين الإنس والجن ممكن في حصوله، وجائز شرعاً في ممارسته، فلماذا خاطب الله عز وجل في كتابه العزيز أولئك العاجزين عن دفع المهور بقوله: **{وَأَن تَصْبِرُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ}**، ولماذا خاطبهم رسوله ρ بقوله: "**يا معشر الشباب! من استطاع منكم الباءة فليتزوج، ومن لم يستطع فعليه بالصوم، فإنه له وِجاء**"، نقول لماذا طلب الله تعالى ورسوله الكريم منهم أن يصبروا طالما كان لهم في التناكح المجاني مع الجان مندوحة من عنت العزوبية ولأوائها؟! وبهذا الصدد فقد تساءل أحدهم متهكماً فقال: هل يا ترى استطاع ابن تيمية أن يجد ضالته المنشودة في إحدى الفتيات الجنيات حين لم يفلح في أن يتزوج من أية فتاة إنسية طيلة حياته؟!!

3- يقول الشيخ السلفي **ابن عثيمين** في كتابه "**القول المفيد**" [325/1] ما يلي: "**وربما يجامع الرجل من الجن الأنثى من بني آدم، وكذلك العكس:** الرجل من بني آدم قد يجامع الأنثى من الجن. وقد ذكر الفقهاء الخلاف في وجوب الغسل بهذا الجماع".

يعني أن العلماء أو الفقهاء الأفاضل لم يكن يشغل بالهم في هذه الحال غير الغسل من الجنابة، أما أن تكون حكاية العلاقات الجنسية بين الإنس والجن، في حد ذاتها، خرافة من أشنع الخرافات، وضرباً من أحلام اليقظة لا يقول بها غير نزلاء المصحات العقلية، فهذا أمر لا يهم أهل العلم في شيء!!

4- يقول الشيخ السلفي **ابن جبرين** في كتاب "**فتاوى العلماء في علاج السحر**" [ص80] ما يلي: "الجن قد يتشكل بصورة إنسان كامل الأعضاء، ولا مانع يمنعه من وطء الإنسية إلا بالتخلص بالذِّكْر. وقد يغلب [يعني يتغلب] على بعض النساء [حتى] ولو استعاذت منه، حيث يلابسها ويخالطها. ولا مانع أيضا أن الجِنِّيَة تظهر بصورة امرأة كاملة الأعضاء وتلابس الرجل". إغراق في الأحلام والأوهام الداعرة التي لا يطيقها عقل سليم، ولا دين قويم!!

5- أورد **ابن ماجة** في سننه [رقم 3548] حديثاً خرافياً مزعوماً صححه الشيخ الألباني، عن عثمان بن أبي العاص قال: "لما استعملني رسول الله ρ على الطائف جعل يعرض لي شيء في صلاتي حتى ما أدري ما أُصلّي. فلما رأيت ذلك رحلت إلى رسول الله ρ. فقال: ابن أبي العاص؟! قلت: نعم يا رسول الله. قال ما جاء بك؟ قلت: يا رسول الله! عرض لي شيء في صلواتي حتى ما أدري ما أصلي. قال: ذاك الشيطان، أُدْنُه! فدنوت منه فجلست على صدور قَدَمَيّ. قال: فضرب صدري بيده، وتَفَل في فمي، وقال: أخرج عدو الله! ففعل ذلك ثلاث مرات، ثم قال: إلحق بعملك. قال: فقال عثمان [ابن أبي العاص]: فلعمري ما أحسبه خالطني بعد.

وما لنا في هذا المقام إلا أن نقول: إذا كان بصاق الرسول ρ هو الوصفة العلاجية النبوية لتطهير باطن الإنسان من مكائد الشيطان، فمن أين لنا ما تيسر من هذا البصاق، عبر العصور والدهور، نتغلب به على كيد الشيطان وَمكْرِهِ، ونستطيع به أن نخرج الشيطان من أجوافنا خاسئاً مذموماً مدحوراً؟!

6- أما القاضي السلفي **ابن أبي يعلى الفرّاء الحنبلي** فقد أورد في كتابه "**طبقات الحنابلة**" [233/1] الخرافة الوثنية الحنبلية المذهلة التالية: "أن الإمام أحمد ابن حنبل كان يجلس في مسجده، فأنفذ إليه الخليفة العباسي المتوكل صاحباً له يعلمه أن جارية بها صَرَع، وسأله أن يدعو الله لها بالعافية. فأخرج أحمد نَعْلَي خشب بشراك من خوص [يعني ورق النخيل] للوضوء، فدفعه إلى صاحب له، وقال له: إمض إلى دار أمير المؤمنين، وتجلس عند رأس الجارية وتقول له – يعني الجنّي – يقول لك أحمد أيهما أحب إليك: تخرج من هذه الجارية أو تصفع بهذه النعل سبعين؟ فمضى إليه وقال له مثل ما قال الإمام أحمد. فقال له المارد على لسان الجارية: السمع والطاعة، لو أَمَرنا أحمد أن لا نقيم بالعراق ما أقمنا. إنه أطاع الله، ومن أطاع الله أطاعه كل شيء. وخرج [الجني] من الجارية، وهدأت ورزقت أولاداً!!

فلما مات أحمد عاودها المارد الجني. فأنفذ المتوكل إلى صاحبه أبي بكر المروزي، وعرّفه الحال. فأخذ المروزي النعل ومضى إلى الجارية. فكلّمه العفريت الجِنّي على لسانها: لا أخرج من هذه الجارية، ولا أطيعك، ولا أقبل منك: أحمد بن حنبل أطاع الله فأمرنا بطاعته"!!

7- أما في إبراء المصروع وتخليصه من الجنّي المتلبس به، في جملة الخرافات السلفية، فيذهب الشيخ **ابن تيمية** في كتابه "**مجموع الفتاوى**" [277/24] + [60/19] إلى القول بما يلي: "فإنه يصرع الرجل فيتكلم بلسان لا يعرف معناه، ويضرب على بدنه ضرباً عظيماً لو ضرب به جَمَلٌ لأثَّر به أثراً عظيماً، والمصروع مع هذا لا يحس بالضرب ولا بالكلام الذي يقوله".

"ولهذا قد يحتاج في إبراء المصروع ودفع الجن عنه إلى الضرب، فيضرب ضرباً كثيراً جداً. والضرب إنما يقع على الجِنّي ولا يحس به المصروع، حتى يفيق المصروع ويخبر أنه لم يحس بشيء من ذلك، ولا يؤثر في بدنه. ويكون قد ضرب بعصا قوية على رجليه نحو ثلاث مئة أو أربع مئة ضربة وأكثر وأقل، بحيث لو كان على الإنسي لقتله، وإنما هو على الجِنِّي. والجنّي يصيح ويصرخ ويحدث الحاضرين بأمور متعددة، كما قد فعلنا نحن هذا وجرّبناه مرات كثيرة يطول وصفها، بحضرة خلق كثيرين".

ليس المستهجن على ابن تيمية، بعدما عرفناه على حقيقته، أن يصدق بمثل هذه الخرافات والشطحات، ولكن المستهجن غاية الاستهجان أن يجعل من نفسه شاهد

زور على هذه الأكاذيب والمفتريات التي ما أنزل الله بها من سلطان!

8- أما الشيخ السلفي **ابن قيّم الجوزية** فهو يقول في كتابه **"زاد المعاد في هدى خير العباد"** [68/4، 69] ما يلي:

وحدثني [يعني شيخه ابن تيمية] أنه قرأ مرة، أي قوله تعالى: {أَفَحَسِبْتُمْ أَنَّمَا خَلَقْنَاكُمْ عَبَثاً وَأَنكُمْ إِلَيْنَا لاَ تُرْجَعُونَ} [المؤمنون: 115] في أذن المصروع فقالت الروح: نعم، ومدّ بها صوته. قال: فأخذت له عصا وضربته بها في عروق عنقه حتى كلّت يداي من الضرب. ولم يَشُكّ الحاضرون أنه يموت لذلك الضرب. ففي أثناء الضرب قالت [يعني الجِنّيَة] أنا أحبه! فقلت لها: هو لا يحبك. قالت: أنا أريد أن أحج به، فقلت لها، هو لا يريد أن يحج معك. فقالت: أنا أدعه كرامة لك. قال: قلت: لا، ولكن طاعة لله ولرسوله. قالت: فأنا أخرج منه. قال: فقعد المصروع يلتفت يميناً وشمالاً وقال: ما جاء بي إلى حضرة الشيخ؟ قالوا له: وهذا الضرب كله؟ فقال: وعلى أي شيء يضربني الشيخ ولم أذنب؟ ولم يشعر بأنه وقع به الضرب البتة"!!

9- تناقلت الصحف في أواخر الثمانينيات من القرن العشرين أن **الشيخ عبد العزيز بن باز**، المفتي الضرير وأحد رموز

السلفية في المملكة السعودية، قد أخرج شيطاناً بوذياً من جسم أحد الأعراب، وأن هذا الشيطان قد أسلم لله رب العالمين!! فطوبى للشيخ ابن باز على هذا الإنجاز الخيالي الممتاز، وحسن مآب!!

10- وأخيراً وليس آخراً فقد صحح الشيخ الألباني في كتاب **"صحيح الترغيب والترهيب"** [64/1 برقم 150] الحديث الجني التالي:

"عن قتادة عن عبد الله بن سرخسي أن الرسول ρ نهى أن يبال في الجحر [جمعها جحور، يعني الفجوات الأرضية]. قالوا لقتادة: ما يكره من البول في الجحر؟ قال: يقال إنها مساكن الجن". وروى هذا الحديث أيضاً كل من أحمد بن حنبل، وأبو داود، والحاكم، وغيرهم.

ولا يفوتنا في هذا المقام أن نُذكِّر بأن الشطحات الجنية الخرافية لم تتوقف عند حدود السلفيين، أمثال الشيخ ناصر الدين، بل إنا لنراها قد امتدت إلى غيرهم من بعض التحريريين. فهذا أحد المسؤولين في حزب التحرير ألّف كتاباً في أحكام الطهارة راح يستدل فيه على نفس هذه الشطحة الجنية بنفس الحديث المذكور آنفاً. وبهذا الصدد فهو يقول في كتابه ذاك: "ويكره للمسلم أن يتخلى [يعني يذهب إلى الخلاء للتبول أو التغوط] في الحفر والشقوق والجحور لأنها مساكن كائنات حية

أخرى قد يؤذيها البول، وقد تؤذيه هو من ثَمَّ، لما روى قتادة عن عبد الله بن سرخسي ... [إلى آخر الحديث المزعوم]".

13- المحور الثالث عشر
ثالوث التوحيد

ذهب السلفيون إلى تقسيم التوحيد، الذي هو الركن الأول من أركان العقيدة الإسلامية، إلى ثلاثة أقسام، يكمل بعضها بعضا، ولا تصح عقيدة المسلم إلا بها مجتمعة. فهم قد أوجبوا على المسلم أن يعتقد بأن الثلاثة مجتمعة هي مقومات التوحيد الواحد، بحيث لو غاب أي واحد منها فلا يمكن أن يعتبر ذلك الإنسان مسلماً حقّاً. بل هو، والحالة هذه، كافر أو مشرك بامتياز، ولا تنفعه شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له في كثير ولا قليل.

وهذه الأقسام الثلاثة المزعومة عند السلفيين هي:

أ– توحيد الربوبية.

ب– توحيد الألوهية.

ج– توحيد الأسماء والصفات.

ومرد هذا التقسيم، كما يقول جمهرة الباحثين في العقائد الإسلامية هو إلى ابن تيمية الحرّاني، إمام السلفية الثاني بعد أحمد بن حنبل. غير أن بعضهم قد استدرك على هذا القول مضيفاً أن ابن تيمية كان قد التف على هذه الفكرة من دعوى سبق أن طرحها أحد فقهاء الحنابلة من قبل، وهو المدعو ابن

بطة العكبري [304–387هـ]، في كتاب له اسمه "**الإبانة**"، مع أن الناقد في علم الحديث ابن حجر العسقلاني [773–852هـ] في كتابه "**لسان الميزان**" قد وصفه بأنه كذاب مخادع وضّاع.

أضف إلى ذلك، كما ذهب كثير من الباحثين، إلى القول بأن أمهات كتب العقائد الإسلامية، قبل ابن تيمية، لم يأت أي منها على أي ذكر لمثل هذه الدعوى الثلاثية، لا من قريب ولا من بعيد، وذلك مثل كتب الطحاوي والباقلاني والجويني والبيهقي والغزالي والماتريدي والأشعري.

ومع ذلك فإن المعتصمين بحبل الدراية لا يهمهم كثيراً، في تقييمهم للأمور، أن يعرفوا من هو أول من طرح هذه الفكرة الثالوثية، بل الذي يهمهم، أولاً وأخيراً، هو محاكمة هذه الفكرة من حيث صحتها أو بطلانها، ومن حيث ما يترتب عليها من آثار ذميمة أو عواقب وخيمة.

ومن هذا المنطلق فإننا نجد أن السلفيين، السابقين منهم واللاحقين، قد ربطوا مصطلحات التقسيم الثلاثي للتوحيد بالتعريفات التالية:

أ– توحيد الربوبية: هو الإقرار بأن الرب هو وحده الخالق المتفرد بتدبير أمور الكون وتصريفها، لا شريك له. وهذا يعني، بعبارة أخرى عندهم، **توحيد الله في أفعاله، خلقاً وتدبيراً.**

ب- **توحيد الألوهية:** هو إفراد الله سبحانه وتعالى وحده بجميع أنواع العبادة، ونفيها عن كل ما سواه. وهذا يعني، بعبارة أخرى عندهم، **توحيد الله في أفعالنا، تقديساً وعبادة.**

ج- **توحيد الأسماء والصفات:** هو اعتبار صفات الله جميعها، سواء وردت على شكل أسماء أم وردت على شكل صفات، **أنها حقيقية لا مجازية**، وأنها بهذا الاعتبار تعتبر جزءاً لا يتجزأ من الذات الإلهية. فتوحيدها إنما يعني **توحيد ذات الله مع صفاته، مهما انطوى ذلك على أي تشبيه أو تجسيم.** فالله تعالى حسب هذا التصور له أيْدٍ وأعْيُن وآذان وأقدام وسيقان ووجه، وكلها على الحقيقة وليست على سبيل المجاز، ولا تختلف عن أعضاء الإنسان إلا في حجمها وشكلها وأدائها.

ولو أننا توقفنا قليلاً عند هذه الشطحة السلفية في توحيد الأسماء والصفات لوجدنا أنها كانت لوثة من لوثات الطيش غير العقلاني الذي تسّرب إلى المسلمين من آثار الفلسفة اليونانية في العصر العباسي الأول، تلكم الفلسفة التي أناخت بكلكلها على المعتزلة والفلاسفة والحنابلة فجعلتهم جميعاً يتطاولون ويتجاوزون حدود العقل السليم، حين جعلوا أذهانهم تتسايف في مسألة غيبية بحتة، وهي ذات الله وصفاته وعلاقة بعضها ببعض، مع أنها، جملةً وتفصيلاً، تقع خارج مدار العقل. فهو لا

يستطيع، والحالة هذه، أن يقدم بين يدي المغيبات، ولا من خلفها، أي رأي سديد، أو تصور رشيد، بل عليه أن يتوقف توقفا تاما عند حدود النصوص القرآنية القاطعة، لغة وسباقاً وسياقاً لا يتعداها، لا في كثير ولا في قليل. وحمل صفات التشبيه والتجسيم على الحقيقة وليس على المجاز، كما فعل السلفيون قديماً وحديثاً، هو خروج فاحش عن جادة الحق والصواب، والهدى والرشاد، وبديهيات لغة الأجداد.

أما بخصوص **توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية** على اعتبار أن الربوبية شيء وأن الألوهية شيء آخر، وأن كل واحد منهما مختلف في طبيعته عن الآخر، بحيث أن الإنسان لو وقف عند حد توحيد الربوبية، مثلا، فإنه يظل، مع ذلك، مشركا حقا، طالما لم يقترن ذلك التوحيد بتوحيد الألوهية، نقول: إن ما ذهبوا إليه من ازدواجية في التوحيد لا يمت إلى الحقيقة القرآنية بسبب. فالآيات القرآنية البالغة الكثرة تكذب ذلك التقسيم وتلك المثنوية تكذيبا واضحا صارخا. وهي قطعية في دلالتها على أن الربوبية والألوهية، في الاستعمال القرآني المطرد، هما عبارتان مترادفتان، ووجهان لعملة واحدة. فتارة ترد عبارة **"رب"** بمعنى إله وتارة ترد عبارة **"إله"** بمعنى رب، بلا زيادة، ولا نقصان، ولا خصوصية، ولا قرائن.

وفيما يلي بعض الآيات الكريمة التي لا تدع شبهة لمشتبه، ولا مقالة لقائل في هذا الشأن:

1. قوله تعالى: {لَوْ كَانَ فِيهِمَا **آلِهَةٌ** إِلاَّ اللَّهُ لَفَسَدَتَا. فَسُبْحَانَ اللَّهِ **رَبِّ الْعَرْشِ** عَمَّا يَصِفُونَ} [الأنبياء: 22]، واضح فيه الترادف، حيث وردت فيه كلمة "آلهة" بمعنى "أرباب".
2. قوله تعالى: {اتَّخَذُواْ أَحْبَارَهُمْ وَرُهْبَانَهُمْ **أَرْبَاباً** مِّن دُونِ **اللَّهِ**} [التوبة، 31]، واضح فيه الترادف كذلك، حيث وردت فيه كلمة "أرباب" بمعنى "آلهة".
3. قوله تعالى: {يا صَاحِبَيِ السِّجْنِ **أَأَرْبَابٌ** مُّتَّفَرِّقُونَ خَيْرٌ أَمِ **اللَّهُ** الْوَاحِدُ الْقَهَّارُ؟} [يوسف: 39]، واضح فيه كذلك الترادف بين رب وإله.
4. قوله تعالى: {قُلْ أَغَيْرَ اللَّهِ أَبْغِي **رَبّاً** وَهُوَ **رَبُّ** كُلِّ شَيْءٍ} [الأنعام 163]، واضح فيه كذلك الترادف أو التساوي في الدلالة بين رب وإله.
5. قوله تعالى: {ذلِكُمُ **اللَّهُ رَبُّكُمْ** فَاعْبُدُوهُ} [يونس: 3]، صريح غاية الصراحة في أن الله هو الرب، وأن الرب هو الله، بلا تفريق ولا تمييز بين عبادة الله وعبادة الرب.

ومثل هذه الآية قوله تعالى: {اعبُدُواْ **اللَّهَ رَبِّي وَرَبَّكُمْ**} [المائدة: 72].

6. قوله تعالى: {قَالَ لَهُ صَاحِبُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ أَكَفَرْتَ بِالَّذِي خَلَقَكَ مِن تُرَابٍ ثُمَّ مِن نُّطْفَةٍ ثُمَّ سَوَّاكَ رَجُلاً؟ لَّكِنَّا **هُوَ اللَّهُ رَبِّي**، وَلاَ أُشْرِكُ **بِرَبِّي** أَحَداً} [الكهف: 37-38]، واضح فيه الترادف التام كذلك بين "الله" وبين "الرب".

7. قوله تعالى: {أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي **رِبِّهِ** أَنْ آتَاهُ **اللَّهُ** الْمُلْكَ؟ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ: **رَبِّيَ** الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ. قَالَ: أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ. قَالَ إِبْرَاهِيمُ: فَإِنَّ **اللَّهَ** يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ. فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لاَ يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ} [البقرة: 258]، واضح فيه أن إبراهيم عليه السلام قد استعمل كلمة "الله" وكلمة "رب" كمترادفتين ترادفا كاملا، بلا زيادة ولا نقصان.

8. قوله تعالى: {إِنَّ **اللَّهَ** هُوَ **رَبِّي وَرَبُّكُمْ** فَاعْبُدُوهُ، هَذَا صِرَاطٌ مُّسْتَقِيمٌ} [الزخرف: 64]، واضح فيه الترادف غاية الوضوح، وأن إفراد العبادة هو لله وللرب، بلا تفريق بين رب وإله.

9. قوله تعالى: {سُبْحَانَ **رَبِّ** السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضِ، **رَبِّ** الْعَرْشِ، عَمَّا يَصِفُونَ. فَذَرْهُمْ يَخُوضُواْ وَيَلْعَبُواْ حَتَّى يُلاَقُواْ يَوْمَهُمُ الَّذِي يُوعَدُونَ. وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ **إِلَـهٌ** وَفِي الأَرْضِ **إِلَـهٌ**، وَهُوَ الْحَكِيمُ الْعَلِيمُ} [الزخرف: 82-84]، واضح فيه الترادف بين رب وإله وضوح الشمس في رابعة النهار.

10. قوله تعالى: ﴿الحمدُ للهِ ربِّ العالمين﴾ [الفاتحة: 2]، يعني أن الله وحده هو الرب، بلا فرق بينهما.

11. قوله تعالى: ﴿قَالُواْ أَتُحَدِّثُونَهُم بِمَا فَتَحَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ لِيُحَاجُّوكُم بِهِ عِنْدَ رَبِّكُمْ أَفَلاَ تَعْقِلُونَ؟﴾ [البقرة: 76]، واضح فيه الترادف وضوحا لا مزيد عليه.

12. قوله تعالى: ﴿بَلَى مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرُهُ عِندَ رَبِّهِ﴾ [البقرة: 112]، واضح فيه الترادف غاية الوضوح بين الرب والإله.

13. قوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يُنْفِقُونَ أَمْوَالَهُمْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ لاَ يُتْبِعُونَ مَا أَنْفَقُواُ مَنّاً وَلاَ أَذًى لَّهُمْ أَجْرُهُمْ عِنْدَ رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: 262]، واضح فيه الترادف وضوحاً تاما.

14. قوله تعالى: ﴿وَلاَ تَحْسَبَنَّ الَّذِينَ قُتِلُواْ فِي سَبِيلِ اللَّهِ أَمْوَاتاً بَلْ أَحْيَاءٌ عِندَ رَبِّهِمْ يُرْزَقُونَ﴾ [آل عمران: 169]، واضح فيه الترادف غاية الوضوح.

15. قوله تعالى: ﴿ذلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ، لا إِلَـهَ إِلاَّ هُوَ، خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ، فَاعْبُدُوهُ، وَهُوَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ﴾ [الأنعام: 102]، واضح فيه الترادف والتلازم في الخالقية والمعبودية وضوحا لا مزيد عليه.

16. قوله تعالى: ﴿إِنَّ **رَبَّكُمُ اللَّهُ** الَّذِي خَلَقَ السَمَاوَاتِ وَالأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ﴾ [يونس: 3]، واضح فيه الترادف والتكافؤ في الدلالة وضوحا تاما.

من هذه الآيات الكريمات، ومن عشرات أخرى مثلها في كتاب الله تعالى، يتضح، بما لا يدع مجالاً للشك، أن التفريق السلفي بين توحيد الربوبية وتوحيد الألوهية هو أمر لا أساس له ولا مبرر في دين الله. فالربوبية والألوهية، مجتمعتين أو منفردتين، لا تفيدان إلا معنى واحداً وهو: أن الإله الحق هو الرب الحق، وأن الإله الباطل هو الرب الباطل، من غير زيادة في الدلالة ولا نقصان.

فليس هنالك من توحيد مزعوم يسمى توحيد الربوبية يتساوى في أكنافه المسلمون والمشركون على حد سواء، ولا يحسم أمر التوحيد الحق فيه إلا توحيد آخر يضاف إليه إسمه توحيد الألوهية! فهذا مذهب خطير غاية الخطورة في موضوع العقيدة الإسلامية، **لأنه يعني أن الإقرار بالشهادتين: شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله لا تكفي لدخول الإسلام**، لأن هذه الشهادة، حسب تقسيماتهم المزعومة، لا تنطوي إلا على توحيد واحد، هو توحيد الألوهية الذي يقتصر على عدم إشراك أحد مع الله في استحقاق العبودية. أما انفراده تعالى بالربوبية، بمعنى الخالقية، فلا يندرج تحت معنى الألوهية. فمن شهد،

والحالة هذه، بأن لا إله إلا الله وحده لا شريك له فإنه لا يكون قد أحاط بالتوحيد إحاطة شاملة، ولا اكتمل إيمانه به إيماناً كاملاً. فمن غير تثليث في التوحيد، فلا يستقيم أمر التوحيد على سوقه، ولا يكون من أقر بالشهادتين مسلما ولا مؤمنا حقا، بل يظل مع الكفار والمشركين في فسطاط واحد، والعياذ الله تعالى!!

أما هذه الإشكالية التي وقع السلفيون في حمأتها فقد نجمت عن قصور في فهم قوله تعالى في حق المشركين: {وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ وَسَخَّرَ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ} [العنكبوت: 61]، وقول المشركين في حق أوثانهم وأصنامهم: {مَا نَعْبُدُهُمْ إِلاَّ لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَى} [الزمر: 3]. فهم قد وقفوا ضمن حدود النص، بلا اعتبار لسباق أو سياق، ولا اعتبار للقرائن الشرعية التي تحف بالنص القرآني. وبناء على ذلك فقد فهموا من هذه الآيات أن المشركين، هم في حقيقة أمرهم، موحدون توحيد ربوبية [بمعنى خالقية] غير أنهم يشركون مع الله آلهة غيره، فهم، والحالة هذه، يعوزهم توحيد الألوهية حتى تتكامل مفردات التوحيد في عقيدتهم.

والصواب الذي غاب عنهم في هذا الإطار هو حتمية التلازم والتكامل بين الربوبية والألوهية. فمن ادّعى الإيمان بالله وحده خالقاً أوحد، ولم يؤمن به معبوداً أوحد، فهو غير صادق

في دعواه، وهو غير موّحد حقا بالله خالقاً ومعبوداً، لأن وحدة الخالقية ووحدة المعبودية صفتان من صفات الذات الإلهية، لا انفصام بينهما، فلا تفترقان ولا تتجزءان، وهما، دائماً وأبداً، وجهان لعملة واحدة.

والآيات القرآنية التي استشهد بها السلفيون في هذا المقام لا تسعفهم في دعواهم هذه شروى نقير. فالله تعالى حين قال: {وَلَئِن سَأَلْتَهُمْ مَّنْ خَلَقَ السَّمَاوَاتِ وَالأَرْضَ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ} [لقمان، 25]، أتبع ذلك بقوله تعالى: {قُلِ الْحَمْدُ لِلَّهِ، بَلْ أَكْثَرُهُمْ لاَ يَعَلمونْ} [لقمان: 25]، وهذا يعني أن هؤلاء المشركين، رغم أنهم يعترفون بالله ربَّاً في ظاهر الأمر، غير أنهم قد وقعوا في مطب التناقض المشين والجهل المبين، حين فرّقوا تفريق من لا يعلمون، بين وجهين لعملة واحدة: هما وحدة الخالقية ووحدة المعبودية. كما أن الله تعالى حين قال: {وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ} [الزخرف: 87] أتبع ذلك بقوله تعالى: {فَأَنَى يُؤْفَكُونَ ؟}. وهذا يعني كذلك أنهم قد تردَّوا في مطب التناقض الصراح والمغالطة البواح حين انصرفوا عن هذه الحقيقة، ولم ينسجموا مع أنفسهم في اعترافهم الظاهر بوحدة الخالقية، يعني الربوبية التي يترتب عليها، حتماً مقضياً، الاعتراف بوحدة المعبودية، يعني الألوهية.

فهذه الآيات الكريمات وأمثالها كثير في كتاب الله تعالى قد جاءت تكشف زيف ادعاءات المشركين في الظاهر، وعدم صدقهم في إقرارهم المزعوم بأن الله هو وحده خالق كل شيء. فلو أنهم كانوا صادقين حقاً، في ظاهرهم وباطنهم، لما انصرفوا عن عبادة خالق الأكوان إلى عبادة الأوثان، ولما أشركوا به أحداً، ولما تقربوا إليه، كما يزعمون، بعبادة أي مخلوق من مخلوقاته. لأن الاعتقاد بالله وحده ربَّاً خالقا يقتضي، بداهة، تنزيهه عن الشبيه أو المثيل أو الشريك في ألوهيته وفي استحقاقه وحده بالعبودية دون سواه.

من هذا كله يتضح، بما لا يدع مجالاً للشك، أن الفصل بين ما يسمى بتوحيد الربوبية وما يسمى بتوحيد الألوهية، عند أرباب السلفية السابقين واللاحقين، هو بدعة خطيرة، ما أنزل الله بها من سلطان. ومع شديد الأسى والأسف فقد وظّفها السلفيون، وخاصة في الحقبة الوهابية، ليرموا جماهير المسلمين بالشرك الصراح والكفر البواح إذا ما حاول أحد منهم، استجابة لدعاء أو كشفا لغُمَّةٍ وبلاء، أن يتوسل بنبي أو رسول أو ولي من الصالحين، على الرغم من أن هؤلاء المتوسلين لا يشركون مع الله في عبادته أحدا سواه، وهم إنما يتوسلون بهؤلاء الأنبياء والمرسلين والصالحين اعتقاداً منهم بأن الله تعالى قد اختصهم بكرامات وشفاعات، وهم أحياء وأموات.

ولم يكن السلفيون أنفسهم بمفازة من هذا المطب الخطير، أعني مطب التوسل بأصحاب الكرامات المزعومة أو الخوارق الموهومة. فهم ينسبون إلى الصحابة وغيرهم من الصالحين، وإلى من شاءوا من الأئمة السلفيين، أحياء وأمواتا، كرامات لها أول وليس لها آخر. وهم كغيرهم من المسلمين الجاهلين يعتقدون أن أصحاب هذه الكرامات هم ممن اختصهم الله بقدرات خيالية يخرقون بها العادات وسنن الله الماضية في سائر المخلوقات. وجميع الغارقين في هذه الضلالة من سلفيين وغيرهم يعتقدون بأن أصحاب الكرامات، في جميع الأماكن والأزمان، قادرون على الاستجابة لتوسلات المؤمنين بهم لقضاء حاجاتهم الدنيوية، العامة والخاصة، مهما كانت عصية أو بعيدة المنال.

وزيادة على ذلك فإنا نجد أن السلفيين قد أوغلوا في هذا الخطأ الفاحش حتى جعلوا من الشفاعة الأخروية المزعومة لدى أصحاب الكرامات الموهومة، أعني **شفاعة من لا يملك لمن لا يستحق،** سبيلاً قواماً وطريقاً ممهداً رخيصاً للوصول إلى المغفرة الإلهية السابغة، وإلى الرضوان ودخول الجنان. وبعبارة أخرى فإن التوسل بأصحاب الكرامات هو عندهم طوق النجاة في الدارين، من اعتصم بحبله فقد فاز بخير الجزاء، ومن تخلف عنه فقد خاب وخسر الدنيا والآخرة، على حد سواء.

وهذا التخليط مرده إلى أنهم قد اعتمدوا في تقرير مسألة اعتقادية غيبية على روايات أو أحاديث آحاد لا تقوم بها أية حجة في موضوعها، مهما بلغت صحتها من حيث الرواية.

وهم حينما انساقوا وراء هذه الأحاديث المردودة في موضوعها فقد وقعوا في **المحذور الشخصاني** الفاحش، وهو أن التوسل بأصحاب الكرامات الدنيوية حلال عليهم، وحرام على غيرهم، حرمة موجبة لاتهام أولئك المتوسلين من خارج فسطاطهم بالشرك أو الزندقة أو المروق من الدين**!!** كما أنهم حين اعتبروا التوسل بأصحاب الكرامات الأخروية في الشفاعة العظمى يوم القيامة سبيلاً إلى النجاة الأبدية فقد انزلقوا إلى ضلالة الزعم، من حيث يشعرون أو لا يشعرون، بأن علاقة الله تعالى سبحانه وتعالى بعباده هي علاقة قائمة على الواسطة والمحسوبية، وليس على قاعدة الإيمان به، والامتثال لأمره ونهيه، مصداقاً لقوله تعالى: {كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ رَهِينَةٌ} [المدثر: 38]، وقوله تعالى: {أَمَّا الَّذِينَ آمَنُواْ وَعَمِلُواْ الصَّالِحَاتِ فَلَهُمْ جَنَّاتُ الْمَأْوَى نُزُلاً بِمَا كَانُواْ يَعْمَلُونَ.. وَأَمَّا الَّذِينَ فَسَقُواْ فَمَأْوَاهُمُ النَّارُ} [السجدة: 19-20].

الخاتمـــة

وبعد هذا الاستعراض الواسع للمحاور السلفية الأساسية، وما انطوت عليه، في جملتها وتفصيلاتها، من خلل فاحش في

منظومتها الفكرية والعقائدية والتشريعية، فإننا نوجه إلى السلفيين، وإلى جميع السائرين في ركابهم أو على خطاهم، هذه الرسالة، راجين أن يتقبلوها بقبول حسن، وبنزاهة أو موضوعية متميزة، لا يبتغون غير الحق لهم إماماً، وأن يكون الدليل المعتبر هو الفيصل بينهم وبين الناصحين أو المخالفين لهم، يدورون معه أنّى توجهت ركائبه، لعل الله سبحانه وتعالى يوفق أبناء هذه الأمة إلى توحيد القواسم الفكرية والتشريعية والعقائدية والأخلاقية توحيداً لا تنفصم عراه، وتستقيم الأمة على منهاجه وهداه. فعند هذا المنعطف الخطير من حياتهم الفكرية سوف يصبحون على درجة عالية من القدرة والكفاية، للتلَّبس بثورة انقلابية، فكرية سياسية حقيقية، تعيد الإسلام، كما أنزله الله تعالى، إلى الحياة عودة كاملة شاملة، وتقيم له دولة شامخة، تتولى تطبيق أحكامه في الداخل، وتستأنف حمل رسالته إلى الناس كافة، أنّى توجهت ركائبهم، في كل زمان ومكان.

ولا يضير المسلم، قبل ذلك وبعد ذلك، أن يرجع إلى الكلمة السواء بينه وبين إخوانه. فالعودة إلى الحق فضيلة من أعظم الفضائل في حياة المسلمين، بل والناس أجمعين، إلى يوم الدين. أما **قاعدة "عنزة ولو طارت"، وقاعدة "ما ترك لنا سلفنا الصالحون من شيء نقدمه بين أيديهم"** فَهُما، بلا ريب أو خبط أو ظنون، سبيل الهلاك الموعود في الدنيا وفي الآخرة. والله المستعان، وهو الهادي إلى سواء السبيل، وصلى الله وسلّم على رسوله الأمين، خاتم الأنبياء والمرسلين.

الفهـــــرس